

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الجزائرية
العلمية



ب.ع.ع.ع.

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

أثر السياسة البيئية على المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية على مستوى الشرق-

الشعبة : اقتصاد البيئة

ل

صيد مريم

جامعة باجي مختار عنابة

أستاذ التعليم العالي

مدير أطروحة التخرج: حمداوي الطاوس

أمام أعضاء اللجنة

أ.د. ثلايحية نوة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة عنابة
أ.د. حمداوي الطاوس	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عنابة
أ.د. شبيبة بوعلام عمار	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة عنابة
د. بنخاشة موسى	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قالمة
د. خنفر مانع	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الطارف
د. ملايكية عامر	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية: 2018/2017.

التصريح

أنا الباحث صيد مريم أصرح أن هذا العمل المقدم من طرفي والموسوم بعنوان: أثر السياسة البيئية على المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية على مستوى الشرق - (أطروحة دكتوراه) غير مقدم جزء منه أو كله لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

الباحثة /صيد مريم

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر السياسة البيئية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية الناشطة بالشرق الجزائري، وقد تضمنت الدراسة الاستقصائية إبراز مدى أهمية القضايا البيئية في نظام إدارة المؤسسات، ثم البحث عن مدى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بمسؤوليتها من خلال الاستجابة لأدوات السياسة البيئية العامة وأثر ذلك على أدائها البيئي .

أسفرت النتائج عن بعد تشخيص الكثير من جوانب الواقع الجزائري، أولها ضعف التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بإدماج البعد البيئي في إدارتها حيث تعتبر البيئة كعائق وقيد خارجي يتم التعامل معه في الحدود الدنيا للالتزام الإلزامي القانوني، وثانيها ضعف فاعلية السياسة البيئية في التأثير على الممارسات الملوثة (سواء الردعية أو التحفيزية)، وثالثها محدودية الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية. كما خلصت الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات التي قد تفيد مدراء تلك المؤسسات زيادة توجهها البيئي وتحسين أدائها في المجالات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: السياسة البيئية العامة، الإدارة البيئية، الالتزام البيئي، الأداء البيئي

للمؤسسة الصناعية.

Résumé :

L'étude vise à évaluer l'impact de la politique environnementale sur la performance de l'entreprise économique algérienne. L'enquête du terrain a souligné l'importance des questions environnementales dans le système de gestion des entreprises et a examiné dans quelle mesure les entreprises industrielles algériennes se sont engagées à respecter leur responsabilité en réagissant aux instruments généraux de politique environnementale et à leur impact sur leur performance environnementale.

Les résultats ont montré un diagnostic significatif de plusieurs aspects de la réalité algérienne, le premier est la faiblesse du management environnemental des entreprises industrielles algériennes, où l'environnement est considéré comme un obstacle et une contrainte externe traitée dans l'obligation légale. Le deuxième exprime une faible efficacité de la politique environnementale qui a une influence mineure sur les pratiques polluantes. Le troisième aspect montre que la performance environnementale des entreprises industrielles algériennes est très faible et limitée. L'étude a également conclu que certaines propositions pourraient profiter aux gestionnaires de ces entreprises pour accroître l'orientation environnementale et améliorer leur performance dans les domaines pertinents.

Mots-clés: politique environnementale générale, systèmes de management environnemental, engagement environnemental, performance environnementale de l'entreprise industrielle.

Abstract:

The study aims to evaluate the impact of environmental policy on the performance of the Algerian economic enterprise. The field survey highlighted the importance of environment in the business management system and examined the extent to which Algerian industrial enterprises have committed to respect their environmental responsibility by responding to general environmental policy instruments and their impact on their economic performance.

The results showed a significant diagnostic of several aspects of the Algerian reality, the first is the weakness of the environmental management of Algerian industrial companies, where the environment is considered as an obstacle and an external constraint dealt with in the legal obligation. The second is a weak environmental policy that has a minor influence on polluting environmental practices. The third shows that the environmental performance of Algerian industrial companies is very weak and limited. The study also concluded that some proposals could benefit managers of these companies to increase environmental focus and improve their performance in relevant areas.

Keywords: environmental policy, environmental management, environmental commitment, environmental performance of the industrial enterprise.

الإهداء

إلى:

من كلت أنامله ليقدم لنا لحظات السعادة

وحصد الأشواك عن دربنا ليمهد لنا طريق العلم

الصبر.....الصمود.....العزة

من أجل اسمه بكل فخر.....والذي الغالي

بسمة الحياة وسر الوجود

من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي.....أمي الحبيبة

من كان يمدني الإرادة والعزيمة رفيق دربي زوجي الكريم

أيقونة وقرّة عيني ابني العزيزين كمال وعبد الباسط

من عرفت معهم معنى الحياة.....إخوتي

.....إلى كل من يهمه أمري

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

التقديم والشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل، الآية 19

بداية نحمد الله عز وجل الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وأخلصها إلى:

الدكتور رحمه الله جابه أحمد لقبوله الإشراف على الدراسة التي قمنا بها، والذي لم يتوان في تقديم

يد المساعدة والتوجيه، وعلى رقيه في التعامل معنا.

إلى الأستاذة الدكتورة حمداوي الطاوس على قبولها مواصلة الإشراف على الدراسة، والتي لم تتوان

على تقديم النصيحة والدعم والمساندة

كما نتقدم بعبارات الشكر

إلى كل من كان لهم الفضل بمساعدتنا على إنجاز هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور ملايكية

عامر الذي لم يتوان عن تقديم إرشاداته القيمة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	14
2	كفاءة المعايير البيئية	33
3	التلوث المثالي من خلال المساومة	46
4	تقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر	62
5	تكلفة الاستبدال حسب المجالات البيئية	63
6	تكلفة الاستبدال حسب الأصناف الاقتصادية	63
7	التدرج في مسؤولية الأعمال والبيئة والأخلاقيات	87
8	مصفوفة Boiral	95
9	نموذج التسيير البيئي في المؤسسة	104
10	مستويات التصميم الايكولوجي	111
11	خصائص الإستراتيجية البيئية	144
12	منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصلحة	154
13	خارطة أصحاب المصلحة	157
14	نموذج الإدارة المستدامة الناضجة	166
17	أنواع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تجاه المجتمع	185

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	ترتيب أولويات السياسة البيئية	1
67	أهم التشريعات التي أصدرتها الجزائر في مجال حماية البيئة 2001-2011	2
72	جدول تلخيصي للرسوم البيئية في الجزائر	3
77	تطور عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على شهادة مواصفة الايزو 14000 (مقارنتها بدول المغرب العربي)	4
101	سلسلة المواصفة الايزو 14000	5
119	مصفوفة الأداء البيئي	7
148	خصائص الإستراتيجية البيئية التفاعلية	8
148	خصائص الإستراتيجية البيئية الدفاعية	9
149	خصائص الإستراتيجية البيئية التعاونية	10
150	خصائص الإستراتيجية البيئية الاستباقية	11
155	أصناف أصحاب المصلحة حسب صفاتهم	12
156	تطلعات أصحاب المصلحة	13
193	حجم المجتمع الإحصائي	14
193	عينة الدراسة	15
194	تصميم استمارة البحث	16
196	الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات الأولية	17
198	قائمة بأسماء مؤسسات الدراسة	18
199	توزيع مؤسسات الدراسة حسب قطاع النشاط	19
200	توزيع مؤسسات الدراسة وفقا لشكلها القانوني	20
200	توزيع مؤسسات الدراسة وفقا لحجمها	21

201	تصنيف المؤسسات وفقا لمجال نشاطها	22
202	توزيع مؤسسات العينة وفقا لمدة خبرتها في النشاط الاقتصادي	23
203	التوزيع الجغرافي لمؤسسات العينة	24
203	القيم الحقيقية لسلم ليكرت	25
204	عدد المؤسسات التي تخصص مصلحة وظيفية للإدارة البيئية	26
205	اسم المصلحة البيئية	27
206	عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001	28
206	تواريخ حصول المؤسسات على شهادة ISO 14001	29
207	إجراءات الإدارة البيئية	30
208	مستوى اندماج المؤسسة في البعد البيئي	31
208	وصف الاستثمار البيئي في المؤسسة	32
209	مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة	33
210	التحليل الوصفي لبيانات الجوانب والآثار البيئية للمؤسسة الصناعية	34
211	التحليل الوصفي لبيانات التهديدات الضاغطة على المؤسسة الصناعية	35
211	تحليل بيانات دوافع الاهتمام بالبعد البيئي	36
212	التحليل الوصفي لبيانات المعوقات والعراقيل الكابحة للتوجه البيئي	37
213	التحليل الوصفي لبيانات مستوى الالتزام بالمعايير القانوني	38
213	تحليل بيانات المقاربة الطوعية	39
214	التحليل الوصفي لبيانات المعايير الضريبية و الجبائية	40
215	الأسباب التي تحول دون فعالية السياسة البيئية الجزائرية	41
215	الحلول المقترحة لرفع فاعلية وكفاءة السياسة البيئية الجزائرية	42
217	اختبار المتغيرات الممثلة للجوانب التنظيمية والإدارية	43

218	اختبار المتغيرات الممثلة للآثار البيئية	44
219	اختبار المتغيرات الممثلة " للمعوقات والعراقيل "	45
221	اختبار المتغيرات الممثلة للتهديدات	46
222	اختبار المتغيرات الممثلة للدوافع والتحديات الداخلية	47
224	علاقة الارتباط بين الالتزام بالبعد البيئي وأدوات السياسة البيئية	48
226	نتيجة التحقق من الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة.	49
226	علاقة الارتباط بين أدوات السياسة البيئية العامة والأداء البيئي لمؤسسات الدراسة	50

جدول المواد

الصفحة	المكونات
أ	التصريح
ب	الملخص باللغة العربية
ت	الملخص باللغة الفرنسية
ث	الملخص باللغة الانجليزية
ج	الإهداء
ح	التقدير والشكر
خ	قائمة الأشكال
د_ر	قائمة الجداول
ز_ظ	جدول المواد
15-1	المقدمة العامة
16	الفصل الأول: التأسيس النظري لمفهوم السياسة البيئية
18	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية
18	المطلب الأول: مفهوم السياسة البيئية
18	1. المشكلة البيئية (مصدرها وطبيعتها الاقتصادية)
21	2. تعريف السياسة البيئية
25	3. مبادئ السياسة البيئية
27	المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية
27	1. المقاربات القائمة على المراقبة المباشرة

35	2.المقاربات القائمة على ميكانيزمات السوق
48	3.المقاربات الطوعية
51	المبحث الثاني:السياسة البيئية بين الأساليب الاقتصادية والتنظيمية
51	المطلب الأول:خطوات اختيار السياسة البيئية
51	1.محددات السياسة البيئية
52	2.مراحل اختيار السياسة البيئية
54	المطلب الثاني: تقييم السياسات والإجراءات البيئية
55	1.الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية
57	2.تحليل التكلفة والعائد لاتخاذ القرار البيئي
58	3.مؤشر الملائمة والتجانس
59	المبحث الثالث:آليات سياسة حماية البيئة في الجزائر
59	المطلب الأول:تحليل أولويات السياسة البيئية في الجزائر
60	1.التقييم الاقتصادي لأضرار وتكاليف التدهور البيئي في الجزائر
64	2.ترتيب أولويات السياسة البيئية الجزائرية
67	المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية في الجزائر
67	1. الإطار القانوني والمؤسسي لحماية البيئة في الجزائر
70	2.الجباية البيئية كألية اقتصادية لحماية البيئة في الجزائر
74	3.عود حسن الأداء البيئي كألية تعاقدية لحماية البيئة
80	الفصل الثاني:دمج المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة
82	المبحث الأول:البيئة من منظور الأعمال فرصة أم تهديد

82	المطلب الأول: الأعمال والبيئة الطبيعية
84	1. تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية
87	2. أسباب ودوافع اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة
90	3. تحديات ومعوقات دمج البيئة في المؤسسة
96	المطلب الثاني: نظم الإدارة البيئية
97	1. مفهوم الإدارة البيئية، نشأتها وتطورها
97	2. مستلزمات ومقومات الإدارة البيئية
98	3. دوافع تبني الإدارة البيئية في المنشآت الصناعية
100	المطلب الثالث: متطلبات الإدارة البيئية بحسب سلسلة مواصفة الايزو 14000
102	1. أسس شهادة نظم إدارة البيئة الايزو 14000
104	2. أسس مواصفة الايزو 14000 حسب حلقة ديمنج للتحسين المستمر
106	المبحث الثاني: آليات تطبيق نظم الإدارة البيئية في المؤسسة
107	المطلب الأول: التصميم الايكولوجي: توجه نحو فلسفة الإنتاج الأنظف
107	1. مفهوم التصميم الايكولوجي
111	2. مستويات وأركان التصميم الإيكولوجي
113	المطلب الثاني: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف
114	1. الإنتاج الأنظف والأنشطة المساعدة على الحد من التلوث الصناعي
117	2. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف
118	المبحث الثالث: تقييم الأداء البيئي للمؤسسة
118	المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي

118	1.تعريف الأداء
119	2.مقاربات الأداء
121	3.تعريف الأداء البيئي
125	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء البيئي
123	1. مؤشرات الأداء البيئي حسب المواصفة الايزو 14031
125	2.أساليب تقييم الأداء البيئي
134	الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة
136	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتخضير الشركة واستراتيجياتها
136	المطلب الأول: تخضير الشركة ومستوياته
136	1. مفهوم تخضير الشركة
140	2. ممارسات واتجاهات تخضير الشركة
142	المطلب الثاني: الإستراتيجية البيئية في المؤسسة
142	1. مفهوم الإستراتيجية البيئية
145	2. أنماط الإستراتيجية البيئية
150	المطلب الثالث: الإستراتيجية البيئية ونظرية أصحاب المصلحة
150	1. مفهوم أصحاب المصالح
155	2. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة وعلاقتها بالإستراتيجية البيئية
162	المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية المستدامة
163	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإستراتيجية المستدامة
163	1. نشوء ونمو الإدارة الإستراتيجية المستدامة

164	2.تعريف الإستراتيجية المستدامة
173	المطلب الثاني:أبعاد الإدارة الإستراتيجية المستدامة
173	1.البعد الاقتصادي
176	2.البعد البيئي
176	3.البعد الاجتماعي
178	المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية:توجه استراتيجي لمنظمات الأعمال الحديثة
178	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية
179	1.نشأة المسؤولية الاجتماعية
182	2. تعريف المسؤولية الاجتماعية وأبعادها
185	3.أهمية ومكاسب المسؤولية الاجتماعية
187	المطلب الثاني:سلوكيات منظمة الأعمال تجاه المسؤولية الاجتماعية
188	1.الإلزام الاجتماعي
188	2.رد الفعل الاجتماعي
188	3.الاستجابة الاجتماعية الايجابية
190	الفصل الرابع:محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها
186	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
186	المطلب الأول:المجتمع الإحصائي ونظام المعاينة
186	1.حجم المجتمع الإحصائي المستهدف
187	2.حجم العينة
188	المطلب الثاني: أداة جمع البيانات الأولية وأساليب تحليلها

188	1.:أداة الدراسة الميدانية
190	2.أساليب تحليل البيانات الأولية
192	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات الأولية
192	1. وصف خصائص مؤسسات الدراسة
197	2. المتغيرة البيئية في نظام إدارة مؤسسات الدراسة
210	3. مستوى الالتزام بأدوات السياسة البيئية وآثاره على الأداء البيئي
218	المبحث الثاني:التحليل الإحصائي الاستدلالي: اختبار صحة الفرضيات
218	المطلب الأول:اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى للبحث
218	1.اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى
220	2,اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية
221	3.اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة
222	المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية للبحث
223	1. اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى
224	2. اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية
225	المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة للبحث
226	1.اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى
228	2. اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية
230	المبحث الثالث:مناقشة،تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها
230	المطلب الأول:البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسات المدروسة
230	1.نظام الإدارة البيئية في المؤسسات المدروسة

233	2. نمط الإستراتيجية البيئية في المؤسسات المدروسة
235	المطلب الثاني: مستوى التزام المؤسسات الصناعية المدروسة بأدوات السياسة البيئية العامة
236	المطلب الثالث: السياسة البيئية والأداء البيئي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة
240	الخاتمة
248	المراجع
246	الملاحق

المقدمة

المقدمة:

لقد خلف التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة الكثير من المشاكل البيئية التي أصبحت تداعياتها تمس جميع سكان الأرض وتهدد استمرار رفاهيتها. ولعل ظهور هذه المشاكل كان مرده إعطاء هذه الدول أولوية تحقيق تنميتها وزيادة كفاءتها الاقتصادية على حساب البيئية الطبيعية والحياة الإنسانية للأفراد والمجتمعات. وقد اعتبرت الكثير من المؤسسات الملوثة أن البيئة عامل غير مهم في السيورة الاقتصادية، لذلك لم تدمج رأس المال الطبيعي في الحسابات الاقتصادية ولم تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في إجراءات إدارتها وتطورها.

إن تفاقم المشاكل البيئية وما تبعها من آثار سلبية جعلت الإنسان غريبا عن بيئته إذ أصبحت البيئة تسبب له الحزن والمأساة بعدما كانت مصدر راحته، فإذا كان الإنسان بالأمس يصارع حتميات الطبيعة للحفاظ على بقائه فإنه اليوم يصارع نتائج اختراعاته ووليدة تحقيقاته. إن المشكلة كما تقول اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها لا تقتصر على الاستنزاف المستمر والمنظم للموارد الطبيعية فحسب، بل تكمن أيضا في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر والذي يعاني فيه الإنسان من الإحساس بالانقطاع عن الطبيعة الأم وخوفه من الأخطار التي تكمن في أحشائها .

إن هذا الوضع الخطير أثبت للعالم استحالة مواصلة النظرة الاستغلالية للموارد الطبيعية من قبل المؤسسات الصناعية بل دفعت هذه الأخيرة لإعادة التفكير في تغيير طرق إدارتها واستراتيجياتها الطويلة الأجل. اليوم البيئة الطبيعية لم تعد ذلك المتغير الخارجي الثابت الخارج عن مجالات اهتمام المسيرين وأصحاب القرار الاقتصادي بل إنها أصبحت تشكل مجالا هاما يثير الكثير من الانتشغالات والتحديات التي باتت تؤرق الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع وغيرهم، والأکید أنها العامل الأهم لبقاء واستمرار الحياة على كوكب الأرض.

منذ بداية الستينات ظهرت الكثير من الأطراف والنظريات والحركات الخضراء (أصدقاء البيئة أو الجمعيات الخضراء) التي نادى بالمحافظة على البيئة الطبيعية وحاربت المشكلات الناتجة عن السلوكات الملوثة للمؤسسات الصناعية والدول على حد سواء. في بداية الأمر ، وجهت أصابع الاتهام للدول الصناعية باعتبارها المسئول الأول عن المشاكل البيئية ، ودعتها إلى ضرورة

المقدمة

تغيير نظرتها للبيئة من سلعة مجانية إلى سلعة ذات قيمة اقتصادية، ونتج عن ذلك سن الكثير من القوانين البيئية التي حاولت ردع السلوكات الملوثة.

تنامي الوعي البيئي بفعل تزايد الأبحاث والمؤتمرات العالمية التي حاولت من خلالها الكثير من الدول إيجاد حلول للمشكلات البيئية بكل أبعادها، هذه الأخيرة التي تم تدويلها وأصبح ينظر إليها على أنها مسألة عالمية تخص جميع الدول بشقيها المتقدمة والنامية. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أعمال مؤتمر ستوكهولم المنعقد سنة 1972 والذي كان بمثابة الحدث الذي حول البيئة إلى قضية رئيسية على المستوى الدولي، وقد ناقش المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية، واعتبر أن البشرية أعلى وأثمن الأشياء الموجودة في العالم وأن من حق الشعوب العيش في بيئة صالحة تساعد على تحقيق رفاهيتها وعلى العيش الكريم.

أدرك المجتمع الدولي مدى أهمية الحاجة للاعتماد على منهج جديد للتنمية، يراعي التغيرات في الاحتياجات المستقبلية على المدى الطويل ويساعد على تحسين مستوى معيشة السكان الحاليين والمستقبليين والحفاظ على البيئة في نفس الوقت، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستمرة أو المتواصلة لأول مرة في تقرير المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة الذي أصدر عام 1985 بعنوان مستقبلنا المشترك. الذي وضح أن الأنماط التنموية السائدة في البلدان المتقدمة والنامية لا تحقق حاليا شروط الاستدامة، وأنه بالرغم من أنها تبدو ناجحة حاليا إلا أنها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل.

وتعتبر السياسة البيئية أحد الأدوات التي تركز عليها الدول في رسم توجهاتها البيئية وتفعيل آليات التأثير على الممارسات الملوثة للبيئة وتطبيق أهداف التنمية المستدامة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تفرض السياسة البيئية على المؤسسات الاقتصادية تهديدات وضغوطات حادة تدفع بها إلى ضرورة تبني البعد البيئي في إدارتها، ففي ظل زيادة القيود التشريعية، وتنامي موجة الضغوطات الاجتماعية والسياسية، واشتداد قوى أصحاب المصالح، باتت الشركات الصناعية في الكثير من القطاعات تدرك أن استمرارية نشاطها مرهونا بتبنيها لاستراتيجيات جديدة تقوم على اعتبار البعد البيئي فرصة إستراتيجية يجب اغتنامها، وتجاوز النظر القاصرة للبيئة كقيد وعبء إضافي يعيق تطورها واستمرارها في المستقبل البعيد.

المقدمة

إن جل المؤسسات الاقتصادية اليوم أصبحت مجبرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع البيئة كمتغير أساسي في معادلة الاستجابة للسياسة البيئية العامة المفروضة من طرف الدولة وجعل هذا المتغير عامل من عوامل النجاح في السوق، خاصة أن المؤسسات المعاصرة باتت تسارع إلى إشهار مزايا وملامح أدائها البيئي كمكون هام للشهرة والصورة التجارية التي تسعى لتلميعها باللون "الأخضر" . وأكثر من ذلك أصبح البعد البيئي رافعة إستراتيجية لتحسين الأداء الاستراتيجي الهادف إلى تحقيق الريادة والأسبقية على المستويين الوطني والدولي.

إشكالية الدراسة:

تتنشط المؤسسات الصناعية الجزائرية كغيرها من المؤسسات تحت وطأة ضغوطات السياسة البيئية العامة للدولة بمختلف إجراءاتها التنظيمية والقانونية والاقتصادية الهادفة كلها إلى حماية البيئة والحفاظ عليها من خلال التأثير على الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الملوثة. أضف إلى ذلك القيود الداخلية (أزمة إيكولوجية متعددة الأبعاد) والقيود الخارجية فإن الجزائر - دولة وشركات صناعية - أمام رهان حقيقي يتمثل في ضرورة إيجاد الديناميكية الفاعلة لبلورة سياسة بيئية صارمة لضبط الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية وتوجيهها نحو تبني سلوك بيئي واع يأخذ بعين الاعتبار إشكالية حماية البيئة ضمن استراتيجيات المؤسسات الصناعية الجزائرية، ويهدف إلى مواكبة التغيرات البيئية من أجل خلق مؤسسات ذات مسؤولية اجتماعية تستجيب إلى متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

تدفع بنا الفكرة السابقة إلى طرح إشكالية متعددة الأبعاد تتماشى وأبعاد الموضوع في حد ذاته حيث نتساءل: ما مستوى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالسياسة البيئية العامة؟ وما تأثير ذلك على أدائها البيئي؟.

الإجابة عن هذه الإشكالية المركبة تجرنا إلى طرح بعض الأسئلة الفرعية التي نراها مجدية للوصول إلى تكوين تصور حول الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ومستوى التزامها بأدوات السياسة البيئية العامة؛ وعليه نتدرج في الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى فعالية الآليات المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية لحماية البيئة على تغيير السلوك الملوث للمؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة؟
2. هل تتبنى المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة نظام الإدارة البيئية؟

المقدمة

3. ما أثر التزام البعد البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة على تحسين أدائها

البيئي؟

فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث في تقصي حقيقة موضوع فاعلية السياسة البيئية وأثرها على تحسين الأداء

البيئي للمؤسسات الصناعية باعتبار المتغير مستوى التزام تلك المؤسسات بالبعد البيئي من جملة

من الفرضيات هي كالاتي:

-الفرضية الرئيسية الأولى:

H₁: يعتبر إدماج البعد البيئي في نظام الإدارة البيئية لمؤسسات الدراسة ضعيفا .

الفرضية الفرعية الأولى:

H₁₁: "يعتبر مستوى إدماج البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية محل

الدراسة ضعيفا بالنظر إلى ضعف الاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية للإدارة البيئية " .

الفرضية الفرعية الثانية:

H₁₂: "يرجع ضعف مستوى إدماج البعد البيئي في الإدارة البيئية لمؤسسات الدراسة إلى

ضعف أهمية الجوانب والآثار البيئية" .

الفرضية الفرعية الثالثة:

H₁₃: "تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة عددا كبيرا من المعوقات

والعراقيل التي تضعف مستوى دمجها للبعد البيئي في نظام إدارتها" .

-الفرضية الرئيسية الثانية:

H₂: "تلتزم المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بأدوات الس لطة البيئية العامة

التزاما عاديا وفقا لتصنيف Boiral " .

الفرضية الفرعية الأولى:

H₂₁: "تلتزم المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالبعد البيئي بدافع خضوعها لتهديدات

بيئية خارجية" .

المقدمة

الفرضية الفرعية الثانية:

H₂₂: "تلتزم المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالبعد البيئي بفعل التحديات والدوافع الداخلية العالية".

-الفرضية الرئيسية الثالثة:

H₃: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مستوى الالتزام بأدوات السياسة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية محل الدراسة وبين أدائها البيئي".

أهداف الدراسة:

يمكن صياغة أهداف الدراسة وفقا للنتائج التي تسعى الباحث لتحققها سواء على المستوى النظري أو الميداني، وذلك كما يلي:

- تحديد طبيعة التهديدات(الداخلية والخارجية) المؤثرة على درجة الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة، ما يسمح بتحديد نوع الالتزام بناء على مصفوفة Boiral .
- اختبار مدى إدراك المؤسسات الصناعية المدروسة لأهمية البعد البيئي، وانعكاس ذلك على التزامها بتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية .
- قياس الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية المدروسة ومدى ارتباطه بدرجة الاستجابة والإدراك بالقضايا البيئية.
- تحديد مدى فاعلية آليات السياسة البيئية في التأثير على الممارسات البيئية غير سليمة للمؤسسات الصناعية محل الدراسة من جهة، إضافة إلى معرفة نوع السياسة الأكثر تأثيرا على رسم التوجهات والمساعي البيئية في هذه المؤسسات من جهة أخرى.
- إن تشخيص واقع الالتزام بالسياسة البيئية في المؤسسات الصناعية المدروسة يمكننا من الوقوف عند النقائص التي تحول دون فاعليتها وإعطاء جملة من الاقتراحات التي يمكن من خلالها تغطية هذه النقائص وتجاوزها.
- اختبار نموذج الدراسة والذي يفترض وجود علاقة ارتباطيه بين السياسة البيئية (المتغير المستقل) ومستوى التزام واستجابة المؤسسات الصناعية محل الدراسة (المتغير الوسيط)، وتأثير ذلك على أدائها البيئي(المتغير التابع).

المقدمة

أهمية الدراسة:

يمكن أن تتضح أهمية الدراسة أكثر من خلال تحديد مكانة هذا الموضوع على المستويين: النظري والميداني، وذلك كما يلي:

- **على المستوى النظري:** يشكل موضوع السياسة البيئية العامة وتطبيقاتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية أحد المحاور المهمة ضمن الأدبيات النظرية لاقتصاد البيئة، الذي ظهر كفلسفة حديثة نسبيا ارتبطت مبادئها بمفهوم التنمية المستدامة، والذي حاول من خلالها الاقتصاديين إيجاد التوليفة المثلى بين الفرضية الاقتصادية الكلاسيكية وبين البيئة الطبيعية، أي محاولة معالجة اختلالات السوق الناتجة عن إقصاء البيئة من الحسابات الاقتصادية من خلال وضع الآليات الكفيلة باندماج البيئة الطبيعية ضمن السوق والمتمثلة في أدوات السياسة البيئية.

إن السياسة البيئية وأهدافها التنموية تشكل إحدى الإشكاليات الحديثة في هذا المجال وتأخذ اهتمام العديد من الباحثين والمختصين، وبالتالي محاولة إثراء المادة العلمية من ناحية توضيح أهمية التزام المؤسسات بالسياسة البيئية العامة، وأثرها على الأداء البيئي، لتعتبر الدراسة بذلك أرضية فكرية تمكن من دعم دراسات أخرى مكملّة أو جديدة تتعلق بهذا الموضوع.

- **على المستوى الميداني:** من الناحية الميدانية، تستشف أهمية الدراسة من واقع البيئة الجزائرية التي تواجه فيها المؤسسات ضغوطا وتحديات كبيرة لا سيما في ظل السياسة البيئية المسطرة من طرف السلطات العامة وضغط أصحاب المصلحة لتغيير وتحسين الممارسات البيئية. لذلك فإن الحاجة ملحة لتشخيص مدى فاعلية وكفاءة هذه المتغيرات في التأثير على الالتزام البيئي للمؤسسات ودفعها للاهتمام بالقضايا البيئية وإدماجها ضمن انشغالاتها، كما تبرز أهمية البحث في تحسين مدراء المؤسسات الجزائرية بأهمية دمج البعد البيئي من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية والبيئية. ليأتي بعدها تحديد إطار فكري يضم عدة اقتراحات بخصوص كيفية تحسين فاعلية وكفاءة السياسة البيئية العامة والوصول إلى تحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

المقدمة

مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيار موضوع الدراسة يعود لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية والتي نلخصها في النقاط الآتية:

- **الدوافع الذاتية:** أو الأسباب الشخصية التي دفعت الباحث لمعالجة إشكالية الدراسة، تمثلت في الاهتمام الشخصي بموضوع السياسة البيئية وأثرها على الأداء البيئي للمؤسسات لأهميتها في تغيير وتوجيه قرارات المؤسسات الصناعية ، زد عليه طبيعة التخصص الذي يتناسب مع هذه الموضوعات.

- **الدوافع الموضوعية** تتمثل في:

- الأهمية النظرية والميدانية لموضوع السياسة البيئية العامة وتحسين الأداء للمؤسسات الصناعية الجزائرية، خصوصا وأن هذا القطاع يعتبر أكبر القطاعات المسببة في إحداث التلوث بكل أبعاده لهذا فإن الالتزام بأدوات السياسة البيئية العامة يعتبر آلية فاعلة للتعامل مع التحديات التي تواجهها المؤسسات من بيئتها الداخلية والخارجية .

- اعتقادنا بأن اهتمام المؤسسات الصناعية بالقضايا البيئية وإدراجها ضمن قراراتها يعتبر أحد السبل لكسب ميزة تنافسية مستدامة ، خصوصا أن البيئة الطبيعية في يومنا هذا تعتبر من أكبر المجالات التي تشكل تحديا لمنظمات الأعمال الحديثة .

- نقص الدراسات والأبحاث المعالجة لأثر السياسة البيئية على الممارسات البيئية الملوثة(الأداء البيئي) للمؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث تم إحصاء عددا قليلا من الدراسات السابقة في هذا المجال.

- الخروج بنتائج وتوصيات تفيد قطاع الأعمال في الجزائر وتدعوه للاهتمام بالبعد البيئي لم له من آثار ايجابية على الأداء الاقتصادي والاستراتيجي.

الدراسات السابقة:

في إطار سعينا لإدراك والإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ومعرفة الجهود المبذولة في هذا المجال توصلنا إلى مجموعة من الدراسات في الأدبيات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر كما يلي:

المقدمة

الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (يحيى وناس، 2007)⁽¹⁾، حول آليات حماية البيئة في الجزائر التي بين من خلالها أهمية الآليات الوقائية لحماية البيئة. كما تناولت الدراسة سبل معالجة الحالات التي لم يفلح فيها الاحتياط والوقاية من خلال عرض الآليات التدخلية والإصلاحية للأضرار البيئية. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث: غياب إدارة مركزية ومحلية تعنى بحماية البيئة، تأثر الدور الوقائي والتدخلي في حماية البيئة بسبب التغير والتناوب المستمر للوزارات المختلفة التي كلفت بمهمة حماية البيئة في الحكومات الجزائرية المتعاقبة، التأخر الكبير لجزائر في اعتماد مخططات حماية البيئة حيث كان المخطط الأول سنة 1993، غياب مرجعية واضحة فيما يتعلق بالمنهجية والوسائل والإطار الزمني لمعالجة حالات التدهور الخطيرة التي تعاني منها البيئة في الجزائر، وهو ما أثر على أداء السلطات العامة في مجالات حماية البيئة.

2. دراسة (محمد مسعودي، 2013-2014)⁽²⁾، الموسومة بفعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة التي قيم من خلالها تجارب بعض الدول، منها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الجزائر. توصل الباحث من خلا الأسلوب القياسي إلى أن الآليات الاقتصادية المطبقة في الجزائر لا تزال قليلة الفعالية في تحقيق هدف حماية البيئة مقارنة بالدول الأوربية.

3. دراسة ميدانية (الطاهر خامرة وإبراهيم بختي، 2016)⁽³⁾، بعنوان أثر السياسة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية. هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة البيئية في توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية الصناعية لحماية البيئة في الجزائر. ركز الباحثان على دراسة الأدوات التنظيمية والاقتصادية والمقاربات الطوعية باعتبارها أهم الأدوات المكونة لأدوات السياسة

(1) يحيى وناس، (2007): الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

(2) محمد مسعودي، (2013): فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة (دراسة تقييمية لبعض الدول منها الجزائر)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

(3) الطاهر خامرة، إبراهيم بختي، (2016): أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية)، مجلة الباحث، العدد 16.

المقدمة

البيئية. كما قاما بمقارنة بين عينيتين من المؤسسات، الأولى مؤسسات جزائرية والأخرى مؤسسات أجنبية عاملة في الجزائر، لمعرفة الفروق بين درجات تأثير هذه الأدوات على سلوك كل نوع من المؤسسات تجاه حماية البيئة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اهتمام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالبعد البيئي يقع في مجال تركيزها على البعد التقني الإنتاجي ، استجابة المؤسسات الجزائرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية هو ردة فعل إلزامية للقوانين وليس فعل نابع من وعيها بضرورة حماية البيئة ومحاربة خطر السلوك الملوث. وصرف الباحثان السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية يقع في النمط الممثل، في الدرجة الأولى، والنمط الدفاعي، في درجة ثانية. كما تبين أن المؤسسات الوطنية أكثر تأثرا بأدوات السياسة البيئية العامة نظرا لكون تلك الأدوات تهدف إلى توجيه سلوك المؤسسات الجزائرية نحو النمط الواعي.

4. دراسة استطلاعية (عائشة سلمى كحيلي ومحمد الطيب دويس ، 2016)⁽¹⁾، حول أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد هدف إلى تحديد مدى تأثير الضغوط الحكومية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة استطلاعية شملت عينتين من المؤسسات، إحداها مؤسسات كبيرة تنشط في قطاع المحروقات، والأخرى مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مناطق جغرافية مختلفة من الجزائر. خلصت الدراسة إلى أن أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتبنى سلوكا بيئيا مسائرا قائم على الاستجابة -في حدودها الدنيا- للضغوطات الحكومية بغية تجنب التعرض للعقوبات القانونية.

5. دراسة (عائشة سلمى كحيلي، 2017)⁽²⁾، والمتعلقة بتقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1974-2014. هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الآثار والسياسات البيئية العمومية الناتجة عن نماذج التنمية الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر منذ سبعينيات القرن العشرين، في محاولتها لاحتواء المشاكل البيئية وتجنبها. من خلال إجراء تحليل وصفي لكل من الآثار البيئية قبل تطبيق الخطة العشرية المتضمنة في مخطط العمل من أجل

⁽¹⁾عائشة سلمى كحيلي ومحمد الطيب دويس ، (2016): أثر الضغوط الحكومية على السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 16.

⁽²⁾عائشة كحيلي، (2017) ، التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.

المقدمة

البيئة والتنمية المستدامة وبعده، إضافة لتحليل السياسة البيئية في الجزائر من خلال تقييم أدواتها بالاعتماد على مؤشرات تقييم السياسات العمومية. كما تضمنت الأطروحة دراسة قياسية لمحددات التدهور البيئي، وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن الوضع البيئي في الجزائر لا يزال يعاني من عدة اختلالات، بالرغم من الإستراتيجية البيئية التمهنية منذ سنة 2001م، وكذا الإصلاحات الإدارية والجبائية المتخذة من أجل إيجاد توليفة متكاملة من أدوات السياسة البيئية الكفيلة بخفض التدهور البيئي، كما بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي في الجزائر، وأنه توجد علاقة سببية تجمع بينهما خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1. دراسة بيترس (Beatrice Butel-Bellini, 1997)⁽¹⁾، والمتعلقة بدراسة دمج المعطيات البيئية في تسيير المؤسسة، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات بلغ حجمها 108 مؤسسة صناعية تركزت حول ثلاث قطاعات (الغذائية، الكيماوية وصناعة الحديد الصلب)، حاول من خلالها: دراسة السلوك البيئي لهذه المؤسسات اتجاه المعطيات البيئية، مع تحديد أهم المتغيرات التي تتحكم في تحديد نوع السلوك. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن نوع السلوك البيئي المنتهج من طرف المؤسسة الاقتصادية يتحدد بجملة من المتغيرات صنفها إلى ثلاث مجموعات: الضغوطات الخارجية (المتتمثلة في الضغوطات القانونية والتنظيمية، ضغوطات المتعاملين المحليين، وضغوطات متعلقة بنشاط المؤسسة)، ال هيكل القاعدي لشركة، وأخيرا الخيارات الإدارية (الخصائص الشخصية للقائد، والخصائص الداخلية للمؤسسة).
2. دراسة رينود (Emmanuelle Reynaud, 1997)⁽²⁾، تناولت الباحثة البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى محدداته ومستويات دمجها. وقد توصلت الباحثة إلى جملة من

⁽¹⁾ Beatrice Butel-Bellini, (1997): *L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise (une analyse contingente au niveau des sites de production)*, Thèse pour l'obtention du Doctorat de l'Université en Sciences de Gestion, Université Des Sciences et Technologies De Lille, France.

⁽²⁾ Emmanuelle Reynaud, (1997): *Les déterminants du comportement de protection de l'environnement des entreprises* ». Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, Université de droit et des sciences d'Aix Marseille III.

المقدمة

النتائج نلخصها في النقاط التالية : هناك أربعة مستويات لدمج البعد البيئي في المؤسسة: مستوى الاتصال(الاتصال الأخضر والصورة الخضراء:اندماج خارجي)، مستوى الإنتاج (الإنتاج الأخضر اندماج داخلي)، مستوى الاتصال والإنتاج(اندماج خارجي وداخلي)، الاتصال والإنتاج والبحث والتطوير(الابتكار البيئي:تحكم جيد في عدم اليقين).كما توصلت الباحثة إلى أن سلوك المؤسسة اتجاه دمج البيئة يتأثر بعدة عوامل أهمها: عدم اليقين، سلوك الأفراد، وعدد المتعاملين في السوق.

3. دراسة ناتشا (Natacha Gondran, 2001)⁽¹⁾، والمتعلقة بتحليل نظام المعلومات البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحديد التحسينات التي يمكن إجراؤها من أجل تشجيعها على الحد من آثارها البيئية السلبية، باعتبار أن حصولها على المعلومات البيئية بالشكل الكافي وفي الوقت المناسب هو شرط ضروري للسيطرة على الآثار البيئية. قامت الباحثة بإجراء مسح لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بلغ حجمها 47 مؤسسة. ومن النتائج المتوصل إليها أن قناة المعلومات المتميزة للشركات الصغيرة والمتوسطة هي الاتصال المباشر مع منظمات مختلفة، وتسمح لها بالتفاعل اللحظي مع أطراف البيئة الخارجية، وهذا ما يجعلها سريعة ومرنة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة بحماية البيئة. كما توصلت الباحثة إلى أن غالبية الشركات التي شملها الاستطلاع لا تحترم كل متطلبات اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية البيئة ،ويرجع ذلك إلى جملة من الخصائص التي تؤثر بشكل كبير على مستوى دمج البيئة في الأعمال.

4. دراسة (Olivier Boiral, 2001)⁽²⁾، قام الباحث من خلال دراسته بتحديد أربع وضعيات للمؤسسات التي يمكن فيها إدماج العنصر البيئي بناء على التحديات الداخلية والخارجية ، هذه الوضعيات هي:الالتزام العادي،الالتزام التفاعلي،الالتزام المجند والالتزام الاستباقي .

5.دراسة بيرسون (Marion Personne,2011)⁽³⁾ ، المتعلقة بتقييم مستوى إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقته بأدائها البيئي، وقد هدفت الدراسة إلى تطوير نهج خاص لدمج البعد البيئي في المؤسسات موضوع الدراسة من خلال طريقة متعددة المراحل حيث

(1) Natacha Gondran, (2001) : Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales ,thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Saint-Etienne

(2) Olivier Boiral, (2001) : ISO 14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de : l'intégration, Actes de la Xème conférence de l'AIMS, Québec, Canada.

(3) Marion Personne, (2011): Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI (Évaluation des performances environnementales), thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Saint-Etienne.

المقدمة

اقترحت الباحثة التدرج في أربع مراحل لتحقيق ذلك هي : تقييم الأداء والبيئة، الاستغلال الداخلي والخارجي للنتائج، إنشاء نظام لمعالجة المعلومات باستخدام المؤشرات والامتثال، التقدم والرصد. هذه المراحل تؤدي إلى تنفيذ دورة التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحولها إلى نظام للإدارة البيئية.

منهج الدراسة:

يتضح أن دراسة موضوع الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظاهرة اقتصادية معقدة خاصة وان تلك المؤسسات ما تزال لا تتحكم جيدا في سيرورات الإدارة التقليدية. كما أن قطاع الصناعة لم يتطور بالدرجة الكافية، وعدد المؤسسات الحاصلة على شهادات المطابقة للجودة البيئية فيه ما يزال ضئيلا جدا، أضف إلى ذلك غياب الهيئات البيئية وأطراف المجتمع المدني الضاغطة في مجال حماية البيئة ، وكل هذه العوامل تزيد من صعوبة التعامل مع متغيرات موضوع السياسة البيئية في الجزائر لكنها لم تثني الباحثة في استطلاع بعض الحقائق الميدانية المتعلقة بالواقع المدروس.

تقتضي إشكالية الدراسة استخدام نوعين من المناهج، الأول هو المنهج الوصفي من خلال وصف وتحليل أبعاد الظاهرة المدروسة، وباستخدام منهج دراسة الحالة كمنهج فرعي من المناهج الوصفية. أما الثاني فيتمثل في المنهج الميداني الذي يقوم على استقصاء الحقائق من عينة تتكون من عدد معتبر من المؤسسات الصناعية الناشطة على مستوى الشرق الجزائري، وذلك باستخدام الاستمارة كوسيلة أساسية في جمع البيانات الأولية ثم تحليلها واستغلالها في تشخيص أدوات السياسة البيئية العامة ومستوى التزام المؤسسات الصناعية بإدماج البعد البيئي في نظم إدارتها و أثر ذلك على أدائها البيئي.

نموذج الدراسة:

ينطلق البحث من تصميم نموذج يلخص التصور الشامل للدراسة الذي يقوم على العلاقة الرابطة بين مستوى فعالية أدوات السياسة البيئية العامة، كمتغير مستقل، وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، كمتغ ي تابع، مع اعتبار مستوى الالتزام بالإدارة البيئية، كمتغير وسيط.

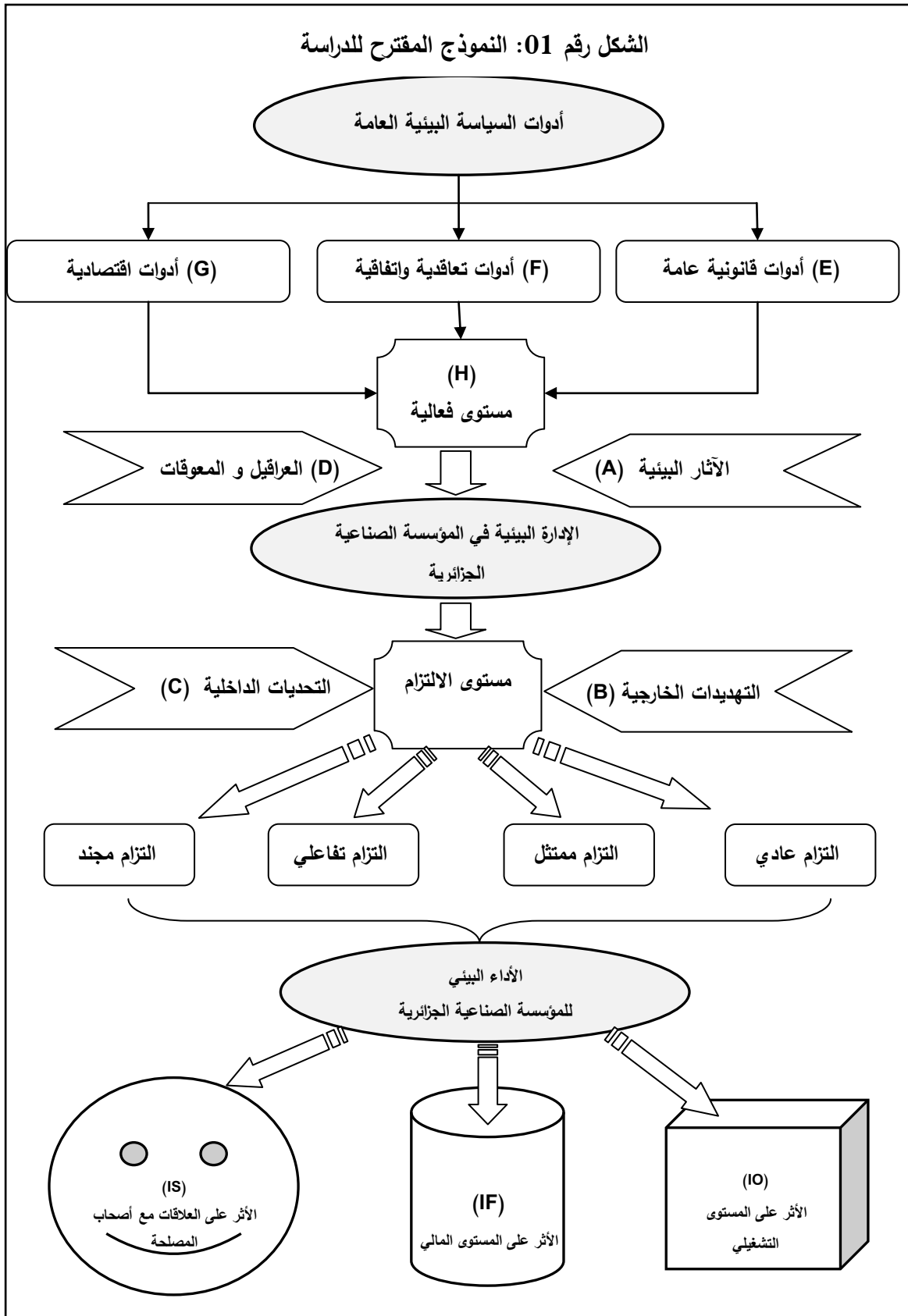
المقدمة

بناء على الأدبيات السابقة، إن فعالية أدوات السياسة البيئية (القانونية، التعاقدية، الاقتصادية) تدفع بالمؤسسات الصناعية إلى التوجه نحو الإدارة البيئية، باعتبار مستوى الآثار البيئية السلبية التي تحدثها، من جهة. وباعتبار القيود والعراقيل التي تواجهها تلك المؤسسات في الاستجابة للمعايير البيئية المؤثرة، من جهة أخرى. كما أن مستوى التزام المؤسسات الصناعية بالبعد البيئي في إدارتها يتحدد بقدرتها على التوفيق بين التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية؛ وينتج عن ذلك سلوك بيئي صنفه Boiral في أربع أنماط هي: التزام عادي، التزام ممتثل، التزام تفاعلي، التزام مجند.

وفقا لمستوى التزام المؤسسة الصناعية ونمط سلوكها البيئي تتحدد الآثار على الأداء البيئي لها، ومن أهم تلك الآثار ندرس ثلاث أنواع هي: الآثار على المستوى التشغيلي، الآثار على المستوى المالي، الآثار على العلاقات مع أصحاب المصلحة.

وفيما يلي نعرض الشكل التوضيحي للنموذج المقترح للدراسة مع تبيان الرموز الخاصة بالفقرات التي تقيس حدود فرضيات البحث التي سيتم استخدامها لاحقا. ولا بد من الإشارة إلى النموذج المقترح خاص فقط بإشكالية الدراسة الحالية وفقا لتصور الباحثة والخلفية العلمية التي اعتمدها وبينتها في طيات هذا البحث.

المقدمة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المقدمة

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب موضوع الدراسة وبناء على ما تم طرحه في إشكالية الدراسة ومن أجل التأكد من صحة الفرضيات قسمنا موضوع الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

- **تضمن الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية** والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أساسية، يحدد الأول الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية، أما الثاني فيحدد نقاط المفاضلة بين الأساليب الاقتصادية والأساليب التنظيمية. ثم يعرض الثالث آليات سياسة حماية البيئة في الجزائر.

- **أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة** من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث، تعرضنا في الأول إلى البيئة من منظور الأعمال فرصة أم تهديد، ليعرض الثاني آليات تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسة. وأخيرا تناولنا في المبحث الثالث الأداء البيئي في المؤسسة وطرق تقييمه باعتبار أن هدف دمج البعد البيئي هو تحسين الممارسات البيئية.

- **لنتعرض في الفصل الثالث إلى إستراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية:** تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية، تمثل الأول في التعرض إلى الإطار المفاهيمي لتخصير المؤسسة واستراتيجياتها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى الإدارة الإستراتيجية المستدامة وتناولنا من خلال المبحث الثالث المسؤولية الاجتماعية كمقاربة وإستراتيجية تهدف من خلالها المؤسسة إلى تطوير وتوسيع التزاماتها اتجاه المجتمع.

- **وتعلق الفصل الرابع بمنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية**، حيث تضمن ثلاث مباحث، تناول الأول منهجية الدراسة الميدانية، لنتعرض في المبحث الثاني إلى التحليل الاستدلالي واختبار الفرضيات، أما المبحث الثالث فحاولنا من خلاله مناقشة النتائج المستخلصة من التحليل السابق تفسيرها وتوضيح أسبابها.

- **وفي الختام نقدم خاتمة البحث** التي نلخص فيها أهم ما جاء في محتواه العلمي ونتأجه الميدانية ونقدم بعض المقترحات التي من شأنها أن تقيّد كل مهتم بموضوع السياسة البيئية وأثرها على الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية.

تمهيد:

إن التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم قد أدى إلى زيادة رفاة المجتمعات البشرية إلا أن هذا التطور قد صاحبه الكثير من الآثار البيئية السلبية المهددة لديمومة هذه الرفاهية التي سعت الشعوب ولفترة زمنية طويلة لتحقيقها، حيث أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير مستدامة أدت إلى إخلال توازن النظام البيئي باستنزاف موارده الناضبة ولفظ كميات هائلة من الملوثات التي تفوق قدرته الاستيعابية.

وأمام الطبيعة المعقدة والمتشعبة للمشكلة البيئية، ونظرا لأن مظاهرها تثير لدى بعض هذه البلدان شكا في إمكانية استمرار النمو والتنمية على المدى البعيد يتزايد إدراك الحكومات لحقيقة أنها لا تستطيع تجاهل هذا الارتباط، فالتحدي الذي تواجهه ذو حدين: أن تقلل إلى الحد الأدنى من الآثار العكسية الممكنة للسياسات الاقتصادية على البيئة أو أن ترسم السياسات البيئية بحيث لا تعوق الأداء الاقتصادي الكلي للبلد.

لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل التعرض إلى كل الجوانب المتعلقة بالإطار النظري لمفهوم

السياسة البيئية وذلك من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث أساسية تمثلت في:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية.
- المبحث الثاني: السياسة البيئية بين الأساليب التنظيمية والاقتصادية.
- المبحث الثالث: آليات سياسة حماية البيئة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة البيئية

المطلب الأول: مفهوم السياسة البيئية

مع تزايد الوعي بالمخاطر والأضرار البيئية المهددة لحاضر ومستقبل حياة الإنسان على كوكب الأرض ازدادت الضغوط على المستوى الدولي، وبخاصة في الدول الصناعية، من أجل تبني سياسات واتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة وحمايتها، ولقد تجسدت هذه الضغوط وذلك الإدراك المتنامي لخطورة الوضع البيئي في داخل مختلف الدول وكذلك على المستوى الدولي، في وضع سياسات بيئية وتوظيف العديد من الأدوات والمعايير لتنفيذها. ولما كانت سياسات وخطط وبرامج حماية البيئة تستصاغ على المستويين الكلي والجزئي كان لا بد من توضيح كيفية إعداد وتصور كل منهما، مع الإشارة أنه في كامل الفصل الأول يطلق مصطلح السياسة البيئية على السياسة العامة أو العمومية للبيئة أي تحديد المستوى الكلي والقطاعي .

1. المشكلة البيئية (مصدرها وطبيعتها الاقتصادية):

إن التطرق للسياسة البيئية (سواء المحلية أو الدولية) يقودنا إلى التطرق للمشكلة البيئية لعدة أسباب:

- تعد المشكلة البيئية من المشاكل المتعددة الأوجه والأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية والقانونية.

- المشكلة البيئية ذو طبيعة تراكمية حيث تكونت عبر العديد من السنين والعقود، وبدأت تبرز آثار هذا التفاعل على البيئة مع ازدياد العلاقة التفاعلية للإنسان معها، خاصة في ظل التطور التكنولوجي.

- تتفاوت حدة المشكلة البيئية وطبيعتها بين الدول المتقدمة والدول النامية نظرا لاختلاف ظروف كل منهما مما أدى إلى اختلاف وتباين السياسات البيئية بين الدول.

1.1. مصدر وأسباب المشكلة البيئية:

تعزى المشكلة البيئية والتلوث إلى توليفة من الأسباب التي تضرب بجذورها في أعماق الفكر الاقتصادي الذي ظل مسيطرا حتى عهد قريب. والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

- اعتبار الأصول البيئية والموارد الطبيعية سلع حرة ،انطلاقاً من نظرية القيمة عند الكلاسيك والتي تعتبر أن السلع الموفرة (السلع الحرة أو شبه الحرة) تكون ذات قيمة سوقية قليلة في حين أن السلع النادرة (أو السلع الاقتصادية) تكون قيمتها في السوق مرتفعة، يستطيع أن يستهلكها كل من يشاء كيف شاء دون حدود ودون أن يدفع ثمنها أو أن يتحمل نفقة مقابل ذلك.

وقد وجدت هذه الأفكار النظرية ترجمة عملية في استراتيجيات وأدوات التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة التي عكفت على إحداث تغييرات هيكلية في اقتصادياتها مستغلة ما لديها من رأسمال وتكنولوجيا، أو في الدول النامية التي كانت سياساتها الاقتصادية والتنموية متأثرة إلى حد كبير بما اتبع في الدول الصناعية المتقدمة. ما أدى إلى ظهور أنماط إنتاج واستهلاك توسعية غير مستدامة، أثرت سلباً على المخزون الطبيعي وتجاوزت القدرة الاستيعابية للنظم البيئية وأخلت بتوازنها⁽¹⁾.

انطلاقاً من ذلك حاولت الدول البحث عن الآليات الكفيلة لتحقيق التوليفة المثلى بين النظام البيئي والنظام الصناعي، وبين الحاجات المتعددة والمتنوعة والموارد المحدودة والمهددة بالنضوب وفي هذا الإطار ظهرت المعايير والسياسات البيئية لتحقيق الاستدامة البيئية وإرساء معالم اقتصاد جديد "هو اقتصاد البيئة" المبني على أسس وفرضيات مخالفة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والذي يعتبر أن البيئة ذو قيمة اقتصادية (البيئة سلعة اقتصادية ذات قيمة سوقية). - يعتبر فشل الحكومات أحد أسباب تدهور البيئة، حيث قد تعمل السياسات الاقتصادية الجزئية وكذلك الكلية (على نحو غير مقصود) إلى تعميق المشكلة البيئية مثل دعم بعض مدخلات الإنتاج كالمبيدات الحشرية والطاقة، والتي تؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك وزيادة معدلات التلوث⁽²⁾. - فشل السوق في تثمين الأصول والموارد البيئية، حيث تقل النفقات الخاصة عن النفقات الاجتماعية الحقيقية، لهذا ظهرت العديد من الآليات الهادفة إلى إعادة توازن السوق من خلال استدخال الآثار الخارجية للنشاط الإنتاجي والاستهلاكي ولعل أبرزها الضرائب البيئية.

⁽¹⁾ JIE HE, (2005) : **Impact Environnementaux de l'industrialisation et commerce international en chine**, thèse de doctorat, L'université Dauvergne, P 03

⁽²⁾ محمد صالح تركي القرشي، (2011): **مدخل في علم اقتصاد البيئة**، الطبعة 1، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص ص 81-82.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

2.1. المشكلة البيئية بين الدول المتقدمة والنامية:

أسهم كل من فشل الحكومة وفشل السوق في خلق المشكلة البيئية مع ذلك يجب أن يكون واضحا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. إذ توصف المشكلة البيئية في الدول الصناعية بأنها مشكلة ثراء ورفاهية اقتصادية واجتماعية، حيث تعد هذه الدول الأكثر دخلاً والأكثر إنتاجاً واستهلاكاً على مستوى العالم يساعدها في ذلك ما لديها من إمكانيات تكنولوجية وفنية حولت اقتصادياتها إلى اقتصاديات خدمات ورفاهية. بالرغم من ذلك استطاع العديد من الدول الصناعية خفض مستويات التلوث فيها إلى حد كبير كما بدأ العديد من هذه الدول يشهد تحولاً في اتجاه هيكل إنتاجي يفرض أعباء بيئية أقل مقارنة بما كان عليه الوضع في المراحل الأولى للتنمية. إذ أصبح الهيكل الإنتاجي يشهد تغيراً في المراكز النسبية حيث تضاعل نصيب الصناعة لصالح قطاعات أقل تلويثاً مثل الخدمات، كما أنه داخل قطاع الصناعة حدث نوع من التحول في الصناعات الأساسية من الصناعات الأكثر تلويثاً إلى صناعات متطورة تكنولوجياً تحقق قيمة إضافية أعلى وتستهلك طاقة ومواد أولية ومدخلات أقل بالإضافة إلى السعي لاستخدام وتبني التكنولوجيات النظيفة، وقد حققت هذه الدول مستويات بيئية أفضل. ولا شك أن مثل هذه التحولات تحدث تأثيراً على الواقع البيئي في هذه البلدان وسياساتها البيئية ومدى واتجاه علاقاتها الاقتصادية الدولية كالتجارة في السلع والخدمات، السياسات الاستثمارية وتحركات رأس المال.

في حين تتسم المشكلة البيئية في الدول النامية بالتعقيد والتشابك، وهذا يعود إلى أن المشاكل البيئية في هذه البلدان ترتبط بالفقر والتخلف إذ يحكمهم في الغالب منطق البقاء، كما ترتبط كذلك بالنهج الذي اتبعته لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وخروجها من دائرة التخلف حيث اتجهت صوب التصنيع، وفي هذا المجال غلب عليها إتباع أنماط تصنيعية تعتمد على تكنولوجيا وأساليب إنتاج مكثفة للتلوث. ولا غرابة أن يعكس الوضع البيئي في الدول النامية على أولوياتها إذ من الطبيعي أن ينصرف الاهتمام الأكبر إلى محاولة استخدام الموارد المحدودة والمتاحة في إشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر والتخفيف من وطأته ومن ثم تتراجع الاهتمامات البيئية لتحل مساحة ضئيلة من اهتماماتها الكلية، ولعل ذلك يرجع إلى شعور الدول النامية بأنها ليست المسؤولة عن المشاكل البيئية الكونية (الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية) من جهة، وارتفاع نفقة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الفرصة البديلة نظرا لما تعانيه من نقص في الموارد واشتداد المنافسة عليها بين الاستخدامات المختلفة من جهة أخرى⁽¹⁾.

2. تعريف السياسة البيئية:

يقصد بالسياسة البيئية " مجمل الإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها بشكل مناسب، ومحاولة صد الأضرار عن الإنسان والبيئة بشكل عام ، وجعل الأخطار التي تهدد وجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى عند أقل مستوى في سبيل إفساح المجال لحياة أفضل للأجيال المقبلة ولتطور الحياة الطبيعية"⁽²⁾. ويمكن القول أن السياسة البيئية "هي إرادة سياسية، تعبر عن التزام الإدارة العليا بتطبيق القوانين السارية والتحسين المستمر لأدائها البيئي، الاجتماعي والاقتصادي"⁽³⁾. كما يمكن تعريف السياسة البيئية بأنها " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية ". والسياسة البيئية وفق المفهوم الاقتصادي هي عبارة عن سياسات اقتصادية تتكون من مجموعة الأدوات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الجودة البيئية.

وتتلخص أهداف السياسة البيئية، وفق هذا المفهوم، في تحقيق الموازنة والمفاضلة بين الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث، أو ما يعرف بالتكلفة الحدية للتلوث.

وقد برز الاهتمام بالسياسة البيئية عام 1992 بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، وكذا من خلال التوصيات التي تبنتها برونتلاند والتي أدت إلى تكريس الفصل الثامن من جدول أعمال القرن 21، والقاضي بضرورة مراعاة التكامل بين البيئة والتنمية في صنع القرار. وقد حددت اللجنة أربعة نماذج تمثلت في:

(1) السيد أحمد عبد الخالق، (1994): السياسات البيئية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين

السياسات البيئية والتجارة الدولية)، الطبعة 1، دار الكتاب، المنصورة، مصر، ص 20.

(2) أيهم أديب تفاحة، (2012): التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية (المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية

وتأثيراتها البيئية)، الطبعة 1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ص 19.

(3) Levier de performance pour l'entreprise, (2008): **la gestion environnementale**, Dunond , Paris, P 159.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

- إدماج البيئة والتنمية في السياسات .
- التخطيط ووضع تقسيمات للمستويات الإدارية .
- توفير إطار قانوني وتنظيمي يجسد الاستخدام الفعال للأدوات الاقتصادية والسوقية وغيرها من الحوافز .

- وأخيرا إنشاء نظم للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة .

وفي إطار انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا عام

2002 تم التأكيد على ضرورة تغيير الدول المتقدمة والنامية أنماط إنتاجها واستهلاكها غير

المستدامة وتبني الإجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة . ومن أهم الإجراءات التي

أكد عليها المؤتمر ما يلي⁽¹⁾:

- اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتطبيق ضمن أمور أخرى، مبدأ الملوث يدفع الثمن الوارد ذكره في المبدأ 16 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

- القيام، على أساس طوعي، عند الاقتضاء، بوضع واعتماد أدوات إعلامية للمستهلكين تكون فعالة وشفافة وقابلة للتحقق وغير مضللة وغير تمييزية لتوفير المعلومات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين، بما في ذلك جوانب الصحة البشرية والسلامة. وينبغي عدم استخدام هذه الأدوات كحواجز تجارية خفية.

- زيادة الاستثمار في الإنتاج الأكثر نظافة وفي الكفاءة البيئية في كافة البلدان من خلال الحوافز وخطط وسياسات الدعم الرامية إلى وضع أطر تنظيمية ومالية وقانونية مناسبة، ويشمل ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات لتحقيق ما يلي: إنشاء ودعم برامج ومراكز للإنتاج الأنظف وطرائق للإنتاج الأكثر كفاءة ، تقديم الحوافز للاستثمار في الإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية في كافة البلدان مثل برامج تقديم القروض الممولة من الدولة، وبرامج المساعدة التقنية والتدريب المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. جمع ونشر المعلومات التي تتضمن أمثلة على تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في الإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية والإدارة البيئية، وتعزيز

(1) منظمة الأمم المتحدة،(2002):تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،المنعقد بجوهانسبرغ ،جنوب

إفريقيا، في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى غاية 4 سبتمبر،ص ص 15-17.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

تبادل أفضل الممارسات والخبرة فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا بين مؤسسات القطاعين العام والخاص.

- دمج المسألة المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها واستراتيجياتها، بما في ذلك إدماجها، عند الاقتضاء، في استراتيجيات الحد من الفقر.

- تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها وكذلك المسؤولية والمساءلة البيئية والاجتماعية، ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي: تشجيع الصناعة على تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال مبادرات طوعية، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ومدونات قواعد السلوك، وإصدار الشهادات، والإبلاغ العام بشأن المسائل البيئية والاجتماعية، تشجيع الحوار بين المشاريع والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها وسائر أصحاب المصالح. وأخيرا تشجيع المؤسسات المالية على إدراج اعتبارات الاستدامة في عملياتها الخاصة بصنع القرار.

من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص أهم أهداف السياسة البيئية، والتي تعتبر فيها التنمية المستدامة أشملها، في النقاط التالية⁽¹⁾:

- دمج الاهتمام بالبيئة وحمايتها في السياسات الوطنية عن طريق وضع إستراتيجية شاملة لصنع السياسات البيئية، التي هي جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك.
- موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية مع الأضرار الناجمة عن التلوث، وبالنتيجة ترشيد استغلال الموارد لأنها تفترض في عملية صنع القرار أن يكون عقلائي من أجل الحفاظ على مكونات التنوع البيولوجي.
- تطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية الإنسان من أشكال التلوث من خلال رسم معالم واضحة لأهداف تطبق على مختلف المستويات والتي تضطلع بها جهات رسمية وتنطلق من التخطيط إلى التنفيذ وأخيرا التقييم والتقويم. يكون ذلك على مرحلتين هي إقرار المعايير اللازمة لتحقيق الجودة البيئية، أما الثانية فتتم بوضع نظام تشريعي يتضمن الوسائل المتوفرة لتحقيق المعايير البيئية.
- تحقيق التنمية المستدامة ومنع الضرر البيئي لأن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا وإنما يتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية، وتقليل

⁽¹⁾ Andrea Lenschow, (2002), **Environmental Policy (Integration Greening Sectoral Policies in Europe)**, London, P 9.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان فالسياسة البيئية جاءت للانتقال من نموذج التنمية التقليدية والتركيز على نموذج التنمية المستدامة.

إن السياسة البيئية هي مجال جديد نسبيا لذا يتطلب ضرورة النظر إلى العناصر المحددة لهذه السياسة والتمثلة في⁽¹⁾:

- واقعية التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها، بشكل ينبع من واقع وحاضر هذه المشكلات.
- أن تعكس الأهداف البيئية المختلفة والمسطرة على كافة المستويات الرسمية والشعبية والمحلية والعالمية من أجل تحقيق أفضل النتائج.
- التوافق والتكامل والترابط بين السياسات البيئية الجزئية في جميع المجالات الإنتاجية: صناعة وزراعة وسياحة وغيرها.
- تعتبر مرشدة ومعدلة للسلوك في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية لأنها تهتم أساسا بنشر التوعية والإعلام البيئي بحيث تحقق الإقناع بأهمية البيئة والحفاظ عليها بين الأفراد، ومن ثم تقلل الحاجة إلى إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الرادعة. ونتيجة لذلك تعتمد السياسة البيئية على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ قوامها الردع الذاتي والالتزام الطوعي، بالإضافة إلى استخدام الحوافز الاقتصادية عند التعامل مع البيئة.
- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات التي تعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام.
- وجود التنظيمات الفعالة الكفيلة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات مع تنمية الموارد البشرية القادرة على ذلك، وتعتمد فعالية هذه التنظيمات على شرطين أساسيين: يتمثل الأول في التوافق والتكامل بين الأجهزة، على أن يتم هذا التوافق والتكامل أفقيا ورأسيا أيضا، فليس من المتصور أن تعلن خطة العمل البيئي دون أن يكون هناك توافق مع باقي الأجهزة الأخرى، مع ضمان التزام هذه الأجهزة بالتنفيذ.

⁽¹⁾ منال سخري، (2017): السياسة البيئية بين المحددات الداخلية والمقتضيات الخارجية، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

إن ذلك يعني أن تكون السياسة البيئية مترابطة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا في الهرم التنظيمي، إذ أنه لا يكفي وضع خطط واستراتيجيات في المستويات العليا دون أن تفهم أو تؤدي إلى إقناع المستويات الدنيا في الترتيب الهرمي، وهذا نموذج جديد للتنمية التي يمكن أن تكون مستدامة بيئياً واجتماعياً على المدى الطويل. أما الشرط الثاني فيتعلق بالرصد المنتظم لنوعية البيئة .

3. مبادئ السياسة البيئية:

إن العمل الصحيح لمضمون السياسة البيئية يوجب التقيد بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تعد ضرورية من أجل تحقيق أهدافها. وفيما يلي نذكر مجموعة من المبادئ أهمها (1):

3.1 مبدأ المتسبب:

يقوم هذا المبدأ بشكل رئيسي على تحميل صاحب أو مسبب التلوث والخلل البيئي، المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن أضرار التلوث أو الخلل الذي أحدثه، ووفق هذا المبدأ تجبر السلطات العامة أو الحكومة المسبب لظاهرة التلوث على تحمل كامل المسؤولية عن الإخلال بالنظام البيئي، ويتحمل كل التكاليف المتعلقة بمعالجة الخلل والتدهور البيئي المحدث أو إجباره عن التخلي عن نشاطه مهما كانت أهميته.

إن هذا المبدأ يعتمد على إدراج التكاليف البيئية ضمن تكاليف المشروع بشكل أساسي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أجل استمرارية نشاط المشروع ، أي بمعنى آخر القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي قبل إعداد المشروع وحتى بعد إعداده أو من خلال مراحل دورية متكررة، ويواجه تطبيق هذا المبدأ مجموعة من الصعوبات أهمها:

- توجد صعوبة كبيرة في تحديد المتسبب أو المحدث للخلل في هذه المنطقة أو تلك، لأن الخلل المحدث قد يكون حصيلة أو محصلة عن مجموعة متسببين في وقت واحد.
- إن تطبيق هذا المبدأ غير ملائم وغير منطقي ، لأن الخلل البيئي المحدث قد يكون ناتج عن متسببين سابقين أو قد يكون الخلل ناتج عن نشاطات اقتصادية خارج حدود الدولة، نظراً لكون التلوث البيئي لا يقف عند الحدود ، وبسبب اشتراك الجميع في المجال الحيوي نفسه. لذلك فإن تطبيق هذا المبدأ في هذه الحالة غير مجدي إلا في حالة واحدة، وهي التنسيق بين الدول المختلفة أو بين دولتين أو أكثر على تطبيق إجراءات صارمة في سبيل معالجة جميع الصعوبات، لأنه في

(1) أيهم أديب تفاحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-44.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

كثير من الأحيان تنتج بعض الشركات منتجاتها في بلد مصدر وتستهلك في بلد آخر. وه ذا يقودنا إلى التمييز بين فكرتي التشدد والتراخي في تطبيق السياسة البيئية، ووجود هذا التناقض (بين متشدد ومتراخي) في تطبيق إجراءات السياسة البيئية بين الدول له أثر واضح على ظهور نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل حيث تخصص الدول المتشددة في تطبيق السياسة البيئية في إنتاج السلع النظيفة وتصديرها، وتخصص الدول المترخية في تطبيق السياسة البيئية في إنتاج السلع كثيفة التلوث وتصديرها.

هناك صعوبة أخرى تنجم عن تطبيق ه ذا المبدأ تكمن من خلال توزيع التكاليف البيئية على المتسببين لأنه في كثير من الأحيان قد يحدث ظلم أو توزيع غير عادل أو غير متكافئ ناتج عن عدم توازن تلويث البيئة من قبل كامل النشاطات الاقتصادية، لذلك يجب اعتماد مبادئ ومعايير محددة من أجل ضمان نجاح تطبيق هذا المبدأ، عن طريق اعتماد معايير معينة تخص نسب التلوث ووفقا لهذه النسب يتم توزيع التكاليف، ويتم حصر هذه التكاليف على المتسببين في إحداثها فقط من خلال تكريس مبدأ من يلوث يدفع .

2.3. مبدأ العبء الاجتماعي:

وفقا لهذا المبدأ تقوم السلطة العامة بتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بالمشكلات البيئية، وبالتالي تتحمل التكاليف البيئية . تستخدم السلطات العامة هذا المبدأ بشكل أساسي فقط عندما يصعب تحديد المتسبب أو عندما يكون هناك مشكلة بيئية متفاقمة وخطيرة ويجب معالجتها بأقصى سرعة ممكنة.

إلا أن التوسع في استخدام هذا المبدأ في سبيل حماية البيئة، لا يمكن قبوله لا من الناحية البيئية ولا من الناحية الاقتصادية، لأنه يشجع أصحاب المشاريع الاقتصادية على تلويث البيئة دون اكرتات لقناعتهم بأن المشكلات البيئية المحدثة سوف تعالجها السلطات العامة، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإنه يحمل التنمية أعباء كبيرة لأن قيام الدولة بمعالجة الآثار السلبية للمشروعات يكلف أموالا كثيرة ستقتطع من جهود التنمية ، لهذا يفضل استخدام هذا المبدأ فقط في الحالات القصوى.

3.3. مبدأ الوقاية أو الحيطة:

يرتكز هذا المبدأ بالدرجة الأولى على مبدأ الوقاية والتنبؤ ومراعاة جميع الظروف فيما يتعلق بالمشكلات البيئية ويعتمد تطبيق هذا المبدأ على تعميق الوعي البيئي لدى الجميع، بالإضافة إلى

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

استدراك أهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، أي التوجه نحو استدامة الموارد بشكل أو بآخر.

4.3. مبدأ المشاركة والتعاون:

إن المشكلات البيئية عابرة للحدود ولا تعترف بالحوجز الجغرافية بين الدول المختلفة، ومن هنا تظهر أهمية إدراج هذا المبدأ ضمن مبادئ السياسة البيئية، ولا تنحصر المشاركة والتعاون بين السلطات العامة والمجتمع داخل حدود دولة واحدة أو أخرى، وإنما المشاركة الشعبية في إقليم أو في حدود جميع الدول، ووفق مبدأ المشاركة والتعاون يمكن الوصول إلى علاقة متوازنة بين الحرية الفردية وبين الحاجات والمصالح الاجتماعية ويعد مبدأ المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات البيئية والوعي البيئي شرط مهم لنجاح السياسة البيئية، ومن هنا تتأتى أهمية هذا المبدأ لأنه يجسد مبدأ حماية البيئة بدءاً من الفرد نفسه إلى الجماعة ثم إلى الدولة وكل حسب موقعه وحسب إمكاناته، وهذا يعني بشكل أو بآخر إدخال مبدأ حماية البيئة ضمن الأخلاقيات العامة والذوق الرفيع.

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية

يمكن جمع الأدوات والتدابير الموجهة لحماية البيئة في مجموعتين أساسيتين، تضم كل منها العديد من الأساليب، مصنفة حسب درجة مرونتها إلى: المقاربات القائمة على المراقبة المباشرة و المقاربات القائمة على ميكانيزمات السوق والمقاربات الطوعية.

1. المقاربات القائمة على المراقبة المباشرة:

تتمثل المقاربات القائمة على المراقبة المباشرة في الإجراءات القانونية والتنظيمية والتي تعرف تقليدياً "بلوائح القيادة والسيطرة"، تركز هذه الأدوات على فرض قيود وتعيين الحدود في معالجتها لمشكلة التلوث من خلال التنظيمات التشريعية واللوائح التنظيمية، ويكمن جوهر هذه الأدوات في أفعال أو لا تفعل وتحديد ما يجب وما لا يجب. لذلك تعتبر هذه الأدوات إجراءات إلزامية غير مرنة توجه سلوك المتسبب في الضرر بشكل غير إرادي⁽¹⁾.

أبدت معظم الدول وخاصة المتقدمة اهتماماً ملحوظاً بحماية البيئة، وتحسين نوعيتها وصيانة مواردها الطبيعية حيث شهدت سنوات بعد المؤتمر الأول للبيئة، الذي انعقد بإشراف الأمم المتحدة عام 1972 في ستوكهولم بالسويد، اهتماماً متزايداً بموضوعات حماية البيئة لهذا تم إصدار العديد

(1) Hervé Devillé, (2010) : *Economie et politique de l'environnement*, L'Harmattan, Paris, P 150.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

من التشريعات والقرارات بقصد خلق إطار قانوني وتنظيمي لعمليات حماية البيئة، وتزويد الهيئات والوزارات المعنية بالسلطات والوسائل الكفيلة بتحقيق الحماية المطلوبة من هذه التشريعات. أما من ناحية التشريعات الداخلية للدول، فإننا نجد بأن الدول المتقدمة قد سبقت الدول النامية في سن القوانين التي تحمي البيئة، كما أنها قامت بتشديد العقوبات إذا أدى الاعتداء على البيئة إلى ضرر يصيب الإنسان، أما في الدول النامية، اعتبر الحديث عن تلوث البيئة ترفا فكريا ومكافحته من الكماليات غير اللازمة، وكثيرا ما شعرت هذه الدول بأن التلوث ثمن للتقدم الصناعي السريع الذي تسعى إلى الوصول إليه فلم تحاول حماية البيئة من التلوث المصاحب للنمو الاقتصادي إلا في فترة متأخرة نسبيا.

1.1. تعريف القانون البيئي:

يعتبر القانون البيئي من القوانين الحديثة جدا، إذ يمكن إرجاع تاريخه من حيث الاهتمام به وتدريبه إلى الستينات في الدول المتقدمة صناعيا، وبسبب تطور التكنولوجيا وضغط الرأي العام في السبعينات أصبح القانون البيئي من المواضيع الهامة في تلك الدول. وقانون البيئة هو مجموعة القواعد القانونية الفنية التي تنظم نشاط الإنسان في علاقته بالبيئة، وتحدد ماهيتها البيئية وأنماط النشاط المحظور الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها، والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط⁽¹⁾.

يرتكز القانون البيئي على مجموعة من المبادئ تؤدي به إلى تحقيق أهدافه وهي: إن حماية البيئة واجب وليست حقا فحسب: إذ أن الدور المحوري والأساسي في العمل على حماية البيئة من التلوث كواجب يقع على عاتق الأفراد والهيئات، ولكن يقتضي أن تقوم الدولة بتهيئة النظم الكفيلة بتحقيقه على أكمل وجه، حيث سيسهم توظيف القانون في المساعدة على حماية البيئة من التلوث.

المرتكز الثاني هو مبدأ من يلوث عليه أن يصلح، والذي نجد أصوله في الفقه الإسلامي * الغرم بالغرم * أو هو المسؤولية على أساس * تحمل المخاطر * الذي نجده في القوانين الوضعية. المرتكز الثالث هو التعويض عن الضرر البيئي أي أن الجزاء يتمثل في العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة أهلا لتحملها، وهي في الحقيقة جزاء تقويمي أو تأديبي ينطوي على إهدار أو إنقاص

(1) عبد الرزاق مقري، (2008): مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الطبعة 1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، ص 257.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

لحق أو لمصلحة من حقوق مرتكب الجرم وينقسم الجزاء القانوني بصفة عامة إلى فئتين: جزاء تنفيذي وجزاء تقويمي.

2.1. خصائص قانون حماية البيئة:

نجد أنه وإن كان قانون حماية البيئة يعد فرعاً من العلوم القانونية، ينظم نوعاً معيناً من علاقات الإنسان وبيئته، إلا أن له بعض الخصائص والسمات التي تميزه عن غيره من القوانين الأخرى وهي خصائص تستند إلى خطورة موضوعه وطبيعته (حماية البيئة). ومن تلك الخصائص نذكر (1):

أولاً. قانون حديث النشأة: ذهب البعض إلى اعتبار أن مبادئ القانون البيئي قد ولدت منذ وقت بعيد ويمكن اعتبار أوائل القرن التاسع عشر بداية لذلك. فقد بدأ الاهتمام بتنظيم مجاري المياه والأنهار والبحيرات الدولية، خصوصاً مع إبرام معاهدة باريس عام 1814 التي تضع المبادئ التي تحكم تنظيم استخدام مياه نهر الراين بين الدول التي يمر بها، ومنذ عام 1815 أبرمت العديد من الاتفاقيات المنظمة لحقوق الصيد ومناطق المياه العذبة الحدودية والرقابة الملاحية في الأنهار الدولية، ويرى البعض أن قانون الأنهار الدولية قد أسهم بقدر كبير في تنمية أفكار قانون حماية البيئة، على أن التحليل السابق قد لا يكون مقنعاً.

وواقع الأمر أن ميلاد قانون حماية البيئة -من الناحية العملية- يرجع إلى مشارف النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت المحاولات لوضع أسس القواعد القانونية لحماية البيئة (مثل اتفاقية لندن لعام 1954 الخاصة بمنع تلوث مياه البحر بالبترول)، غير أن تلك المحاولات كانت محدودة الفعالية، بالنظر إلى كونها نسبية الأثر، حيث لم تكن الدول المنظمة إليها كثيرة العدد، بالإضافة إلى أن الالتزامات التي تقررها لم تكن واضحة بالقدر الكافي، وحادثة ميلاد قانون حماية البيئة اعترف بها جانب من الفقه، حيث يعتبر البعض أن القانون البيئي هو أكثر فروع القانون شباباً، فقد تطور بسرعة، ولكن لا يزال في مراحله الخلاقة والتكوينية.

ثانياً. قانون ذو طابع فني: من الخصائص المميزة لقانون حماية البيئة أن قواعده ذات طابع فني في صياغتها، وينبأ أن هذا الطابع من أنها تحاول المزاجية بين الأفكار القانونية والحقائق العلمية البحتة المتعلقة بالبيئة، وذلك في رسم السلوك الذي ينبغي التزامه في التعامل مع عناصر البيئة

(1) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، (2009): الأمن البيئي (النظام القانوني لحماية البيئة)، الطبعة 1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص ص 347_348.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

والأنظمة الأيكولوجية من حيث مواصفاتها والحدود التي يمارس فيها حكم الخروج عليها، كما يتأتى الطابع الفني كذلك من أن قواعد حماية البيئة لا ترمي فقط إلى الحفاظ على البيئة، بل إلى وضع بعض القيود الفنية على قواعد قانونية أخرى يقرها فرع آخر من فروع القانون.

ثالثا. قانون ذو طابع فني تنظيمي أمر: البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وكل ما يؤدي إلى تغير في وضعها الطبيعي يعرض حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية للخطر، وذلك الطابع الأمر لقواعد قانون حماية البيئة يختلف عن غيره من القواعد الأخرى، اختلافا تبرره الرغبة في إدراك الهدف الذي من أجله اكتسبت هذه القواعد ذلك الطابع الأمر. ويتمثل هذا الاختلاف في أن هناك جزاءا مدنيا وآخر جنائيا يترتب على مخالفة قواعد حماية البيئة⁽¹⁾.

رابعا. قانون ذو طابع دولي: إذا كانت مشكلات حماية البيئة تهم المجتمع الوطني بكل دولة ويسعى المشرع إلى وضع القواعد القانونية التي تحل هذه المشكلات، إلا أن المجتمع الدولي لا يتجاهل تلك الأخيرة، فقد اهتم بها ونبه إلى خطورتها وعمل على الوقاية منها ووضع الحلول لها إلى حد طبع قواعد حماية البيئة بمسحة دولية ظاهرة وتلك المسحة أو الطابع الدولي تجد أساسها في عدة أمور:

- **طبيعة النشاط الذي يؤثر سلبا على البيئة :** فالملاحظ أن أغلب الأنشطة التي تشكل تعديا على البيئة، تمتد آثارها الضارة عبر الحدود وتتجاوزها ، فالملوثات لا تحترم الحدود السياسية ولا تحتاج جواز سفر أو تأشيرة مرور وتمتد آثارها المدمرة إلى العديد من الدول.

طبيعة من يمارس النشاط الذي يؤثر سلبا على البيئة : إذا كان الأفراد العاديون يأتون بأنشطة تضر بالبيئة وهم المخاطبون في كثير من الأحيان بقواعد قانون حماية البيئة، إلا أن أكثر وأخطر أنواع تلوث البيئة تأتيها الدول، كأشخاص القانون الدولي مثل تجارب أو تفجيرات النووية التي تقوم بها بعض الدول.

طبيعة المصلحة التي تحميها قواعد قانون البيئة : من الملاحظ أن تلك المصلحة هي بالدرجة الأولى مصلحة مشتركة ينبغي على جميع الدول العمل على حمايتها، حيث ذهب البعض إلى أن

(1) **فمن الناحية المدنية** لا يقتصر الأمر على بطلان الاتفاقيات المخالفة لقواعد حماية البيئة، بل تترتب على الأعمال التي تسبب أضرارا بيئية تنعكس على الإنسان والممتلكات أن تخضع لأحكام التعويض ، أما من الناحية الجنائية فان مخالفة قواعد حماية البيئة يشكل جريمة جنائية يعاقب عليها نظاما _ شرعا_ بعقوبات توضح أهمية الصفة الأمرة لتلك القواعد.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الدول لها مصالح بيئية مشتركة في تقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة، وفي ضمان الاستعمال المعقول والمفيد لموارد البيئة.

3.1. الإجراءات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة :

عموما تنقسم الإجراءات القانونية والتنظيمية إلى فرعين هما:

أولاً. الأدوات التنظيمية: وتعتبر أحد الآليات الوقائية التنظيمية التي تعتمد عليها السياسة القانونية لتحديد

السلوك البيئي وتوجيهه بهدف التحرز من وقوع الضرر البيئي. وتنقسم إلى خمسة فروع

هي⁽¹⁾: الترغيب (أولاً) الإبلاغ (ثانياً)، الترخيص (رابعا)، الإلزام (خامسا) وأخيرا الحظر (سادسا).

ثانياً. المعايير البيئية:

لقد ثبت علمياً صعوبة حماية البيئة حماية مطلقة من أي كمية ولو يسيرة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية، وليس من المجدي ترك تقدير كمية الملوثات المسموح بها أو غير المسموح للتقييم الشخصي أو لمجرد الظن والتخمين، فبعض الملوثات يمكن إدراكها كالنفايات الصلبة، وبعضها يحتاج إلى أجهزة دقيقة كأغلب ملوثات الماء والهواء، لذلك ويهدف حماية البيئة من مختلف الملوثات البشرية وضماناً للتطبيق السليم والفعال للقوانين البيئية كان لا بد من وجود معايير بيئية موضوعية ومحكمة لتحديد معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة في الوسط البيئي المستقبل. ويعتبر المعيار البيئي من أكثر قوانين التلوث شيوعاً.

يقصد عادة بمفردة " معيار " أنه تدبير ينبغي الامتثال له، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعياً أو إلزامياً ومن الناحية القانونية البحتة، تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني كالأنظمة الفنية، فيجعلها تدابير إلزامية.

ينطوي تحديد المعايير البيئية على بعض جهات المتابعة التي تتابع فعاليات المتسببين بالتلوث والتي تتمتع بصلاحيات فرض بعض العقوبات، وهكذا فإن المعايير البيئية ترتبط بالعقوبات أي أنه يمكن مقاضاة المتسببين بالتلوث أو التهديد بذلك على الأقل.

كما يجب أن يراعى عند تحديد كميات المواد المسموح بإطلاقها في البيئة مدى خطورتها وآثارها الضارة فضلاً عن الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي يوضع التشريع ليطبق فيها، غير أن تناسب معايير حماية البيئة مع ظروف الدولة لا ينفى فائدة

⁽¹⁾ راتب سعود، (2007): الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية) ، الطبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص 173.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الاسترشاد بالمعايير أو المقاييس أو المواصفات المعمول بها في المنظمات الدولية. وتستخدم عدة معايير أو مقاييس لمعرفة مدى التلوث الذي يصيب عناصر البيئة المختلفة أهمها (1):

- **معيار الوسط المستقبل:** يقوم هذا المعيار على أساس وضع حد أقصى للتلوث المسموح به في وسط بيئي معين كالماء أو الهواء، حيث تؤخذ عينات من الوسط المستقبل للملوثات ويتم تحليلها وقياس مقدار ما تحويه من مواد ملوثة لمعرفة ما إذا كانت في الحدود المسموح بها أو تجاوزته ويتم اتخاذ اللازم في ضوء نتيجة التحليل والقياس.

- **معيار انبعاث الملوثات:** ويتمثل في تحديد كمية الملوثات المنبعثة من مصدر معين، خلال وحدة زمنية معينة أو دورة تشغيل محددة. وذلك سواء أكان هذا المصدر ثابتا كالمصانع والمشروعات، أم متحركا كالسيارات والمركبات.

- **معيار اشتراطات التشغيل:** ويعتمد على تحديد شروط معينة يجب توافرها في بعض المشروعات والمنشآت ضمانا لحماية البيئة، ومن ذلك اشتراط احتواء المصانع على وحدات خاصة لمعالجة ما ينشأ عنها من ملوثات.

- **معيار السلع المنتجة:** ويقوم هذا المعيار على أساس الخصائص الكيماوية أو الفيزيائية للسلع المنتجة، وما قد تحتويه من ملوثات كالألوان الصناعية والمواد الحافظة، وما قد يصدر عنها من ملوثات خطيرة كالإشعاعات الذرية.

- **معايير الأداء:** وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي الذي من المتوقع أن يحسن إدارة البيئة (2).

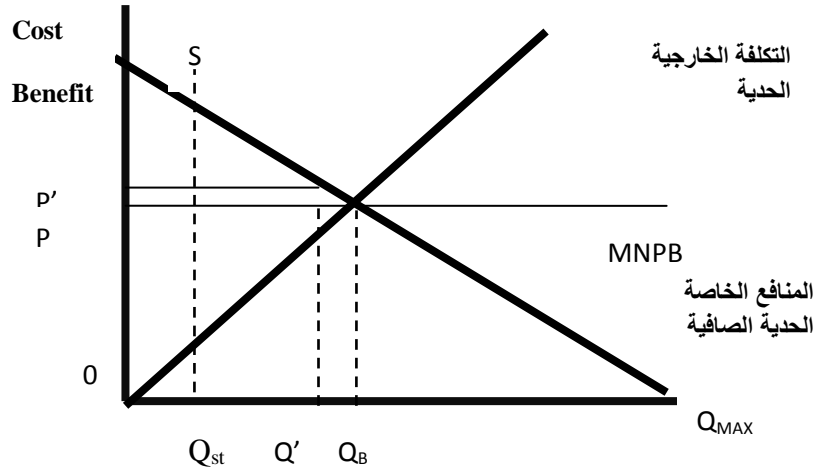
بالرغم من أهمية المعيار البيئي كأداة قانونية وتنظيمية مستخدمة في كافة أنحاء العالم لتصحيح وتوجيه السلوك البيئي الملوث، غير أنه لا يؤدي إلى تحقيق مستوى مثالي من الآثار الخارجية. ويمكن توضيح ذلك من الشكل رقم (2). يتم وضع المعيار A وهو يتوافق مع مستوى التلوث W_{ST} ومستوى الفعالية الاقتصادية Q_{st} .

(1) الطاهر خامرة، ابراهيم بختي، (2016): أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية) مجلة الباحث (العدد 16)، ص 337.

(2) كمال ديب، (2015): منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، الطبعة 1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ص 95.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الشكل رقم(2):كفاءة المعايير البيئية



المصدر: دوناتو رومانو، (2003): الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق، سوريا، ص 135.

لنفترض أنه يتم تحديد العقوبة عند نقطة P من أجل أن يعمل المعيار بالشكل الصحيح يجب أن يصل التلوث إلى الحد الأقصى المسموح به فقط Q_{ST} ، وسيكون عندئذ من الواضح أن Q_{ST} لا تحقق الوضع الأمثل للتلوث لأنه أقل من Q' ، ويمكن أن يتزامن المعيار مع الحد المثالي شريطة أن يكون الحد المثالي قابلاً للتعريف.

إن العقوبة عند المستوى P غير كفاءة في هذه الحالة حيث يكون لدى المتسبب بالتلوث الحافز للتسبب بتلوث يصل إلى Q_B ، لأن إجمالي العقوبة حتى هذا المستوى أقل من صافي المنافع الاجتماعية من التلوث، ولن يتجاوز لأن المزيد من التلوث يجتذب المزيد من العقوبة في حال تجاوز صافي المنافع الحدية. فالحساب الذي يجريه المتسبب بالتلوث هو مقارنة العقوبة مضرورية باحتمالية مواجهة العقوبة مع صافي منفعة التلوث. وحتى يكون المعيار مثالي ومتماشياً مع أهداف السياسة البيئية يجب أن تكون العقوبة المفروضة مساوية لـ P' ويتمتع تطبيقها بنسبة موثوقية مئة بالمائة عند تجاوز الكمية Q' .

4.1. أساليب صياغة التشريعات البيئية:

من خلال استعراضنا إلى مختلف الأدوات القانونية التشريعية منها والتنظيمية تبين لنا مدى أهمية هذه الأساليب في حماية البيئة وتقويم السلوك البيئي الملوث. غير أن ما يثير اهتمامنا هو الأسلوب الذي تصاغ به التشريعات البيئية بحيث يضمن أن تلعب دورها المنشود في تحقيق إدارة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

بيئية كفؤة. أي وبصورة أدق ما التسلسل الأمثل لإجراءات إصدار تشريعات بيئية فعالة؟ وكيف نضمن أن تصاغ هذه التشريعات بأسلوب قابل للتنفيذ في حدود قدرات المنشآت المطالبة بالالتزام بما يرد فيها، من ناحية، ويعكس قدرات الهيئات المعنية بمراقبة هذا الالتزام في جدية وحزم من الناحية الأخرى؟.

تشير الكثير من الدراسات أن عملية صياغة السياسات البيئية وإعمالها بالأدوات التشريعية هي عملية يستحسن أن تجري في خطوات خمس تتعاقب في دائرة مغلقة من الخطوات، وأن صانعي السياسات وتشريعاتها يدورون في هذه الحلقة المغلقة عدة دورات مع مرور الزمن محققين في كل دورة سياسات أفضل ووسائل تنفيذ أكثر فعالية، وعموما تتمثل هذه الخطوات الخمس في⁽¹⁾:

- تعريف المشكلة وتحليلها، أي التعريف الدقيق والمتأنى للمشكلة التي نحن بصدد علاجها وبملاسات حدوثها وأسبابها كلها، وتحليل خبراتنا السابقة في معالجتها لو أنها قديمة أو في معالجة مثيلاتها لو كنا حديثي عهد بها.

- اختيار الحلول المناسبة وأدوات تنفيذها، أي نستعرض تشكيلة الحلول الممكنة كلها، التي من بينها التشريع قبل اختيار الحل الأمثل، والتأكيد هنا على صفة "الممكنة"، إذ إن اختيار حلول تفوق قدرات الفئات والهيئات المعنية بالمطالبة بالتنفيذ تعني ببساطة أن ما اخترناه ليس حلا بالمرّة إنما هو نوع من التمني الطفولي عديم الجدوى. ويرتبط بهذا الأمر مباشرة اختيار أدوات تنفيذ هذه الحلول وعلى وجه التحديد الدقيق _المطلوب من هذه الأدوات ومدى توافره، أو كلفة توفيره من الوقت والمال والبشر، ومن أمثلة ذلك توافر الحلول التكنولوجية لوقف التلوث بأكثر من حدود ما يقرره التشريع، أو القدرة المالية والفنية على اقتنائها وتشغيلها بكفاءة.

- تحديد منظومة التنفيذ، أي تحديد شكل هذه المنظومة، الموجود منها فعلا والمتاح والممكن بقدر مقبول من الجهد والعزيمة.

- تحديد منظومة الالتزام، أي تعريف مكونات منظومة تحقيق الالتزام بالتشريعات الجديدة وبإمكانات توفيرها أو مقدرتنا على توفيرها وبتكلفة ذلك.
- اختيار منظومة تقييم فاعلية السياسات والتشريعات.

(1) أسامة الخولي، (2002): البيئة وقضايا التنمية والتصنيع -دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، الطبعة 1، علم المعرفة، الأردن، ص ص 122-123.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

إذا اعتبرنا أن اختيار التشريعات والأوامر الإدارية أنسب الحلول لمعالجة مشكلة التلوث الصناعي، فهل يعني هذا أن الصناعة سترحب بهذا التدخل وتلتزم بالقوانين واللوائح التنظيمية؟ وهل يمكن الاعتماد على هذه الأدوات لوحدها من أجل تحقيق الالتزام بها؟ إن اعتماد الدولة على الآليات القانونية والتنظيمية في التقليل من التلوث الصناعي إلى المستويات المقبولة وتحقيق درجة عالية من الالتزام بها يحتاج إلى أمرين⁽¹⁾:

أولهما: حفز الصناعيين المطالبين بالالتزام بالقوانين على الاستجابة لهذه المبادرة، أي إقناعهم بأهمية وجدوى بذل الجهد والمال الإضافيين اللازمين لتحقيق الالتزام ومساعدتهم على ذلك. ثانيهما: تجنيد الحلفاء الطبيعيين من مختلف فئات المجتمع للضغط على المجتمع الصناعي. وهذا هو دور التنظيمات الأهلية ووسائل الإعلام .

كما أن التجربة أثبتت أن التشريعات والأوامر واللوائح الإدارية ومعايير الأداء لا تحقق وحدها الالتزام بها وإن أجهزة إدارة شؤون الدولة أيضا غير قادرة على الإلزام بما تقتضيه التشريعات واللوائح، وإن الاعتماد على هذه الأدوات وحدها في إدارة شؤون البيئة لن يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة. لهذا ومع تطور الفكر السائد في الحد من التلوث الصناعي من منطلق المعالجة بعد وقوع الحدث «المعالجة في نهاية الأنبوب» إلى طرق الوقاية ظهر جيل جديد من أدوات السياسة البيئية القائمة على قوى السوق والمتمثلة في الإجراءات الاقتصادية كآليات تكميلية مساندة للإجراءات القانونية والتنظيمية .

2. المقاربات القائمة على ميكانيزمات السوق:

تعتمد الأدوات الاقتصادية على قوى السوق، دون أي تدخل حكومي، لخلق حوافز سوقية ومكافأة الملوث في شكل مالي أو اقتصادي لإدخال تحسينات على البيئة، وتعتبر من أفضل الأساليب لمواجهة مشكلة التلوث والتخصيص غير كفي للموارد. يعتبر الاقتصاديون أن ظاهرة التلوث دليلا على فشل نظام السوق، فالمتسببون في التلوث (مستهلكون أو منتجون) لا يتحملون نتائج نشاطاتهم، لذلك تقع البيئة خارج إطار اتخاذ المنشأة لقراراتها. والأدوات الاقتصادية هي وسيلة لتدخل الدولة من أجل تقويم إخفاقات السوق

(1) رفس المرجع، ص 130.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

وإدماج الآثار الخارجية للتلوث (التكلفة الاجتماعية) ضمن التكاليف والمنافع الحدية الخاصة للمتعاملين الاقتصاديين.

ويقصد بالأدوات الاقتصادية" استخدام أساليب مالية تدفع الفرد أو المنشأة المحدثة للخلل البيئي إلى تغيير سلوكياته تجاه البيئة، مما يساهم في تخفيض حدة الأخطار الصحية والبيئية للنشاط الذي يقوم به وذلك باستخدام الأدوات المالية والاقتصادية، أو عن طريق تحميله تكاليف مالية تتناسب مع الأضرار الخارجية الناتجة عن ممارسته لنشاطه، أي أن هذه الأدوات تخلق الحافز لدى الفرد أو المنشأة لاختيار السلوك المرغوب فيه بدون أي إلزام، وتترك له حرية اتخاذ قراره⁽¹⁾.

كما تعرفها منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية على أنها "إجراء هيكلي يعتمد على نظام الأسعار وقوى السوق للوصول إلى الأهداف المرجوة"⁽²⁾.

وبالتالي فإن الأدوات الاقتصادية في مجمل إجراءاتها المؤسسية تهدف إلى تقويم وتغيير البيئة الاقتصادية للملوث وتحفيزه على التبني الإرادي لسلوك بيئي أقل تلويثاً. وتعد الأدوات الاقتصادية من أكثر الآليات فعالية لتطبيق وفرض القانون على جميع الأنشطة المخالفة للبيئة وأكثرها مرونة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، فعلى خلاف الآليات القانونية التي تتميز بطابعها الإلزامي (المعايير البيئية) فإن الأدوات الاقتصادية تعطي حرية اختيار المتعامل الاقتصادي القرار المناسب لتحسين أدائه البيئي بين تخفيض كميات التلوث الناتجة عن نشاطه، أو مواصلة نشاطه الإنتاجي ودفع ضريبة على كل وحدة ملوثة.

ويرجع الأساس النظري للأدوات الاقتصادية إلى العالم البريطاني Arthur Pigou الذي اقترح من خلال كتابه اقتصاديات الرفاه فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية. وتعتمد الأدوات الاقتصادية بالأساس على مبدئين: أولاً. مبدأ الملوث يدفع: ظهر في النصف الثاني من السبعينات، تبنته رسمياً منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية واعتبر كأحد المبادئ الاقتصادية الأساسية للسياسات البيئية. ويتمثل المنطلق الأساسي لمبدأ الملوث يدفع بتحميل الملوث كامل الأعباء، بحيث يتناسب ما يدفعه الملوث طردياً مع مقدار التلوث الناتج عن نشاطه.

⁽¹⁾ أيهم أديب تفاحة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁽²⁾ Le regroupement national des conseils régionaux de l'environnement, (1998) : **Les instruments économiques et la protection de l'environnement**, Québec, P 17

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ثانياً. مبدأ المستخدم يدفع: ظهر في فترة الثمانينات كأداة لدفع مستخدمي الموارد البيئية إلى الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة من خلال تحميله تكاليف استهلاكه على المدى البعيد، بحيث يتضمن هذا المقابل الذي يدفعه التكلفة الاجتماعية لتوفير هذا المورد.

وتصنف الأدوات الاقتصادية عموماً إلى⁽¹⁾:

أدوات تصحيحية تعتمد على السعر (الضريبة، الإتاوة والإعانة) تحت قيد المستوى الإجمالي للتلوث.

وأدوات تصحيحية تعتمد على الكمية (التراخيص القابلة للتداول) تحت قيد الكمية القصوى من الانبعاثات المحددة من طرف الجهة المركزية .

1.2.1. الجباية البيئية:

تشمل الجباية البيئية على مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوّثين للبيئة، كما تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة. وتتجلى أهمية اعتماد فكرة الجباية البيئية كأساس لمكافحة التلوث البيئي من خلال:

- اعتبار الضريبة البيئية كغرامة (عقوبة مالية) للنشاط الملوّث.
- أن الموارد المتأثرة من الضرائب البيئية تستغل في محو آثار التلوث البيئي وتطوير أساليب جديدة صديقة للبيئة في شتى المجالات وبالتالي فهي تعتبر أدوات تمويلية .
- الإعفاء الضريبي مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.

أولاً. الضرائب البيئية:

تعتبر الضرائب البيئية محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث، وأساس استخدامها في هذا المجال المبدأ القائل من يلوث يدفع، حيث تفرض الضريبة البيئية على الملوّثين الذين يحدثون أضراراً بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوّثة أو استخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة، ويتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة.

(1) بوزريع صالحيحة،(2017): دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 17)،ص 99.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

على الرغم من انقسام الفقه الاقتصادي بشأن السياسة الأفضل لحماية البيئة إلى شقين الأول: يؤيد الرقابة الحكومية المباشرة على المنشآت الملوثة للبيئة، أما الثاني يرحح الوسائل الضريبية، فقد لاقت الضريبة -نظريا- تأييد عدد غير قليل من الاقتصاديين، كما أن الدراسات التطبيقية التي قام بها البعض الآخر انتهت بنتائج تساند دفاع الاقتصاديين عن كفاءة الضريبة في مكافحة التلوث فقد دافع الاقتصاديون طويلا عن استخدام الوسائل الضريبية، وإن المنطق الذي تتدرج به النظرية الاقتصادية في تبريرها لاستخدام الوسائل الضريبية هو إعطاء التلوث ثمنا والنظر إلى البيئة كأصل يتعرض بفعل التلوث للإهلاك المستمر وتناقص القيمة شأنه شأن غيره من الأحوال⁽¹⁾.

ويمكن القول أن الضريبة البيئية هي أداة تصحيحية تضمن حسن أداء السوق في ظل وجود الآثار الجانبية للنشاطات الملوثة عن طريق تحسين الأسعار، وجعلها تعبر عن الحقيقة البيئية بالإضافة إلى الحقيقة الاقتصادية، أي تضمين التكاليف البيئية في سعر السوق للمنتج أو الخدمة على شكل ضريبة، وبذلك يتمشى تعريف الضريبة البيئية مع تعريف الضريبة عموما باعتبارها اقتطاعا إجباريا يدفعه الفرد مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أن حماية البيئة تتدرج ضمن الأعباء العامة⁽²⁾.

وتعرف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية الضريبة البيئية بأنها أي نفقات إجبارية بدون مقابل يتم تحصيلها لحساب الخزينة العامة ويكون فرضها بسبب ارتباط وعائها بالبيئة. من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أن الضرائب البيئية هي مبالغ مالية غير مردودة تدفع جبرا للحكومة من قبل كل من يتسبب في تلويث البيئة.

ويرتبط استخدام الضريبة البيئية بالعالم الاقتصادي Pigou (1877- 1909) الذي كان يعمل بروفيسور في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج، وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشر للمرة الأولى عام 1920)، أشار إلى أن الفجوة الموجودة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية الغير معبر عنها في أسعار السوق لا يمكن أن تستعمل كإجراءات عادلة للمستهلكين

(1) شيماء فارس محمد جبر، (2014): الوسائل الضريبية لحماية البيئة:دراسة قانونية مقارنة، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 28.

(2) عمرو محمد السيد الشناوي، (2011):تقويم الضريبة كأداة لحماية البيئة(دراسة حالة مصر)،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (العدد 49)، ص 394 .

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

واقترح بيجو لمواجهة هذا الفشل في هيكل أداء السوق أن يتم فرض إعانة حكومية مخططة بجانب فرض الضريبة. هاتان الوسيلتان يمكن من خلالهما تحقيق التوازن مرة أخرى بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية. ومنذ ذلك الوقت وخصوصاً خلال « العقد أو العقدین » الماضية، تم اعتبار التلوث والمظاهر الأخرى من المشاكل الرئيسية للاقتصاديات الصناعية⁽¹⁾.

تأخذ الضرائب البيئية عدة أشكال منها⁽²⁾:

ضرائب الانبعاث والتدقيق: تعتبر هذه الضرائب من ضرائب بيجو للبيئة وتكون مفروضة مباشرة على الملوثات وتوضع بمعدلات مساوية للضرر البيئي المتزايد جراء إضافة وحدة واحدة من الملوث فوق مستوى التلوث الأمثل، يمكن اعتبار أن هذه الضرائب أكثر فائدة لمواجهة التلوث ولكنها تواجه بعض الصعوبات تتحدد في وضع تقديرات لمنحنيات المنفعة والكلفة الحدية لتحديد المستوى الأمثل للتلوث، كما لا تقدم الضريبة المنخفضة الكثير من الحافز للسلوك البيئي الجيد في حين أن معدلاتها العالية من شأنها أن تحتاج آليات تركيب ضريبية وإدارة معقدة.

- **ضرائب المدخلات والإنتاج:** تكون هذه الضرائب مفروضة على المدخلات والإنتاج النهائي التي يكون إنتاجها أو استهلاكها مرتبطاً بالآثار الخارجية السلبية، وعلى الرغم أنها غير مباشرة وأقل كفاءة ومعتمدة على إجراءات الإدارية للنظام الضريبي المعمول به، ولكنها لا تحتاج إلى نظام رقابة على موارد ومستويات الانبعاث والتدفق فإمكانية جمعها من المنتجين سهلة ومن أمثلة ذلك الضرائب المفروضة على الوقود والمواد الكيميائية الصناعية.

- **الضرائب التمييزية:** تستخدم الضرائب التمييزية لمعالجة الانحرافات الناتجة عن حالة بعض المواد الأولية والإنتاج الوسيط الذي يحدث أضراراً بيئية أكبر مما تحدثه استخدامات أو مدخلات أخرى. ولمعالجة هذه الأضرار غالباً ما يتم توظيف الضريبة التمييزية لخفض أضراره، فالمواد ذات مستوى التلوث الأعلى يفرض عليها معدلات ضريبية أكبر في حين يفرض على الإنتاج الأقل ضرراً نسبياً للبيئة معدل ضريبة أدنى.

⁽¹⁾ كريم سالم الغالبي، حيدر كاظم العادلي، (2015): التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجهة، الطبعة 1، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 86.

⁽²⁾ سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد وإياد بشير الجلي، (2012): البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه، الطبعة 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 70.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

إن فرض ضريبة بيئية على نشاط المؤسسات الملوثة يؤدي إلى إحداث آثار متعددة على تخصيص الموارد الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للمتعاملين الاقتصاديين، ويصاحب عملية التأثير في السلوك الاقتصادي تفاعل واستجابة الأطراف المعنية (النشاطات الملوثة) بالسياسة الضريبية البيئية، والتي قد تترجم في أحد الخيارات التالية:

- **نقل العبء الضريبي:** في كثير من الأحيان تفرض الضريبة على شخص معين تتوفر فيه شروط الخضوع لها ويسمى المكلف القانوني، ولا يلبث هذا الأخير أن يعمل جاهداً على التخلص من عبء الضريبة بنقله إلى شخص آخر يتحمله بصفة نهائية، ويسمى المكلف الاقتصادي أو الفعلي⁽¹⁾.

وعليه وفقاً لمبدأ "الملوث-يدفع" يكون الملوث هو المكلف المباشر بالضريبة، ولكن لا يحول دون أن يستقر عبء الضريبة في نهاية المطاف على غيره، إذ قد يتمكن دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها إلى نقل ما دفعه كله أو بعضه إلى الغير، ويتوقف ذلك على مرونة عرض وطلب السلعة وتوفر ظروف معينة على التفصيل التالي⁽²⁾:

في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة مرناً وعرضها غير مرناً فتتحمل المنشأة في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة ويتحمل المستهلكون الجزء الأقل.

أما في حالة ما إذا كان الطلب على السلعة غير مرناً وعرضها مرناً، فيتحمل المستهلكون في هذه الحالة الجزء الأكبر من عبء الضريبة وتتحمل المنشأة الجزء الأقل.

أن يكون كل من الطلب على السلعة وعرضها مرناً أو يكون كل من الطلب والعرض غير مرناً أو أن تكون مرونة الطلب تساوي مرونة العرض، فإن عبء الضريبة يتوزع بين المنشأة والمستهلكين بالتساوي تقريباً.

ويخضع نقل عبء الضريبة من المنشأة إلى المستهلكين في سوق منافسة تامة للعلاقة التالية:

$$\frac{tc}{tf} = \frac{es}{ed}$$

(1) جهاد سعيد خصاونة، (2010): علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، ص ص 157_158.

(2) محمد عبد البديع، (2006): الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، الطبعة 1، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، ص ص 181_182.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

حيث أن:

(TC): عبء الضريبة على المستهلكين ، (TF): عبء الضريبة على المنشأة ، (ES): مرونة العرض. أما (ED) تمثل مرونة الطلب.

- تجنب عبء الضريبة:

تقوم المنشآت الملوثة للبيئة في هذه الحالة البحث عن بدائل أخرى لتجنب العبء الضريبي، والتي تتلخص في إحدى الخيارات التالية⁽¹⁾:

- القيام باستثمار قصير الأجل في صورة تركيب معدات مكافحة التلوث.

- القيام باستثمار طويل الأجل في تكنولوجيات تحسين النوعية البيئية ومكافحة التلوث.

- القيام بعملية إحلال مصانع جديدة تتعدم أو تتخفف فيها الانبعاثات والملوثات الضارة بيئياً.

- إعادة توجيه الموارد الاقتصادية:

بالإضافة للفروض السابقة، قد تلجأ بعض الصناعات تفادياً لدفع الضريبة إلى إعادة توجيه مواردها الاقتصادية إقليمياً أو دولياً وتوطين منشآتها في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث وتتنخفض فيها معدلات الضريبة، أو الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية أو تحفظات فيما يختص بالأضرار البيئية كدول العالم الثالث.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن استخدام مبدأ الملوث يدفع، على النحو المتقدم، بوجود مبدأ آخر ألا وهو *حساب تكاليف التلوث كعنصر داخلي* ، حيث يكفل تطبيق هذا المبدأ أن تعكس أسعار السلع والخدمات تكاليف إنتاجها المرتبطة بالتلوث وتدهور الوارد الطبيعية، الأمر الذي بمقتضاه تكون تلك التكاليف منطوية في سعر هذه السلع الملوثة في السوق .

وهذا ما أكد عليه إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية في المبدأ السادس عشره المتعلق باستيعاب التكاليف داخليا، وهو ما أصبح يعرف بمبدأ *تغريم الملوث* . ووفقاً لهذا المبدأ من المهم أن تنحصر التكاليف البيئية للأنشطة الاقتصادية في الداخل بما في ذلك تكاليف الوقاية من الضرر المحتمل بدلا من فرضها على المجتمع بأكمله، وقد استحدثت منظمة التعاون والتنمية هذا

⁽¹⁾ عبد الباقي محمد، (2010): مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الجزائر) ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 101.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

المبدأ في عام 1970 في محاولة منها لكفالة أن تدفع الشركات كامل تكاليف التحكم بالتلوث دون دعم الدولة لها. وقد أخذ مبدأ تغريم الملوث يكتسب قبولا متزايدا منذ عام 1982⁽¹⁾.

إن التساؤل الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: ما الجدوى من فرض الضرائب البيئية؟ أو بمعنى آخر ما هي الأهداف المرجوة من فرض الضرائب البيئية؟. تتمثل أهم أسباب فرض الضريبة البيئية، في النقاط التالية:

- إضافة التكاليف الخارجية إلى الأسعار: إن السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئية هو إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة والتي تعرف باسم النفقات الخارجية إلى أسعار البضائع والخدمات التي يقدمها النشاط الاقتصادي من أجل إعادة تحقيق توازن السوق من ناحية، وتحقيق عدالة اجتماعية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية تبعاً لأسعار عادلة من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق من الضروري تحليل كيفية توزيع النفقات الخارجية أي من دفع هذه النفقات ومن السبب فيها وذلك لزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية عند إعداد الضرائب الخضراء، فعند استخدام سيارة كوسيلة نقل نجد أن الفقراء أو الأفراد الأقل دخلاً هم في الواقع الذين يدفعون أغلب النفقات الخارجية للنشاط الاقتصادي وعادة لا توجد بيانات متفق عليها حول التكلفة الاقتصادية للنفقات الخارجية أو توزيعها، لذلك يعدل رجال السياسة من معدلات الضريبة البيئية إلى مستوى يعتقدون أنه سوف يحقق أهدافهم السياسية بالإضافة إلى وضع كل التكلفة ضمن الأسعار، وقد تتضمن هذه الأهداف السياسية تشجيعاً لسلوك أكثر خضرة وتحث على الإبداع وزيادة الدخل.

- تأثير الحافز: تشتمل الضريبة البيئية على حافز لتجنب دفعها عن طريق استخدام المادة التي فرضت عليها الضريبة أو بإنتاج نسبة قليلة منها، فمثلاً إذا فرضت ضرائب على انبعاثات غاز الكبريت فان ذلك سوف يولد لدى المنتجين حافزاً لتقليل نسبة الانبعاثات وذلك باستخدام الفلاتر وغيرها، أو باستخدام أدوات تؤدي إلى تلوث كبريتي أقل، وسوف يؤدي فرض الضريبة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي سيصبح لدى المستهلك دافع لاستخدام أقل للمنتج الذي فرضت عليه الضريبة وقد تستهدف الضرائب البيئية المستهلك مباشرة، مثلما يحدث مع التمييز الضريبي بين الوقود بالرصااص، والوقود الخالي من الرصااص. وعموماً فهي تؤثر على كلا من المنتج والمستهلك

(1) لجنة التنمية المستدامة، (1992): إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (التطبيق والتنفيذ)، تقرير الأمين العام للأمم

المتحدة، الدورة الخامسة، البرازيل، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

بتغيير النسبي للأسعار والسلوك وهذا ما يعرف «بتأثير الحافز» للضرائب البيئية. وهذا باعتبار أن الأسعار العامل المحدد للسلوك الاقتصادي فنجاح الضريبة البيئية يعتمد على تحقيق التغيير السلوكي لسوق المواد التي فرضت عليها الضريبة⁽¹⁾.

- تخفيض تكاليف السيطرة على التلوث.

ثانياً. الرسوم البيئية:

الرسم هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم، ونظراً لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوماً خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة منها مثل: رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب.

ثالثاً. الحوافز والإعفاءات الجبائية:

الواقع أن النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أكبر الأثر في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، لأن فرض الضرائب والرسوم قد يواجه بالتهرب والغش الجبائي، بينما التحفيز والإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة.

تعرف الحوافز الضريبية بأنها التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع للأنشطة المختلفة

لتحقيق أهداف معينة. كما عرفت الحوافز الضريبية بأنها "تدابير أو إجراءات معينة يتخذها المشرع وفقاً لسياسة ضريبية معينة بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة"⁽²⁾.

وتعتبر الحوافز الضريبية أداة لتشجيع وتوجيه الأنشطة المرتبطة بحماية البيئة والحد من التلوث

ويكون تشجيع هذه الأنشطة من خلال معاملتها معاملة ضريبية تمييزية، تتمثل بمنحها إعفاء

ضريبياً للأرباح المتحققة لمدة معينة أو إعفاء منتجاتها من ضريبة المبيعات وغيرها، أو السماح لها

بخصم أقساط استهلاك إضافية (لتخفيض الوعاء الضريبي) أو تخفيض سعر الضريبة التي تخضع

لها هذه الأنشطة. فتطبيق الحوافز الضريبية قد يقابله استجابة تلقائية واعتماد تكنولوجيا وتقنيات

⁽¹⁾ أحمد أبو اليزيد الرسول، (2007): التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، الطبعة 1، مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية، مصر، ص ص 53-55.

⁽²⁾ وليد صالح عبد العزيز، (2005): حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية، الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 109.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

صديقة للبيئة، حيث من شأنها أن تعمل على تحفيز الملوثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة، فمثلا في هولندا تتمتع المنشآت التي تستخدم المخلفات كمدخلات بخصم 20% من الضريبة على العائد⁽¹⁾.

أما الإعفاء الضريبي فهو "كل دخل خاضع للضريبة سواء كان الشخص طبيعي أم معنوي واستثنى بنص القانون بشكل كلي أو جزئي لتحقيق أهداف الدولة النابعة من مضمون فلسفتها السياسية"⁽²⁾.

تعد الإعفاءات الضريبية من أهم الصور الشائعة للحوافز الضريبية وأكثرها استخداما وذلك لفاعليتها في تخفيض مستوى التلوث من خلال تأثيرها الكبير في تعديل السلوك البيئي للمنشآت. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الإعفاءات الضريبية في مجال حماية وتحسين البيئة، إلا أن هناك ضرورة ترشيد منح الإعفاءات الضريبية لما لها من أثر على ضياع جزء كبير من حصيلة الضريبة، والذي يعود بالتأثير السلبي على الموازنة العامة للدولة وإيراداتها، غير أننا نتفق أن هذا النقص في الحصيلة يقابله زيادة في أنشطة حماية البيئة وتخفيض تكاليف علاج آثار التلوث البيئي، وهو ما سينعكس بالإيجاب على الموازنة العامة للدولة في صور خفض الإنفاق العام على مكافحة التلوث وإزالة آثار التلوث. وقد يأخذ الإعفاء الضريبي الأشكال التالية⁽³⁾:

- **الإعفاء الدائم** : من الضرائب والرسوم التي تفرض على النشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها.
- **الإعفاء المؤقت** : والذي يكون لمدة محددة، كأن يتم إعفاء المؤسسة المعنية من الضرائب والرسوم في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها، وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة

(1) شيماء فارس محمد الجبر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

(2) عيد الباسط علي جاسم الزبيدي، (2008): **وعاء ضريبة الدخل في التشريع العراقي**، دار حامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 92.

(3) فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 349_350.

2.2. المساومة:

يرى الاقتصادي Ronald H. Coase (1960)، وعلى خلاف نظرية بيجو لاستدخال الآثار الجانبية، أن عدم كفاءة السوق لا ترجع فقط إلى فشل السوق في عكس الآثار الجانبية السلبية أو الايجابية ضمن سعر التوازن ، وإنما ترجع كذلك إلى مشكلة حقوق الملكية غير الكاملة حيث أن عدم التحديد الواضح لحقوق الملكية على الموارد الطبيعية يفتح مجالاً واسعاً لاستغلالها بشكل غير عقلاني مما يتسبب في استنزافه⁽¹⁾.

ويرى Coase أنه يمكن إدماج الآثار الجانبية دون أي تدخل من طرف الدولة من خلال المساومة بين الملوث والمتضرر (Victime) داخل السوق دون ضرورة للفعاليات التنظيمية التي تنطوي على الضرائب ، حيث يقول إن الإشكالية تكمن في تحديد ما إذا كان لدى المتضرر أو الملوث حقوق الملكية للقيام برد الفعل عن الضرر أو الفعل بالتلويث ، وحسب نظرية كواس هناك متغيرين⁽²⁾ :

• **المتغير الأول:** المتسبب في الضرر يعرض الأضرار التي يتحملها المتضررين لحماية نشاطه.

• **المتغير الثاني:** المتضررين الذين يعملون على ردع النشاطات المتسببة في الضرر.

وقد اعتبر Coase أن الوصول للحد المثالي الاجتماعي يكون من خلال تحديد حقوق الملكية بين المتسبب في الضرر والمتضرر من خلال تسامح كلا الطرفين على تحديد مستوى الأثر الجانبي، فإذا كان ل "أ" حق استخدام البيئة لنفايات منتجاته فعلى "ب" تحمل الخسارة أي الدفع من أجل التقليل من مستوى الضرر، بينما إذا كان ل "ب" حق عدم التعرض للتلويث و كان "أ" لا يملك حق التلويث فان عليه تعويض عن الأضرار التي يتحملها "ب" ، و طالما أن هناك مساومة بين المتضرر والمتسبب في الضرر يمكننا أن نحقق مستوى التوازن الأمثل للتلوث. تجدر بنا الإشارة إلى أنه إذا كانت "نظرية كواس" صحيحة فنحن بحاجة لتدخل الدولة لتنظيم الآثار الجانبية بالسوق .

(1) أحمد بن محمد آل الشيخ، (2007) :اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، الطبعة 1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض،

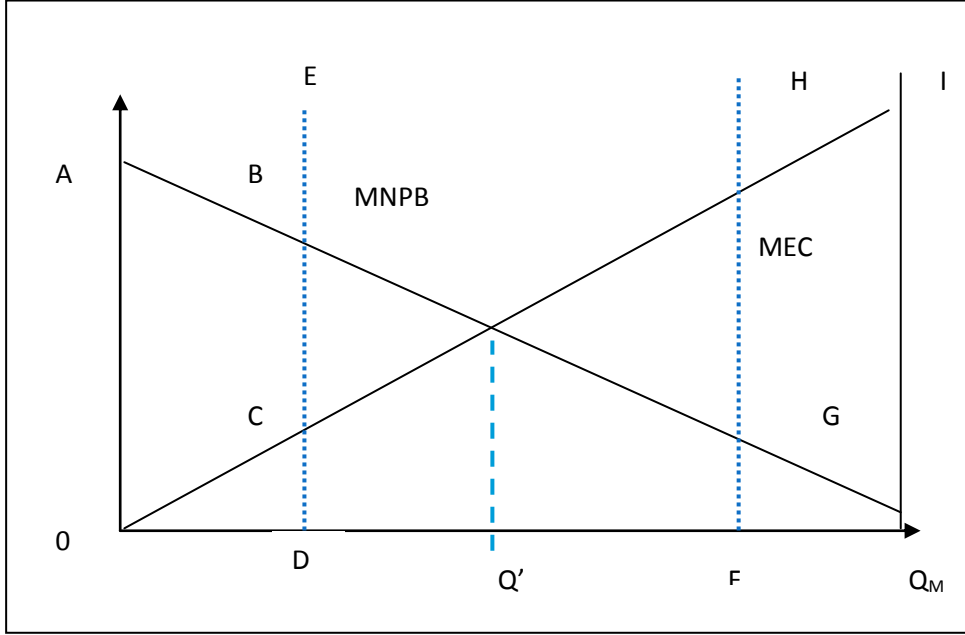
السعودية، ص 248.

(2) Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler, (2010) :*économie de l'environnement et du développement durable*, 1^{er} édition ,édition de Boeck Université, Bruxelles ,P 86.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

وسنحاول من خلال الشكل رقم (3) أن ندرس إمكانيات مساومات السوق في الخارجيات، حيث نرسم لمنحنى التكاليف الخارجية الحدية ب: MEC ونرسم لمنحنى المنفعة الخاصة الحدية الصافية ب: MNPB .

الشكل رقم (3): التلوث المثالي من خلال المساومة



المصدر: دوناتو رومانو ، مرجع سبق ذكره، ص 118.

إن المتسبب بالتلوث فيما لو ترك بدون تنظيم سوف يحاول العمل على Q_{MAX} (مستوى الفعالية الاقتصادية) ولكن الحد المثالي الاجتماعي هو عند Q' . إن عمل السوق وهدف الحد الاجتماعي المثالي يظهر غير متوافق.

لندرس أولاً: الحالة التي يكون فيها حقوق الملكية تتبع الملوث فتكون نقطة البداية هي

Q_{MAX} لأن تلك هي النقطة التي سينطلق إليها الملوث نظراً لأن له كل الحق باستخدام البيئة لنفايات منتجاته. ولكن من الممكن الآن للطرفين المساومة لدراسة أمر الانتقال من Q_{MAX} إلى F في هذه الحالة يمكن للمتضرر أن يعرض المتسبب بالتلوث للتخلي عن قدر معين من الفعالية، وبما أنه يستوجب على المتضرر أن يتحمل خسارة FHQ_{MAX} إذا لم يتم التحول إلى F فسوف يكون على استعداد لتقديم أي مبلغ أقل من ذلك لتحقيق هذا التحول وسوف يكون المتسبب بالتلوث مستعداً لقبول أي مبلغ أكبر من $FGHQ_{MAX}$ وهو الربح الذي يستوجب عليه التخلي عنه. وإذا كان

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

التحول إلى النقطة F هو التحسن الاجتماعي فذلك إن التحول من F إلى Q' هو مستوى الفعالية الذي يعمل عليها نظام السوق⁽¹⁾.

أما إذا كانت الحالة التي يكون فيها حقوق الملكية تتبع المتضرر فتكون نقطة البداية هي O حيث سيفضل المتضرر أن لا يكون هناك أي تلوث. وستكون المساومة بين الطرفين هو دراسة إمكانية الانتقال من النقطة O إلى D في هذه الحالة سيكون على الملوث دفع تعويض للمتضرر بمقدار أكبر من OCD، ويعتبر الانتقال من النقطة O إلى D تحسن PARETO والتحول إلى النقطة Q' هو مستوى الفعالية الذي يعمل عليها نظام السوق، لكن أي تحول يتجاوز هذه النقطة يعتبر غير فاعل اقتصاديا لأن صافي الأرباح يصبح أقل من خسائر المتضرر وبالتالي لا يمكن للملوث أن يعرض المتضرر للانتقال إلى نقطة تتجاوز المستوى Q' التي تمثل الحد الاجتماعي المثالي.

وطالما توجد مساومة بين الملوث والمتضرر، وفي إطار التحديد الواضح لحقوق الملكية، سوف يحقق السوق الحد الاجتماعي المثالي بطريقة آلية دون تدخل الدولة، وتعرف هذه النتيجة بنظرية كواس لحقوق الملكية.

من الناحية العملية، يتضح أن الشروط التي تضمن نجاح التفاوض تحد بدرجة كبيرة من جدواه بصفته حلا لمشكلة تنظيم التلوث، أولاً، يبدو جليا أن عملية التفاوض ذاتها تشتمل على تكاليف وعندما تشمل المفاوضات أطرافا عديدة، سواء من مسببي التلوث أو الضحايا فسترتفع هذه التكاليف، وحتما سيكون التوصل إلى اتفاق يقبله جميع الأطراف أكثر تعقيدا. علاوة على أن نجاح التفاوض بين مسبب التلوث والسكان المحليين يُتوقع أن يقوضه الضعف التنظيمي في الإجراء الجماعي الطوعي المعروف باسم (الانتفاع الجماعي) سيحجم الأفراد عن المساهمة في تكاليف أي اتفاق، ظنا منهم أنهم يستطيعون توفير مالهم مع الاستفادة من أي اتفاق يجري التوصل إليه دون مساهمة منهم. وثمة عقبة أخرى تحول دون نجاح المفاوضات هي عدم توفر معلومات كافية لدى الأطراف عن مصالح الطرف الآخر وحدود قدرته على التوصل لاتفاق، وقد تخفق المفاوضات لا لعدم وجود اتفاق يفيد كلا الطرفين من حيث المبدأ، ولكن لأن أحد الطرفين تصله معلومات خاطئة عن مصالح الطرف الآخر، مما يدفعه لفرض مطالب غير واقعية⁽²⁾.

(1) دوناتو رومانو، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) انجي بنداري، (2014): الاقتصاد البيئي، الطبعة 1، مؤسسة الهنادوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ص 33.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

3.2. أذون التلوث التجارية:

تعتبر أذون التلوث التجارية إحدى الوسائل الاقتصادية لمواجهة التلوث حيث يمكن لموطني البيئة شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع لمخلفاتها . تقوم الدولة بإصدار أذونات بمستويات معينة تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة وحسب درجة استيعاب البيئة لمستوى معين من التلوث ولهذا الأذون أسعار تتحدد بمراعاة هذه العوامل وهي قابلة للتداول بالبيع والشراء ، وطبقا لهذا النظام يجب على المنشأة التي تلوث البيئة أن تحصل على واحد أو أكثر من هذه الأذون عن طريق الشراء وبحق لها تبعا لذلك ممارسة النشاط بمستوى التلوث المحدد بالإذن ،ويمكن أن تطرح هذه الأذون في مزاد علني⁽¹⁾.

وتقدم المنشأة على شراء الإذن إذا كانت النفقة الحدية لمواجهة التلوث أعلى من السعر الأدنى للوحدة من التلوث وتبيع الإذن إذا كانت هذه النفقة أدنى من سعر الأذن للوحدة ، وتزاعي الدولة في إصدار الأذون أن يكون السماح بالتلوث إلى المستوى الأمثل له . تعتبر هذه الوسيلة أكثر نجاعة في الدول المتقدمة، أي الدول التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي حيث تعمل آلية السوق بكفاءة وتكون أسواقها المالية متطورة على عكس الدول النامية⁽²⁾.

3. المقاربات الطوعية (les accords volontaire):

المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية ،ظهرت في بداية التسعينات في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ،وقد لاقت استجابة وتفاعل كبير من طرف المؤسسات الاقتصادية ففي أوروبا على سبيل المثال، توجد حاليا ما يقارب 310 مقارنة طوعية. وقد عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (1999) المقاربات الطوعية على أنها مجموعة من الأنظمة والإجراءات الخاصة تلتزم من خلالها المؤسسات طوعيا (ذاتيا) بتحسين أدائها البيئي⁽³⁾. ويمكننا ،من خلال تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ،أن نميز بين أربعة نماذج أو أنواع مقاربات طوعية:

⁽¹⁾ محمد صالح الشيخ، (2002): الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة 1، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص 328.

⁽²⁾ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁽³⁾ Maia David, (mai 2004): **Economie des approches Volontaires dans les politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites**, Thèse pour obtention du grade de Docteur de l'école polytechnique, Paris, P17.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

1.3. الأنظمة والبرامج الطوعية العمومية (les programmes publics volontaires) :

الأنظمة والبرامج الطوعية العمومية هي عبارة عن استثمارات التزام تعدها السلطات العمومية ويكون للمؤسسات حرية الانخراط فيها بشكل طوعي وفردى مقابل الاستفادة من التوصيف البيئي لمنتجاتها. ومن أمثلة الأنظمة الطوعية العمومية EMAS المطبقة في أوروبا منذ سنة 1993. ويمكن للأنظمة الطوعية العمومية أن تقترح بالموازاة مع تطبيق إجراءات أخرى مثال ذلك البرنامج الحكومي للتحكم في انبعاثات CO₂ و SO₂ المطبق في الدانمارك سنة 1996 والمكمل للضرائب البيئية المفروضة على المؤسسات الملوثة.

2.3. الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها (les accords négociés volontaires) :

تضم الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها مجمل العقود المعرفة في إطار التفاوض بين الهيئات الرسمية المعنية بتسطير السياسات البيئية والمنظمات الصناعية، حيث يمكن أن تبرم هذه الاتفاقيات على مستوى نشاط قطاعي معين أو على مستوى مجموعة من المؤسسات الخاصة، تلتزم المؤسسات المتعاقدة ببلوغ الأهداف البيئية المتفق عليها وفق الجداول الزمنية المحددة في بنود الاتفاق، بالمقابل تتعهد السلطات العمومية بالتخفيف من صرامة التشريعات البيئية المفروضة على نشاط هذه المؤسسات.

3.3. الالتزامات أحادية الجانب (les engagements unilatéraux) :

تتمثل الالتزامات أحادية الجانب في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص بها دون تدخل الدولة وتعلم به الأطراف ذات المصلحة تعتبر هذه الالتزامات أحادية الجانب أحد أشكال التنظيم الذاتي للمؤسسة، بحيث تحدد لنفسها معايير وأخلاقيات في التعامل مع مختلف الأطراف تفوق تلك التي تحددها التشريعات، كما أن التدقيق البيئي للمؤسسة في إطار هذا النوع من الالتزامات يكون ذاتي (Auto-audit)، وهي أرقى مراحل النضج الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسة⁽¹⁾.

4.3. الاتفاقيات المباشرة بين الشركات الملوثة ومختلف الشركاء الاجتماعيين :

الاتفاقيات المباشرة بين الشركات الملوثة ومختلف الشركاء الاجتماعيين هي عقود تبرم بين المؤسسة الملوثة والأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة، ينص العقد على بعث برنامج لإدارة البيئة أو وضع آليات لإزالة التلوث.

(1) محمد عادل عياض، (2010): دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث (العدد

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

إذا كان الهدف من المقاربات الطوعية من جانبها البيئي هو التقليل من كمية التلوث إلى المستوى المقبول اجتماعيا، فما هو هدفها الاقتصادي؟ وما الأسباب التي تدفع المؤسسات الباحثة على تعظيم أرباحها للالتزام طوعيا بالمساهمة في الأعمال البيئية بالرغم من أنها مكلفة؟.

تساهم المؤسسة الملوثة من خلال التزامها بالمقاربات الطوعية في بناء معالم الاقتصاد الأخضر، وهو ما يمثل خيار استراتيجي خالق لقيمة مضافة وميزة تنافسية لمنتجاتها، حيث تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها وكسب ثقة المستهلك، خاصة في ظل تزايد عدد المستهلكين المقبلين على اقتناء منتجات سلع الشركات المندمجة طوعيا في أعمال حماية البيئة.

- تتجنب المنشأة إصدار لوائح تشريعية وتنظيمية إلزامية أكثر تشددا وكلفة.
- تحسين صورة وسمعة المؤسسة .
- تحسين علاقة المؤسسة مع جميع الأطراف ذات المصلحة وكسب الشرعية المجتمعية.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

المبحث الثاني: السياسة البيئية بين الأساليب الاقتصادية والتنظيمية

نظرا لأن السياسات البيئية هي عبارة عن اختيار البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة وبالرغم من صعوبة وضع تصنيف لأي السياسات أفضل من غيرها بسبب تعقدها وتشابكها سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح أهم النقاط المتعلقة بالمفاضلة بين الأدوات التنظيمية القائمة على التنظيم المباشر ، أي تدخل الدولة لحل المشاكل البيئية ، وبين الأدوات الاقتصادية القائمة على آلية السوق لحل المشكل البيئي بإعطاء حرية للأعوان الاقتصاديين.

المطلب الأول: خطوات اختيار السياسة البيئية

1. محددات السياسة البيئية:

يمكن إيجاز أهم المحددات التي تشرح وتفسر تباين السياسات البيئية بين الدول في النقاط التالية⁽¹⁾:

طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، إذ أن ذلك يعكس تفاوتات وتباينا في مدى إلحاح الحاجات والأولويات ومدى التفضيلات الاجتماعية، ومن ثم فما قد يصلح للدول المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية ، وكذلك من حيث درجة التشدد والتساهل في التطبيق. طبيعة ومدى الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية ما، ومن أهم الأمثلة على ذلك نوع التلوث المطلوب خفضه ونسبة الخفض، كما قد تبرز أهمية مسألة ما إذا كانت هذه السياسات تركز على البيئة فقط أم قد ترمي إلى تحقيق أغراض أخرى مثل التأثير على التجارة الدولية أو الحصول على عائد مالي بالإضافة إلى خفض التلوث.

حجم ما لحق بالبيئة من دمار وأضرار، إذ كلما ازدادت درجة الأضرار البيئية كلما كانت الدولة ربما في حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة مع المشكلة مباشرة، كما أن هناك أخطارا وأوضاعا بيئية قد يكون استعمال الأدوات الاقتصادية السوقية معها أكثر نفعاً وأقل ضرراً من الأدوات التنظيمية والتدخل الحكومي المباشر.

المقدرة التنظيمية، أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقرر اتخاذها.

⁽¹⁾ السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 30_32.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ما مدى ما تخضع له الأشخاص الاقتصادية العامة والخاصة من أعباء وتكاليف، مثل الرسوم والضرائب والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة في الأحوال العادية، فمثلا إذا كانت القطاعات الاقتصادية تخضع لتكاليف مالية مرتفعة مقارنة بغيرها من الدول ، فقد يفكر صانعو السياسات البيئية تبني أدوات تنظيمية أكثر من الاقتصادية إلا إذا كان لجوئها للأخيرة يعوضه تخفيف الأعباء المالية الأخرى.

طبيعة النظام الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فكلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوءها إلى الأساليب التنظيمية أكثر من غيرها، ويزداد اعتمادها على قوى السوق والأساليب الاقتصادية كلما خفت حدة التدخل.

- الأبعاد والآثار الاقتصادية الكلية والجزئية وكذلك المحلية والدولية لكل سياسة يتم تبنيها. إذ من المعروف أن هذه السياسات تؤثر على تجارة الدولة الخارجية ونوع التجارة ومدى المكاسب منها ولا يخفى أن مدى ونطاق التأثير يعتمد (ضمن أشياء أخرى) على ما إذا كانت الدول الأخرى تتخذ سياسات مماثلة أم لا ، لذا لا عجب أن تكون هذه الأبعاد ضمن الاعتبارات التي يؤخذ بها عند تقرير السياسة والإجراءات البيئية المتخذة .

محدد فعالية السياسات البيئية: وهو محدد يعتمد على قياس العائد- النفقة، حيث يتم اختيار الأداة التي تخفض التلوث بأقل نفقة ممكنة.

وأخيرا وليس آخرا، تزايد أهمية الضغوط العالمية التي تمارسها الدول والمنظمات العالمية من أجل وضع سياسات لحماية البيئة، ويغلب على هذه الضغوط أن تكون مصحوبة بتهديدات إن لم تتخذ الدول سياسات وتطبيق تدابير لحماية البيئة تكون غالبا في شكل عقوبات.

2. مراحل اختيار السياسة البيئية⁽¹⁾

1.2. المرحلة الأولى تحديد إطار اختيار نوع الأداة : تتطلب اختيار السياسة البيئية أولا تحديد الإطار الذي يتم فيه اختيار الأدوات: هل ينبغي لنا أن نؤيد نهجا تعاقديا (يعتمد على آلية السوق) أو نهجا تنظيميا (تدخل الدولة).

⁽¹⁾ Agence de l'environnement et de la matrice de l'énergie, (2010) : **Méthode d'évaluation de politique environnementale**, Paris, P P 10-17. (بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

أولاً. المقاربة التعاقدية: يفضل النهج التعاقدية في حالتين رئيسيتين:

- عندما تكون الظروف التفاوضية جيدة، الوصول إلى حل منسق للمشاكل البيئية هو الأفضل لأنه سيحظى بقبول أفضل من قبل كل الأطراف المتضررة.

- عندما يكون عدم اليقين مرتفعاً، فإن النهج التعاقدية يسمح للجهات الفاعلة بتبادل المعلومات مما يسهل تحديد الأهداف المنشود تحقيقها.

ثانياً. المقاربة التنظيمية: النهج التنظيمي هو الأنسب في الحالة المعاكسة:

عندما تكون ظروف التفاوض سيئة، فمن الأفضل فرض الاختيار بدلاً من جعل العمل المتضافر محور الخلافات.

عندما يكون عدم اليقين العلمي والتكنولوجي منخفضاً، من باب أولى في حالة اليقين، يمكن للمنظم تقدير ما يكفي لاختيار الأدوات وفقاً للأهداف الذي حددها.

2.2. المرحلة الثانية: توصيف المشكلة: تخصص الخطوة الثانية من اختيار السياسة البيئية

لتوصيف المشكلة ويتم توصيف المشكلة باستخدام مفهوم المرونة، حيث تكون المشكلة مرنة إذا ما أمكن حلها بطريقة لا مركزية دون تدخل الدولة، وعلى النقيض من ذلك، فإن المشكلة ستفتقر إلى المرونة إذا ما أريد حلها بالضرورة وتنظيمها سلطة مركزية. وعموماً يمكن أن يتم تحديد خصائص المشكلة حسب مرونتها إلى: مرونة مكانية، مرونة زمنية ومرونة مستوى الوقاية.

- **المرونة المكانية:** تكون المشكلة مرنة داخل محيط مكاني معين إذا كان الحد من التلوث لا يعتمد على التوزيع المكاني، أما إذا كانت هناك مشكلة تتعلق بالمرونة المكانية، فيجب الاستفادة منها للحد من التكلفة الإجمالية للخض من خلال توزيع مناسب لجهود الوقاية بين مختلف المصادر، هذا التوزيع يمكن أن يكون بواسطة آلية السوق.

- **المرونة الزمنية:** تكون المشكلة مرنة زمنياً إذا كان يمكن توزيع جهود الوقاية زمنياً دون التأثير على الهدف، وبالتالي فإن المشكلة مرنة إذا كانت نتيجة الوقاية لا تعتمد على التوزيع الزمني. على العكس، إذا كانت المشكلة تفرض جدولاً زمنياً دقيقاً للغاية من الإجراءات، سوف تكون أن المشكلة غير مرنة.

- **مرونة مستوى الوقاية:** من الناحية الفنية، يتيح تحليل التكلفة والفوائد تحديد بدقة مفهوم مرونة الوقاية، هذه المرونة تتناسب عكسياً مع تكلفة الضرر الهامشي. وتكمن قيمة هذه المرونة في خفض تكلفة الوقاية عند المستوى الأمثل.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

3.2. المرحلة الثالثة: اختيار الأدوات عندما تكون المشكلة مرنة، فإن الأدوات الاقتصادية تكون الأنسب لحلها وتترك استقلالية معينة للكلاء في الحد من التلوث، وعلى العكس من ذلك، إذا كانت المشكلة ليست مرنة فإنه يتطلب تدخل الدولة لحلها والتي سيتم تكيفها مع خصوصية وحجم المشكلة.

فمثلا عندما تكون المشكلة ذات مرونة مكانية يمكن اعتماد الأدوات الاقتصادية بتوزيع جهود الوقاية بين مختلف المصادر الملوثة دون تغيير الهدف باستخدام قوى السوق. فعند اختيار الضريبة كأداة للحد من الانبعاثات الملوثة فله بمجرد تحديد سعر الضريبة، يتخذ المؤسسة في الاعتبار عند تحديد المستوى الأمثل للتلوث سعر الضريبة المفروضة على كل وحدة انبعاث ملوثة. أيضا عندما تكون المشكلة ذات مرونة زمنية، فإنه يكون للوكيل الاقتصادي حرية اختيار الجدول الزمني لتخفيضات انبعاثاته الملوثة وفقا لمقايضاته الخاصة. في هذه الحالة، يمكن اختيار الضريبة (التي لا تفرض جدولا زمنيا) ونظام التصاريح والائتمان، وسيكون استخدام الأدوات التوجيهية والتنظيمية دون داع ومكلفا. من ناحية أخرى، عندما تكون المشكلة ليست مرنة زمنيا، فسيكون استخدام أدوات الجهة التنظيمية لتقدير وحدة وقت المشكلة البيئية وتحديد قيمة حد الانبعاثات هي الأداة الأمثل.

المطلب الثاني: تقييم السياسات والإجراءات البيئية

يسعى التقييم عموما إلى قياس فعالية ونجاعة السياسات من خلال مقارنة النتائج مع الأهداف المبرمجة ومع الوسائل المتوفرة، وذلك عبر تحديد:

- مدى وضوح وتناسق السياسة من خلال العلاقة بين الشكل المطروح والهدف المسطر.
- انسجام السياسة من خلال التلاحم بين الأهداف والوسائل.
- كفاءة السياسة من خلال التكافؤ بين الكلفة والوسائل المسخرة وبين النتائج المحصلة.
- فعالية السياسة من خلال الآثار والنتائج النوعية المتحققة.

في الواقع إن تقييم السياسة البيئية مثلها مثل تقييم أي سياسة عمومية يستند على مدى تحقق الأهداف المنشودة من خلال الأدوات المستخدمة، ويتحدد ذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تكفل ذلك، ويمكن جمعها في ما يلي: الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية، تحليل التكلفة والعائد، الملائمة والتجانس.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

1. الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية:

تعرف الفعالية البيئية بأنها المستوى الذي يتم عنده تجسيد الأهداف البيئية تزامناً مع الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة⁽¹⁾.

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الفعالية البيئية بأنها "إنتاج المنتجات والخدمات بأسعار تنافسية وتلبية الاحتياجات البشرية وتوفير نوعية الحياة، والحد تدريجياً من الآثار البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يعادل على الأقل القدرة الاستيعابية للبيئة".

يعد مؤشر الفعالية المحدد الأهم لتقييم السياسات البيئية بين المخرجات والنتائج والآثار الناتجة عن الأهداف المسطرة، وتحليل فعالية أداة من أدوات السياسة البيئية لا بد من الإجابة على بعض الأسئلة:

- هل المستوى المثبت للأهداف البيئية واضح؟
- هل يمكن تحقيق الأهداف البيئية المسطرة؟
- كيف يمكن قياس نتائج هذه الأداة؟

أما الكفاءة الاقتصادية فتشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك بهدف تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات، ويمكن القول أن أي نظام اقتصادي يعتبر أكثر كفاءة مقارنة مع نظام آخر (من الناحية النسبية)، إذا كان بإمكانه تقديم المزيد من السلع والخدمات للمجتمع دون استخدام مزيد من الموارد.

وتعرف الكفاءة الاقتصادية بأنها "النسبة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة"، أو هي الاستغلال العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة، ومن منظور إداري تعني الكفاءة القدرة على تحقيق الأهداف المحددة في زمن محدد مع مراعاة جودة المخرجات⁽²⁾.

عموما نعتقد أن أدوات الحماية الجيدة يجب أن تربط بين الكفاءة البيئية (خفض التلوث) والفعالية الاقتصادية (النفقة)، أي تحقيق هذا الخفض بأقل نفقة ممكنة لما لذلك من تأثير إيجابي على أداء المؤسسة البيئي والاقتصادي. لذلك فإن الأداة التي تحقق خفض التلوث بأقل نفقة قد

⁽¹⁾ عائشة كحيلي، (2017): التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-

2014، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 40.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

تفضل عن غيرها من الأدوات التي تحقق خفض في مستوى التلوث لكن بنفقة مرتفعة، أو تلك التي تخفض النفقة على حساب مكافحة وخفض التلوث.

يعتبر البعض أن أسلوب الأدوات الاقتصادية المعتمدة على قوى السوق أكثر كفاءة من الأدوات التنظيمية، إذ يرون أن هذه الأساليب تخفض النفقة من خلال الوصول إلى نقطة التلوث المثلى التي توازن بين النفقة الحدية الاجتماعية والفائدة الحدية الاجتماعية المتحققة من مكافحة التلوث .

والأساليب الاقتصادية تحقق الربط بين الكفاءة والفعالية من خلال قنوات عدة من أهمها: أنها توفر الحافز الدافع للملوثين المدفوعين بهدف تحقيق الربح، لكي يختاروا أقل الأساليب نفقة لخفض التلوث وتجنب تحملهم أعباء مالية باهضة من ضرائب أو رسوم ، كما قد تدفع المنتجين إلى التحول إلى منتجات أخرى أقل تلويثًا ومن ثم تكون أكثر قبولًا في السوق المحلية والدولية، كما أنها تدفعهم للاستمرار في خفض إذ كلما ازدادت نسبة نقص التلوث كلما قلت الأعباء المفروضة على الملوثين الذين قاموا بذلك.

يضاف إلى ما سبق أن الأساليب الاقتصادية فعالة من ناحية قدرتها على توزيع نفقات خفض التلوث على الملوثين كل حسب نشاطه الملوث وإسهامه في التلوث. كما يرى البعض أن مبدأ تضمين النفقات قد يؤدي إلى تحقيق إيرادات وتوفير مصدر مهم للخزينة العامة، ويرى هؤلاء أن ذلك قد يحقق ميزة استخدام هذه الإيرادات في خفض الأعباء المالية العامة على المشروعات ومن ثم يقلل من آثارها الاقتصادية الكلية الضارة بالاقتصاد في العمالة والتشغيل والتكلفة وأيضا الفترة التنافسية، ومن هنا يرى هؤلاء أن هذا الأسلوب مزدوج الفائدة.

في مقابل ذلك يرى البعض أن الأساليب الإدارية والتنظيمية تتسم بالتعقيد والعمومية والنفقات الإدارية اللازمة للتعامل والمراقبة والرصد لسلوك الملوثين المقدر عددهم بالملايين، كما يصعب ملاحظة الجميع وبالتالي يصبح التهرب من التقيد بهذه الأدوات بسهولة ومن ثم تقل الكفاءة البيئية بالإضافة لذلك فإن زيادة عدد الموظفين وثقافتهم يجعلها تفتقر إلى الفعالية الاقتصادية. وفي هذا الصدد قدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية بها 14 ألف موظف لملاحظة إصدار التلوث ومع ذلك لا يستطيعون سوى مراقبة عدد قليل من المصادر.

إلا أنه في مجال المفاضلة يرى رأي آخر ضرورة التعامل المباشر مع التلوث وعدم الاعتماد على الأساليب الاقتصادية وحدها. وينظر هؤلاء إلى أن التلوث جريمة ينبغي معالجتها بقوانين بيئية

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

واضحة المعالم يتم تطبيقها ليس من خلال الحوافز والكوابح السعرية لكن بالسجن والردع ، كما تجدر الإشارة إلى أن استخدام الأساليب الاقتصادية قد لا يكون فعالا حيث يسود السوق الاحتكار . ولعل الدراسات التطبيقية تقدم بعض الأدلة الهامة في هذا الصدد إذ أثبتت دراسة قام بها bifghan وآخرون لمقارنة تكاليف خفض التلوث باستخدام الأدوات الاقتصادية والأدوات التنظيمية في St.louis cleveland في الولايات المتحدة أن الأسلوب الاقتصادي يحقق انخفاض المطلوب بنفقة تقارب 11 مليون دولار ،في حين أن الأسلوب التنظيمي يكلف ما يقارب 20 مليون دولار . مما سبق نجد أن هناك تنظيرا تدعمه الدراسات العملية أن الأساليب الاقتصادية ذات كفاءة اقتصادية وفعالية بيئية من الأساليب التنظيمية لحماية البيئة ولا شك أن ذلك يجعل من هذه السياسات أفضل من ناحية التأثير على السلوك البيئي الملوث للمؤسسات وأنجعها لتحسين أدائها البيئي .

2. تحليل التكلفة والعائد لاتخاذ القرار البيئي:

يتضمن أسلوب تحليل التكلفة والعائد تقييما منظما عن المنافع الاجتماعية المتولدة نتيجة الأخذ بمشروع معين مقارنة بالتكلفة الاجتماعية لهذا المشروع، ويتم التعبير عن كل من المنافع والتكاليف بالوحدات النقدية.ويأخذ بهذا الأسلوب لأن التحليلات السابقة أثبتت أن نظام السوق يفشل في كثير من الأحيان في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد نظرا لعدم أخذ الآثار الخارجية في الاعتبار .

ويعتبر منهج التكلفة والعائد من أبرز المناهج لأنه يأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية، فالنشاط البشري قد أحدث أضرارا بيئية كثيرة ترتب عليها زيادة الخسائر الناجمة عن الأضرار بالنسبة للمكاسب الناجمة عن زيادة الدخل، وقد أرسى تقدير للبنك الدولي عام 1992 عدة مبادئ أهمها⁽¹⁾:

- إن عدم أخذ تكاليف الأضرار بالبيئة في الحساب قد يؤدي إلى قرارات خاطئة.

- إن خسائر الأضرار بالبيئة تزيد عن المكاسب الناجمة عن زيادة الدخل .

وبالتالي لا بد من إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق التوازن بين المنشآت الصناعية والبيئة وينصب التحليل هنا على التكلفة وفق انتشار التلوث ، وزيادة معدلاته والعائد من وراء ذلك

⁽¹⁾ Pierre Samuel Nemb, (2010) : **Projets d'infrastructures et impact environnementaux**, L'Harmattan Paris, P 93.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

بالإضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الخاصة بمعالجة بيانات بيئية، أي تحديد الآثار الناجمة عن قيام المشروع المقترح بحيث تظهر تكلفة وعائد كل بديل والمفاضلة بين كل بديل واختيار أفضل بالنسبة لصاحب رأس مال والمجتمع.

ومن أجل تبسيط أسلوب تحليل التكلفة /العائد بشكل حسابي نكتب:

نسبة العائد/التكلفة = إجمالي القيمة الحالية لكافة المنافع/إجمالي القيمة التكاليف الحالية لكافة .

إذا ازدادت هذه النسبة عن الواحد، يقال أن البرنامج قد اجتاز اختبار الكفاءة الأول. معنى ذلك أن هذا المشروع سوف يضيف إضافة صافية للرفاهية الاجتماعية في الاقتصاد القومي.

3. مؤشر الملائمة والتجانس:

يعتمد على مؤشر ملائمة الأدوات لتحقيق مما إذا كان الإجراء المتخذ يتوافق مع المشكل المطروح أو يلاءم الاحتياج المحدد، إذ يجب أن تكون أدوات السياسة البيئية المستخدمة ملائمة لوضعية البلد الذي تطبق فيه.

أما مؤشر تجانس الأهداف يتم من خلاله قياس تماسك إجراءات السياسة البيئية فيما بينها وبين الوسائل المستخدمة، وفق الأهداف المسطرة مسبقاً، حيث يراعى وجود توافق بين مجموع الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الثالث: آليات سياسة حماية البيئة في الجزائر

تتسم الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية، الجفاف التصحر (المناخ الجاف يشمل أكثر من 90 % من مساحة البلاد كما أن الواحات آخذة في الانقراض)، والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه (الإجهاد المائي) في بعض المناطق وبمعدل أقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة، كما أن التوسع العمراني (69% من السكان يعيشون في المدن سنة 2013 مقابل 58 % سنة 2000) ،ومسلسل التصنيع غير المتحكم فيه بطريقة غير جيدة قد أدى إلى ارتفاع مستويات التلوث.

لذلك وأمام هذا الواقع البيئي الخطير ومواجهة منها لهذا التدهور المستمر، اعتبرت السلطات الرسمية مهمة حماية البيئة ضرورة حتمية يفرضها الواقع الدولي والمحلي، وألوية تستوجب حلول مستعجلة. من هذا المنطلق ارتأينا من خلال هذا المبحث مناقشة مختلف الآليات المعتمدة من طرف الدولة لحماية البيئة .

المطلب الأول: تحليل أولويات السياسة البيئية في الجزائر

نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر، اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة لسنة 1996 والذي تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها، وتحديد الأسباب المباشرة وغير مباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها⁽¹⁾.

وفي إطار عرض التقرير الوطني الأول حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000"، الذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001. وأمام المؤشرات الخطيرة التي أوردها التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وإشارته إلى ضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة الوضع البيئي الراهن وتلافي التداعيات السلبية للأزمة الإيكولوجية في المستقبل التزمت الحكومة بالإعداد والتحضير لمخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة كمرجعية إستراتيجية وطنية بيئية شاملة.

(1) وناس يحيى، (2010): الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، رسالة دكتوراه في القانون العام غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان،الجزائر، ص 52.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد الدراسة والنقاش، وشكل عمل الحكومة في ميدان البيئة على الأمدين القصير والمتوسط والبعيد، وقد تضمن تحليل مفصل للمشاكل البيئية، أعد على أساسه إستراتيجية وطنية تدخلية ووقائية لمعالجة حالة البيئة .

كما أنه ونظرا إلى تعدد أبعاد الآثار الجانبية السلبية للمشاكل البيئية التي لا تنحصر فقط على نشاط وفعالية الاقتصاد وإنما كذلك على صحة ونوعية حياة المواطن واستدامة الرأسمال الطبيعي، أورد المخطط الوطني تحليل اقتصادي للآثار الاجتماعية_الاقتصادية الناتجة عن التدهور البيئي من أجل التأكد من فعالية البرامج البيئية ذات الأولوية من جهة، وتحديد الأولويات والخيارات الإستراتيجية للسياسة البيئية من جهة أخرى.

1. التقييم الاقتصادي لأضرار وتكاليف التدهور البيئي في الجزائر:

أنجز التقييم الاقتصادي لأضرار وتكاليف التدهور البيئي في الجزائر، عبر عدة مراحل نوردها فيما يلي:

تحديد وتصنيف الأضرار البيئية وإحصاءها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ حدد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة المشاكل البيئية التي تواجهها الجزائر في: -محدودية وريادة نوعية المياه: والتي ترجع إلى طبيعة السياسة الوطنية لتسيير المياه في الجزائر القائمة على أساس العرض، ضعف البنى التحتية أدى إلى الاستغلال غير أمثل للثروة المائية المتاحة (قدرت نسبة تسرب المياه بسبب ضعف البنى التحتية ب 50%)، عدم معالجة المياه المستعملة لإعادة استعمالها، مشكلة إمداد المواطن بالمياه (قدرت حصة الفرد ب 383m³/habitant /ans) إضافة إلى مشكلة تطهير المياه -التدهور المستمر للأراضي والغطاء النباتي: والمفسر بخسارة جزء كبير من الأراضي الإنتاجية إضافة إلى توسع ظاهرة التصحر بسبب: النشاطات الزراعية المتبعة، السياسة الفلاحية غير مؤهلة وغير متناسقة مع السياسة الوطنية لتنمية الريف وغياب نظام قانوني محدد لحقوق الملكية وحقوق الانتفاع، إضافة إلى العوامل الطبيعية خاصة الجفاف . -غياب سياسة عقارية وتنمية حضرية وصناعية مشجعة على حماية الثروات الطبيعية أدى إلى استنزاف حوالي 12 مليون هكتار من المناطق الجبلية، و 8 مليون هكتار من الغابات بين سنة 1955 و 1997 إضافة إلى 08 مليون هكتار من المناطق السهلية المتصحرة والمهددة بالتصحر، ولعل ما يزيد من خطورة الوضع صعوبة تقييم الآثار السلبية لاستنزاف الثروات الطبيعية على وظيفتها وخدماتها الإيكولوجية. -تدهور المناطق الساحلية والتراث الطبيعي: بسبب النثر المفرط للسكان على هذه المناطق بالإضافة إلى سرعة التوسع العمراني (31% من السكان سنة 1966 إلى 60% من السكان في عام 2000) العشوائي وسوء التحكم فيه.

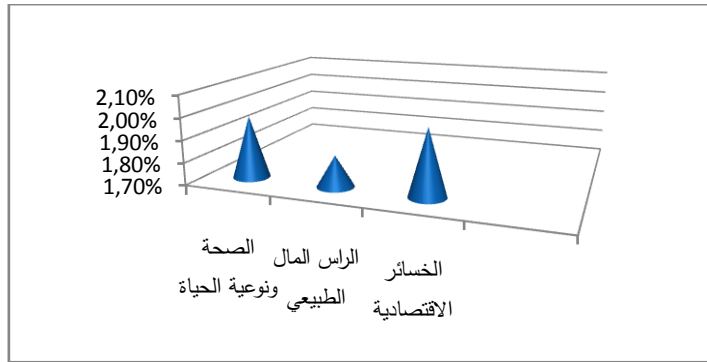
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

- القياس النقدي للأضرار السابقة حسب ثلاث فئات اقتصادية: الأثر على الصحة ونوعية الإطار المعيشي الأثر على الثروة الطبيعية (رأس المال الطبيعي)، والخسائر الاقتصادية التي لها تأثير على تنافسية وفعالية الأنشطة الاقتصادية.
- التعبير عن الأضرار كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1998 وهذا لغرض الحصول على قيم قابلة للمقارنة.
- تقدير تكاليف الاستعاضة (التأهيل البيئي) كنسب مئوية من الناتج الوطني الخام بالاستناد إلى نظريات اقتصادية وبيئية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- ترتيب الأولويات على أساس النسبة التالية: تكلفة الاستعاضة/تكلفة الأضرار.

1.1. تقدير تكاليف التدهور البيئي:

تم تقدير تكاليف الأضرار البيئية حسب المجالات أو الأصناف الاقتصادية التالية: الصحة ونوعية الحياة، تدهور رأسمال الطبيعي، فعالية وتنافسية الاقتصاد (الخسائر الاقتصادية)، وقد قدرت إجمالاً ب 5.82 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لسنة 1998. والشكل التالي يقدم تقديرات تكاليف التدهور البيئي حسب ما احتواه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة المحسوبة على أساس سنة 1998.

الشكل رقم (4): تقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة في: المخطط الوطني من أجل الأعمال والتنمية المستدامة 2001، ص 67.

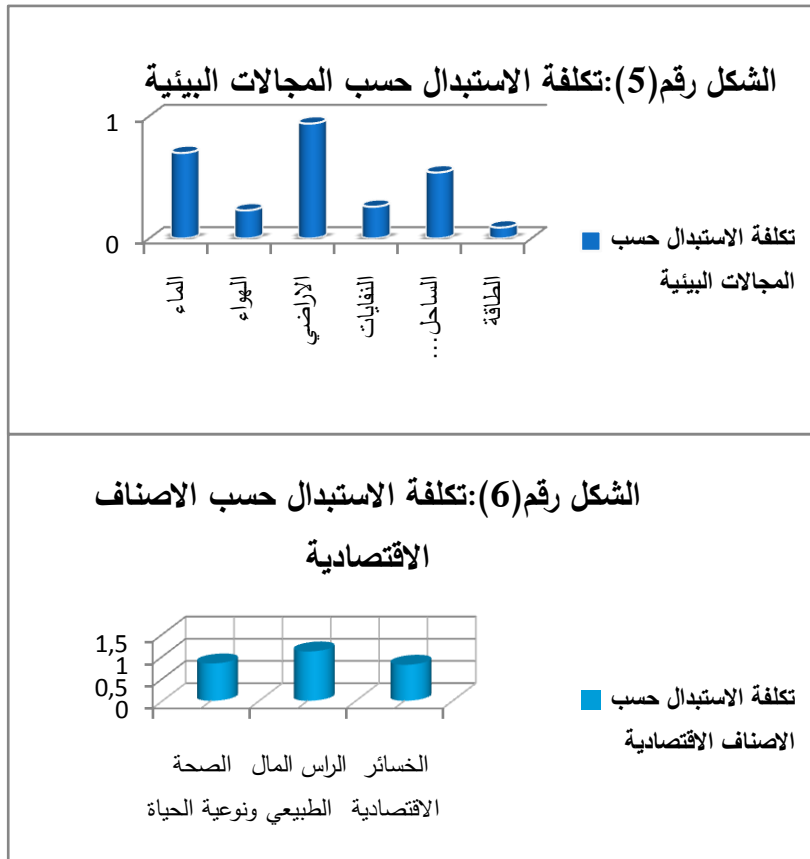
- التلوث الصناعي والحضري والذي يعتبر السبب الرئيسي لمشاكل الصحة العامة.
- ضعف الإطار التشريعي والمؤسسي والتنظيمي الخاص بحماية البيئة.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

كما وقام برنامج المساعدة الفنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط مع البنك الدولي في إطار دراسة لتقدير تكاليف التدهور البيئي للمنطقة العربية، بتقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر ب 9.3 مليار دولار سنة 2006 بنسبة وصلت 3,67 بالمائة من الناتج الوطني سنة 2006، محتملة بذلك المصدر الثالث بعد كل من مصر (4,8 بالمائة) والمغرب (3,7 بالمائة)⁽¹⁾.

2.1. تكاليف الاستعاضة (التأهيل البيئي):

قدرت تكاليف الاستعاضة في الجزائر ب 2.76 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لسنة 1998. ومن خلال الشكل الموالي نلخص مختلف نسب تكاليف الاستعاضة مصنفة حسب الفئات الاقتصادية والمجالات البيئية .



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الواردة ضمن المخطط الوطني من أجل الأعمال والتنمية المستدامة 2001، ص ص 67-70.

(1) عائشة كحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

من خلال الشكل رقم (5) يلاحظ ما يلي:

تركزت مجهودات الدولة الجزائرية بالاستثمار في مجال اتقاء تدهور الأراضي والغابات بنسبة قدرت بحوالي 0.94 بالمائة من خلال دعم البرامج الفلاحية ووضع التجهيزات المناسبة للحد من الآثار السلبية على الغابات (خاصة الانبعاثات الملوثة الصناعية). يليها قطاع المياه الذي خصصت له الدولة برنامجا ضخما من أجل إعادة تأهيل السدود، وكذا برامج لتحلية المياه لمعالجة مشكلة الندرة التي عانت منها عدة مناطق وغيرها بنسبة 0.7 بالمائة. كما قدرت تكاليف التأهيل الخاصة بحماية السواحل والتراث الأثري بنسبة 0.54 بالمائة تليها الاستثمار في مجال النفايات والهواء ب 0.26 و 0.23 على التوالي. في حين لم تحظى برامج تأهيل الطاقة والمواد الأولية إلا 0.09 بالمائة من الناتج الوطني الخام سنة 1998.

2. ترتيب أولويات السياسة البيئية الجزائرية:

إن تقدير كل من تكاليف الضرر البيئي وتكاليف التأهيل البيئي يسمح بحساب النسبة التي تستعمل لتقييم الفعالية المرتبطة بمختلف الاستثمارات البيئية، كما أن معرفة هذه النسبة، حسب الفئات الاقتصادية والمجالات البيئية، يساعد على تحديد أولويات السياسة البيئية ضمن أجندة المخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة.

وقد اعتمد تقرير المخطط الوطني في تحديد أولويات السياسة البيئية على أساس النسبة: تكاليف الضرر البيئي / تكاليف الاستبدال، وتم ترتيب الأولويات على أساس أن أقل نسبة هي التي لا بد من إعطائها اهتمام أكبر فكانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): ترتيب أولويات السياسة البيئية

المجال البيئي	الساحل والأماكن الأثرية	النفايات	الأراضي الغابات	الماء	الهواء	الطاقة والمواد الأولية
النسبة (%)	0.89	0.83	0.69	0.47	0.24	0.08

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001، ص 99.

مما تقدم يمكن لنا بأن نستنتج:

- أن أولويات السياسة البيئية الجزائرية ارتبطت في المقام الأول بترشيد استعمال الطاقة والمواد الأولية ومكافحة التلوث، باعتبار أن قطاع الطاقة من أهم القطاعات التي تطرح عدة تحديات

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ورهنات ،فلاستهلاك الطاقى الوطنى مازال يعتمد بشكل شبه تام على الموارد الاحفورىة ويعرف ارتفاعا متزايدا (6-5 % سنويا) ،فما تشغل الطاقات المتجددة نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقى (5 ميغا واط من الكهرباء حاليا). لذلك اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من التدابير ترمى إلى تحسين الفعالية الطاقية وتنويع استخدامات الطاقة إضافة إلى تسطير برنامج للنهوض بالطاقات المتجددة ، كما يترب أن تدخل 23 محطة لتوليد الطاقة الشمسية الضوئية مرحلة الإنتاج فى أفق 2017.

- كما عمدت السلطات العامة على اتخاذ جميع الإجراءات الخاصة بالتقليل من كمية أو مستوى الانبعاثات الملوثة للهواء من خلال تنظيم حركة السيارات والتشجيع على استعمال البنزين الخالى من الرصاص ، ومراقبة المصانع الملوثة وفرض عقوبات سواء قانونية أو مالية من أجل دفعها للتقليل من كمية انبعاثاتها الملوثة.

ثم تأتي فيما بعد مسألة الأراضي والماء حيث ركزت الدولة مجهوداتها حول: التسيير المستدام للمياه من أجل تحقيق الموازنة بين العرض المحدود للثروة المائية المتاحة وبين تنامي الطلب على المياه ،والعمل على تغطية تكاليف التصفية والتطهير لمياه الصرف الصحى وتعديل نظام تسعيرة المياه. لهذا وضمن المخطط الخماسى للاستثمارات العمومية (2010-2014) تم تخصيص غلاف مالى يبلغ 27 مليار دينار لقطاع الماء والتطهير (بناء سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التى تعرف عجزا فى الموارد المائية ومحطات التحلية والتطهير).

ولقد تم تحقيق تقدم مهم فيما يتعلق بتحسين القدرة على التعبئة المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير، وبشكل حاليا تحسين ظروف تزويد ساكنة المناطق المتسمة بوجود منازل متفرقة بالماء أولوية جديدة وذلك من أجل ضمان الحق فى الماء والتطهير، الذى ينص عليه القانون المتعلق بالماء. وفى مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية، ثمة برنامج مهم لانجاز محطات جديدة للتطهير (239 وحدة) والذى من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل إلى 1.2 مليار متر مكعب سنويا سنة 2014 مقابل ما بين 660 و 750 مليون متر مكعب سنويا مسجلة فى 2010. وقد بلغ حجم المياه العادمة المطهرة والموجهة للاستخدام الفلاحى 600 مليون متر مكعب سنة 2011 فى حين لم يكن يتجاوز 90 مليون سنة 1999. أما فيما يخص تحلية المياه فالجزائر تملك تسعة مصانع للتحلية تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.4 مليون متر مكعب فى اليوم وثمة مصنعان يوجدان قيد الانجاز ويجرى تنفيذ

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

برامج نموذجية من أجل تشجيع وضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من قبل الطاقة الشمسية والريحية.

- تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير (الجمع، النقل والتخلص) وتأمين النفايات ، وبالرغم من الأهمية الاقتصادية والبيئية لهذا القطاع فان الدولة لم تعطيه الأولوية في أجندة سياساتها البيئية وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة ، كما أن كل من قطاع تدوير النفايات وإنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يذكر. وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة، فان الجزائر تفقد 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات. وحسب تقرير الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في دول المشرق والمغرب -الوكالة الألمانية للتعاون الدولي -أفريل 2014) فان الجزائر (1):

- تفظ ما يقدر 13.5 مليون طن سنويا من النفايات منها 45% قابلة للتدوير والتثمين.
- تقدر النفايات العضوية 62%.
- النفايات المنزلية الخاصة: 10.3 مليون طن (2012).
- المعدل السنوي لنمو النفايات المنزلية الخاصة : 3%.
- النفايات الصناعية: 2 مليون و 550 ألف طن في السنة منها النفايات الخاصة: 330 ألف طن في السنة (2011).
- التدوير: 5-6 % (247 مقالة صغيرة جد).
- إنتاج السماد العضوي انطلاقا من النفايات: 1%.
- الردم (مركز الردم التقني للنفايات ومطرح النفايات المراقبة): 30-35%.
- الإلقاء المباشر: مطرح عشوائية: 60-65% .
- طرق أخرى (مثل الحرق...): 5-10%.

انطلاقا من هذه المعطيات فان تدبير النفايات غير مستديم وهو قطاع غير مستغل بالشكل الكاف لكنه ذو إمكانات قوية في مجال الاستثمارات وخلق فرص الشغل، في هذا الإطار وبغية استغلال هذا القطاع بالشكل الجيد أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

(1) اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (2016): الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 13.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

مشروع إحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة من المتوقع أن تحدث 10 آلاف منصب شغل في المجال الأخضر خلال الفترة 2012-2014⁽¹⁾.

يتضح من خلال تحديد أولويات التدخل لمعالجة المشاكل البيئية أن المخطط الوطني اتبع المنهج التدريجي في تحديد الأهداف البيئية بالتناسب مع الحاجة الاستعجالية إليها والقدرات المالية المتوفرة والإطار المؤسسي والتنظيمي المتاح، ورغم واقعية المنهج التدريجي في صنع السياسة البيئية غير أن هناك العديد من الخبراء يعتبرونه غير متلائم مع طبيعة المشاكل البيئية غير مستقرة والمتقلبة والتي تتطلب منهج مرن ومتكيف وهي خاصية غير متوفرة في المنهج التدريجي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية في الجزائر

1. الإطار القانوني والمؤسسي لحماية البيئة في الجزائر :

انصب اهتمام الجزائر بعد الاستقلال على إعادة بناء ما خلفه المستعمر وبذلك فقد أهملت إلى حد بعيد الجانب البيئي، لكن ومع تطور الاهتمام الدولي والعربي لقضايا حماية البيئة غيرت الجزائر موقفها المناهض لفكرة حماية البيئة من خلال صدور عدة تشريعات نلخص أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهم التشريعات التي أصدرتها الجزائر

في مجال حماية البيئة 2001-2011

السنة	القانون	المجال
2001	19-01	-يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
	20-01	-يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
2002	02-02	-المؤرخ في 5 نوفمبر 2002 يتعلق بحماية الساحل وتنميته.
	08-02	-المؤرخ في 8 ماي 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتجهيزها.
2003	01-03	-المؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة.
	02-03	-المؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بالقواعد العامة للاستقلال والاستغلال السياحي للشواطئ.
	03-03	-المؤرخ في 17 فيفري 2003 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.
	10-03	-المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
2004	03-04	-المؤرخ في 23 جوان 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
	07-04	-المؤرخ في 14 أوت يتعلق بالصيد.
	09-04	-المؤرخ في 14 أوت 2004 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

(1) نفس المرجع، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

2005	05-03	-المؤرخ في 6 فيفري 2005 يتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحياة النباتية.
2006	14-06	-المؤرخ في 14 نوفمبر 2006 يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها.
2007	06-07	-المؤرخ في 13 ماي 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها .
2008	16-08	-المؤرخ في 20 جويلية 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي.
2009	03-09	-المؤرخ في 25 فيفري 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.
	06-09	-المؤرخ في 11 أكتوبر 2009 المتعلق بالمياه.
2010	02-10	-المؤرخ في 15 أوت 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
	03-10	-المؤرخ في 15 أوت 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملك الدولة.
2011	02-11	المؤرخ في 17 فيفري 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

المصدر: منال سخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

كما أن الدولة الجزائرية وفي إطار مواكبة الاتجاه العام للسياسة البيئية الوطنية والمبني أساسا على تفضيل الجانب الوقائي وإقرار الجانب الردعي احتياطا جاءت القواعد المنضمة للمواقع الملوثة أو المهددة بالتلوث تركز التفكير الوقائي كأساس لمنع وقوع أي حالة تلوث (أولا)، وتلتها القواعد الإصلاحية أو التدخلية لمعالجة ما لم تفلح فيه الجوانب الوقائية(ثانيا) (1).

أولا. التدابير الخاصة لاتقاء تلوث مواقع المنشآت المصنفة:

تبلورت الرؤية الوقائية بشكل واضح ضمن التحديث التشريعي الذي عرفته المنشآت المصنفة، سواء ضمن قانون حماية البيئة 10-03 أو من خلال الإطار التصوري لتسيير المناطق الصناعية والأنشطة المرتبطة بها المتمثل في المخطط التوجيهي للمناطق الصناعية والأنشطة (2).

ونظرا للطابع التقني للمخاطر التي يمكن أن تحدث بالمواقع التي تستغل فيها المنشآت المصنفة، فقد أوجب المشرع جملة من الدراسات التقنية ذات الطابع الوقائي، تتمثل في جملة من التدابير القانونية والإجرائية المتمثلة في: ضرورة الحصول على رخصة استغلال المنشآت المصنفة، وتقديم دراسة التأثير أو موجز التأثير، وتحقيق عمومي، ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع على المصالح التي يحميها قانون البيئة (3).

(1) وناس يحيى، رياحي أحمد، نامري عمر، بوصفصاف خالد وباحماوي عبد الله، (2014): المعالجة القانونية

للمواقع الملوثة في التشريع الجزائري، الطبعة 1، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص 43.

(2) نفس المرجع، ص 44.

(3) نفس المرجع، ص 60.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ثانيا. الآليات الإصلاحية المعتمدة لمعالجة المواقع الملوثة:

باعتبار أن التدابير الوقائية لتجنب التلوث ليست فاعلة دوما فقد تم وضع جملة من التدابير المكتملة لمعالجة ومتابعة ومراقبة وقوع أي تلوث، ومبدئيا فان موضوع معالجة التلوث في المنشآت المصنفة يخضع للإجراءات والقواعد الخاصة بمكافحة التلوث، لذلك عندما ينجم عن استغلال منشأة أخطاء أو أضرار تمس بالمصالح البيئية يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الأخطار أو الأضرار المثبتة بناء على تقرير مصالح البيئية.

وإذا لم يتم الامتثال يوقف سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة، وتمنح مهلة ستة أشهر بعد تبليغ التعليق ليقوم المستغل بمطابقة مؤسسته، وإذا لم يتم المطابقة تقوم الإدارة بسحب رخصة الاستغلال من المؤسسة. وفي حالة التوقف النهائي للمنشأة على المستغل أن يترك الموقع في حالة لا تشكل أي أخطار أو أضرار على البيئة، ويلزم المستغل بإعلان الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ التوقف، بتقرير يوضح فيه مخطط إزالة التلوث وكذا إفراغ أو إزالة المواد الخطرة وكذا النفايات الموجودة في الموقع.

بالرغم من سعي السلطات العامة إلى سن القوانين والتشريعات الكفيلة بحماية البيئية إلا أن واقع الحالة البيئية في الجزائر لم يعكس تطور ايجابي ملحوظ. وحسب تقديرا يرجع ذلك إلى عدة أسباب نلخص أهمها في النقاط التالية:

غياب تام لدور الإدارة البيئية المركزية في معالجة المشاكل البيئية وتطوير الآليات القانونية الوقائية والتدخلية لحماية البيئة، ويعود ذلك إلى تداول مهمة حماية البيئة بين 11 وزارة وكتابة دولة لطيلة الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى غاية سنة 2001.

غياب إطار تشريعي تنظيمي يوضح صلاحية وزارة البيئة بفعل تقزيم دورها وانكماش وظيفتها واعتبار وزارة البيئة عامل معرقل للتنمية وحركة التصنيع التي تتضمنها مختلف المخططات الوطنية التنموية (عند تتبع ميزانيات التسيير للسنوات من 2001 إلى 2015 يلاحظ صغر حجم الاعتمادات المالية الموجهة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة مقارنة مع الدوائر الوزارية الأخرى، حيث احتلت الوزارة المكلفة بحماية البيئة سنة 2010 المرتبة 25 من بين 32 دائرة وزارية، بغلاف مالي قدر ب 5.784 مليار دج وهو ما مثل نسبة 0.93 بالمائة من مجموع ميزانية التسيير لتلك السنة).

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

أما فيما تعلق بدور الجماعات المحلية في حماية البيئة، فإنه بالرغم من تطور القوانين المنظمة لصلاحيات كل من البلدية والولاية في خصوص حماية البيئة والتنمية المستدامة⁽¹⁾ والذي جاء تماشيا مع تطور القانون الدولي لما تضمنته الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، ورغم المجال الواسع لسلطة الولاية والبلدية في مجال حماية النظام البيئي نرى أنه من الناحية الواقعية لا يوجد تطبيق فعلي لنصوص القانون، مما انعكس سلبا على الاستدامة البيئية⁽²⁾.

غياب منظومة الرقابة، المتابعة والتقييم أدى إلى غياب فاعلية القوانين والتشريعات البيئية .

2. الجباية البيئية كألية اقتصادية لحماية البيئة في الجزائر:

تعتبر الجباية البيئية- أو كما يطلق عليها بالجباية الخضراء- أهم أداة في مجال حماية البيئة والجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة على تطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة، بالرغم من تأخر صدورها إلى غاية سنة 1992. فما مدى فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة والحد من أشكال التلوث؟ وهل أن التشريع الجبائي كفيل لتحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة في الجزائر؟.

نتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بخصوصية المشاكل البيئية وعدم فعالية الآليات القانونية بمفردها في معالجة المشاكل البيئية نظرا لتشعبها وتعقدها، طبقت الجزائر نظام التحفيز الضريبي لحماية البيئة كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية وتغيير السلوكات البيئية للمؤسسات المصنفة . وقد تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، إذ تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة، لكن على ما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية لم يتم

(1) القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 والذي حدد صلاحيات البلدية من خلال صلاحيات رئيس

المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة، وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بالسهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول به، وبالخصوص في مجال حماية البيئة والارتقاء بالتنمية المستدامة. والقانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 والذي حدد مجموعة من الصلاحيات المخولة للولاية لا سيما ما تعلق بالصحة والنظافة وحماية البيئة وتهيئة الإقليم.

(2) أحمد لكلل، (2014): دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، الطبعة 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، ص 95.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

إلا خلال السنوات القليلة المنصرمة، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات: 2001 و 2002 و 2003 .

1.2. عوامل تأخر اعتماد الرسوم البيئية:

يعود تأخر اعتماد الرسوم البيئية في الجزائر إلى جملة من العوامل نذكر منها⁽¹⁾:

- عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية سياسة بيئية بسبب تغليب المنطق التنموي على الاعتبارات البيئية وتفضيل التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة.

- عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة وتأخر إحداث الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تسهر على متابعة تطبيق القوانين خاصة المتعلقة منها بالرسوم البيئية من خلال جرد وإحصاء المنشآت الملوثة.

- عوامل اقتصادية تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في المجال البيئي، فعلى مدار 10 سنوات لم تقم الدولة أثناء إنشاء الوحدات الصناعية إلا بتجهيز 50 بالمائة منها بأنظمة مضادة للتلوث، ولم تقم بتجديد هذه الأنظمة معظمها حاليا معطل، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي الصعب، والذي دفع بالدولة إلى إنقاذ هذه المؤسسات خلال عشرينيات الثمانينات والتسعينات، وكذلك تأخر تحرير المؤسسات الاقتصادية.

إن هذه الأسباب لم تشجع الدولة لإضافة أعباء مالية جديدة على المؤسسات الملوثة، نظرا لأثرها السلبي على الصحة المالية لجل هذه المؤسسات التي كانت تعيش الدعم المباشر للدولة، كما أن فرض ضريبة بيئية على المؤسسات العمومية كان سيعرضها لمنافسة أجنبية شديدة، مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما يفسر تأخر اعتماد الجزائر الضرائب البيئية لغاية 1991 بصورة مخففة، ولم تدخل مرحلة التشديد إلا بمناسبة صدور قانون المالية لسنة 2002.

2.2. تطبيق النظام التحفيزي الضريبي كآلية لمكافحة التلوث:

قامت الجزائر بتسطير سياسة جبائية بيئية تركز على مبدأ "الملوث المسدّد"، تمس النشاطات التي معدل تلوثها مرتفع وهذا من خلال وضع نظام جبائي عملي يمتاز هيكله ب عدة خصائص تتمثل أهمها في⁽²⁾:

(1) وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(2) منال سخري، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

- مؤسسة بترسانة قانونية وتشريعية مهمة.
- تزود بهياكل إدارية أساسية ممثلة في وزارة خاصة بالتنمية وتهيئة الإقليم لها تنظيم أفقي وعمودي على كل المؤسسات.
- منظومة جبائية مهيكلة في أكثر من 12 رسم بيئي بأوعية جبائية قابلة للتوسع والتطور .
- مصادر تدعيمية جبائية ممثلة في العقوبات الجزائية المالية الرادعة.
- وعموما تتمثل الوظيفة الوقائية للرسوم الايكولوجية في تشجيع الملوثين على تخفيض التلوث من خلال تطبيق القيمة القاعدية للرسم، ونكون إزاء الوظيفة الردعية للرسم بتطبيق المعامل المضاعف في حالة عدم الامتثال وفشل النظام التحفيزي. والجدول التالي يقدم لنا تلخيص لمجل الرسوم البيئية في الجزائر .

الجدول رقم(3): جدول تلخيصي للرسوم البيئية في الجزائر

الرسوم	الأساس القانون والتنظيمي	الوعاء
الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة	المادة 117 من القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 والمادة 202 من قانون المالية لسنة 2002	معدل القاعدة السنوي ومعامل مضاعف مشمول بين 1 و10
الرسم على المنتجات البترولية	المادة 28 مكرر من قانون الرسوم على رقم الأعمال	600.00 دج.هـلتر بالنسبة للبنزين الخال من الرصاص. 500.00 دج.هـلتر بالنسبة للبنزين العادي 600.00 دج.هـلتر بالنسبة للبنزين الممتاز 100.00 دج/هـلتر بالنسبة لغاز أويل
رسم على الوقود	المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007	0.10 دج/لتر بنزين رصاص (العادي والممتاز). 0.30 دج/لتر غاز أويل.
الرسم على الأطر المطاطية الجديدة	المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	10 دج/لإطار المخصص للسيارات الثقيلة. 5 دج /لتر المخصص للسيارات الخفيفة.
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	رسم خاص :12.500 دج/طن.
الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية	المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	10.500 دج/طن للنفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطرة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية
المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية
المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي
المادة 263-263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	رسم التطهير
المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004	الرسم الخاص على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا ؛

المصدر: المديرية العامة للضرائب: وزارة المالية en linge 10-11-2016:www.mfdgi.gov.dz

كما أقرت السلطات الجزائرية، العديد من آليات التمويل والتحفيز التي تستهدف دعم السياسة الوطنية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إنشائها لكل من : الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية، الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة، الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، صندوق الجبل، صندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي والسهوب ناهيك عن الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تفعيل الأدوات الاقتصادية من أجل توجيه السلوكات الملوثة، إلا أن النظام الضريبي والتحفيزي لم يستطع تحقيق الأهداف المخططة ويعود ذلك إلى:

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

-توزيع حصيلة الضريبة:

من خلال تحليل طريقة توزيع حصيلة الرسوم البيئية المنصوص عليها في قانون المالية 2002 نجد أنها لم توجه كلها لحماية البيئة ومكافحة التلوث، ويؤدي هذا الإنفاق لوعاء الحماية البيئية في غير المجال البيئي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في خفض كميات التلوث إلى المستوى المقبول، وتقليص الموارد المالية لمكافحة التلوث وتشجيع الاستثمار في المجال البيئي، مما يتولد عنه فرض رسوم بيئية جديدة، وهو ما يؤدي إلى تضخم الرسوم البيئية وبالتالي إعاقة التنمية الاقتصادية. لذلك تم تدارك هذا العائق في قوانين المالية للسنوات التي تلت حيث نجد هناك تحفيزات مالية وجبائية في قانون المالية للسنوات اللاحقة مما ساهم بشكل جيد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة ولو بشكل جزئي، إلا أنه لم يرقى إلى الأهداف المرجوة من تشريعات الضريبة البيئية.

- النظام الأمتياري للرسوم البيئية:

يهدف النظام الأمتياري للرسوم البيئية نظريا من خلال المعامل المضاعف من 1 إلى 5 إلى التأثير على المؤسسات الملوثة التي تعمل في نفس القطاع، لأن قيمة الرسم تكون مضاعفة بحسب المعامل المطبق عليها وتبعاً لدرجة تخطيها لعتبة التلوث المحددة من طرف المشرع، بينما يطبق الرسم في صورته القاعدية بالنسبة للمنشآت التي لم تتجاوز عتبة التلوث المحددة حسب قانون رقم 11_99 المؤرخ في 23_12_1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000.

ويبرز تأثير فارق الرسم المحصل بين منشأتين تعملان في نفس القطاع، على كلفة السلع أو الخدمات المعروضة، إذ تتأثر أسعار سلعهما بفعل الفارق في الضرائب المفروضة على كل منهما. الأمر الذي يؤدي إلى ميل المستهلكين للسلع والخدمات الأقل كلفة. إضافة إلى ذلك فإن قانون المالية لسنة 2009 حدد قيمة الرسوم بضرب المبالغ المحدد في معاملات تتراوح بين 1 و 10 مرات و هذا حسب أهمية و طبيعة النشاط إضافة إلى نوع وكمية الفضلات الناتجة عن النشاط المنتج للتلوث البيئي، كما حدد قانون المالية لسنة 2009 طريقة تطبيق هذه المعاملات، وذلك في المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.

إلا أن التأثير على سلوك المستهلك والمنتج معا لا يكون حقيقيا إلا إذا كانت حصيلة الرسم بالمعامل تعادل أو تقترب من كلفة الاستثمارات التي تتحملها المؤسسة المحترمة للإجراءات التقنية المتعلقة بالتلوث. وإذا لم يتحقق ذلك فإن النتيجة تكون عكسية، إذ تكون سلع المؤسسات غير

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ممتثلة للإجراءات القانونية والتقنية والمطبق عليها المعامل المضاعف أقل تكلفة من سلع المؤسسات الممتثلة الذي طبق عليها الرسم القاعدي وقامت باستثمارات معتبرة لتخفيض التلوث، وفي هذه الحالة سيختار المستهلك السلع أو الخدمة الأقل تكلفة (السلع الملوثة). وهكذا تتلاشى مصداقية التحفيز الضريبية البيئية .

عدم شفافية وفعالية الصناديق الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث. خاصة وأن قانون المالية لسنة 2014 أشار في المادة 92 إلى تعديل المادة 189 من القانون المالية لسنة 1992 حيث يسمح بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 065-302 بعنوان صندوق البيئة وإزالة التلوث، ويتم تسجيل فيه جميع العناصر المتعلقة بالإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط المرتبط بالتلوث البيئي، ولم يشر القانون إلى كيفية الاستفادة منه في قانون المالية للسنة الموالية .

3. عقود حسن الأداء البيئي كألية تعاقدية:

ظهر لأول مرة نظام التعاقد في الولايات المتحدة وعرف بنظام الرخص التفاوضي ، وعرف مجموعة من الميكانزمات والأشكال ،منها نظام الرخص *permis négociables* الإدارية الكلاسيكية ميكانزمات تنظيم السوق التي تقوم بها الإدارة الاقتصادية، كالعقود التي تبرمها مع المؤسسات الاقتصادية لتخفيض نسب تلويثها حسب برنامج مسطر مقابل استنادة المؤسسات التي تفي بالتزاماتها في الآجال المحددة بامتيازات . وتعتبر النشاطات العمومية الاتفاقية أسلوبا لا يزال في مراحله الجنينية في الجزائر، إذ لم تكتمل بعض تطبيقاته التشريعية (عقود تسيير النفايات ومعالجة المياه)، كما لم تتضح معالم بعض الممارسات التي لجأت إليها وزارة تهيئة الإقليم من خلال عقود حسن الأداء البيئي وموائيق الشراكة مع الملوثين⁽¹⁾.

وبذلك يتضح أن ظهور الآليات الاتفاقية في مجال حماية البيئة تطور على أساس العلاقة غير السلطوية بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين التي نضجت منذ عشرات السنين في إطار القانون الاقتصادي وظهرت أولى تطبيقات هذا التحول في عقود حسن الأداء البيئي التي تعد مكمل للعمل الانفرادي الإداري في تطبيق البرامج والسياسات البيئية.

يعتبر عقد حسن الأداء في الوقت الراهن من بين الأساليب الحديثة لإنجاح وتحقيق أهداف السياسة البيئية ويعتبر أكثر فعالية من الوسيلة التنظيمية، لأن هذه الأداة تضمن تجنيدا أكبر

(1) وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

لمشاركة الملوثين في تنفيذ السياسة البيئية بسبب الامتثال الطوعي للأحكام التنظيمية المتضمنة في عقد حسن الأداء البيئي مقابل استفادتهم من إعانات مختلفة تقدمها الدولة. ويرجع سبب نجاح هذا الأسلوب التعاقدى إلى اقتناع الملوثين بأنهم إن لم يمتثلوا طواعية ومع استفادتهم من الإعانات، فإن الإدارة ستلزمهم بتطبيق التدابير الحمائية للبيئة بلجوتها للأسلوب الانفرادي وبدون مقابل، ولذلك يميل المتعاقدون الملوثون للتجاوب مع هذا الإجراء الاتفاقي أكثر من الاستجابة للإجراء التنظيمي الانفرادي.

وإقرارا منها بأهمية هذا الأسلوب الاتفاقي في إنجاح السياسة البيئية، وتراكم تبعات التلوث وغياب الرقابة البيئية على المنشآت المصنفة خلال الثلاث عشرات الماضية، ركزت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على النشاطات الاتفاقية والتشاورية في تطبيقها للأحكام المتعلقة بالمنشآت المصنفة عوض اللجوء إلى التدابير الانفرادية. من أجل ذلك لجأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة إلى إبرام عقود حسن الأداء البيئي مع كل مؤسسة ملوثة على انفراد مع مراعاة للظروف المالية والتقنية الخاصة بكل مؤسسة، بغية وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة من جهة ، وتساعد هذه العقود المؤسسات على تطبيق نظام لإدارة البيئة وفق المواصفة العالمية الايزو 14001 من جهة أخرى.

وبمناسبة مناقشة مشروع قانون 03 - 10 صرح وزير تهيئة الإقليم والبيئة بأن الوزارة لجأت إلى التقرب من أصحاب المنشآت الأكثر تلويثا في الجزائر وطالبته بالقيام بالمراقبة الذاتية لانبعاثاتها الضارة بالبيئة. وأشار إلى أنه تم إبرام أربعين (40) عقد حسن أداء بيئي مع مؤسسات وشركات من بينها " أسميال " و " إسبات " والمجمع الصناعي للورق والسيليلوز، والمؤسسة الوطنية للبطاريات كما قام الوزارة بتوقيع 160 ميثاق مع المؤسسات الملوثة، واعتبر الوزير أن هذا الإجراء يعد قفزة نوعية للتقريب بين عزيمة الملوث وعزيمة السياسي⁽¹⁾.

بالرغم من الآليات الني وضعتها الدولة لتحفيز المؤسسات الصناعية نحو التوجه إلى تبني الممارسات الإدارية الحديثة (المواصفات والمعايير الدولية) ، ونخص بالذكر في هذا الصدد اتفاقية التمويل في إطار برنامج تطوير النظام الوطني للتقييس والمتعلق بالتمويل الجزئي لعملية المراقبة

(1) وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

لغرض الإشهاد بالمطابقة للمؤسسات. والمقدرة بنسبة مساهمة الدولة بـ 80 % بالدينار الجزائري، في حدود السقف المبين على التوالي⁽¹⁾:

- مليون دينار جزائري (2.000.000) مع احتساب كل الرسوم، لمرحلة المرافقة.

- مليون دينار جزائري (1.000.000) مع احتساب كل الرسوم، لمرحلة الإشهاد بالمطابقة.

غير أن مستوى إقبال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو تبني المواصفات القياسية العالمية الهادفة إلى تحسين الأداء البيئي والاجتماعي ضعيف جدا، حيث وصلت عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 14000 الخاص بأنظمة الإدارة البيئية سنة 2016، حسب ما أصدرته المنظمة العالمية للتقييس 101 مؤسسة اقتصادية بعدما كانت 88 سنة 2012 و 92 سنة 2014. وقد وصلت عدد المؤسسات الحاصلة على مواصفة الايزو 50001 الخاص بإدارة الطاقة سنة 2016 حسب ما أصدرته المنظمة العالمية للتقييس، 3 مؤسسات اقتصادية بعدما كانت 4 مؤسسات سنة 2014 و 2015. والجدول التالي يعرض تطور عدد المؤسسات الحاصلة على الايزو 14001 في الجزائر ومقارنتها بعدد من الدول.

⁽¹⁾ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، البرنامج الوطني للتقييس: اتفاقية تمويل في إطار برنامج تطوير النظام الوطني للتقييس، الموقع الرسمي:

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

الجدول رقم(4):تطور عدد المؤسسات الجزائرية المتحصلة على مواصفة الايزو 14000
(مقارنتها بدول المغرب العربي)

السنة	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
2001	-	100	7	6
2002	-	101	13	11
2003	-	195	18	6
2004	3	289	30	21
2005	6	354	30	26
2006	6	379	50	37
2007	17	306	67	39
2008	24	410	102	35
2009	37	347	135	49
2010	86	495	88	63
2011	66	562	68	38
2012	88	593	80	45
2013	101	833	198	92
2014	92	814	143	133
2015	102	850	230	170
2016	101	982	312	182

Source : ISO (International Organization for Standardization),The ISO Survey of Management System Standard Certifications (1999-2016) .

ww.iso.org/iso /database_iso_14001_iso_survey_2016.xls(en ligne 15 /10/2017).

يتضح من خلال الجدول الوارد أعلاه:

- تأخر المؤسسات الجزائرية في تبني مواصفة الايزو 14001 مقارنة بكل من تونس والمغرب ومصر،حيث أن أول ثلاثة مؤسسات حصلت على هذه الشهادة كانت سنة 2004 .
-الضعف الشديد في إقبال المؤسسات نحو تبني المواصفة ،حيث سجل تطور جد بطيء في عدد المؤسسات المتحصلة على المواصفة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2016 ،إذ وصلت عدد المؤسسات الحاصلة على المواصفة 101 مؤسسة سنة 2016 مقارنة بمصر والتي تحتل المرتبة الأولى مغاربيا ب 982 مؤسسة ثم تليها تونس ب312 مؤسسة ثم المغرب ب182 مؤسسة .

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسة البيئية

ويعزى ضعف إقبال المؤسسات الجزائرية إلى تبني مواصفة الايزو 14001 إلى جملة من المتغيرات أهمها، تعدد البرامج المتوفرة أمام المؤسسات الاقتصادية بغرض الاستفادة منها من أجل دمج الإدارة البيئية والذي يعتبر في حد ذاته عائقا، ذلك أن تعدد البرامج يجعل من المؤسسة محتارة في اختيار البرنامج المناسب. ومنه تبرز الحاجة في توحيد البرامج وتبسيط إجراءات الاستفادة منها. غياب فاعلية الطابع الردعي (القوانين البيئية، ضغوط أصحاب المصلحة) جعلت من المسيرين لا يقبلون عليها ولا يرون من أن هناك ضرورة لدمج البعد البيئي في استراتيجيات أعمالهم.

خلاصة الفصل الأول:

إن تفاقم المشكل البيئي بكل جوانبه الايكولوجي والاقتصادي والاجتماعي دق ناقوس الخطر ودفع دول العالم بتغيير توجهاتها وإعادة نظرتها للبيئة من سلعة مجانية غير منتهية إلى سلعة ذات قيمة اقتصادية. لذلك ظهر اقتصاد البيئة ليغير مبادئ النظرية الكلاسيكية ويعيد بناء معالم نظرية اقتصادية جديدة قائمة على إدماج البعد البيئي في ميكانزمات الاقتصاد الكلية منها والجزئية. وتعتبر السياسة البيئية فرع من فروع علم اقتصاد البيئة وآلية فاعلة تحاول من خلالها الدول توجيه ممارساتها البيئية نحو تحقيق استدامتها، من خلال استدخال الآثار الجانبية في نشاط المؤسسة والتحكم في تسييرها.

في محاولة منها إلى مسايرة التغيرات الدولية والإقليمية قامت الجزائر بتسطير جملة من الآليات لحماية البيئة والتأثير على الممارسات المضرّة بالبيئة بتوجيهها نحو تبني إجراءات تتلاءم ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة. غير أن دراستنا الأولية لهذه الآليات وبالنظر إلى درجة إقبال المؤسسات نحو تبني المعايير البيئية الطوعية التي وصفت بأنها ضعيفة يثبت أن السياسة البيئية لا تزال بعيدة عن الأهداف المرجوة منها.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

إن الضغوطات البيئية الداخلية والخارجية دفعت المؤسسة إلى دمج المتغيرة البيئية في نظام تسييرها، بهدف التعامل مع التهديدات البيئية وكسب فرص إستراتيجية واقتصادية. ويتباين مستوى دمج المؤسسة للبعد البيئي حسب ضعف أو قوة الضغوطات الممارسة عليها، ما يؤدي إلى اختلاف مستوى التزام المؤسسة بتبني مسؤوليتها اتجاه البيئة.

ويتجلى دمج المؤسسة للبعد البيئي بتبني نظم الإدارة البيئية كآلية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على اعتبار أن هذه النظم تعد بمثابة حلقة الربط بين التشريعات البيئية وآليات السوق، كما تعد من أهم المداخل التي تساعد المؤسسة على تبني ممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية.

لذلك فقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى النقاط التالية:

- المبحث الأول: البيئة من منظور منظمات الأعمال: فرصة أم تهديد
- المبحث الثاني: آليات تطبيق نظم الإدارة البيئية في المؤسسة
- المبحث الثالث: تقييم الأداء البيئي للمؤسسة

المبحث الأول: البيئة من منظور منظمات الأعمال "فرصة أم تهديد"

لم تحظى البيئة بالاهتمام في أي وقت مضى مثلما هي الآن، كما أن الأعمال لم تواجه نقدا واتهاما في مجال البيئة مثلما تواجهه الآن ، فالبيئة حاليا أصبحت المجال الأكثر إثارة للاهتمام سياسيا وثقافيا وسوقيا (من خلال الاتجاه نحو تخضير شركات الأعمال وتخضير أسواقها وزبائنها)، والمجال الأكثر تحديا للأعمال بسبب تفاقم المشكلات البيئية من قبلها منذ ما يزيد على قرنين ونصف من الزمن ، والمجال الذي سيشهد المزيد من اللوائح والمواصفات الوطنية والإقليمية والأهم هو أن البيئة تتحول بفعل تزايد الاهتمامات بها في المجتمع والسوق على حد سواء إلى بعد آخر من أبعاد الأداء الاستراتيجي شأنها شأن التكلفة، الجودة، الاعتمادية، المرونة والابتكار⁽¹⁾. وكما كانت الإنتاجية موضع الاهتمام والإثارة في الخمسينات والستينات والجودة في العقود الثلاثة التالية ، فإن البيئة ومنذ منتصف الثمانينات أصبحت موضع اهتمام متزايد ومطلب حركة نشيطة هي الحركة الخضراء وميزة تنافسية جديدة وقوية هي الميزة التنافسية المستدامة .

المطلب الأول: الأعمال والبيئة الطبيعية

لقد تعاملت الأعمال مع البيئة كمعطي مجاني وبأنها موارد لا متناهية، وإزاء هذه النظرة القائمة على أولوية الكفاءة في الأعمال دون النظر إلى الموارد غير المتجددة التي تستنفذ من جهة والتلوث المضر طبيعيا ومجتمعيا من جهة أخرى، فإن الأسس التي قامت عليه الأعمال في التعامل مع البيئة والنتائج التي أدت إليها كانت ذات تأثير سلبي واضح على البيئة، ويمكن أن نحدد هذه الأسس والنتائج كالاتي⁽²⁾:

- تغليب الجوانب الفنية والاقتصادية على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية ولعل هذا يبرز قدر تعلق الأمر بالبيئة سعي شركات الأعمال إلى المزيد من الإنتاج، المزيد من التسويق والمزيد من الاستهلاك دون الاهتمام من أين تأتي المواد وما هي خصائصها وأين تذهب المنتجات بعد استهلاكها واستخدامها. إن الشركات تحت تأثير السعي إلى الكفاءة بمفهومها المادي الصرف تبنت اقتصاديات الحجم حيث أن الكبير جميل سعيا وراء مزايا الحجم الكبير لخفض تكلفة الوحدة

(1) نجم عبود ن جم ،(2012):المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة ،الطبعة 1،دار الوراق للنشر والتوزيع،الأردن ،ص15.

(2) نفس المرجع، ص ص 19-21.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

وتحقيق قيادة التكلفة في السوق، فكان هذا ايداء قويا بالاستهلاك الواسع للموارد والتلوث الواسع النطاق في البيئة.

إن شركات الأعمال كانت تهمل التكلفة المتعلقة بالبيئة عندما تقوم هي بتلويث البيئة، فالموارد البيئية الأكثر شيوعا كالماء والهواء كانت تعتبر تكاليف خارجية يتحملها المجتمع أو البيئة عموما في حين أنها موارد تستهلك في عمليات الشركة الإنتاجية أو الخدمية شأنها شأن العمل ورأس المال والموارد الأخرى ويجب تحملها كتكاليف داخلية شأنها شأن تكاليف الإنتاج والتكاليف الأخرى. ولقد ظلت الشركات تقاوم هذه الفكرة مؤكدة على أن عوامل البيئة الشائعة هي عوامل مجانية وإذا كان هناك من يتحمل تكلفة عنها فإن المجتمع هو الذي من يدفع ويتحمل التكلفة، ولكن سرعان ما أصبحت القيود تتزايد على الشركات من أجل الانتقال من مبدأ المجتمع يدفع إلى مبدأ الملوث يدفع.

تغليب الأعمال للمصالح الآنية قصيرة الأمد على المصالح الطويلة الأمد: فمن أجل إرضاء حملة الأسهم في تحقيق عائد على الاستثمار أعلى لا يكون هناك متسع من التفكير أو العمل من أجل عائد محدود ولكنه متجدد يستمر لفترة طويلة، إن هذا كله هو ضرب من المبادلة المضلة في قطاع الأعمال حيث التضحية بالفرص المستقبلية والطويلة الأمد من أجل الفرص الحاضرة السريعة والعالية العائد.

-النظرة الضيقة المباشرة لشركات الأعمال على حساب النظرة الأشمل وغير المباشرة: فرغم أن الأعمال أصبحت تنظر إلى التلف على أنه أسوأ أنواع الهدر تحت تأثير حركة الجودة منذ بداية السبعينات، فإنها لازالت لا تنظر إلى التلوث على أنه تلف آخر وعيب من عيوب الإنتاج وتقديم الخدمات في شركات الأعمال. والواقع أن شركات الأعمال تعاملت مع التلف وفق نظرة ضيقة مباشرة ترتبط بقدرتها التنافسية في السوق من خلال الاستجابة الأفضل لحاجات الزبون مقارنة بالمنافسين. ولكن أغلب هذه الشركات لم تقم بذلك مع البيئة وهذا يعود إلى ضعف تحمل الشركات لمسؤولياتها البيئية في إطار نظرتها الأشمل من جهة ولأن القسم الأكبر من الشركات تتعامل مع البيئة بمنطق الإذعان التنافسي أكثر مما تعاملت معها كفرصة تنافسية، أي الخضوع للتلوث واستمراره واستخدام أجهزة الرقابة عليه ومدخل نهاية الأنبوب أكثر من العمل على خفضه أو إزالته باعتماد مدخل الوقاية من خلال إدخال بدائل مبتكرة تحقق ميزة تنافسية.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

إن شركات الأعمال وبالاعتماد على القدرة التكنولوجية حاولت أن تهون من مشكلة البيئة فالي جانب كون الشركات تعتقد أن التكنولوجيا هي الحل لكل المشكلات، فإنها سارت بالتكنولوجيا الملوثة إلى أبعد الحدود ويمكن أن نلاحظ شركات الأعمال التي طورت تكنولوجيا عالية النفايات ليس لديها إلا القليل من المساهمات في التكنولوجيا منخفضة النفايات والملوثات. وعندما توجه شركات الأعمال الضغوط البيئية فإنها تميل إلى معالجة التلوث بعد وقوعه بدلا من الوقاية منه من حيث المبدأ، فتعمل على إدخال تعديلات على المرحلة الأخيرة لعمليات الإنتاج لخفضه وليس إزالته ودون العمل على الاستثمار في تكنولوجيات جديدة تكون من حيث المبدأ محدودة النفايات والتلوث أو حتى الوصول إلى انبعاثات ونفايات صفرية. وفي أحيان كثيرة فإن هذه الشركات لجأت إلى تصدير تكنولوجيتها الملوثة أو نقل مصانعها الملوثة إلى الدول النامية ضمن شعارات براءة كالعولمة والمواقع في الخارج والتصنيع عبر البحار وغير ذلك. والواقع أن الكثير من الشركات لا زالت دون مستوى الرؤية البيئية الخضراء التي تتنامى بسرعة من أجل التحول من الهيمنة التكنولوجية على حساب البيئة إلى التكنولوجيا الآمنة النظيفة الودية بيئيا بدء من مرحلة التصميم مروراً بعمليات التصنيع وانتهاء بالاستخدام النهائي للمنتجات.

1. تطور الاهتمام بالبيئة في المؤسسة الاقتصادية:

إن أخلاقيات الأعمال في الوقت المعاصر لم تعد تعترف بمقولة الغاية تبرر الوسيلة بل أصبحت الوسيلة لتحقيق الربح للمؤسسة مهمة وموضوعة تحت الأنظار، لذلك ومن أجل محافظة المؤسسة على قدرتها التنافسية لا بد أن تجعل التكاليف أقل ما يمكن وترفع الجودة إلى أعلى ما يمكن وتبتكر وتستكشف المجالات الجديدة، فهي بحاجة لتعديل استراتيجياتها المتبناة بما يخدم مصالحها ويحقق لها الاستدامة بمعنى القدرة على مواصلة تحقيق الأرباح دون أن تتعرض إلى ضغط بيئي يظهر فجأة. لهذا عليها اختيار استراتيجيات اقتصادية منسجمة مع مبادئ حماية البيئة بدءاً بالتعرف على القيمة الاقتصادية لما تملكه من رأس مال طبيعي، أي التعرف على القيمة الاقتصادية لخدمات الطبيعة.

ولقد مرت المؤسسات الاقتصادية بعدة مراحل في سعيها لتحقيق رفاهيتها ففي الخمسينات كانت تقترض أنه في سعيها لتحقيق الربح، لا بد لها أن تتجنب القانون قدر الإمكان. لذلك وخلال

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

هذه الفترة ركزت المنظمة على المعايير الاقتصادية دون الأخذ بالاعتبار المعايير الأخرى (البيئية والاجتماعية والأخلاقية).

لكن في السنينات ومع نمو الوعي البيئي لدى المجتمع الدولي ظهرت جملة من قوانين حماية البيئة تلزم المؤسسات ورجال الأعمال على التغيير من توجهاتها الإستراتيجية، لذلك وتجنباً منها لتبعات عدم احترام القوانين البيئية بدأت تظهر بوادر احترام المؤسسات لهذه القوانين باعتبار البيئة متغير خارجي وعائق لا بد أن يؤخذ بالحسبان عند إعداد استراتيجياتها ،وقد تجلى دمج المؤسسة للبعد البيئي من خلال إدخال تحسينات تشغيلية حيث ركزت المؤسسة على فحص ومراجعة آثارها البيئية للعمليات الإنتاجية والاستهلاكية في نهاية العملية الإنتاجية (مقاربة نهاية الأنبوب end of pipe) ،لذلك أطلق على هذه المرحلة بمرحلة مراقبة التلوث للشركات⁽¹⁾. وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات تحولت المعتقدات الأساسية والأخلاقيات في المؤسسات إذ أدت القواعد الجديدة إلى الشفافية نتيجة العقد الاجتماعي الجديد من خلال تبني مقاربة أصحاب المصالح Stakeholders تجاه اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال ، وهي تلك المقاربة التي أنشأها ادوارد فريمان ورفاقه في جامعة فرجينيا في الثمانينات، والتي تقضي بأن تؤخذ مصالح مجاميع معينة وتلبي طلباتها للحفاظ على بقائها ويكمن جوهر هذه المقاربة في اعتبارها كنموذج تنظيمي يهدف إلى الدفاع وحماية كل أصحاب المصالح، وهذا على اثر الأزمات المالية والمحاسبية التي عمت دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب كبر حجم الشركات الخاصة وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد طريقة تكفل حسن تسيير علاقة الوكالة بين المالكين والمسيرين التي غالباً ما تطرح مشكل تضارب المصالح، ففي حين يسعى الموكل إلى تحقيق أكبر ربح يسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته الشخصية .لذا كانت نظرية الوكالة المنهج الذي يحاول من خلاله تسيير هذا التضارب في المصالح من خلال تبني مفهوم الحكم الراشد أو ما يسمى بالحوكمة، التي تفرض مسؤولية تضامنية بين جميع المنتفعين (حكومة، القطاع الخاص ،المجتمع المدني وغيرهم) وتطلب منهم العمل على سد الفجوة الناتجة عن ضعف نظام الإدارة وعدم قدرة القوانين والتشريعات على الحد من الممارسات الخاطئة

⁽¹⁾Boiral Olivier, (2000) : vers une gestion environnementale des entreprises, Revue Française de gestion, N°127, P 5.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

في التعامل مع البيئة حتى يتمكن من إعادة التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية. وتحت على صياغة الشركات التي يمكن أن تؤدي إلى منتجات جديدة وأسواق جديدة (1). وخلال الربع الأخير من القرن العشرين، وفي ظل زيادة تغيرات البيئة الخارجية المتمثلة في تطور القوانين البيئية، تطور أذواق المستهلكين وتوجههم نحو المنتجات النظيفة والتطور التكنولوجي أدركت الشركات ضرورة تبني استراتيجيات جديدة تحوي المتغير البيئي كفرصة تتسجم مع غاياتها النهائية وليس كقيد يعيق تطورها واستمرارها في السوق. لذلك شهدت هذه الفترة ظهور العديد من الاستراتيجيات الخضراء التي تدمج المعايير البيئية والاجتماعية والأخلاقية إلى جانب المعايير الاقتصادية، حاولت من خلالها المنظمات تبني مفاهيم جديدة من أهمها: المسؤولية الاجتماعية الإدارة الإستراتيجية المستدامة، الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر. والتي تسمح لها بالتكيف في بيئة تتميز بالتغير والاضطراب وتجعلها أكثر مرونة، والتحول من منظمات تقليدية ملوثة إلى منظمة مستدامة تستجيب إلى احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتفاعل مع أطراف المصالح والمجتمع ككل (2).

من خلال ما أشرنا إليه في ما سبق يتضح لنا أن علاقة الأعمال بالبيئة قد مرت بثلاث مراحل أساسية، حيث أنه في المرحلة الأولى اعتبرت منظمات الأعمال البيئة سلعة مجانية غير منتهية وتعاملت معها وفق رؤية استغلالية فهدف الشركات ضمن هذه المرحلة تركز على تحقيق الأرباح وحماية حقوق حملة الأسهم (المسؤولية الاقتصادية)، مما أدى إلى بروز مشاكل بيئية متعددة ومتفاقمة استدعت دق ناقوس الخطر ودعوة رجال الأعمال إلى إعادة التفكير في علاقتها مع البيئة خاصة مع ظهور موجة من القوانين والتنظيمات البيئية الردعية والتحفيزية التي تلزم الشركات إلى تحمل مسؤوليتها اتجاه البيئة (المسؤولية البيئية). ومع تزايد اقتناع المجتمع المدني والدولي بأنه لا بد من التعامل مع المشكلة البيئية بشكل جدي تطورت العديد من المفاهيم التي ركزت جميعها على ضرورة تحقيق تنمية مستدامة تضمن من خلالها الشركات بقاءها واستمرارها في السوق من خلال تحقيق التوافق بين مسؤوليتها الاقتصادية والقانونية كمتطلبات أساسية وبين

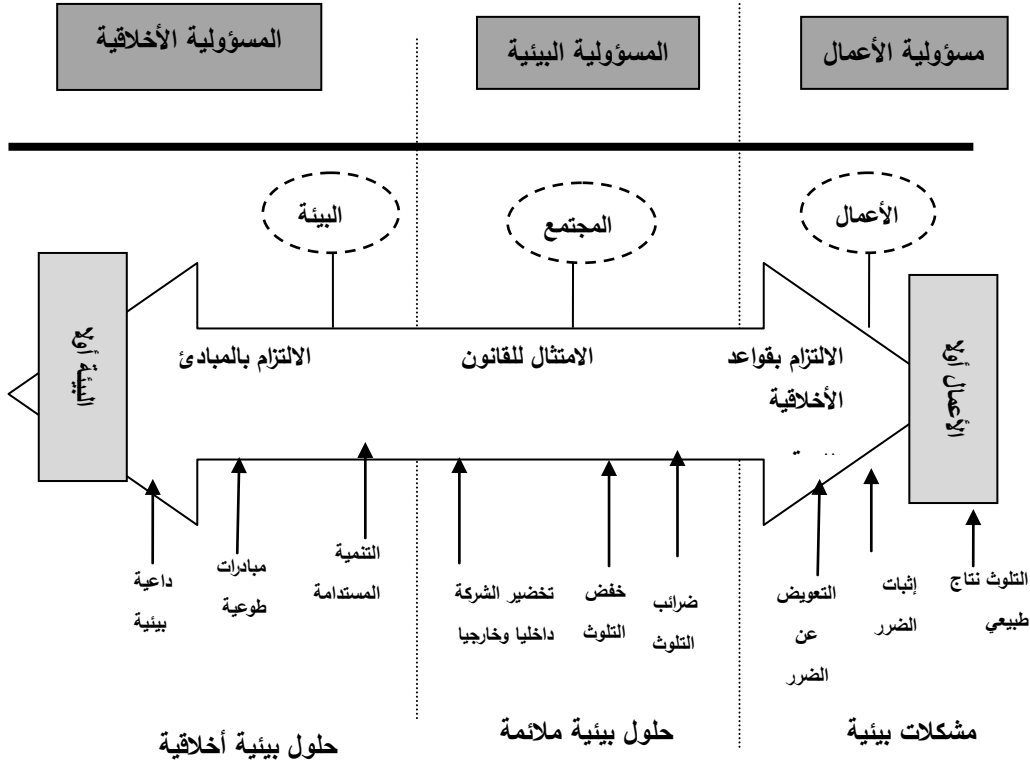
(1) Emmanuelle Reynaud, (2006) : **Le développement durable au cœur de l'entreprise**, Dunod, Paris, P 8.

(2) Michel Dion, Dominique Wolff, (2008) : **Le Développement Durable (théories et applications au management)**, Dunod, Paris, P 51.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

مسؤوليتها البيئية والاجتماعية كتوقعات للمجتمع والذي يجب أن تتبناها المنظمات (المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية)⁽¹⁾. والشكل التالي يوضح التدرج في مسؤولية الأعمال والبيئة والأخلاقيات.

الشكل رقم (7): التدرج في مسؤولية الأعمال والبيئة والأخلاقيات



المصدر: نجم عبود نجم ،(2012):المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة،مرجع سبق ذكره،ص 325.

2. أسباب اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة الطبيعية:

هناك عدة أسباب مهمة تدفع المنشآت الصناعية للاهتمام بحماية البيئة وإدراجها ضمن

استراتيجياتها نوجزها في النقاط التالية⁽²⁾:

1.2. التشريعات والالتزام بها: إننا نشهد اليوم في العالم شرقه وغربه،شماله وجنوبه تزايد ملحوظا

في سياسات حماية البيئة واستراتيجياتها والتشريعات واللوائح التنظيمية لتنفيذها. ونحن نشاهد في

الوقت نفسه تركيزا أكثر على تحقيق الالتزام بالتشريعات واللوائح، وبطرق مبتكرة في أحيان كثيرة

تختلف في منطلقاتها عن الأسلوب التقليدي لتحقيق الالتزام عن طريق السيطرة (command and

⁽¹⁾Boiral Olivier,(1993):**Entreprise et environnement naturel vers une nouvelle alliance**, Direction et gestion des Entreprises, N° 144 ,Paris ,P 25 .

⁽²⁾أسامة الخولي ، مرجع سبق ذكره،ص ص 257-258.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

(control) إلى أسلوب الاتفاقيات الطوعية بين أجهزة تحقيق الالتزام والمنشآت الصناعية، وتقييم حجم التعويضات المطلوبة لإصلاح التلف أو ابتكار أساليب جديدة قائمة على آليات السوق لتحقيق الالتزام وغيرها من الأساليب.

2.2. الضغط الاجتماعي والسمعة في السوق والوعي الأعم بأهمية الحفاظ على البيئة: إن ازدياد الوعي على مستوى المجتمع ككل بأهمية الحفاظ على البيئة، وضغط القوى الشعبية المتزايدة على الأجهزة الحكومية والمنشآت الصناعية لوقف التلوث وإصلاح التلف البيئي يفرضان على المنظمات اهتماما متزايدا بالاستجابة لهذا الضغط وتحسين صورة المنشأة وإظهارها بمظهر العنصر الوطني الحريص على مصلحة الوطن، خصوصا أن الضغط يأخذ الآن أشكالا جديدة مثل إشهار الأداء البيئي للمنشأة في وسائل الإعلام أو متابعته أو حتى مقاطعة منتجاتها.

3.2. المنافسة: إضافة إلى إضعاف الوضع التنافسي، نتيجة عزوف المستهلكين عن منتجات المنشأة ذات الأداء البيئي الملوث، فإن واحدا من أهم أسباب إضعاف القدرة التنافسية في السوق المحلية هو ارتفاع تكلفة إنتاجها نظرا إلى ما يصاحب سوء الأداء البيئي من هدر في المواد والطاقة وتدهور في نوعية المنتجات. أما على المستوى الدولي، فإن عولمة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في عالم اليوم والاتفاقيات الدولية التي تحكم الأداء البيئي للدولة ومنشآتها قد تنتهي بطرد إنتاج المنشأة الملوثة من السوق العالمية نتيجة لتشريعات ولوائح تنظيمية تصدر في أقطار بعيدة جدا عن دولة المنشأة، كما أن هناك اليوم قائمة يتزايد طولها لمواد المحظور استخدامها في الخارج لأسباب بيئية أو صحية .

4.2. الاعتبارات المالية: وهي كثيرة ننتقي منها:

- الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية خارج حدود المنشأة.

- تسعير التصريفات وفرض الضرائب أو الرسوم عليها.

- موقف المصارف وشركات التأمين من نشاط المنشأة، وما قد يؤدي إليه من ارتفاع تكلفة

الاستثمارات أو رسوم التأمين.

5.2. متطلبات سوق التصدير: يمكن لنا أن نتوقع أن تطبيق نظم الإدارة البيئية سيزيد من القدرة

التنافسية في السوق العالمية. إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة، فمن المتوقع أن ينشئ الالتزام

بالمواصفات المستحدثة حواجز في وجه التجارة الخارجية على الأقل في المراحل الأولى من

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

التطبيق، إذ سيواجه المنتجون تكاليف إضافية ترتبط بإجراءات حماية البيئة وإدارتها أو بإدخال تكنولوجيا أنظف أو إعادة تصميم المنتجات، إلا أن الدولة لو هيأت نفسها ونفذت الإجراءات اللازمة لتطبيق سلسلة المواصفات البيئية الجديدة (الايزو 14000) فستصبح في وضع تنافسي في السوق الدولية، وستستمر في قدرتها على دخول الأسواق المتقدمة بفضل تكنولوجياتها الأنظف وطرق عملها المتطورة، إذ أن المتوقع هو أن تتحول المواصفة الايزو 14000 من إجراء طوعي غير ملزم بحكم القانون المحلي أو الدولي إلى عرف سائد في التجارة الدولية.

3. تحديات ومعوقات دمج البيئة في المؤسسة:

يمكن دراسة العلاقة بين المؤسسة والبيئة الطبيعية من خلال الجوانب البيئية، أي "عناصر الأنشطة، المنتجات أو الخدمات التي من المحتمل أن تتفاعل مع البيئة"، أو من خلال آثارها البيئية. ونقصد بالآثر البيئي حسب م عيار الايزو 14001 "أي تعديل للبيئة، سلبية أو ايجابية، الناتجة كلياً أو جزئياً من أنشطة المؤسسة أو منتجاتها أو خدماتها⁽¹⁾.

لذلك فإن تنفيذ السياسات البيئية وأساليب التنظيم يؤدي إلى التخفيض من مستوى التلوث ويلزم صاحب الضرر بتحمل مسؤوليته والتعويض عنه، و وفقاً للنظرية الاقتصادية، يجب على المنظم تقدير مستوى الإنتاج الأمثل للآثار الخارجية ووضع آلية من شأنها أن تقيد أو تشجع الوكلاء الاقتصاديين على الالتزام بها. وينشأ اختيار الأسلوب التصحيحي المناسب على أساس: الموارد التقنية التي تخصصها الشركة للالتزام بالمعايير التقنية أو المعايير الخاصة بالانبعاثات. الموارد المالية التي تخصصها الشركة لمعالجة مخلفاتها أو دفع ضريبة بيئية يكون مبدأها العام هو حمل الملوث على دفع تكلفة الضرر الناتج عن نشاطه.

إستراتيجية الشركة والمتمثلة في إعطاء المؤسسة وسيلة لتمييز نفسها بفضل احترامها للبيئة (كسب ميزة تنافسية).

تعتبر السياسة البيئية العامة من التحديات التي تواجهها المؤسسات، وتفرض عليها إعادة خياراتها بما يتناسب وضغوطاتها البيئية، لذلك تعمل منظمات الأعمال على دمج البعد البيئي في نظام تسييرها والاستجابة بذلك إلى المعايير البيئية المفروضة من طرف الدولة. وبتفاوت مستوى

⁽¹⁾ Natacha Gondran, op.cit, P 65.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

دمج البيئة من طرف منظمات الأعمال استنادا إلى جملة من المتغيرات التي سنحاول التطرق إليها في النقاط التالية.

1.3. تحديات دمج البعد البيئي في المؤسسة:

إن تحليل القضايا البيئية بالنسبة للمؤسسة ينطوي على⁽¹⁾ :

- تحديد المكاسب التي يمكن أن تحققها ند الأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية.
 - تحديد المخاطر التي تتعرض لها عند عدم الأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية.
- وعمليا، فإن مصطلح "التحديات" يعمم على العوامل التي تنطوي على مكاسب ومخاطر فعلى سبيل المثال، إن الالتزام باللوائح التنظيمية أمر يثير تحدي للمؤسسة لأنها تنطوي على: إذا لم تؤخذ في الاعتبار، فإن خطر عدم الامتثال ينطوي على مخاطر اقتصادية (الغرامات) ومخاطر الإستراتيجية (العلاقات مع الهيئات الحكومية، العلامة التجارية للشركة).
- إذا أخذت في الاعتبار، فإنه مكسب اقتصادي (الحد من التكاليف البيئية، السماح لاختيار الحل الذي يقدم أفضل نتيجة بأقل تكلفة)، فضلا عن مكاسبه الإستراتيجية (تحسين علاقتها مع الهيئات الحكومية، الجمعيات وتحسين علامتها التجارية...).

كما أن تحديد القضايا البيئية ذات صلة بطبيعة أهداف ومساعي الشركة (البقاء، النمو والاستمرارية)، وبالتالي فالشركة التي تعمل فقط على المدى القصير لن تتقرب التغيرات التنظيمية ومن ناحية أخرى ستكون القضية ذات أهمية من قبل الشركة التي تعمل على مدى طويل الأجل.

ووفقا لمقاربة المخاطر - المكاسب، نميز بين نوعين من المقاربات: مقارنة قائمة على رد الفعل من قبل الشركة التي تأخذ في الاعتبار البيئة حصرا تحت الضغط لتجنب الخطر وهو نهج على المدى القصير، والمقاربة الاستباقية التي تعتبر البيئة فرصة لتحقيق مكاسب أفضل على المدى المتوسط أو الطويل (القدرة التنافسية، وضع السوق، العلامة التجارية، استدامة الشركة).

وعلى هذا الأساس فقد حددت (Personne, 2001) ثلاث دوافع رئيسية لإدماج المؤسسة البعد

البيئي:

1. الامتثال للوائح والمعايير البيئية.

2. خفض التكاليف.

⁽¹⁾ Marion Personne, op.cit, P 45.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

3. تعزيز أو تحسين صورة المؤسسة.

انطلاقاً مما سبق يمكن تحديد ثلاث فئات من التحديات المتعلقة بإدماج البيئة في المؤسسة (حسب دراسة بيرسون): التحديات التنظيمية والاقتصادية والإستراتيجية⁽¹⁾.

- **تتعلق التحديات التنظيمية** بخفض المخاطر المتعلقة بالمسؤوليات المدنية والجنائية (المطابقة القانونية).

- **وتتعلق التحديات الاقتصادية** بالنسبة للشركة، في خفض التكاليف المرتبطة باستهلاك المياه الطاقة، المواد الخام أو المواد الاستهلاكية، والقضاء على النفايات، العبء الضريبي أو عقود التأمين.

- **وترتبط التحديات الإستراتيجية** بتزايد الضغوط المجتمعية لاحترام البيئة و تحسين نوعية الحياة، هذا الضغط يمارس على الشركات من خلال أطراف أصحاب المصلحة ذات العلاقة بالأداء البيئي للمؤسسة، ويسمح تحسين المؤسسة لأدائها البيئي بالإضافة إلى تخضير صورة علامتها التجارية، إلى تحسين علاقاتها مع السلطات المحلية والسلطات العامة والشركاء الاقتصاديين والماليين. وترتبط هذه العلاقات ارتباطاً وثيقاً باستدامة وتنمية الشركة، فعلى سبيل المثال، عندما ترغب الشركات في توسيع نشاطها فستكون لها فرصة الحصول على التراخيص اللازمة لبدء نشاطها من طرف الجهات المحلية إذا كانت على علاقة جيدة معها، أيضاً إدماج البعد البيئي يسمح للمؤسسة بتحسين المظهر الخارجي والداخلي للموقع (الاندماج في المناظر الطبيعية والنظافة، وما إلى ذلك)، والذي له تأثير إيجابي للغاية على انطباع العملاء (المحتملة والحالية).

2.3. مستوى دمج البعد البيئي في المؤسسة :

انطلاقاً من دراسة (bellini, 1997) هناك أربعة مستويات لدمج البعد البيئي في المؤسسة⁽²⁾:

- **المستوى التقني**: المؤسسات التي تدمج البعد البيئي على المستوى التقني، تعتبر أن البيئة تعيق المؤسسة في إعداد خطط إستراتيجية بعيدة المدى، إضافة لنقص الموارد المالية والبشرية التي تكفل ذلك مما يجعل استجابتها للبعد البيئي كرد فعل فقط.

- **المستوى التشريعي**: إدراج البعد البيئي في هذا المستوى يعكس الإستراتيجية الدفاعية المتبناة من قبل المؤسسة، سعياً منها لتخفيض تكاليف الآثار الخارجية التي تسببها، من خلال متابعة القوانين

(1) Marion Personne, op.cit, P 47.

(2) Beatrice Butel-Bellini, op.cit, P 48.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

المفروضة عليها لحماية البيئة .وهذا لتفادي الوقوع في العقوبات أو دفع غرامات بسبب الامتناع ما يجعلها تلجأ إلى المناورات القانونية كتكتيك لمحاولة تقليل أو تحاشي الالتزامات المرتبطة بالمشاكل التي تسببها وبالتالي حمايتها من الوقوع في مساءلة قانونية.

- *المستوى التنظيمي*: تحاول المؤسسات التي تدمج البعد البيئي في المستوى التنظيمي أن تعكس إستراتيجية التكيف مع المتطلبات القانونية والاقتصادية منتظرة تحقيق فوائد داخلية كتخفيض التكاليف من جهة ورفع الإنتاجية وتحفيز المستخدمين، إضافة إلى الحصول على عوائد مالية من خلال الاستجابة للمتطلبات الحكومية.

- *المستوى الاستراتيجي*: يعكس دمج البعد البيئي في هذا المستوى إستراتيجية المبادرة الطوعية فالمؤسسات في هذا المستوى تسعى لتحقيق جملة من المكاسب، حتى تأخذ مصالح المجتمع وتطلعاته وحماية البيئة في جميع قراراتها منها: تحسين المنتجات والعمليات، احترام القوانين والتشريعات، وتحسين صورة وسمعة المؤسسة من أجل اختراق أسواق جديدة .

كما قامت الباحثة (E. Reynaud, 1997) بتقديم تصنيف آخر لمستويات دمج المؤسسة البعد البيئي والمتمثلة في (1):

- *المستوى الأول "الاتصال الأخضر"*: المؤسسة ضمن هذا المستوى تتعامل مع البيئة كبعد خارجي وتدمجها ضمن سياسة الاتصال ،هادفة من ذلك إلى تحسين صورتها لدى المجتمع ومحاولة كسب صورة خضراء، دون إدارة للمخاطر الداخلية(الآثار البيئية) أو المخاطر الخارجية(ضغط أطراف أصحاب المصلحة).

- *المستوى الثاني "الإنتاج الأخضر"*:ضمن هذا المستوى : تدمج المؤسسة المعطيات والقضايا البيئية عند مستوى وظيفة الإنتاج (بعد داخلي) ،حيث تعمل على إدخال التغيرات التشغيلية اللازمة من أجل التقليل من الآثار السلبية للمنتج ،هذه الإستراتيجية تمكن المؤسسة من تخفيض عدم اليقين المتعلق بالجوانب البيئية للمنتج (تخفيض التكاليف) من جهة، والمتطلبات القانونية من جهة أخرى لكن لا تسمح للمؤسسة بالتميز والانفراد في السوق .

- *المستوى الثالث "الاتصال والإنتاج الأخضر"*: عند هذا المستوى تدمج المؤسسة البعد البيئي داخليا وخارجيا،بالرغم من ايجابيات التي تجنيها المؤسسة إلا أن هذه الإستراتيجية لا تمكنها من إدارة التغيرات المستقبلية ،لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي ضمن وظائف البحث والتطوير .

(1) E. Reynaud, op.cit, P 300.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

- المستوى الرابع "الاتصال، الإنتاج والبحوث الخضراء وتخفيض عدم اليقين": تعتبر الباحثة أن المؤسسة عند هذا المستوى تستطيع التحكم في التغيرات المستقبلية، لان هذه الإستراتيجية تمكنها من التحسين المستمر لأدائها البيئي وتكسبها ميزة تنافسية مستدامة.

3.3. الالتزام البيئي للمؤسسة:

يعبر الالتزام البيئي عن تعهد المؤسسة بتحسين ممارستها البيئية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، كما يعبر عن مدى إدراك مدراء ومسيري المؤسسات بأهمية دمج البعد البيئي سواء أكان اقتصاديا أو قانونيا أو استراتيجيا.

ويرجع هذا الالتزام إلى دوافع داخلية من جهة، وإلى الضغوط الخارجية التي تواجهها من جهة أخرى. ويمكن توضيحها فيما يلي⁽¹⁾:

- الدوافع الذاتية:

حماية الأنظمة البيئية، والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.
تقليل كمية النفايات والمخاطر الناتجة عنها مما يؤدي إلى تحسين البيئة الداخلية للعمل والبيئة المحيطة.

تحسين الأداء البيئي، وتحسين قدرة العاملين في التعرف على المتطلبات البيئية.
تحسين صورة المنشأة بيئيا في مجال حماية المستهلك والبيئة وكسب ولائهم ودعمهم.
زيادة الكفاءة التشغيلية والتقليل من الهدر والوقاية من التلوث.
التقليل من التكاليف المرتبطة بالممارسات غير سليمة.

- الضغوطات الخارجية:

-**المتطلبات الحكومية:** وتتمثل هذه المتطلبات في مجمل التشريعات البيئية الصادرة من طرف المشرع لتعزيز الأداء البيئي للمؤسسات وجعلها أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية، وان عدم التزامها بما هو منصوص يعرضها للمساءلة القانونية.

-**المستهلكين:** مع تنامي الوعي البيئي في الأوساط الاجتماعية، أصبحت البيئة من أهم العوامل المؤثرة على دوافع المستهلكين في تحديد رغباتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها وتعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي شهدت الإقبال على شرائها، وتعددت

⁽¹⁾ Ordre des Experts –Comptables, (2008) : **La gestion Environnementale**, levier de performance pour l'entreprise, Dunod, Paris, PP 134-137.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

المصطلحات التي تطلق على هذا النوع من المنتجات ك"المنتجات الخضراء" ، والمنتجات الأخلاقية ، والمنتجات الصديقة للبيئة .

كما يوجد في الكثير من دول العالم جمعيات تحث المستهلكين على استخدام المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية والتي أصبح لها تأثير قوي في أسواق الاستهلاك، وهو ما يمثل تحديا حقيقيا للمنشآت لتطوير عملياتها بهدف حماية البيئة.

المساهمين والمستثمرين والمقرضين: تواجه المنشآت ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين والمقرضين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي والأداء المالي لها ويعود السبب لحاجة تلك الفئات إلى مثل هذه المعلومات لإدراكهم بأن الممارسات البيئية السيئة تؤدي إلى زيادة الالتزامات ومنه إلى زيادة المخاطر مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

المتطلبات التعاقدية: أصبح اهتمام المنشآت الصناعية بالتوجه البيئي خيارا استراتيجيا تأخذ به في مختلف استثماراتها لتعزيز قدراتها التنافسية وتقوم بتشجيع الموردين على تحقيق أداء بيئي متميز وقد تشركهم أحيانا بعملية التصميم.

قام (Olivier Boiral, 2001) بتحديد أربع وضعيات للمؤسسات التي يمكن فيها إدماج العنصر البيئي في نظام إدارتها والوصول إلى تطبيق المواصفة القياسية إيزو 14001 حسب قوة أو ضعف الدوافع الداخلية والضغوطات الخارجية ، هذه الوضعيات هي⁽¹⁾:

- **الالتزام العادي:** وهو ناتج عن ضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها وتكون فيها الضغوط الداخلية ضعيفة .في هذه الوضعية كل من المسيرين والعمال غير مقتنعين بأهمية البعد البيئي ويكون التركيز على المجالات الاقتصادية والمالية.

- **الالتزام المحجّن التحفيزي:** وهو ناتج أمرين، الأول هو التوجه الاستراتيجي للمؤسسة التي تعتبر البيئة الطبيعية عنصرا مهما بالمؤسسة بل قد يضمن أو يرهن استمرارية نشاط المؤسسة، والثاني نابع من الاستجابة لمتطلبات إدارية داخلية.

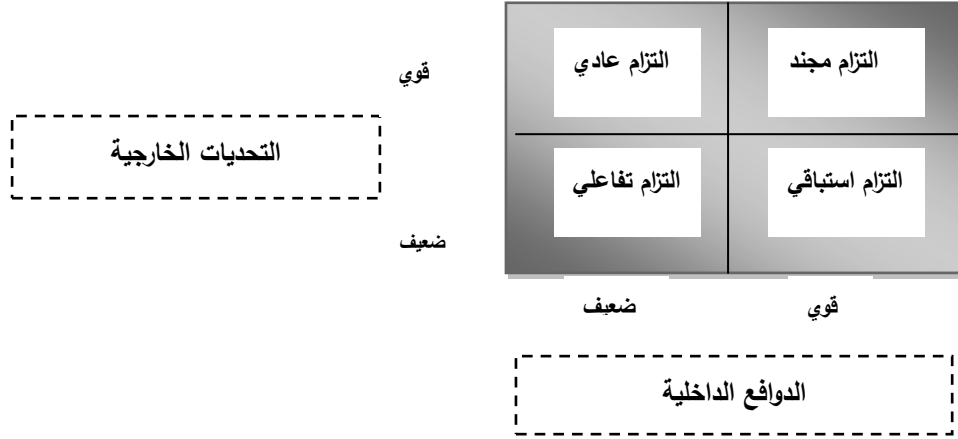
- **الالتزام الإستباقي:** وهو ناتج عن إرادة داخلية قوية للمسير بإدماج البعد البيئي في الإدارة نابعة من الاستجابة لضغوط داخلية ترى أن دمج البعد البيئي مهم مع الغياب المطلق للضغوط الخارجية في مثل هذا الوضع .

⁽¹⁾ Olivier Boiral, (2001) : ISO 14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de : l'intégration op.cit, P 18.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

- الالتزام التفاعلي: الضغوطات الداخلية والخارجية ضعيفة، لذلك تفضل فيه المؤسسة البقاء في وضع ساكن تراقب فيه التغيرات التي قد تحدث والتي تفرض عليها التوجه نحو إدماج البعد البيئي كإصدار تشريعات بيئية صارمة.

الشكل رقم (8): مصفوفة Boiral



Source : Boiral Olivier, Idem, P 18.

4.3. معوقات دمج البيئة من قبل المؤسسة:

تتمثل أهم معوقات دمج البعد البيئي في المؤسسة في:

- نقص الموارد البشرية والمالية التي تدفع المؤسسة إلى تركيز اهتمامه ا على الأداء الاقتصادي (الإدارة اليومية على وجه الاستعجال) ما يضعف مستوى دمج البعد البيئي واعتبارها قضايا ثانوية غير استعجالية.

- نقص في المعلومات يؤدي إلى ضعف رؤية المؤسسة للقضايا والانشغالات البيئية .
- عدم مراقبة ومتابعة تطور اللوائح والمعايير البيئية يؤدي إلى معرفة غير دقيقة بالقيود التنظيمية.
- عدم إدراك الفوائد الاقتصادية والإستراتيجية المحتملة المتعلقة بدمج البعد البيئي في اهتمامات المؤسسة.

وفي هذا الصدد تقترح رينود ثلاث حلول لوضع الشركة في مكان للسيطرة على تكاليف المعاملات وتتمثل في: توفر هياكل إدارة مرنة، والبحث عن المعلومات ذات الصلة والتأثير على التشريع⁽¹⁾.
هياكل الإدارة المرنة تسمح للشركة بالتكيف مع التغيرات غير متوقعة (نظم الإدارة البيئية، على أساس مبدأ التحسين المستمر).

⁽¹⁾ E. Reynaud, op.cit, P 400

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

البحث عن المعلومات ذات الصلة يحسن دقة توقعات الشركة، ومع ذلك فهناك بعض الشركات لا تسعى للبحث عن المعلومات إلا عند الحاجة لذلك يجب أن تحفز إستراتيجية نظام المعلومات بحث المؤسسات عن المعلومة من خلال خلق بين الصناعيين الحاجة إلى المعلومات لإثارة اهتمامهم من أجل البيئة.

التأثير على التشريع يقلل أيضا من عدم اليقين: تتبنى المؤسسة نهج متقدم لتأخذ بعين الاعتبار البيئة حيث يمكن أن تكون مرجعا لوضع تشريعات جديدة أو للتأثير على استراتيجيات العميل أو الشركات المتنافسة.

المطلب الثاني: نظم الإدارة البيئية

أصبحت البيئة أهم انشغالات المجتمع الدولي وعامل أساسي في إستراتيجية المؤسسة باعتبارها المسئول الأول عن معظم المشاكل البيئية ،إن اهتمام المؤسسة بالبيئة الطبيعية لا يرجع فقط لتحسين صورتها أو تحسين ميزتها التنافسية في السوق وإنما كذلك من أجل الحفاظ على البقاء والاستمرارية. من هذا المنطلق ظهر توجه جديد ونقله نوعية في نظام تسيير المؤسسات ،للتعامل مع الضغط الايكولوجي وتطوير ثقافة المؤسسة بيئيا بتبني ممارسات خضراء .

لذلك عمدت المؤسسة على إدماج البيئة في نظام تسييرها ،و تعتبر مواصفة الايزو 14000 أحد المراجع الدولية لتوطين البعد البيئي ضمن نظام تسيير المؤسسة،من أجل تأكيد مساعي المؤسسة نحو الاهتمام بالبيئة وكسب ثقة المجتمع المدني والاستجابة لتطلعات الزبون ، كما يسمح نظام التسيير البيئي للمؤسسة بإدارة المخاطر البيئية والتحكم في آثار نشاطاتها الإنتاجية والاستهلاكية من جهة، وكسب فرص سوقية وإستراتيجية من جهة أخرى.

1. مفهوم الإدارة البيئية، نشأتها وتطورها:

1.1. تعريف الإدارة البيئية:

قدمت العديد من الدراسات الاقتصادية تعريف الإدارة البيئية نذكر منها:

تعرف الإدارة البيئية على أنها "الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة الايكولوجية المتأثرة ، ويكمن جوهر الإدارة البيئية في

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون التغيير في النظام الطبيعي⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفها على أنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية والموضوعة من أجل حماية البيئة ، وتتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"⁽²⁾.

وقد عرفت اللجنة الفنية لمنظمة المقاييس نظم الإدارة البيئية على أنها "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ، نشاطات التخطيط والمسؤوليات ، والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية ، وهي عملية يتفاعل فيها العنصر البشري بالوسائل المادية لتسيير الأنشطة التي تؤثر على البيئة ولتحقيق أهداف وسياسات المنشأة في هذا المجال وفق برامج محددة"⁽³⁾.

من مجمل التعاريف المقدمة نخلص إلى مفهوم شامل للإدارة البيئية على أنها نظام إداري موثق لتوجيه وإدارة الموارد المستخدمة في حماية البيئة وإدارة الأمور البيئية لتحقيق أهداف وسياسات ورؤية المؤسسة للقضايا البيئية بما يضمن تحسين مستمر لأدائها البيئي.

2.1. نشأة وتطور نظام الإدارة البيئية:

من الناحية التاريخية مرت نشأة وتطور الإدارة البيئية بمجموعة من المراحل والتي صاحبها مجموعة من التغيرات الهامة، وارتبط التطور الإداري في المجال البيئي بتطور القوانين المختصة بالقضايا البيئية التي عرفت تزايدا مستمرا بسبب تنامي الاهتمام الدولي بالبيئة والمشكلات المرتبطة بها، وزيادة الوعي بخطورة التلوث والأضرار التي يلحقها بالموارد الطبيعية والبشرية، كل هذا التطور انعكس وبدوره على نمط التفكير الإنمائي وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية.

(1) نجم الغزاوي، عبد الله حكمت النقار، (2008): إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات) للطبعة 1، دار الميسرة، عمان الأردن، ص 122.

(2) رعد حسن الصرن ، (2001):نظم الإدارة البيئية والايزو 14000 ، الطبعة 1، دار الرضا، دمشق، سوريا، ص 28.

(3) محمد عبد الوهاب الغزاوي، (2002):أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO9000-ISO1400 ، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن ، ص 190.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

وخلال مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد عام 1972 والذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة، وبشكل خاص على المستوى العالمي وفي سنة 1987 تم استحداث مفوضية مستقلة للبيئة باسم "الهيئة العالمية للبيئة والتنمية" تناولت التنمية المستدامة ، الإدارة البيئية الفعالة . وفي عام 1990 نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية تناول القضايا البيئية والمخاطر التي تواجهها، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة ريوودي جانيرو عام 1992 إذ اعتبرت أن العمليات الإنتاجية غير المخططة بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيس لتدهور البيئة ، وخلال نفس السنة عقد مؤتمر الأرض وأنشأ مجلس أعمال التنمية المستدامة لوضع مواصفات سلسلة الايزو للمواصفات والمقاييس الخاصة بالإدارة البيئية ونظمها، واعتبرت هذه القمة كنقطة تحول هامة لمعالجة قضايا البيئة وبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية وعلى إثره قامت المنظمة العالمية للمقاييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة الايزو 14000 سنة 1996 والتي ساهمت في تحسين الأداء البيئي وتسهيل حرية التجارة الدولية وحماية البيئة⁽¹⁾.

2. مستلزمات ومقومات الإدارة البيئية:

1.2. مستلزمات الإدارة البيئية: من أهم مستلزمات المطلوبة لتطبيق الإدارة البيئية ما يلي :

وجود تشريعات بيئية.

إجراءات وتدابير مساندة تهتم بزيادة الوعي البيئي وتعمل على تنمية دور المنظمات غير الحكومية في تسليط الضوء على الأمور البيئية وتأكيدا على أن تأجيل معالجة التدهور البيئي سيزيد التكاليف مستقبلا ، حيث أن الضغوط التي تشكلها هذه المنظمات تدفع الحكومات للعمل على حل المشاكل البيئية.

بناء مؤسسي ملائم بمقدوره التأثير على عملية التنمية وحماية البيئة.

استراتيجيات وسياسات بيئية تستجيب للواقع ومتطلباته، وخطط وبرامج ملموسة تحدد الأولويات وطرق ووسائل تحقيق الأهداف والغايات.

إطار بشري مسئول ومتخصص وإدارة قوية وأموال كافية تؤمن لقيام إدارة بيئية ناجحة وفعالة.

(1) رعد حسن الصرن ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

2.2. مقومات الإدارة البيئية: تتمثل في الآتي (1):

- الاعتراف بأهمية ودور الإدارة البيئية الفعال في حماية البيئة والعمل على تشكيل النواة الأولية والأساسية في الهيكل التنظيمي للمنظمة.

- فتح باب المناقشات البيئية داخل المنظمة وخارجها لخلق جو من التفاعل والالتزام بالإجراءات المتبعة للحد من المشاكل البيئية مع تحديد المسؤوليات.

- اقتراح وتنسيق السياسة العامة للحماية البيئية واعتماد التخطيط البيئي كإطار عام لمعالجة كافة المشكلات البيئية وأهمها التلوث.

- توفير كافة متطلبات نجاح هذه العملية من خلال تدريب وتوعية وتنقيف العاملين في المؤسسة على كافة المستويات.

- تقييم الأداء البيئي بناء على السياسات والأهداف البيئية الموضوعة مسبقا وتطبيق التحسينات المطلوبة لضمان التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: متطلبات الإدارة البيئية بحسب سلسلة مواصفة الايزو 14000

مواصفة الايزو 14000 هي مواصفة دولية طوعية صدرت عن منظمة المواصفات الدولية سنة 1996 خاصة بنظم الإدارة البيئية، تتضمن جملة من المتطلبات لتكوين نظام إداري وقائي فاعل وكفى اتجاه البيئة، تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنشآت وتسهيل عملية التطبيق من خلال جمع متطلبات المواصفة وتحديثه ومراجعتها في أي وقت (2).

وتعرف مواصفة الايزو 14000 على أنها: مجموعة المواصفات القياسية التي تغطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج وتقييم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج بيئيا.

إن سلسلة مواصفة الايزو 14000 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي تهدف إلى تحقيق مزيد من التطوير والتحسين، وتتكون معايير الجودة البيئية من جزئين هم (3):

(1) Boiral Olivier, (2005) : *L'environnement en management et le management environnemental : enjeux et perspectives d'avenir*, Gaëtan Morin Éditeur, Montréal, P P 419-420.

(2) الهام يحيوي، بلال بوجمعة، ليلي بوحديد (2016): أهمية ودور إدارة المخاطر في الوقاية من أزمة التلوث البيئي بالمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بباتنة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي التاسع المنعقد يومي 6_7 أبريل، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص 6.

(3) ماجد بن سعيد بن راشد النعيمي، (2005): نموذج مقترح للإدارة البيئية في قطاع النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية، غير منشورة، جامعة عين شمس، ص 95.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

- الأدوات التي تركز على العملية: والتي تتضمن نظام الإدارة البيئية، نظام التدقيق البيئي، تقويم الأداء البيئي.

- الأدوات التي تركز على المنتج: التي تشمل تقدير دورة الحياة، الملصقات والإفصاح البيئي والجوانب البيئية في مقاييس المنتج.

ويوضح الجدول التالي هيكل سلسلة المواصفة الدولية ISO14000 بإصداراتها وتواريخها، الهادفة إلى تحسين الأداء البيئي بما يتناسب وأهداف المنظمة:

الجدول رقم(5):سلسلة المواصفة الايزو 14000

العنوان	رقم وتاريخ المواصفة	الحالة
نظم الإدارة البيئية:مواصفات مع مرشد الاستخدام	14001 :1996	ISO
نظم الإدارة البيئية:إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات المساندة	14004 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية:إرشادات للتدقيق البيئي:مبادئ عامة	14010 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية:إرشادات للتدقيق البيئي:إجراءات التدقيق	14011 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية:إرشادات للتدقيق البيئي:معايير مؤهلات المدققين البيئيين	14012 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية	14013 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية	14014 :1996	ISO
تدقيق نظم الإدارة البيئية:التقييم البيئي للموقع	1415 لم يحدد	W/D
الملصقات البيئية:مبادئ عامة	14020 :1998	ISO
الملصقات البيئية:الإعلان البيئي الذاتي	14021 :1999	ISO
تحديد شروط استخدام الرموز البيئية للدلالة على التميز البيئي لمنتج ما.	14022	ISO
إطار ومنهجية للقيام باختبار المصطلحات والرموز البيئية والتحقق منها.	14023	ISO
الملصقات البيئية:النوع I المبادئ والإجراءات	14024 :1998	ISO
تقدم مبادئ إرشادية وإجراءات	14025	ISO
الملصقات البيئية:النوع III مرشد للمبادئ والإجراءات	14026 لم يحدد	W/D TR
الإدارة البيئية:تقويم الأداء البيئي:الإرشادات	14031 :1999	ISO
الإدارة البيئية:تقويم الأداء البيئي:دراسة حالة لتوضيح استخدام ISO14031	14032 :1999	TR
الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:المبادئ وإطار العمل	14040 :1997	ISO

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:تعريف الهدف و المجال وتحليل المخزون	14041 :1998	ISO
الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:تقدير تأثير دورة الحياة	14042 :2000	ISO
الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:تفسير دورة الحياة	14043 :2000	ISO
الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:توثيق بيانات دورة الحياة	14048 :1999	TR
الإدارة البيئية:تقدير دورة الحياة:أمثلة تطبيق ISO14040	14049 :1999	TR
الإدارة البيئية:المفردات	14050 :1998	ISO
الجوانب البيئية في مواصفات المنتج	14060	ISO
معلومات لمساعدة المنظمات لرعاية الغابات باستخدام - 14004 ISO14001	14061 : 1998	TR
دليل الجوانب البيئية في مقياس المنتج	14061 : 1997	ISO

المصدر:براهيمي شراف، قويدري محمد،(2016): استخدام الإدارة البيئية كمدخل لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشاريع الصناعية- مع الإشارة إلى حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف خلال الفترة 2000-2013، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد) 15 ،ص 45.

1. أسس شهادة نظم إدارة البيئة الايزو 14000:

1.1.متطلبات وخطوات الحصول على شهادة الايزو 14000:

تتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب مواصفة الايزو 14000 في خمس مكونات نتناولها

ضمن النقاط التالية⁽¹⁾:

أ. *السياسة البيئية*: ويقصد بها مبادئ المنشأة، وأهدافها البيئية ومدى التزامها بمخطط للعمل على

تحسين الأداء البيئي ، وتعمل الإدارة العليا على التأكيد على النقاط التالية:

مدى ملاءمة هذه السياسة مع الطبيعة البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع الخاصة بالمنشأة.

-الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث.

مدى التوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المنشأة.

توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.

-التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها.

-إعلان السياسة البيئية المتبعة للجمهور .

(1) موسى عبد الناصر، رحمان أمال، (2008): الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 4)، ص ص 75-78.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ب. *التخطيط*: وفق هذه المرحلة يتم تحديد الجوانب البيئية التي هي جزء من نشاطات المنشأة ومنتجاتها التي ممكن أن تتفاعل مع البيئة والتي تمثل مصدرا للتأثير البيئي ، ومن جهة أخرى تتحدد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المنشأة ومن ثم تطوير تلك الأهداف البيئية بإعداد برنامج عمل لانجازها وفق ما يتناسب والمعلومات المستخدمة مع الالتزام بالبرنامج وتحديد مسؤولية كل مستوى وظيفي.

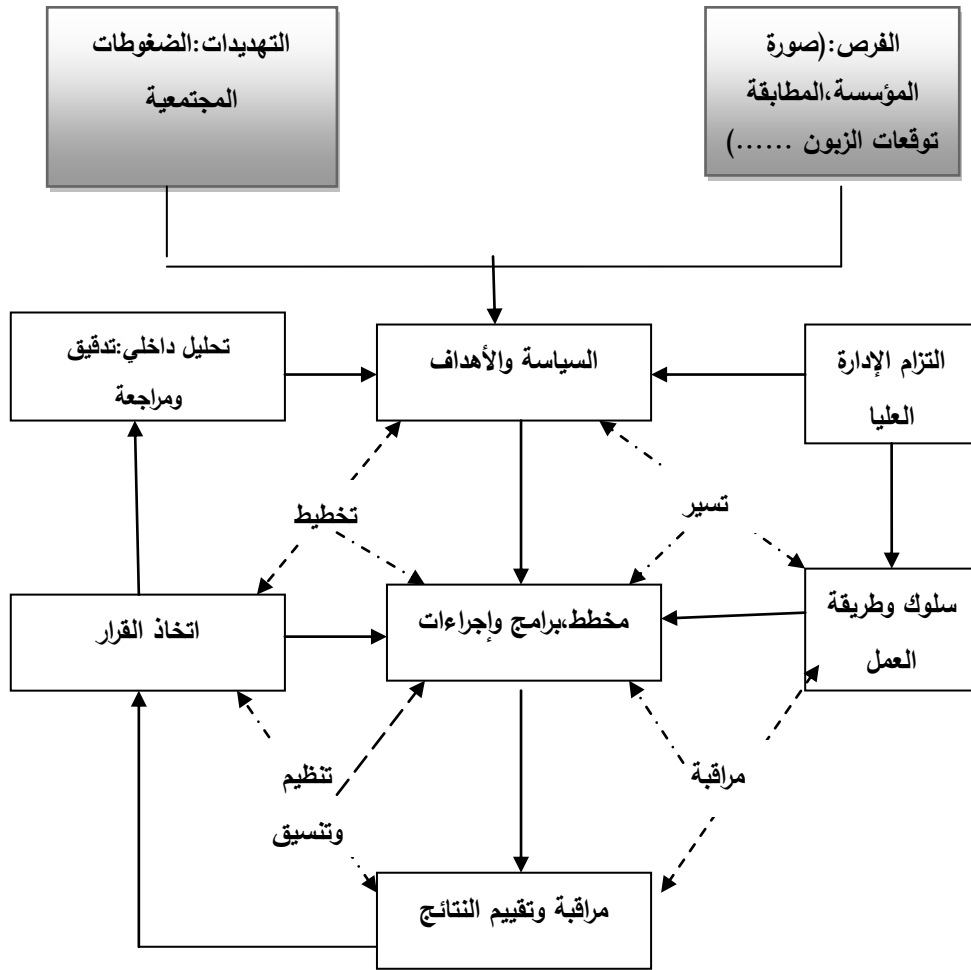
ج. *التنفيذ والتشغيل*: لأجل التطبيق الناجح لنظام الإدارة البيئية لا بد من:
تحديد المسؤوليات والواجبات ونشرها في المنشأة لأجل بناء إدارة بيئية فعالة.
الرقابة على تنفيذ نظام الإدارة البيئية.
تقديم التقارير للإدارة العليا بشأن أداء نظام الإدارة البيئية ومراجعتها لتقييم مدى نجاعة التنفيذ.
التدريب المستمر لزيادة الوعي البيئي.
توثيق نظام الإدارة البيئية في سجلات مكتوبة لجعلها في متناول الجهات المستفيدة منها.
ضبط الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني وتواريخ محددة ووضعها في مكان يسهل مراجعتها بشكل دوري.

تحديد العمليات والأنشطة التي تمثل جوانب بيئية خطيرة والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من انجازها وفق ظروف محددة.
د. *إجراءات الفحص والتصحيح*: الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية الذي يضمن توافق أداء المنشأة مع البرنامج الموضوع ويتضمن هذا المتطلب ما يلي:
هـ. *المتابعة والقياس في عملية التقييم الأداء البيئي* من أجل تحديد حالات عدم التوافق وأسبابها القيام بتوثيقها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة.
و. *مراجعة الإدارة* : تعد آخر مرحلة في تطبيق نظام الإدارة البيئية للتأكد من تحقيق الأهداف والغايات.

ويمكن تلخيص نموذج نظام التسيير البيئي في الشكل التالي:

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

الشكل رقم(9): نموذج التسيير البيئي في المؤسسة



Source : Boiral Olivier, vers une gestion environnementale des entreprise, opt.cit, P 6.

2. أسس مواصفة الايزو 14000 حسب حلقة ديمنج للتحسين المستمر :

تطمح المؤسسات إلى تحسين أدائها البيئي، وتعتبر حلقة ديمنج (خطط، نفذ، تحقق، اعمل) الأسلوب الذي يسمح للمؤسسة من تحليل وتخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة العمليات الداخلية للمؤسسة بشكل منهجي ومتكامل يمكنها من الوصول إلى التحسين المستمر لأدائها البيئي.

خطط (Plan): وضع سياسة بيئية تتضمن الغايات والأهداف.

نفذ (Do): وضع هيكل تنظيمي، تخصيص الموارد وتحديد المسؤوليات لتحقيق الأهداف المرسومة، القيام بالتدريب ووضع إجراءات الاتصال لتحقيق الأهداف الموضوعة بنجاح.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

تحقق (check): من خلال جمع وتحليل وقياس المعلومات المسترجعة وكذا النتائج ومقارنتها مع الأهداف الموضوعية، مع القيام بالتحقق من النتائج من خلال عمليات التدقيق.

أعمل (Act): مراجعة وتقييم الأداء البيئي وتصحيح أو تحسين السياسة البيئية بما في ذلك الأهداف والغايات كذلك الهيكل التنظيمي، الإجراءات والعمليات من أجل تحسين الأداء البيئي بشكل مستمر.

المبحث الثاني: آليات تطبيق نظم الإدارة البيئية في المؤسسة

يعد نظام الإدارة البيئية إطاراً إدارياً لتخطيط وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية والبرامج البيئية ذات العلاقة بالمشروع ومن أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية ومتطلباته، هناك العديد من الأدوات الممكن استخدامها ضمن هذا المجال والتي تهدف إلى توجيه المؤسسة نحو إنتاج نظيف ذات فعالية بيئية وأكثر استدامة، نذكر أهمها⁽¹⁾:

- *التغيرات في المواد الأولية*: تؤدي التغيرات في المواد الأولية إلى تحقيق الإنتاج الأنظف عن طريق خفض وإلغاء المواد الخطرة والسامة التي تدخل في عملية الإنتاج، وبالتالي تقليل انبعاث النفايات والملوثات وتتم بإدخال تغيرات جوهرية تتمثل في تصفية المواد واستبدالها.

التغيير التكنولوجي: وهي التغيرات التكنولوجية الموجهة نحو إجراء التعديلات في المكائن والمعدات للحد من انبعاث النفايات والملوثات، ويمكن أن تكون هذا التغيرات تتراوح ما بين تغيرات بسيطة يمكن تنفيذها بكلف منخفضة إلى استبدال العمليات وتشمل هذه التغيرات: التغيرات في عملية الإنتاج، تعديل التجهيزات والتصميم الداخلي للمعدات والمكائن. وأخيراً التغيرات في العملية مثل معدلات التدفق ودرجات الحرارة وبيئة العمل.

التغيرات في تصميم المنتج: وهي التغيرات التي تجري على خصائص المنتج بهدف الحد من انبعاث النفايات أثناء استخدام المنتج أو بعد استخدامه (التخلص منه) ويمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى إعادة تصميم المنتج وتركيبته الفنية وبما يؤدي إلى تقليل التأثيرات البيئية على طول دورة حياة المنتج، وتتم هذه التغيرات من خلال: التغيرات في مواصفات الجودة، التغيرات في تركيبة المنتج، التغيرات في معولية المنتج واستبدال المنتج.

- *التقليص وإعادة الاستخدام والتدوير*: تشير هذه المصطلحات إلى منع توليد النفايات من مصادرها بدءاً من تقليل استخدام المواد الأولية والطاقة وإعادة استخدام النفايات المتولدة منها إلى إعادة تدويرها وجعلها مواد أولية يعاد استعمالها.

⁽¹⁾ عمر علي اسماعيل، (2014): إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف (دراسة استطلاعية)، تنمية الرافدين (العدد 15)، ص 288.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

-الممارسات التشغيلية الجيدة: أو كما يشار إليها بالتدابير الإدارية الجيدة، وهي التدابير الإجرائية والإدارية للمنظمة التي يمكن استخدامها للحد من الانبعاثات والملوثات ولتحسين الكفاءة وتقليل الكلف، ويمكن تنفيذ هذه الممارسات في أقسام المنظمة كافة وتشمل الأتي:

ممارسات الإدارة والعاملين: بما فيها تدريب العاملين والحوافز والمكافآت وغيرها من البرامج التي تشجع نحو الحد من الانبعاثات والملوثات.

ممارسات التعامل مع المواد المخزنة: وتشمل ممارسات التعامل مع المواد الداخلة وظروف التخزين المناسبة للحد من تلف المواد وتسربها وتأثيراتها السلبية على البيئة.

ممارسات تقليل الملوثات والانبعاثات الحاصلة نتيجة تقادم المكائن والمعدات.

ممارسات فصل وفرز النفايات: وهي تقليل من حجم النفايات من خلال منع اختلاط النفايات الخطرة وغير الخطرة.

وعموما يمكن أن نحدد مقاربتين لتبني المؤسسة نظم الإدارة البيئية:مقاربة المنتج(التصميم الايكولوجي،مقاربة العملية) (تكنولوجيا الإنتاج الأنظف).

المطلب الأول:التصميم الايكولوجي:توجه نحو فلسفة الإنتاج الأنظف

يمكن للمؤسسة اعتماد أساسيات التنمية المستدامة وتطبيق نظم الإدارة البيئية من خلال تصميم منتجاتها أو خدماتها على مستوى نظام البحث والتطوير ،أو ما يطلق عليه التصميم الإيكولوجي.وتعتبر فكرة التصميم الايكولوجي مصدر للابتكار والتميز وكسب ميزة تنافسية،مع مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في مختلف المجالات (التصميم التعاوني) في مراحل مختلفة من دورة الحياة (الهندسة المتكاملة)، إذ يتفق معظم المؤلفين على أن التصميم الإيكولوجي هو أداة قوية تسمح بحل المشاكل البيئية ، والحفاظ على التنمية الصناعية من خلال توفير فرص الابتكار .

1. مفهوم التصميم الايكولوجي:

1.1.تعريف التصميم الايكولوجي:

وفقا للمعيار الدولي الايزو 14062، يمكن تعريف التصميم الإيكولوجي على أنه علمية

إدماج للقيود البيئية في تصميم وتطوير المنتجات (الوكالة الفرنسية التوحيد).

كما يعتبر التصميم الايكولوجي نهج وقائي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي عند تصميم منتج

أو خدمة، وتهدف عملية دمج البيئة في دورات التصميم إلى الحد من الآثار السلبية (استهلاك

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

الطاقة والمواد، الانبعاثات والنفايات) من المنتجات على البيئة طوال دورة حياتها، مع الحفاظ على وظيفة استخدامها، وتعظيم فكرة التنمية المستدامة⁽¹⁾.

والتصميم الايكولوجي هو آلية منهجية شاملة لتصميم منتجات أكثر احتراماً للبيئة، ولكن ليس هناك عملية موحدة أو نهج موحد لتصميم المنتجات البيئية. إذ يمكن إدخال تحسينات على المنتج أو تصميم منتجات جديدة والتي ستكون رهانات العقود المقبلة، فللتنمية المستدامة تهتم مباشرة بالابتكار القائم على الاحتياجات.

يتميز التصميم البيئي (أو التصميم الإيكولوجي باللغة الإنجليزية) برؤية عالمية، وهو نهج قائم على معايير متعددة تنطوي على مراعاة جميع جوانب الآثار البيئية (المياه والهواء والتربة والضوضاء والنفايات والمواد الخام والطاقة،...)، ونهج متعدد الخطوات يستند إلى دورة الحياة بأكملها (استخراج المواد الخام، والإنتاج، التوزيع الاستخدام، نهاية العمر).

بشكل عام، فإن مفهوم التصميم الايكولوجي يكون من خلال ثلاثة مستويات⁽²⁾:

الفلسفية: التصميم الايكولوجي هو مسألة دعم المجتمع وتشجيعه لتطوير أساليب إنتاج واستهلاك أكثر مسؤولية بيئياً.

الإستراتيجية: يمثل التصميم الايكولوجي فرصة للابتكار وخلق ميزة تنافسية في السوق.

الاقتصادية: التصميم الايكولوجي هو عملية إنتاج أفضل (أكثر براعة، المزيد من المتانة) باستهلاك أقل وبأقل تكلفة، وبعتماد هذه العملية تميل المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير منتجات أكثر احتراماً للبيئة من خلال ضمان أهداف التنافسية والجودة والمواعيد النهائية، مع الحفاظ على جودة استخدام المنتج (الوظائف والأداء).

انطلاقاً من ما سبق فإن التصميم الايكولوجي يجب أن يشمل المفاهيم الأساسية التالية: تلبية

احتياجات البشر مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، التطور نحو استدامة الموارد، دعم السلامة الإيكولوجية والنظم الإيكولوجية الطبيعية، والدفاع عن الموارد الطبيعية.

⁽¹⁾ Marie-France Vernier, (2007) : **L'Eco-conception : une prise de risque pour l'entreprise**, 5ème colloque Oriane Organiser les entreprises, les institutions et les associations en présence du risque, Jeudi 20 et Vendredi 21 septembre, Iut de Bayonne, P 2.

⁽²⁾ Nadia Miled, (2012) : **L'Eco conception : une opportunité d'innovation dans le respect de la nature**, 2ème Congrès TRANSFORMARE 19-20 mars, Paris, P 8.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

2.1. خصائص وأهداف التصميم الإيكولوجي:

إن التصميم الإيكولوجي هو⁽¹⁾:

عملية تشجع على الابتكار (الابتكار البيئي): يسمح التصميم الإيكولوجي للشركات بإدخال المعايير البيئية في مرحلة تصميم المنتج (منتج أو خدمة) من أجل الحد من التأثيرات البيئية طوال دورة حياتها (من استخراج المواد الخام إلى نهاية العمر).

نهج للتحسين المستمر، فالتصميم الإيكولوجي يجب أن تدعمها رغبة حقيقية من أعلى مستوى للشركة إلى أدنى مستوى.

تحقيق وفورات اقتصادية عن طريق الحد من تكلفة النقل أو بتشجيع الوقاية من المصدر (استخدام المواد الخام أقل)، واستخدام المواد المعاد تدويرها.

التقييم الدوري للتأثيرات الرئيسية للمنتج أو الخدمة من خلال منهجيات مختلفة وأدوات مختلفة.

التقليل إلى أدنى حد من هذه الآثار من خلال تدابير مختلفة: تغيير المواد، وتحسين الكفاءة

والطاقة، وإعادة تدوير المواد، واستعادة منتجات نهاية العمر.

السيطرة على التكاليف والمكاسب المالية.

الفوائد الاقتصادية المباشرة (زيادة الدخل، انخفاض التكاليف) أو غير المباشرة (تحسين الصورة

والعلاقات مع أصحاب المصلحة، وتطوير الإبداع).

3.1. دوافع التصميم الإيكولوجي ومبادئه:

بالنسبة للشركة يمكننا أن نتحدث عن دوافع مختلفة والتي تتمثل في⁽²⁾:

الدوافع الخارجية: الضغط المجتمعي، الامتثال للوائح، والحصول على الشهادات البيئية التي يطالب

بها عملاء الشركة.

الدوافع الداخلية: تحسين جودة المنتج، الحاجة لتحفيز الموظفين، تحسين التواصل والتعاون

وتحسين صورة الشركات وميزتها تنافسية.

ويستند التصميم الإيكولوجي إلى مبادئ أساسيين: تحليل دورة حياة المنتج، متعدد المعايير⁽³⁾.

(1) Joëlle Noreau, (2015) : **L'éco- conception : lorsque l'environnement et l'économie travaillent de concert**, Desjardins Etude Economique, Volume 2, Québec, P 16.

(2) Corinne Bernemen, Paul Lanoie, Sylvain Plouffe et Marie-France Vernier, (2009) : **L'éco-conception : Quels retours économiques pour l'entreprise ?**, Cahier de recherche, Institut d'économie appliquée HEC Montréal, Canada, PP 11-13.

(3) Benjamim Tyl, (2011) : **Eco-Efficience Industrielle (atteindre l' Eco-Efficience a travers l'Eco-conception)**, Remar (Réseau Energie Et Environnement), France ,P 15

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

أولاً. تحليل دورة حياة المنتج:

تحليل دورة الحياة هي منهجية لتقييم آثار المنتج الصناعي على البيئة في جميع مراحل حياته. حيث تأخذ دورة حياة المنتج في الاعتبار جميع الخطوات اللازمة لإنجاز مراحل تتعلق بتطوير واستخدام والتخلص من المنتج أي منذ استخراج وتصنيع المواد الخام المستخدمة في تكوين المنتج، وصولاً إلى نهاية حياة المنتج والإجراءات المختلفة اللازمة للقضاء على آثاره، ويشار إلى دورة حياة المنتج عادة باسم "من المهد إلى القبر"، وهو عادة مقسم إلى خمس مراحل متميزة:

مرحلة استخراج وتصنيع المواد الخام.

مرحلة التصنيع للمنتج: وتتعلق هذه المرحلة بجميع عمليات تجهيز وتصنيع أجزاء ومكونات المنتج.

مرحلة استخدام المنتج من قبل الزبون.

نهاية عمر المنتج: وتركز هذه المرحلة على سبل القضاء على المنتج المستخدم: إعادة التدوير الترميد، الرمي الخ.

-مرحلة النقل: وتشمل هذه المرحلة جميع وسائل النقل التي تم استخدامها لتحقيق دورة حياة كاملة للمنتج.

انطلاقاً من ما سبق يمكن القول أن تحليل دورة حياة المنتج هي طريقة للتحليل الكمي الشامل متعدد الخطوات ومتعددة المعايير، تبرز أهميتها باعتبارها أداة لا غنى عن هلمبادرات التنمية المستدامة يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات.

أداة لدعم قرار السياسات الصناعية (تصميم وتحسين المنتجات والعمليات) ودعم السياسات العامة: قنوات التثمين، ووضع العلامات الإيكولوجية .

أداة مركزية للتصميم البيئي لدمج البيئة في مراحل تصميم المنتج أو تحسينه.

أداة تشخيصية لتوجيه الإجراءات لتحسين القدرة التنافسية البيئية للمنتجات والعمليات .

إعطاء الأولوية لمراحل دورة الحياة وفقاً لتأثيرها البيئي .

تحديد المجالات التي تكون فيها الآثار البيئية أعلى: استنفاد الموارد، تغير المناخ، صحة الإنسان.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ثانيا. نهج متعدد المعايير:

يشمل التصميم الايكولوجي على دراسة جميع الآثار البيئية لدورة حياة المنتج وفي جميع جوانبه البيئية من خلال عدة أشكال: استهلاك الطاقة، استهلاك الموارد، مختلف ملوثاته.

2. مستويات وأركان التصميم الإيكولوجي:

1.2. أركان التصميم الإيكولوجي:

هناك خمسة أركان للتصميم الايكولوجي نذكر منها⁽¹⁾:

تحليل دورة حياة المنتج: يتطلب التصميم الايكولوجي مراعاة جميع مراحل دورة الحياة المنتج وجميع الآثار المترتبة (نهج متعدد المعايير) عنه.
الإستراتيجية وتشمل:

- اختيار المواد ذات التأثير المنخفض ، اختيار المواد المتجددة، تحسين عمليات الإنتاج، التخفيض من كمية المواد المستخدمة تخفيض الأثر خلال مرحلة الاستخدام، زيادة مدة استخدام المنتج، على سبيل المثال عن طريق تحسين متانة المنتج، منع التلوث، التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية.
- الحد من استهلاك الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة وتقليل النفايات عن طريق تقليل حجم ووزن المنتج والتعبئة والتغليف ، وذلك باستخدام المواد القابلة لإعادة التدوير والمعاد تدويرها، واستعادة المنتجات المستخدمة من قبل.

- تشجيع المستخدم على تجديد ممارساتها (تقديم المشورة للمشتريين لتحسين استخدام المنتج على سبيل المثال من خلال دليل المستخدم)، وتعزيز قنوات إعادة التدوير.

جمع التصميم البيئي بين عدة تخصصات : التقنية والتنظيمية والتجارية، وبالتالي فإن الاتصالات الداخلية والشراكات حاسمة في إنجاح عملية التصميم الايكولوجي .

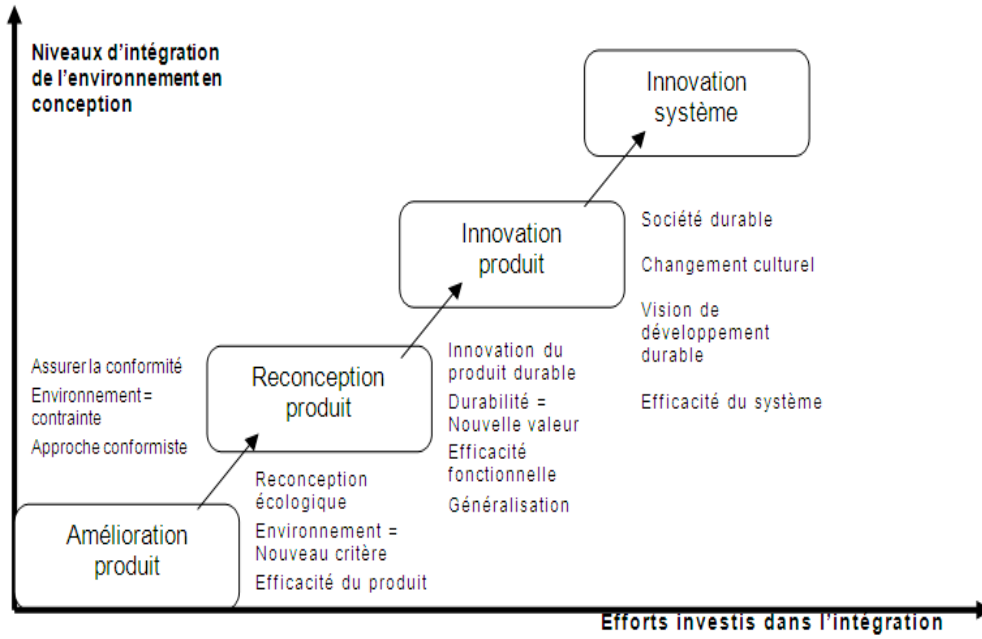
التغذية المرتدة: من العناصر الهامة الأخرى للمصممين الإيكولوجيين التغذية المرتدة. وهذا يوفر قاعدة بيانات المعلومات ويسمح لهم بدراسة الأخطاء الماضية من التصاميم السابقة من خلال عملية التحسين المستمر.

2.2. مستويات التصميم الايكولوجي:

هناك ثلاثة مستويات من التصميم الايكولوجي يمكن أن نفرق بينها وفقا لدرجات الكفاءة البيئية وابتكار المنتجات والشكل التالي يوضح مستويات التصميم الايكولوجي.

⁽¹⁾Benjamim Tyl, Idem ,P 30.

الشكل رقم (10): مستويات التصميم الايكولوجي



Source : Tatiana Reyes Carrillo, (2007) : **Eco-Conception Dans Les PME**, Thèse pour obtenir le grade de Docteur, L'Université du Sud Toulon-Var, P 17.

-المستوى الأول "إدخال تحسينات إضافية للمنتجات":

تعتبر البيئة عند هذا المستوى قيد لذلك تسعى المؤسسة إلى إدخال تحسينات على المنتج الحالي مثل تخفيض وزن المنتج أو عبواته، التقليل من المواد الخام أو النفايات، تخفيض استهلاك الطاقة، المياه من أجل تحقيق المطابقة القانونية.

أي أن المؤسسة تتبنى فكرة التصميم الايكولوجي لدرجة في احترام القواعد أو تقليل التكاليف، وعادة ما ينبع من وجهة نظر علاجية للمشكلة، ما يؤدي إلى تعديل طفيف للمنتج أو العمليات .

-المستوى الثاني "إعادة التصميم أو إعادة التصميم الإيكولوجي للمنتج":

هذه الخطوة تهدف إلى إعادة تصميم المنتج، نحو منتج أكثر احتراماً للبيئة مع الحفاظ على نفس وظائفه، وهي الآن تعتبر معياراً جديداً لكفاءة المنتج. حيث يؤخذ تحسين الأداء البيئي من المراحل الأولى .

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

المستوى الثالث "الابتكارات على وظائف المنتج":

عند هذا المستوى تهتم المؤسسة بتطوير مفهوم المنتج الجديد، وابتكار منتجات مستدامة (إنتاج نظيف) من خلال دمج البيئة كقيمة تطوير جديدة. والتركيز على استخدامات وفائدة المنتج (على سبيل المثال الحاجة "للقلم" ليس "الكتابة" ولكن "تخزين المعلومات"). والاستدامة هي القيمة الجديدة للمنتج وفقا لكفاءته الوظيفية، وتتألف العملية من استيعاب الاحتياجات الأولية والتوقعات التي ينبغي تلبيتها، ومن ثم إعادة النظر في شروط الخدمة المقدمة أو وظيفته.

وينعكس هذا الجانب أساسا على ما يلي: مفهوم منتج جديد مع القيم الأخرى والمزيد من الميزات، أكبر وأكثر كفاءة وظيفية مع المزيد من المتانة المنتج والانتقال من المنتج إلى الخدمة .

المستوى الرابع: إستراتيجية التصميم البيئي أو نظام الابتكار: عند هذا المستوى تبرز مفاهيم المجتمع المستدام (أي مفهوم التنمية المستدامة).

المطلب الثاني: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تواجه المؤسسات الصناعية تحد كبير واستراتيجي، يتمثل في الالتزام بالاشتراطات البيئية كأحد قيود الجدوى الاقتصادية التي توجب تبني تكنولوجيا نظيفة وآمنة بيئيا للحد مما تحدثه من انبعاثات ملوثة لتحقيق توازن بين الاستمرارية في الإنتاج والالتزام البيئي، إذ يعتبر -حاليا- البحث عن الفعالية البيئية للمؤسسات الصناعية إحدى الأولويات الرئيسية لمسئوليتها، فالتطور السريع لأساليب استغلال الموارد والتكنولوجيات المستعملة تلزمهم اليقظة المستمرة باتجاه البحث عن أحسن تكنولوجيا تنافسية بيئيا، تضمن تحسين مرودية رؤوس الأموال المستثمرة وفق المتطلبات البيئية فالوعي الكامل بهذه المتطلبات، أعطى المؤسسات الصناعية في الدول المتقدمة نظرة صحيحة ومعقدة لتقاليد الإنتاج والتنظيم العلمي المتطور المطبقة في العديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث مكنت من إحداث تحسينات مهمة على مستوى الجودة، الإنتاجية، والتنافسية.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

1. الإنتاج الأنظف والأنشطة المساعدة على الحد من التلوث الصناعي:

تسعى المؤسسة الصناعية لتوسيع مجال منافستها من خلال إخضاع عمليات الاستخراج للمواد والتصنيع لمتطلبات المواصفات القياسية للبيئة والحصول على منتجات صفرية لتأثير البيئي قبل أثناء وبعد الاستعمال بالتركيز على⁽¹⁾:

- الإقلال من الفاقد في العمليات الإنتاجية: تتم من خلال تطوير طرائق الإنتاج وتطبيق تكنولوجيات التصنيع الحديثة، قليلة أو عديمة الفاقد شريطة الاهتمام بمختلف أنشطة الصيانة الوقائية المستمرة للتجهيزات، والتحكم في القدرة الإنتاجية على تدوير مخلفات الإنتاج بإتباع إستراتيجيات إدارة المخلفات وما يتضمنه من رفع كفاءة وإنتاجية التجهيزات والرشادة في استخدام المواد والطاقة التي تركز على مبادئ الاستخدام السليم لتقنيات الإنتاج النظيفة.

- ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج، المياه الصناعية والطاقة: تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى المفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة في استخدام مدخلات الإنتاج تستجيب للمتطلبات البيئية والاقتصادية كالاستعانة بالطاقة الشمسية في عمليات التسخين الصناعي.

- المراجعة البيئية الدورية للمؤسسات الصناعية: تعرف بأنها "المراجعات المنهجية لعمليات التشغيل الكيماوية والفيزيائية بهدف تحديد فرص تقليل المخلفات إلى الحد الأدنى، وخفض نسب التلوث وتحسين كفاءة تلك العمليات عند تفعيل هذه الآلية، فموقع الإنتاج الأنظف من منظومة الإدارة البيئية يفرض على القائمين على المؤسسة إعداد مراجعة بيئية دورية والتحسين في عمليات التصنيع واستخدام المواد الخام ومواد التشغيل وجودة العمليات الإنتاجية ومخرجاته. وحتى يمكن تحديد واختيار البدائل للإنتاج الأنظف يستوجب إجراء مراجعة صناعية دقيقة وبشكل مستمر وفق الخطوات التالية:

- تحديد الأنشطة الضارة بالبيئة وحدود الضرر المسموح به عند استخدام آلية الإنتاج الأنظف.

- تحديد المواقع المحققة لفرص نجاح آلية الإنتاج الأنظف.

- اعتماد خطط تنفيذية توظف كيفية تنفيذ خطوات الإنتاج الأنظف.

⁽¹⁾عاشور مزريق، (2011): الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 6)، ص ص 18-28.

2. تكنولوجيا الإنتاج الأنظف:

تهدف فكرة تكنولوجيا الإنتاج الأنظف إلى إمكانية الحصول على وفورات مالية، فنية اقتصادية وتحسينات بيئية بتكلفة مثلى. ويشمل هذا النشاط التحكم في حجم المخلفات وفصلها وإعادة تدويرها واسترجاع المواد الخام والطاقة وتعديل طرائق التشغيل والعمليات الصناعية.

وهو مسعى يمكن من تجسيد مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بأبعاد بيئية أهمها تطوير أساليب التصنيع بإدخال التحسينات على سلسلة حياة المنتجات والتي تشمل استخراج المواد الخام وتصنيعها وتخزين واستخدام المنتجات ثم التخلص منها بوسائل آمنة بيئياً .

إن الفوائد المنتظر تحقيقها من تقنية الإنتاج الأنظف تمس كامل المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي، منها استرداد المواد بدلاً من إهدارها والحفاظ على الموارد ومصادرنا الطبيعية وترشيد استهلاك المياه والطاقة وتوجيه أنشطة المصانع نحو الالتزام بالقوانين البيئية، وتحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للتمكن من توطين الصناعات الصديقة للبيئة.

وتعرف التكنولوجيا النظيفة بأنها أداة للإدارة البيئية الإستراتيجية تهدف إلى خفض الملوثات في العملية الإنتاجية منذ بدايتها وذلك من خلال تطويرها، وتحديد نوعية المواد الخام والطاقة المستخدمة، واستخدام الابتكارات قليلة التكلفة التي تعمل على خفض المخلفات ومن ثم تجنب الحاجة إلى معالجتها مستقبلاً. والتالي يمكن القول أن مصطلح التكنولوجيا النظيفة يتم بإدخال التغيرات التكنولوجية التي تحسن الأداء البيئي للمنتجات والعمليات التشغيلية قبل وأثناء وبعد مراحل التصنيع⁽¹⁾.

ويعتمد مفهوم التكنولوجيا النظيفة على مبدأ الكفاءة البيئية بأسعار تنافسية وجودة عالية، لتتبع الحاجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة وفي نفس الوقت قادرة على تقليل الآثار السلبية المصاحبة لعملية الإنتاج وكذلك ترشيد استهلاك الموارد وتخفيض التكاليف. ويترتب على استخدام التكنولوجيا النظيفة العديد من الآثار منها:

- وفق لما أشارت إليه إحدى الدراسات فإن التطبيق المبكر للتكنولوجيا النظيفة استجابة للقوانين التي أخذت في الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان والتي أدت

(1) فاتح مجاهدي، شراف براهيم، (2011-2012): برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية و دعم الأداء البيئي للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف)، مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية (العدد 1)، ص 80.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

إلى إنتاج منتجات تنافسية تراعي الاعتبارات البيئية، كما أدى هذا الاتجاه إلى خفض كبير في المخلفات وتحقيق الإنتاج الأنظف.

- كما أوضحت دراسة أخرى أن أسواق التكنولوجيا النظيفة - بالرغم من أنها ما زالت في طور النمو انتعشت بدرجة ملحوظة، كما أن المشاريع التي تقدم السلع والخدمات الناتجة عن استخدام هذه التكنولوجيا سوف تزداد بنسب معتبرة ، بالإضافة إلى أن الاستثمارات سوف تتدفق بقوة إلى مشاريع الاستثمار فيها. كما أشارت هذه الدراسة أيضا إلى أن نجاح التكنولوجيا النظيفة سوف يعتمد بدرجة كبيرة على سياسات واستثمارات الحكومة .

أما التكنولوجيا المنظمة (الآمنة بيئياً) هي التكنولوجيا التي تعمل على حماية البيئة لتصبح أقل تلوثاً كما تعمل على استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر استدامة، حيث تعيد تدوير الكثير من المخلفات والمنتجات وتتعامل معها بطريقة أكثر قبولا من التكنولوجيات البديلة الأخرى .و يستخدم هذا النوع من التكنولوجيا عندما لا تستخدم الموارد بكفاءة، مما يتسبب في وجود مخلفات وفضلات بسبب عدم الكفاءة المصاحبة للعمليات التشغيلية اليومية كما تتضمن خفض الضرر البيئي من خلال تعديل أو إضافة إجراءات للحد من التلوث في نهاية العملية الإنتاجية أو ما يطلق عليه التكنولوجيات عند المصب التي تشكل مجموعة من ردود الأفعال التي يتم اتخاذها كاستجابة بوجود الأضرار البيئية بالفعل، وتعنى بإزالة المواد المضرة الناتجة عن الانبعاثات والمخلفات السائلة ومعالجتها أو التخلص منها بطريقة آمنة وصحيحة⁽¹⁾.

كما أن استخدام هذا النوع من التكنولوجيا يعمل على مساعدة المشاريع الصناعية في خفض المواد الخام وتعمل على استخدامها بطريقة أكثر كفاءة ونظافة، مما يؤدي إلى الحصول على منافع بيئية واقتصادية طويلة الأجل ولتشجيع استخدام هذا النوع من التكنولوجيات يجب أن تتضمنها سياسات المشروع، ومن ثم يجب توفير البيانات والمعلومات عن الأداء البيئي والتكاليف والمنافع المرتبطة هذه التكنولوجيا.

(1) نفس المرجع، ص 81.

المبحث الثالث: تقييم الأداء البيئي للمؤسسة

تعتمد الإدارة الواعية للبيئة على تبني مفهوم الأداء المستمر الذي ينصرف إلى الوفاء بالالتزامات البيئية التي تحددها القوانين والأنظمة والسياسات البيئية، ويتضمن الأداء البيئي أن تعمل المنشأة على تحقيق الكفاية البيئية بمعنى الاضطلاع الدقيق للأنشطة البيئية والتقدير الكفء للالتزامات البيئية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي

1. تعريف الأداء:

يعد الأداء مؤشرا هاما تبنى عليه العديد من القرارات الهامة، فهو يحدد اتجاهات سير نشاط المنظمة سلبا وإيجابا، ويحدد مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط، وبذلك يعكس مدى نجاح المنظمة أو إخفاقه. فالمؤسسات الاقتصادية تواجه اليوم تحديات جديدة تفرض عليها مقارنة الأداء وما تحققه من انجازات بما يصل إليه غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأحسن تنظيما والأفضل والأنجع في السوق ، وقد تطورت هذه الفكرة بتأثير المنافسة العالمية والرغبة في الوصول إلى أفضل المستويات في الأداء، ومن ثم ظهرت فكرة المستوى العالمي للأداء⁽¹⁾.

ومن هنا ظهر مفهوم الأداء الذي اختلف الباحثون في تحديد مفهومه، وتعود أسباب هذا الاختلاف إلى تعدد واختلاف مؤشرات قياسه وكذلك اختلاف طبيعة عمل المؤسسات الاقتصادية وأهدافها والجهات التي تقيسه.

- من المنظور الإداري عرّف الأداء على أنه قدرة المنظمة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال.

- كما يمكن تعريفه على أنه " البحث عن تعظيم العلاقة بين النتائج والموارد بغرض تحقيق الأهداف المسطرة"⁽²⁾.

⁽¹⁾ علي السلمي، (1998): تطوير أداء وتجديد المؤسسات الاقتصادية، الطبعة 1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، ص 11.

⁽²⁾ Alain FERNANDEZ, (2005) :les nouveaux tableaux de bord des managers: le projet décisionnel dans sa totalité, Editions d'Organisation, Paris, France, P40.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة، نرى أن مفهوم الأداء يرتبط بمفاهيم أخرى وأهمها الفعالية والفاعلية حيث ترمز الفعالية إلى مدى قدرة أو عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، في حين ترمز الفاعلية إلى مدى الاقتصاد في الوسائل المستعملة من طرف هذه المؤسسة في تحقيق تلك الأهداف.

2. مقاربات الأداء:

1.2. المقاربة الكلاسيكية للأداء⁽¹⁾:

يعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية أو النظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف منظمات الأعمال، وهناك من يرى بأن "الأداء المالي سيقى المقياس المحدد لمدى نجاح المنظمات، وأن عدم تحقيق المنظمات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر.

وتكمن أهمية الأداء المالي في:

- ضمن منظور استراتيجي، فإن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية تستخدم في عملية التحليل الداخلي للمنظمة. فالأداء المالي يعتبر إستراتيجية فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في التعامل مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات التي تعاني من الأداء المالي المتردي.

- الأداء المالي يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم، ويتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية مثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين.

وترجع أسباب الاستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية للأداء إلى أمرين مهمين وهما:

(1) العايب عبد الرحمن، (2011) : التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 200.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

إن المقاييس والمؤشرات المالية للأداء، كالربح مثلا ترتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف بعيدة المدى للمنظمة والتي دائما تكون أهدافا مالية.

إن الاختيار الدقيق للمقاييس المالية يوفر صورة إجمالية عن أداء المنظمة، هذا وأن المقياس المالي الكلي مثل أرباح المنظمة أو الوحدة يعد خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات المنظمة وتكتيكاتها التشغيلية، إذ أن نتائج الأرباح التي تكون دون التوقعات توفر إشارة إلى أن استراتيجيات المنظمة لا تحقق نتائجها المرجوة ولا ربما تكون غير ملائمة .

2.2. مقاربات أخرى:

أولاً. الأداء العمليتي:

يمثل الأداء العمليتي الحلقة الوسطى لأداء المؤسسات الاقتصادية. فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتج/الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، الإنتاجية، وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المنظمة .

ثانياً. الفعالية التنظيمية:

تمثل الفعالية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعمليتي، حيث يعتقد بأن الأداء ما هو إلا دراسة وبحث وقياس الفاعلية التنظيمية من منطلقين داخلي وخارجي، فالفعالية التنظيمية ضمن البيئة الداخلية تقوم على أساس درجة تحقيق المنظمة للأهداف المتعلقة بحجم المبيعات، الحصة السوقية، والأرباح، أما ضمن البيئة الخارجية، فإن فاعلية المنظمة تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها.

ثالثاً. مدخل أصحاب المصالح:

ويسمى أيضا بمدخل المنتفعين ويبرز هذا المدخل كبديل عن المداخل السابقة فهذا البديل هو محاولة الوصول إلى حالة رضا مع الأشخاص سواء داخل المنظمة أو خارجها.

رابعاً. الأداء الكلي:

يعتبر الأداء المرآة العاكسة لقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال التفاعل الحاصل بين جميع أنشطتها لاستخدام الأمثل للموارد المختلفة الملموسة وغير الملموسة، آخذة

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

بعين الاعتبار نظرة الاستدامة بالاهتمام بمسؤوليات المنظمة الأخلاقية والاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة، فالمنظمة من وراء هذا تسعى إلى تحقيق الفائدة المرجوة لكافة أصحاب المصالح.

3. تعريف الأداء البيئي:

سنتناول في هذا الجانب المفاهيم المختلفة للأداء البيئي مع تحديد مختلف خصائصه وأبعاده نقصد بالأداء البيئي " كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها"⁽¹⁾.

أما المنظمة العالمية للتقييس وحسب مواصفة الايزو 14000 فعرفت الأداء البيئي أنه "عبارة عن نتائج مقايسة لإدارة المؤسسة لمظاهرها البيئية"⁽²⁾.

وهناك من يرى أن للأداء البيئي أربعة أبعاد، يأتي على رأسها تحسين المنتجات والعمليات وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح ثم يتبعها احترام القوانين والتشريعات البيئية، وأخيرا تحسين صورة وسمعة المؤسسة. وقد لخصت هذه الأبعاد على شكل مصفوفة يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم(6):مصفوفة الأداء البيئي

داخلي	خارجي	
تحسين المنتجات والعمليات	تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة	العمليات
احترام القوانين والتشريعات.	آثار بيئية ايجابية.	النتائج
تحقيق عوائد مالية	تحسين صورة وسمعة المؤسسة	

المصدر: عبد الرحمان العايب، شريف بقة، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

(1) عبد الرزاق قاسم الشحادة، (2010): القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (العدد الأول)، ص 282.

(2) زين الدين بروش، جابر دهيمي (2011): دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات -دراسة حالة شركة الاسمنت- ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، المعقد يومي 22 - 23 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، ص 656.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

من الجدول يتضح أن أبعاد الأداء البيئي تتمثل في⁽¹⁾:

أ- بعد الأثر البيئي وصورة المؤسسة، ويشير إلى السمعة العامة للمؤسسة ودرجة الوفاء أو تجاوز المعايير المطلوبة بواسطة القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالإشعاعات والانبعاثات.

ب- بعد علاقات أصحاب المصلحة، ويشير إلى التفاعل بين المؤسسة ومختلف الدوائر الخارجية بما يسمح لمفهوم الأداء البيئي أن يشير إلى قدرة المؤسسة على بناء علاقات مع هذه الأطراف فيما يتعلق بأدائها البيئي.

ج- بعد الأثر المالي، ويظهر هذا البعد الآثار المالية للممارسات البيئية مثل الخفض في تكاليف المنتج والعمليات، والخفض في تكاليف الرقابة القانونية.

د- بعد تحسين المنتج والعمليات، ويشير إلى أن تكامل الممارسات البيئية داخل عمليات التشغيل تنتج مزايا تنافسية للمؤسسة مثل تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وتشجيع الابتكارات.

تمثل الأبعاد 1 و 2 و 3 العوامل الخارجية والبيئية للأداء، بينما يمثل البعدين 3 و 4 الأبعاد الداخلية والتنظيمية.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء البيئي

في السنوات الأخيرة أدركت معظم الشركات الحاجة إلى تطوير أداة لتقييم الأداء البيئي "لأنه من الصعب إدارة ما لا يقاس". ولكن العديد من هذه المنظمات لاقت صعوبات في اعتماد الطريقة المناسبة لتقييم أدائها البيئي.

- وقد عرف مقياس المواصفات القياسية الدولية الايزو 14031 تقييم الأداء البيئي، بأنه مدخل لتسهيل قرارات الإدارة بشأن الأداء البيئي للشركة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس هذا الأداء وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المدخل⁽²⁾.

(1) عبد الرحمان العايب، شريف بقة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(2) عبد القادر لحسين، (2011): محاولة دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن المستدامة لمنظمات الأعمال لتحقيق الأداء المتميز، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، المنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر، بجامعة ورقلة، ص 323.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

1. مؤشرات الأداء البيئي حسب المواصفة الايزو 14031 :

المؤشر هو أداة توفر المعلومات عن تقدم الممارسات البيئية في المنظمة، وفي ما يلي يمكن أن نعرض بإيجاز بعض المؤشرات المستخدمة من طرف الشركات: تطور معدل استهلاك المياه السنوي مقارنة بالهدف، تطور حجم(مخزون) النفايات في السنوات الأخيرة. ومقارنة الأهداف البيئية المحققة مع الأهداف المخططة.

ويمكن استخدام مؤشرات الأداء من قبل جميع المنظمات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها، وبالنسبة للمؤسسات غير متحصلة على مواصفة الايزو 14000 فان هذه المؤشرات تسمح لها بتحديد آثار نشاطها الإنتاجي على البيئة، مصدرها وطبيعتها من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها ثم تقييم مدى فاعلية هذه الإجراءات، ويمكن أن يكون تبني هذه المؤشرات الخطوة الأولى لتبني نظم الإدارة البيئية.

أما بالنسبة للمؤسسات التي تتبنى نظم الإدارة البيئية فان استخدام مؤشرات الأداء البيئي يكون في مختلف المراحل، وتمكن هذه المؤشرات المؤسسة على تحليل مختلف الجوانب البيئية وتحديد آثارها والتحقق من مدى فاعلية نظم الإدارة البيئية.

وعموما وضعت مؤشرات الأداء البيئي بهدف: دعم عملية اتخاذ القرارات وإعداد التقارير

البيئية(اتصال داخلي). وتحسين صورة المؤسسة (الاتصال الخارجي).

أولاً. داخلياً: تكمن أهمية المؤشرات البيئية بالنسبة للإدارة في:

- إعطاء الإدارة نظرة عامة حول الحالة البيئية للمؤسسة (التكاليف البيئية، المطابقة القانونية).
- توفر للإدارة المعلومات اللازمة والمناسبة لاتخاذ القرارات الرشيدة (تحديد الأولويات).
- يساعد المؤسسة على متابعة النتائج.
- يسمح بمقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة في القطاع.
- تحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
- المتابعة المنتظمة والمستمرة لأداء المؤسسة البيئي (استهلاك المياه، إنتاج النفايات...).
- الرفع من الوعي البيئي لدى العمال.
- ضبط إدخال أساليب عمل جديدة.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ثانيا.خارجيا:

- يقدم صورة أو لمحة حول الامتثال القانوني والتنظيمي للمؤسسة بالنسبة للبنوك، المستثمرين والأطراف ذات المصلحة.
 - إعطاء صورة شاملة وواضحة وشفافة عن الوضع البيئي للمؤسسة.
 - تأكيد التزام المؤسسة بيئيا.
- يتضمن مواصفة الايزو 14031 ثلاث فئات لمؤشرات الأداء والتي تتمثل في⁽¹⁾:
- أولاً. مؤشرات الأداء الإداري: توفر هذه المؤشرات المعلومات اللازمة عن الجهود المبذولة من طرف الإدارة لتحسين أدائها البيئي من بينها:
- المؤشرات المرتبطة بتنفيذ السياسة والبرامج :الأهداف المحققة بالنسبة للأهداف المخططة، مبادرات منع التلوث.
 - المؤشرات المرتبطة بالمطابقة :درجة الامتثال للقوانين والتنظيمات البيئية، عدد الغرامات والعقوبات والتكاليف المرتبطة بها.
 - المؤشرات المرتبطة بالأداء المالي:التكاليف المرتبطة بالجوانب البيئية، مردود مشاريع تحسين البيئة، المنافع المحققة من خلال خفض استهلاك الموارد والوقاية من التلوث وإعادة تدوير النفايات.
- ثانياً. مؤشرات الأداء التشغيلي: هذه المؤشرات مرتبطة بمدخلات ومخرجات المؤسسة من بينها:
- مؤشرات متعلقة بالموارد :كمية الموارد المستخدمة لكل وحدة إنتاج، كمية المياه المستهلكة لكل وحدة إنتاج....)
 - مؤشرات الطاقة:كمية الطاقة المستعملة المستهلكة من طرف كل وحدة أو زبون.
 - مؤشرات المنتج:نسبة المنتجات المعيبة وغير مطابقة للمواصفات والاشتراطات البيئية والقانونية.
 - مؤشرات النفايات:كمية النفايات لكل وحدة إنتاج ،كمية الفضلات المخزنة والمعالجة .
 - مؤشرات الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة للمجتمع المدني .

(1) منى عبد الله حمد، (2014): أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها فيرفع كفاءة الأداء البيئي(دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دمشق سوريا، ص 29.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ثالثا. مؤشرات الحالة البيئية: توفر هذه المؤشرات المعلومات عن الظروف البيئية المحلية والإقليمية والوطنية وينبغي أن تكون هذه المعلومات قادرة على مساعدة المنظمات على فهم أفضل لتأثير أنشطتها على البيئة.

2. أساليب تقييم الأداء البيئي:

1.2. أسلوب المحاسبة الإدارية البيئية:

أولا: مفهوم المحاسبة الإدارية البيئية:

إن التحليل البيئي يمثل أحد مناهج المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، والذي يتضمن استخدام الموارد المتجددة وفقا للمفاهيم الأخلاقية، وتوضيح أثر البيئة على أداء المؤسسة، وتوضيح المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسة، كما يعتبر التحليل البيئي أساسا للوفاء بمتطلبات الإدارة العليا من المعلومات والتي تعتمد عليه القرارات الإستراتيجية، إلا أن ذلك لم ينعكس على أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية بصورة واضحة وهو ما نتج عنه حاجة الإدارة إلى المزيد من المعلومات عن تأثير أنشطة المؤسسة على البيئة المحيطة، وتوضيح أثر البيئة على أداء المؤسسة، الأمر الذي يتطلب إضافة بعد جديد لنظام المحاسبة الإدارية وهو البعد البيئي لمواجهة هذه المتطلبات بهدف ترشيد القرارات الإدارية المختلفة⁽¹⁾.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لنظام المحاسبة الإدارية تمثلت أهمها في⁽²⁾:

- الإخفاء غير المقصود للتكاليف البيئية في حسابات التكاليف غير المباشرة الأمر الذي يظهر هذه التكاليف بأقل من قيمتها الحقيقية مما ينعكس على سعر المنتج وتصبح الربحية الاقتصادية والبيئية غير معبرة عن الحقيقة.

- التخصيص غير المناسب للتكاليف البيئية التي تضمنتها التكاليف غير المباشرة على العمليات والأنشطة.

- عدم دقة المحاسبة عن كمية المواد الخام ومن ثم تكلفتها، وعدم دقة وكفاءة تتبع الفاقد في المادة الخام والطاقة.

(1) مهاوات لعبيدي، (2014): القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء المالي (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية) رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 156.

(2) نفس المرجع، ص 157.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

- عدم القدرة على المقارنة بين التكاليف والمنافع البيئية لأنشطة المؤسسة، وعدم القدرة على إعداد دراسات الجدوى البيئية بجانب دراسات الجدوى الاقتصادية عند المقارنة بين خيارات الاستثمار.

- نقص البيانات الخاصة بالمستقبل والقصور في إظهار التكاليف البيئية في السجلات المحاسبية والقصور في بيان مدى أهمية التكاليف للمديرين، نتيجة لعدم توافر معلومات مناسبة وكافية عنها الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على مراقبتها وتخفيضها.

كما أن المحاسبة الإدارية المتعارف عليها افترضت عدم أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية وبالتالي فشلت في إعادة تشكيل أدواتها وفقا للاهتمامات البيئية للمؤسسة، وفشلت في توفير المعلومات البيئية التي تحتاجها الإدارة والتي تساهم في قياس وتقييم الأداء البيئي، وفشلت في تحديد فرص تخفيض التكلفة والفرص البيئية الأخرى، وقامت بتسعير المنتج والخدمة بطريقة غير صحيحة ومن ثم أدت إلى الفشل في زيادة القيمة للعميل وساهمت في زيادة خطر القرارات الاستثمارية طويلة الأجل وأخفقت في المساهمة في تطوير الأداء البيئي للمؤسسة.

وقد عرفت المحاسبة الإدارية البيئية على أنها تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع⁽¹⁾.

ولقد تم تعريف المحاسبة الإدارية البيئية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها: تحديد وتجميع وتحليل واستخدام نوعين من المعلومات بغرض اتخاذ القرارات الداخلية: المعلومات العينية حول استخدام وتدفقات وكميات الطاقة والمياه، والمعلومات النقدية المتعلقة بالإيرادات والتكاليف والوفرات البيئية. لذلك تعد المحاسبة الإدارية البيئية أداة إدارية تساعد في تحسين الأداء المالي والبيئي من خلال تعزيز المسؤولية البيئية ويمكن لهذه الأداة أن توفر المعلومات التي ببساطة لا يمكن للمحاسبة الإدارية التقليدية أن تقدمها⁽²⁾.

(1) إسماعيل محمود عبد الرحمن، (2014): محاسبة التلوث البيئي، الطبعة 1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، ص 254.

(2) ماهر الأمين، ساميا أحمد داود، (2014): تأثير ضغط أصحاب المصلحة على تبني ممارسات المحاسبة الإدارية البيئية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (العدد 2)، ص 115.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ثانيا. منافع استخدام المحاسبة الإدارية البيئية: منافع المحاسبة الإدارية البيئية عديدة وسوف يتم تلخيص بعض المنافع الرئيسية كما يلي⁽¹⁾:

- تعزيز عملية صنع القرار: عندما تكون التكاليف واضحة سيتم أخذها في الحسبان عند صناعة القرار، وهذا ما لم يكن يحدث عندما كانت التكاليف مخفية في مداخل المحاسبة التقليدية الأمر الذي يقود إلى تحسين ربحية الشركة.

- المساعدة في الكشف عن الفرص داخل المنظمة: يكشف تحليل التكاليف البيئية المخفية عن الفرص، التي قد يقود بعضها إلى توليد الإيرادات من خلال إعادة التدوير أو إعادة استخدام نفايات المواد أو أنشطة مماثلة.

- تحسين تسعير المنتج: يمكن التدقيق الأعمق في بعض التكاليف الشركة من تسعير منتجاتها بطريقة تعكس تكلفة المنتج بصورة أفضل.

- المساعدة في إعداد التقارير الداخلية والخارجية حول القضايا المالية والبيئية: يمكن أن يساعد تحديد التكاليف البيئية الشركة في جمع بيانات حول الآثار البيئية بغرض إعداد التقارير الداخلية والخارجية.

تحسين المزايا التنافسية: يمكن أن تعزز التكاليف البيئية من المزايا التنافسية للشركة.

- تحسين سمعة الشركة إن الدعاية المرافقة لتبني نظام المحاسبة الإدارية البيئية يمكن أن يعزز من سمعة الشركة بالنسبة لأصحاب المصالح، وخصوصا إذا استخدمت الشركة المعلومات الحاصلة عليها من نظامها المحاسبي الإداري البيئي بغرض تخفيض الآثار البيئية.

- تعزيز إمكانية جذب وتوظيف الموظفين: لكن للشركة من خلال إظهار سعيها إلى معالجة وإدارة الآثار البيئية للعمليات التي تضطلع بها من تحسين قدرتها على جذب وتوظيف كوادر ذي كفاءة عالية، بالإضافة إلى تحسين أخلاق الموظفين.

- توليد منافع اجتماعية: إن الجهود المبذولة لتخفيض التكاليف البيئية والآثار المسببة لها سيساعد في خلق بيئة نظيفة تقود إلى توليد منافع إنسانية واجتماعية.

(1) نفس المرجع، ص ص 116-117.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

ثالثا. أساليب المحاسبة الإدارية: تتمثل أهم أساليب المحاسبة الإدارية في (1):

- أسلوب تحليل النشاط: يعتبر هذا الأسلوب من الأنظمة التكاليفية التي تستخدم كوسيلة للرقابة على التكلفة عن طريق التحديد الدقيق للمنتجات والأنشطة المتسببة في حدوثها، وبالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعمل على تحديد ووصف الأنشطة البيئية وعدد الأفراد الذين يقومون به، وتحديد الزمن اللازم لأداء النشاط البيئي وقيمه هذا ويهدف هذا الأسلوب من خلال دورة حياة المنتج إلى تخفيض التكاليف والآثار البيئية السلبية، وتحديد احتياجات المستهلكين والوفاء بها، والتخلص من الأنشطة التي لا تحقق قيمة للمنتج، مما يساعد على فعالية المنتج ومساهمته في عائد مجزي للمشروع، وتوفير الخامات اللازمة للإنتاج، ويعتمد هذا الأسلوب على مدخل مقارنة الأنشطة بأفضل الأنشطة البيئية المماثلة، والذي يطلق عليه الأنشطة المرجعية ويعتبر أسلوب تحليل النشاط الأساس لمدخل التكلفة على أساس النشاط.

- أسلوب حساب التوازن البيئي: يطلق على هذا الأسلوب حساب التوازن الأيكولوجي أو الحساب الأخضر أو حساب تحليل المدخلات والمخرجات ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الهامة في المحاسبة الإدارية البيئية نظرا لكونه وسيلة للتحكم في التأثيرات البيئية. ويؤدي تطبيق هذا الأسلوب إلى توفير معلومات تتعلق بفحص وقياس تأثير الاستثمارات البيئية وتحديد مجالات للتطوير وإعلام المهتمين بنتائج الأداء البيئي للمؤسسة وزيادة الاهتمام والوعي بالممارسات البيئية.

- أسلوب المحاسبة البيئية بالوحدات النقدية: يقيس هذا الأسلوب جميع الوحدات البيئية الخاصة بالمؤسسة بهدف تقديم معلومات مختلفة الأغراض من أجل عملية اتخاذ القرار، ويهتم هذا الأسلوب بالتركيز على رقابة وتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية للمؤسسة في صورة نقدية ومالية، وإعداد تقارير محاسبية بيئية لخدمة الإدارة في تقييم أدائها كما يهتم بتوفير معلومات أساسية لنظم الإدارة البيئية فيما يختص بقرارات تسعير المنتجات النهائية أو تقييم المخزون مضمنا نصيبه من التكاليف البيئية.

- أسلوب المحاسبة البيئية بالوحدات العينية: يعتبر أسلوب المحاسبة البيئية بالوحدات العينية أداة تقييم الأثر البيئي للمشروعات القائمة والمزمع إنشاؤها، حيث يعمل هذا الأسلوب إلى توفير

(1) أيمن صابر سيد علي، (2008) مدخل محاسبي مقترح لقياس وتقييم أداء البعد البيئي في مصر دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس (العدد الثاني)، ص 216.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

المعلومات لكافة الأطراف المهتمة بشؤون البيئة لأغراض تقييم الأداء البيئي الاستراتيجي، مما يسمح ببناء تقارير توضح مؤشرات ومعايير للقياس البيئي الاستراتيجي كميًا وعينيًا، مثل قياس تلوث الهواء، كميات الإشعاع المتسرب، كمية نفايات الإنتاج الصلبة .

- أسلوب المحاسبة عن توازن الموارد: يستخدم أسلوب المحاسبة عن توازن المواد وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خرائط تدفق وسير العمليات في تتبع المدخلات والمخرجات وبصفة خاصة المخلفات، حيث توضح هذه الخرائط تفاصيل مراحل العمليات التي تتوزع على الأنشطة الرئيسية ويحقق هذا الأسلوب تطوير إنتاجية الموارد، وتقييم الأداء البيئي من خلال تحديد كمية مواد المخزون والاستهلاك ومخلفات الإنتاج.

- أسلوب تحليل تكاليف دورة حياة المنتج والعائد المتوقع: يعتبر هذا الأسلوب من المداخل الهامة للمحاسبة الإدارية البيئية، حيث يأخذ في الاعتبار التكاليف والعوائد البيئية عند المفاضلة بين بدائل تنفيذ البرامج والأنشطة، وبالتالي التوصية بأفضل البدائل من الناحيتين الاقتصادية والبيئية معًا. ويحقق استخدام هذا الأسلوب فوائد عديدة أهمها المساعدة في تخفيض تكاليف دورة الحياة الكلية المرتبطة بحياسة واستخدام وإحلال الموارد الطبيعية.

- أسلوب مؤشرات لتقييم الأداء البيئي: تعتبر مؤشرات الأداء البيئي مقياسًا نسبيًا لعنصرين أو متغيرين لشرح وتفسير وتحديد ظاهرة معينة، ويحقق استخدام تلك المؤشرات زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة، والتي أضافت بعدًا آخرًا لتقييم الأداء البيئي بحيث يشمل شقين ماليًا وعينيًا، وما ترتب على ذلك من ظهور حسابات بيئية عينية تتوافق مع أغراض تلك التنمية.

- أسلوب تحليل تكاليف إدارة الجودة البيئية: تعتبر إدارة الجودة البيئية إدارة داخلية بالمؤسسة تعمل من خلال إستراتيجية لتحقيق الجودة البيئية عن طريق الحد من آثار التلوث وتقليل النفايات السلبية وتخفيض الفاقد من استهلاك الطاقة، والعمل على تحقيق رغبات ومتطلبات عملائها وتهتم إدارة الجودة البيئية بتحليل تكاليف الجودة، وتنقسم تلك التكاليف إلى تكاليف أنشطة اختيارية من حيث تنفيذها وحدثها، وأنشطة إجبارية لا بد من تنفيذها لأنها حدثت بالفعل.

ثالثًا. دور معلومات المحاسبة الإدارية البيئية في تقييم الأداء البيئي :

تحتاج المؤسسات إلى تقييم أدائها البيئي لتلبية رغبات الأطراف أصحاب المصالح من داخل المؤسسة وخارجها ومن ثم فقد اتجهت إلى نظم الإدارة البيئية والمحاسبة الإدارية البيئية كأدوات

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

لإدارة ورقابة وتقييم هذا الأداء، كما بدأت المؤسسات في استخدام المعايير التي قدمتها الهيئات المهنية العالمية للمساعدة في تحديد مؤشرات قياس الأداء البيئي، وبدأت تركز على المؤشرات المالية التي تحقق مصالح المساهمين مع الاستعانة بالمؤشرات غير المالية التي تحقق مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة مثل العاملين، والمعملاء، والموردين... الخ. كما أن المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة الإدارية البيئية تسمح للمديرين برؤية القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والأعمال التجارية والقيمة المالية للأداء البيئي الجيد.

- أهمية معلومات المحاسبة الإدارية البيئية: تستخدم بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية البيئية في تحسين الكفاءة البيئية للمؤسسة، وتحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية المعتمدة على المزايا الإستراتيجية أو نظم المعلومات المتسقة، وذلك من خلال مجالات متعددة منها:

- تقييم التكاليف البيئية ممثلة في النفقات الرأسمالية السنوية، ووضع أهداف محددة من أجل تحسين الأداء البيئي.

- تقديم بيانات تساعد على تسعير المنتجات والشراء المفضل بيئياً.

- تقييم الاستثمارات البيئية (تحليل العائد والتكلفة) وحساب بدائل الاستثمار.

- تقديم بيانات تساعد على تحديد الأنشطة البيئية، تصميم وتنفيذ وتقييم نظم الإدارة البيئية.

- حساب التكاليف والوفورات والمنافع من المشاريع البيئية ومشاريع زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمواد.

- تقييم الأداء البيئي ووضع المعايير والمؤشرات البيئية.

- تقديم بيانات تساعد على إعداد تقارير الأداء البيئي وتصميم السياسة البيئية، والرقابة على الموازنة الرأسمالية للمؤسسة.

- تقديم بيانات تفيد في الإنتاج الأنظف ومنع التلوث وإدارة سلسلة التوريد البيئية وتصميم المشاريع البيئية.

- المساهمة في الإفصاح الخارجي عن النفقات والاستثمارات والالتزامات البيئية، وإعداد التقارير الخارجية والرقابة على الانبعاثات التي تلوث البيئة.

- اجتذاب الموارد البشرية من خلال تحسين صورة وسمعة المؤسسة أمام المجتمع.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

- محاور تحسين أداء المؤسسة: إن التحديد الكامل والدقيق للتكاليف بصفة عامة والتكاليف البيئية بصفة خاصة من خلال المحاسبة الإدارية للبيئية يساعد على تحسين أداء المؤسسة من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** أن المحاسبة الإدارية تكشف عدم الكفاءة في تحميل التكاليف، ولذلك تحاول المؤسسة تحديد ورقابة وتقليل هذه التكاليف من خلال تتبعها وتعقبها حتى تصل إلى مصادرها الأصلية، ومن ثم البحث عن طرق وأدوات جديدة ومبتكرة للعملية التشغيلية لمحاولة تخفيض هذه التكاليف وتحسين الأداء.

- **المحور الثاني:** أن المحاسبة الإدارية البيئية تمد متخذي القرارات بالمعلومات الدقيقة للوصول إلى أفضل تكلفة للعمليات الصناعية، بداية من تصميم المنتج حتى ظهوره في شكله النهائي.

- **المحور الثالث:** أن الأدوات المتعددة للمحاسبة الإدارية البيئية تساعد المؤسسة على الاستخدام الكفء والرشيد لمواردها، من خلال المساعدة في تخفيض الفاقد من هذه الموارد ومن ثم تخفيض التكاليف وتحسين الأداء.

2.2. قياس وتقييم الأداء البيئي لمنشآت الأعمال من خلال بطاقة الأداء المتوازن:

من أهم نماذج قياس الأداء التي ابتكرت في بداية التسعينات بطاقة الأداء المتوازن، والتي أصبحت من أفضل النماذج المتعددة الأبعاد والأوسع انتشارًا على المستوى العالمي، وهي تعتبر نظام قياس أداء متوازن ومتكامل وأداة لترجمة الاستراتيجيات إلى أهداف تشغيلية ومؤشرات عملية تحقق رؤية ومهمة المنظمة، كما أنها تجاوزت النظرة التقليدية للأداء والتي تركز على المؤشرات المالية التي تحقق مصالح المساهمين، وبدأت في التعامل مع المؤشرات الغير مالية التي تحقق مصالح كافة الأطراف ذوى العلاقة بالمنظمة وقد تم تطوير بطاقة الأداء المتوازن بصورة واضحة خلال السنوات العشر السابقة. فكيف يتم دمج البعد البيئي في بطاقة الأداء المتوازن؟.

من خلال الكتابات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين بطاقة القياس المتوازن للأداء وبين المؤشرات البيئية أو التكاليف البيئية، يمكن أن نميز طريقتين لإدماج البعد البيئي ضمن بطاقة الأداء المتوازن: الطريقة الأولى تتمثل في إضافة بعد مستقل للأداء البيئي كبعد خامس في بطاقة القياس المتوازن للأداء، أما الطريقة الثانية: فتتمثل في دمج مقاييس ومؤشرات الأداء البيئي في كل بعد من الأبعاد الأربعة شائعة الاستخدام لبطاقة القياس المتوازن للأداء.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

الطريقة الأولى: إضافة بعد مستقل للأداء البيئي كبعد خامس في بطاقة القياس المتوازن: تقوم هذه الطريقة على أساس زيادة جوانب بطاقة القياس المتوازن شائعة الاستخدام لتصبح خمسة جوانب بدلاً من أربعة وذلك بإضافة جانب جديد يتعلق بالأداء البيئي، وحرص أصحاب هذه الطريقة على وضع مؤشرات القياس لهذا البعد الجديد.

الطريقة الثانية: دمج مؤشرات الأداء البيئي في الأبعاد الأربعة لبطاقة القياس المتوازن: تقوم هذه الطريقة على أساس عدم إفراد بعد مستقل للأداء البيئي في بطاقة القياس المتوازن للأداء ولكن يتم الإبقاء على الأبعاد الأربعة مع تضمين مقاييس ومؤشرات الأداء البيئي في كل بعد من هذه الأبعاد.

وقد أوضحت دراسة (Hsu and Liu (2010) كيفية دمج المؤشرات البيئية في بطاقة القياس المتوازن على نحو التالي⁽¹⁾:

- **الجانب المالي:** تتمثل أهم المقاييس البيئية في هذا الجانب في الآتي؛ تكلفة معالجة التلوث كلفة الإنتاج الأنظف، تكلفة البحث والتطوير والاستثمار من أجل التحسين البيئي، الإيرادات من المنتجات الخضراء، الربح من إعادة التدوير والحد من استهلاك الموارد ومعدل العائد من الاستثمار البيئي.

- **جانب العملاء:** تتمثل أهم المقاييس البيئية في هذا الجانب في الآتي: رضا العملاء، تحسين الجودة الناتج عن إنتاج منتجات صديقة للبيئة والاستجابة السريعة للقضايا البيئية، التقرير البيئي المقدم للمساهمين، العلاقات الطيبة مع المجتمع، الحصول على شهادة الأيزو، الحصول على جوائز ومكافآت نتيجة المحافظة على البيئة. الصورة الخضراء للمنشأة، والإفصاح عن المعلومات البيئية.

- **جانب عمليات التشغيل الداخلي:** تتمثل أهم المقاييس البيئية في هذا الجانب في الآتي: الابتكار في المنتجات والتكنولوجيا، التصميم الأخضر (التصميم من أجل البيئة) والشراء الأخضر، الإنتاج الأنظف، كفاءة العملية الإنتاجية، الاستخدام القياسي (المنضبط) للمواد الكيميائية والمواد الخام

(1) مصطفى محمود أحمد جاد المولى، (2012): استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء في تقييم الأداء البيئي للمنشأة بهدف زيادة القدرة التنافسية لها في ظل بيئة الإنتاج الحديثة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة القاهرة، مصر، ص 50.

الفصل الثاني: المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة الاقتصادية

الأخرى، العمل من أجل البيئة، رضا العملاء عن طريق الاستطلاع المنتظم لآرائهم و إدارة الموردين أي التعامل مع الموردين الملتزمين بيئياً فقط .

-**جانب النمو والتعلم**: تتمثل أهم المقاييس البيئية في هذا الجانب في الآتي: التدريب والتعليم البيئي، المهارة والقدرة والمعرفة، الخبرة والقدرة على البحث والتطوير، رضا العاملين، مبادرات العاملين ، التنسيق والمشاركة مع العاملين، فهم السياسات والقوانين البيئية والحصول على المعلومات البيئية.

إن دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة القياس المتوازن بهذه الطريقة يعد أفضل من الطريقة الأولى، حيث أن هذه الطريقة تفرق بين المقاييس المالية وغير المالية، بل وتحدد بشكل تفصيلي المؤشرات البيئية الخاصة بكل من العملاء وعمليات التشغيل الداخلي والنمو والتعلم بالإضافة إلى المؤشرات المالية، وهذا التفصيل يساعد المنشأة على التقييم المتوازن لأنشطتها البيئية، مما ينعكس بالإيجاب على قدرتها التنافسية.

وبشكل عام، فإن تحسين الأداء البيئي يساعد على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق ذات التنافسية البيئية الشديدة، وبالتالي فإن المحافظة على الأداء البيئي وتقييمه من خلال بطاقة القياس المتوازن للأداء، يساعد منشآت الأعمال على تحقيق مزايا تنافسية في الأجلين الطويل والقصير حيث أن القيام بالأداء البيئي بشكل دوري وروتيني يساعد على انتشار المفاهيم البيئية في العمليات الداخلية للمنشأة، الأمر الذي يزيد من قدرة المنشأة على ابتكار وتطوير منتجات صديقة للبيئة. كما أن الفشل في قياس وتقييم الأداء البيئي يؤدي إلى اتخاذ قرارات قد لا تحقق ميزة تنافسية على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن العلاقات المترابطة بين جوانب ومقاييس بطاقة القياس المتوازن تعتبر بمثابة قاعدة التفاعل التنظيمي في عملية التقييم. وفي الواقع؛ يجب دائماً إدخال المعارف والمعلومات الخاصة بجانب العملاء لتحسين عمليات التشغيل الداخلي، والذي يعتبر أهم جانب على الإطلاق لتحقيق العديد من المزايا التنافسية، ومن ثم تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة⁽¹⁾.

(1) توفيق المشهداني،حنان عبد الله،محمد حويش المشهداني، (2011):تقويم الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية،مجلة الإدارة والاقتصاد (العدد 5)،ص 3.

خلاصة الفصل الثاني:

أبعدت المؤسسات الاقتصادية ولفترة طويلة الجانب البيئي من حساباتها الإستراتيجية ، غير أن تنامي الوعي البيئي للمجتمع المحلي والدولي وظهور العديد من القوانين البيئية أدى إلى تحويل البيئة لمجال يثير الكثير من التهديدات والضغوطات .لذلك حاول رجال الأعمال التعامل مع هذه المتغيرات من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحمل مسؤوليتها البيئية والاجتماعية والتأكيد على التزامها البيئي وتحويل البيئة من مجال تهديد إلى مجال لكسب فرص تدعم ميزتها وموقعها التنافسي في السوق .

وتختلف الاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات حسب: درجة التزامها البيئي من جهة ومدى قدرة أطراف أصحاب المصلحة في الضغط على المؤسسات ودفعها للاهتمام بحماية البيئة وإدارة علاقتها مع هذه الفئة من جهة أخرى.وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي .

تمهيد:

لقد أدرك قطاع الأعمال في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة ليست مستدامة وأن على المنشأة إن كان لها أن تظل عاملة في السوق أن تدرج بشكل تدريجي ومتواصل الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى، وتوجيه خياراتها وخططها الإستراتيجية نحو المواءمة بين البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. وتحويل تهديدات بيئتها الخارجية إلى فرص تحقق من خلالها ميزة تنافسية مستدامة تمكنها من البقاء والاستمرارية في بيئة تتميز بعدم التأكد الدينامكية والتغير.

وإذا كانت الأعمال أصبحت أكثر ميلا للاستجابة لتخضير شركاتها، فإن هذا لن يعني بالتأكيد أن الشركات في سياساتها وبرامجها متماثلة في تحمل مسؤوليتها البيئية، فالخطط والبرامج المتبناة من طرفها تبنى على أساس التزامها البيئي ورؤيتها الإستراتيجية للبعد البيئي. وانطلاقا من تباين الاستراتيجيات البيئية لمنظمات الأعمال حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة أهمها بالتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتخضير الشركة واستراتيجياتها
- المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية المستدامة
- المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية: توجه استراتيجي لمنظمات الأعمال الحديثة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتخضير الشركة واستراتيجياتها

المطلب الأول: تخضير الشركة ومستوياته

1. مفهوم تخضير الشركة:

إن تخضير الشركة يمثل الاتجاه الجديد الذي يحاول أن يدخل البيئة والاهتمامات البيئية في صلب أعمال الشركة ،وفي نطاق واسع من إجراءات وعمليات وبرامج وسياسات وعلاقات الشركة أي تبني الشركات رسالة ورؤية تتلاءم مع مطالب البيئة والمشاركة في حمايتها وتجديدها وتحسينها.

ويشير هذا المفهوم إلى تبني الشركة لسياسة بيئية شاملة أو جزئية تجعلها متلائمة مع البيئة ولوائحها واتجاهاتها الأساسية الآخذة بالتنامي والتأثير على قطاع الأعمال. وإذا كانت السياسة البيئية الخضراء الشاملة تشير إلى إعطاء الشركة بعدا استراتيجيا لبرامجها وأنشطتها البيئية ،فإن السياسة البيئية الخضراء الجزئية تشير إلى بعض المفاهيم والإجراءات التي تتخذها الشركة هنا أو هناك على المستوى التشغيلي والوظيفي كاستجابة للوائح البيئية أو أكثر من وظيفة كما في الإنتاج أو التسويق.

أما من حيث المفاهيم والممارسات فإن تخضير الشركة يشتمل على مدى واسع ومتنوع من المفاهيم والممارسات الخضراء الجديدة التي جاءت بها الحركة الخضراء في مواجهة المفاهيم والممارسات التقليدية. ولقد أشار Hunt et Johnson إلى أن الظاهرة الخضراء الجديدة تتضمن بالنسبة للأعمال الأبعاد الستة التالية: المستهلكية الخضراء، الإعلان الأخضر، الاستثمار الأخضر، التقارير البيئية، الاقتصاديات البيئية والتنمية المستدامة¹.

1.1. المستهلكية الخضراء:

يعتبر الزبون الأخضر إحدى القوى الدافعة والمحفزة لعملية التسويق الأخضر، وبالتالي فإنهم يشجعون المنتجات الودية أو المفضلة بيئيا وهذه الفئة من الزبائن آخذة بالتنامي والانتساع في السوق، فإلى جانب أنهم يفضلون الشركات ذات الخطوات الايجابية بيئيا فإنهم على استعداد لدفع

(1) نجم عبود جم، (2006): أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الطبعة 1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 300-304.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

سعر أعلى من أجل منتجات وخدمات خضراء ذات مزايا بيئية كما في الشركات التي تحقق النفايات الصفرية أو منتجات قابلة للتدوير كليا⁽¹⁾.
والمستهلك الأخضر هو المستهلك الذي يأخذ بعين الاعتبار نتائج قراراته على المجتمع والبيئة ويملك مواقف صديقة للبيئة تتحدد أساسا من مؤثرات نفسية وتنعكس في السلوك الاستهلاكي الواعي بيئيا، وعليه فالمستهلك الأخضر بصفة عامة هو المستهلك الذي يختار المنتجات التي لا تضر بالبيئة تفضيلا وسلوكا.

2.1. الإعلان الأخضر:

وهو الإعلان الذي تتبناه المؤسسة الخضراء لنقل فلسفتها البيئية من خلال رسالتها الإعلانية إلى جمهورها المستهدف. وتتمثل أهمية الإعلان البيئي على اعتباره أداة تسويقية فعالة لتصحيح المفاهيم الخاطئة ومن ثم زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين من خلال إقناعهم بالتخلي عن عادة الاستهلاك المتزايد للمنتجات المؤثرة سلبا على البيئة، وكذلك توعيتهم بكيفية استبدالها بمنتجات صديقة للبيئة. وبالتالي فإن الإعلان البيئي يهدف إلى: لفت نظر العملاء ورجال الأعمال بمسائل البيئة والقضايا التي تخضع لها ، وتوليد الثقة بين المنشأة وعملائها عن طريق بناء المصداقية البيئية للبيئة ومنتجاتها.

وقد حدد دراسة (Davis, 1993) ضرورة تميز الإعلانات البيئية بالخصائص التالية⁽²⁾:

تحديد السمات البيئية بدقة ووضوح.

تكون كافية بحيث تسمح للمستهلك بأن يتأكد من صحة المزايا البيئية للمنتج.

تقوم بالربط بين المزايا البيئية والمنتج المعلن عنه.

تشرح المصطلحات الفنية المستخدمة.

تفسر الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق فوائد بيئية.

3.1. الاستثمار الأخضر:

يعبر الاستثمار الأخضر عن توجه الشركات المعاصرة نحو أنماط تنمية أكثر استدامة فالمؤسسات اليوم اقتصرت أن التوجه نحو الاستثمار في التقنية البيئية خيار استراتيجي استباقي يجنب المنظمات

⁽¹⁾ البكري ثامر، (2010): استراتيجيات التسويق، الطبعة 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 50.

⁽²⁾ حنان حسين أحمد، (2015): نموذج مقترح لتأثير مسارات الإقناع للإعلان البيئي على تشكك المستهلك وتوابع عدم التصديق، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 37-38.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

كلفة عدم تكيفها مع تغيرات بيئتها خاصة في ظل تنامي دور أطراف أصحاب المصلحة من جهة، وظهور معايير بيئة متشددة من جهة أخرى.

ويعتبر الاستثمار الأخضر التوجه الحديث في القرن 21 لصناع القرار والشركات الاستثمارية الذين يتوسمون في عالم جديد أخضر لمواجهة التحديات البيئية واستخدام تقنيات مبتكرة لإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة، والمساهمة في النمو العالمي وتكوين رأس المال الطبيعي واستثماره في المجالات الاجتماعية والبيئية.

إن توجه منظمات الأعمال نحو تبني فلسفة الاستثمار الأخضر والتخلي عن حصص مالية لتوجيهها نحو مشاريع حماية البيئة في المؤسسة كالاستثمار في الطاقات المتجددة يقوم على عدة مطالب نورد أهمها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- العمل على تحسين الكفاءة في الأداء والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري.

- العمل على إصدار بعض المؤشرات المستحدثة من قبل الشركات والتي تؤثر على تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة الذي طبق عام 1992 ويعنى بترتيب الشركات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي خاصة في ظل العولمة، وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، التي تمثل تحديا للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة.

- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد على حل المشكلات والنزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لأنشطتها الاستثمارية والاقتصادية.

- استقطاب العناصر البشرية الكفأة حيث يمثل التزام الشركات بمسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة.

⁽¹⁾ بدران لافي سلطان البدراني، (2015): الاستثمار الأخضر في الشركات المعاصر، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 18.

رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار .

ويحقق الاستثمار الأخضر عائدا مباشرا يتمثل في الإيراد الذي يحصل عند قيام الشركات بالاستثمار الأخضر في مجالات إنتاجية تحافظ على البيئة وتمنع تلوثها كتصنيع سلعة من المخلفات الصناعية، وعائد غير مباشر يتمثل في العائد الذي يتحقق للمجتمع ككل نتيجة تحسن الأداء البيئي للشركات.

4.1. التقارير البيئية:

وهي تقارير تقدم معلومات وتفاصيل عن طريقة تعامل الشركات مع البيئة وهذه التقارير قد تكون إلزامية في بعض الدول تحت الإطار التشريعي ،أو قد تستجيب لحاجة أطراف المصلحة إلى المعلومات حول أهداف الشركة ومواقفها ايزاء البيئة وإجراءاتها من أجل حمايتها ،وتعتبر التقارير البيئية شكلا من أشكال الإفصاح البيئي الذي يظهر الأداء البيئي للمؤسسة ويدعم شفافيتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، كما يساعد التقرير البيئي المديرين على اتخاذ القرارات الملائمة.ومن الأسباب الأساسية لإعداد هذه التقارير البيئية هي ما يأتي⁽¹⁾:

أن هذه التقارير أصبحت مطلبا قانوني من بعض الشركات التي تستخدم مواد وعمليات ومنتجات ذات آثار بيئية سلبية.

اكتساب المشروعية في نظر الجمهور ،لأن هذه التقارير تشير بوضوح إلى الاهتمامات البيئية الخضراء للشركة.

تساهم هذه التقارير في تحسين السمعة البيئية وشفافية المؤسسة اتجاه أطراف المصلحة ،وبالتالي تدعم هذه التقارير ميزتها التنافسية .

وتتضمن التقارير البيئية عموما عدة فقرات نذكر منها:الإطار التنظيمي، السياسة البيئية، الإدارة البيئية، الانبعاثات والنفايات التي تطلقها الشركة، إجراءات إدارة المخاطر البيئية، الامتثال للنوائح والمعايير البيئية، كما أن هذه التقارير تساهم في إبراز مواطنة الشركة على صعيد المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى جانب منافع عديدة يمكن أن تجنيها الشركة من وراء إعدادها تتمثل في: أعمال خارجية أفضل:كسب فرص جديدة ، زيادة الكفاءة من خلال خفض التكاليف والمسؤولية القانونية .

⁽¹⁾رشا الغول، (2014): المراجعة البيئية، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، ص 142.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إدارة داخلية أفضل: معلومات أفضل للمديرين ، ممارسة إدارية جيدة، تحفيز أفضل للعاملين. شرعية خارجية أعلى للحصول على ثقة الجمهور، الاستجابة لاهتمامات وتطلعات أطراف المصلحة، تقديم الدليل على الالتزام البيئي، كسب الشفافية والمصداقية .

5.1. الاقتصاديات البيئية:

قد تزايد الاتجاه نحو الأخذ بمبدأ الملوث يدفع من خلال فرض الضرائب والغرامات على التلوث الذي تقوم به الشركات، وقد أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السبعينات .ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون من أجل تكامل وإدماج البيئة ضمن التفكير الاقتصادي التقليدي .

6.1. التنمية المستدامة:

وهي التنمية التي هي بقدر ما تفي بحاجات الأجيال الحالية فإنها تحافظ وبشكل متجدد على قدرة الأجيال المستقبلية على الإيفاء بحاجاتها. وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا كان النمو الاقتصادي قائما على حماية البيئة ،وقامت شركات الأعمال بتحمل مسؤوليتها البيئية لتظل البيئة محافظة على مستوى المعيشة وبقاء الموارد الطبيعية متاحة للأجيال القادمة.

بالرغم من أهمية تخضير الشركات إلا انه يصطدم بعقبات عدة تتمثل أهمها في⁽¹⁾:
-التكلفة:فحسب معهد مراقبة العالم فان انجاز الاستدامة العالمية يتطلب ما بين 3-4 ترليون دولار عبر عشرين سنة ،وهذه تكلفة عالية جدا سيكون على الشركات تحمل الجزء الأكبر.
-المعلومات غير المتكاملة حول المشكلات البيئية وسلوك الزبون والشركة وتأثيرات كل ذلك على البيئة.

ضعف الالتزام بين المديرين الناتج عن نقص المعلومات البيئية.
نقص الخبرة الإدارية لمعالجة التأثيرات الخضراء على الشركة.
طبيعة القضايا البيئية المعقدة والمتداخلة يجعل تحقيق المعالجة الخضراء لها صعبة لأنها تتطلب جهودا واسعة ومتنوعة.

2. ممارسات واتجاهات تخضير الشركة:

يبدو أن الشركات في الوقت الحاضر أصبحت ، وفي ظل التحديات التي تواجهها، أكثر استعدادا لقبول وتبني أهداف وممارسات تخضير الشركة وان كان بدرجات متباينة. ومع ذلك فان

⁽¹⁾ نجم عبود جم،(2006): أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال،مرجع سبق ذكره، ص 308.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تخضير الشركة يمكن أن يتم من خلال: تخضير الشركة داخليا (أي أن تكون البيئة أحد معايير الأداء الاستراتيجي شأنها شأن التكلفة والجودة والابتكار..)، وتخضير الشركة خارجيا (من خلال الالتزام الأخلاقي والبيئي والاجتماعي للمؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه أو كما يصطلح عليها حاليا مواطنة الشركة أي أن تصبح الشركة مواطنا صالحا).

1.2. تخضير الشركة داخليا:

تعتبر البيئة وفق مفهوم تخضير الشركة داخليا بعدا استراتيجيا وهيكليا (وجود مصلحة تعنى بتسيير الشؤون البيئية) وتنظيميا (أي أن تكون هناك منظومة من التعليمات والبرامج والممارسات تتعلق بالبيئة). إن ما يرتبط بتخضير الشركة داخليا ما يأتي⁽¹⁾:

-التخلي عن فكرة اليد الخفية التي روج لها الاقتصادي التقليدي آدم سميث في القرن الثامن عشر حتى الآن على أساس أن الأفضلية الجزئية تحقق الأفضلية الكلية، ومن الواضح أن التخلي عن هذه الفكرة يتطلب قدرا من التدخل من الشركات ومن المجتمع لإيقاف السعي من أجل أقصى الربح على حساب البيئة.

-الاستعداد العالي للشركة في قبول مبدأ الملوث يدفع أي تحويل تكاليف التلوث الخارجية إلى تكاليف داخلية، والاستعداد لقبول التحول المسئول بيئيا من النظرة إلى الموارد البيئية كعنصر غير نافذ ومجاني إلى كونها سلعة ذات قيمة اقتصادية.

-المراجعة الداخلية البيئية من خلال التقييم الدوري الداخلي للشركة وفق معايير بيئية محددة ترتبط بطبيعة أعمال الشركة.

-تقييم الأداء البيئي للمؤسسة والذي يمثل تعبيرا عن استعدادها لتبني أساليب تقييم الأداء على أساس المعايير المادية (الربح والتكلفة) ومعايير بيئية (كحجم النفايات والانبعاثات).

2.2. تخضير الشركة خارجيا:

يتعلق تخضير الشركة خارجيا بآثار الشركة وعملياتها ومنتجاتها وخدماتها على البيئة الخارجية للشركة، وكذلك على مدى التزام الشركة باللوائح البيئية واستجابتها للاتجاهات الجديدة المتعلقة بخفض التلوث وحماية البيئة.

(1) نجم عبود جم، (2006): أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ،مرجع سبق ذكره، ص ص

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن تخضير الشركة داخليا لا بد أن ينعكس مفهوما وممارسة من خلال تخضير الشركة خارجيا، ويمكن أن نشير إلى ما يعبر أن تخضير الشركة خارجيا من خلال:

-الامتثال للقوانين المتعلقة بالبيئة والمحافظة عليها .

-تحمل الشركة لمسؤوليتها البيئية والاجتماعية.

-التبني والانسجام مع الاتجاهات والممارسات البيئية: إن الشركات التي تسعى إلى أن تكون خضراء أمام زبائنها والمجتمع الذي تنشط به لا بد أن تكون ملتزمة ومسئولة بيئيا، من خلال العمل على خفض التلوث والحد من مستوياته، وعموما يمكن أن نميز عدة اتجاهات لتحمل المؤسسة مسؤوليتها البيئية تتمثل أهمها في: خفض التلوث، الإعادات الخمس، الممارسات التسويقية الخضراء

إدارة الجودة البيئية الشاملة، مواطنة الشركة (1).

مطالب التنمية المستدامة، أي أن الشركات لا بد أن تكون مسؤولة في استخدام الموارد البيئية المحدودة وفق منظور مستقبلي طويل الأمد يراعي الأجيال القادمة، وعلى أساس العدالة والمساواة في الاستفادة من المنافع البيئية وتحمل أعباء الأضرار التي تنجم عن نشاطاتها بما يبقي البيئة في حالة صالحة للأجيال القادمة.

-المعايير والممارسات القياسية العالمية، أصبحت الكثير من اللوائح والمتطلبات البيئية ذات بعد دولي مثل معيار الايزو 14000 ، كما أصبحت الكثير من الإجراءات الداعمة أو المضادة للشركات ذات بعد دولي كما في العلامات والبطاقات البيئية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية البيئية في المؤسسة

1. مفهوم الإستراتيجية البيئية:

1.1. تعريف الإستراتيجية البيئية: تعرف الإستراتيجية على أنها خطة تعتمدها وتطبقها إدارة

المنظمة لغرض (2) :

تحقيق أهداف وغايات طويلة الأمد خاصة بها.

بناء المحددات والضوابط والسياسات التي توضح الطريق إلى الإستراتيجية.

(1) بلحيمر براهيم، قندوز طارق، (2015): مدخل إلى التسويق الأخضر، الطبعة 1، دار الخلدونية، الجزائر، ص 18.

(2) شوقي ناجي جواد، (2010) : المرجع المتكامل في إدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، ص 82.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

صياغة مجموعة من الخطط والأهداف القصيرة الأمد التي تتبناها المنظمة اعتقادا منها بأنها ستساهم في تحقيق أهدافها الأبعد.

وتعتبر الإستراتيجية في أبسط مفاهيمها عن الخطة الشاملة التي تتبناها المنظمة لتحقيق أهدافها. وطبقا لما طرحه (Mintzberg) فإن الإستراتيجية مصطلح يحمل في طياته خمسة أبعاد أطلق عليها (Five Ps) ، وهذه الأبعاد الخمسة توضح كون الإستراتيجية هي⁽¹⁾:

Plan-: الإستراتيجية خطة تحدد السبل ووجهات التصرف، وهي دليل مرشد للتعامل مع موقف أو حالة معينة لتحقيق الأهداف.

Ploy-: الإستراتيجية مناورة القصد منها خداع المنافسين والالتفاف حولهم.

Pattern-: الإستراتيجية نموذج متناغم ومتناسق الأجزاء تعتمد سلوكيات معتمدة وغير معتمدة للوصول إلى أهدافها.

Position-: الإستراتيجية وضع بيئي ديناميكي وفاعل.

Perspective-: الإستراتيجية منظور يسهم في توفير القدرة على رؤية وإدراك الأشياء بعلاقاتها الصحيحة.

تعرف الإستراتيجية البيئية على أنها مجمل الإجراءات التي تنفذها المنظمات لمواجهة التحديات والمعوقات البيئية الحالية والمستقبلية، تهدف من خلالها المؤسسة إلى تحسين أدائها البيئي⁽²⁾. كما يمكن تعريفها على أنها استراتيجيات تصمم لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأجل والمنسجم مع حماية النظام البيئي وهدفها ليس تحقيق الربح وحسب ، وإنما العمل لتجنب الضرر والأذى الممكن وقوعه في النظام البيئي ، وبالتالي فإنها تهدف لتقديم الفوائد التنافسية المتعلقة بتحقيق التوفير في التكاليف أو اختلاف السوق أو تنويعه أو كليهما معا⁽³⁾.

(1) مصطفى يوسف كافي ، (2016): الاقتصاد الأخضر ، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 38.

(2) François Bernatchez, (2008) : **Le Défi Environnemental Et Les PME Québécoises Du Secteur De La Fabrication D'aliments**, Mémoire Présenté A L'université Du Québec A Trois-Rivières Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Administration Des Affaires , Québec ,P 10.

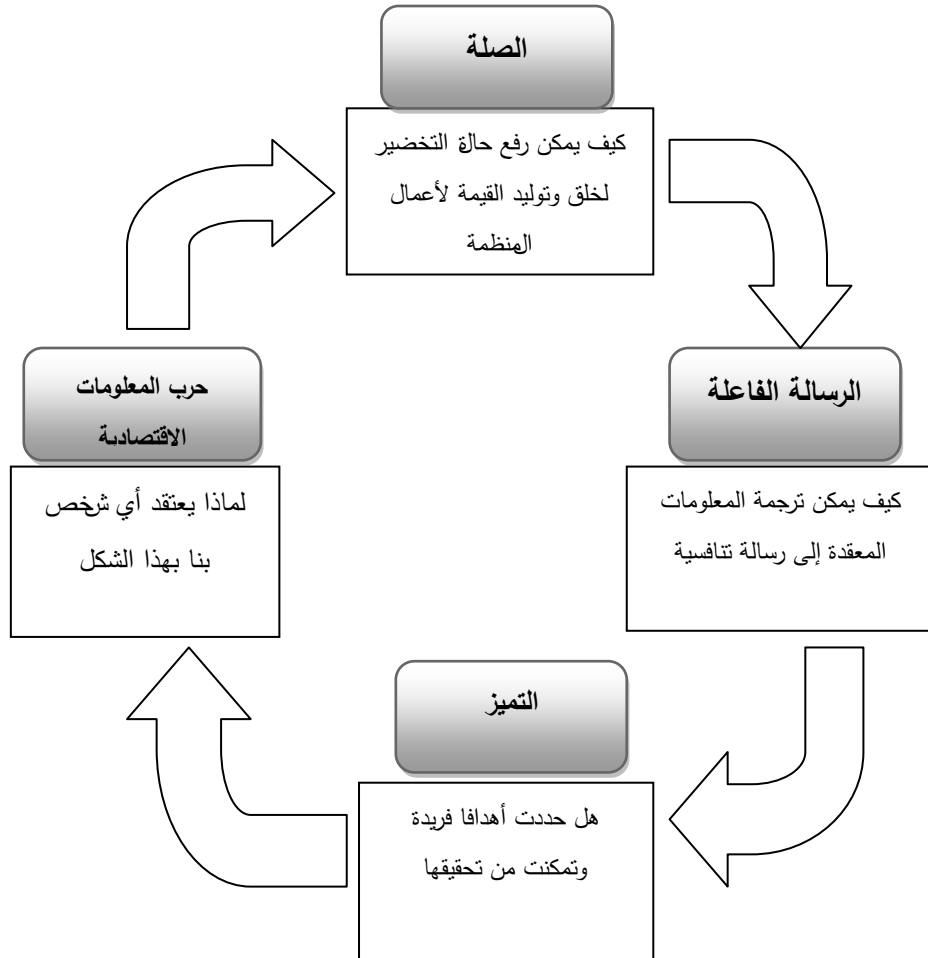
(3) ساسان سفيان، منية غريب، (2012): المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل الرهانات التنموية المستدامة والعدالة الاجتماعية المنعقد خلال الفترة 20-21 نوفمبر 2012، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، ص 300.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية البيئية هي خطط وخيارات تهدف من خلالها المؤسسة إلى تبني نمط(سلوك) بيئي يتلاءم مع إمكاناتها وأهدافها وطبيعة نشاطها، ويتكيف مع معايير حماية البيئة والمجتمع.

2.1. خصائص الإستراتيجية البيئية: تتحدد مدى ملائمة إستراتيجية المنظمة البيئية مع أهدافها وغاياتها بتوفر الصفات التالية: المصادقية ، الصلة، الرسالة الفاعلة والتميز. والتي يمكن توضيحها في إطار الشكل التالي:

الشكل رقم (11): خصائص الإستراتيجية البيئية



المصدر: مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أولاً. المصادقية: ينطلق وصف المصادقية في إستراتيجية المنظمة من طرح التساؤل التالي: لماذا يجب على الناس أن يصدقوك ، والإجابة على ذلك تكمن في أن المنظمة لكي تكون مؤثرة وفاعلة فإن استراتيجياتها التي تتبناها لا بد وأن تكون مستندة إلى رسالة مقنعة ، كما يجب الإفصاح على

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

المعلومات والبيانات المتعلقة بأدائها البيئي لتمكين كل الأطراف الذين لهم علاقة بأعمال المنظمة الاطلاع عليها ،وبهذا تكون قد دعمت ثقة الأطراف ذوي المصلحة بنشاطها وكسبت ولاءهم ودعمهم لاستراتيجياتها المتبناة.

ثانيا. الصلة: ويضم هذا المفهوم استخدام الشروط الخضراء لتحقيق ابتكار في قيمة منظمة الأعمال إذ إن المنظمات لا ترتقي بالانجازات البيئية إلا من خلال تحقيق قيمة لأعمالها وذلك من خلال وضع المفهوم الأخضر في مقدمة المفاهيم التي تبغي تحقيقها . وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للمنظمة أن تقوم بصياغة إستراتيجيتها ليس فقط من أجل تحقيق الأهداف من الأعمال المباشرة فحسب وإنما توجيه المنتج، وزيادة العوائد وجعل الشركة ممتازة فعلا؟ وكيف لنا أن نضمن الاستدامة من منطلق المفهوم الخاص بإدارة الأعمال؟.

ثالثا. الرسالة الفاعلة: كيف يمكن أن تترجم المعلومات المعقدة إلى رسائل متميزة؟. إن الأهمية الكبرى عند صياغة المنظمة لإستراتيجيتها البيئية يكمن في ترجمة معلومات بيئية وجعلها الأساس في العمل، وعلى أساسها يتم صياغة رسالة فاعلة سهلة وواضحة تضمن الارتباط بالزبائن وديمومة الارتباط بهم.

رابعا. التميز: لا بد من الإشارة ابتداء إلى كون التميز إحدى الاستراتيجيات التنافسية التي تتبناها منظمات الأعمال المختلفة وتهدف من خلالها إلى إيجاد المواءمة مع بيئتها، وان وجود المواءمة أو عدم وجودها سيحدد وجود أو عدم وجود إستراتيجية التميز التي تتميز المنظمة من خلالها على المنافسين. وفي إطار ذلك نجد أن الإستراتيجية البيئية تنطلق من تساؤل مفاده: هل تقوم المنظمة بعمل مميز وفريد من نوعه؟. أم هل أن إستراتيجية المنظمة هي من النوع المقلد؟.

2. أنماط الإستراتيجية البيئية:

لأكثر من عقد تطورت الأبحاث الأكاديمية حول الاستراتيجيات البيئية، ففي عام 1990 قام كل من (Hunt et Auster, 1990) بتحليل البرامج البيئية المتبناة من طرف بعض الشركات الكبرى وتصنيفها حسب درجة التزامها البيئي . وقد حدد كل من المؤلفين خمسة أنماط للشركات هي: المبتدئون، رجال الإطفاء، مواطنة الجيدة للشركات، الواقعيون، الاستباقيون.

ويعتبر الباحثان أن النمطين الأخيرين يضم مؤسسات ذات التزام بيئي عالي، حيث تدمج الانشغال البيئي في صلب خططها الإستراتيجية وتولي اهتماما كبيرا بالبيئة ، إذ تعتبرها فرصة لخلق ميزة تنافسية مستدامة ، وبالنسبة لكل من (Hunt et Auster) ، إن تبني المؤسسات لنمط الإستراتيجية

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الاستباقية يستلزم توفر عدة عناصر نلخص أهمها في ⁽¹⁾: دعم والتزام الإدارة العليا ، التنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة، إعلان سياسة بيئية واضحة ، تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لرفع وعي العمال، وجود برنامج للتدقيق والمراجعة البيئية ،توفر قاعدة قانونية قوية ،المساءلة والشفافية. واقتراح (Roome,1992) تصنيف مختلف للشركات قائم على أساس مدى (أو درجة) امتثالها للقوانين واللوائح البيئية *conformité a la réglementation*. وقد حدد أربعة استراتيجيات بيئية تتمثل في:

- *إستراتيجية غير مطابقة (non conformité)*: هذا النمط من الاستراتيجيات يضم الشركات غير متفاعلة مع اللوائح والمعايير البيئية ،حيث تواصل المؤسسة نشاطها الإنتاجي الملوث ، وتعتبر أن الاستجابة للانشغالات البيئية يحملها تكلفة إضافية تؤثر سلبا على ميزتها التنافسية وبالتالي على بقائها واستمرارها في السوق ،لذلك تتجاهل هذه الشركات قوانين حماية البيئة. *إستراتيجية مطابقة (conformité)*: تسعى الشركات ضمن هذه الإستراتيجية إلى الامتثال للقوانين واللوائح البيئية وتوجيه نشاطها الإنتاجي وفق ما يفرضه القانون،أي أنها تلتزم بالحد الأدنى دون أن تبذل مجهودات إضافية لحماية البيئة. *إستراتيجية مطابقة أكثر (conformité plus)*: وهي الشركات التي لا تكتفي فقط بالالتزام للقوانين والمعايير البيئية وإنما تدمج البعد البيئي ضمن خططها الإستراتيجية وتبني نظام تسيير بيئي فاعل تهدف من خلاله إلى خفض كميات التلوث والأضرار البيئية على المجتمع والبيئة. *إستراتيجية استباقية*: تتبنى الشركات ضمن هذه الإستراتيجية ممارسات بيئية وقائية سواء على المستوى التشغيلي،التنظيمي أو الاستراتيجي، حيث تعتبر الاهتمام بالبيئة ومعالجة المشاكل والأضرار البيئية عند مصدرها فرصة لتحقيق ميزة تنافسية من خلال: التميز والتنوع والارتقاء لجميع رغبات مختلف أطراف المصلحة.أي أن الشركات ضمن هذه الإستراتيجية تتبنى فكر استراتيجي يقظ ،متكيف ومرن .

أما (Hart ,1995) اقترح تصنيف مختلف عن الباحثين السابقين واعتمد في تحديد النمط الاستراتيجي المتبنى من طرف الشركات اتجاه البيئة على أساس الموارد المخصصة (الموجهة) لحماية البيئة ومعالجة أثار نشاطها الإنتاجي .وقد حدد ضمن هذا السياق أربعة إجراءات لحماية البيئة:

⁽¹⁾ François Bernatchez , op.cit, P12.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

للمعالجة في نهاية الأنبوب *End of pipe*: ضمن هذه الإستراتيجية تقوم المؤسسة بمعالجة الآثار البيئية الناتجة عن نشاطها الإنتاجي في نهاية العملية الإنتاجية (عند المصب)، وتعتبر أن تخصيص موارد إضافية للاستثمار في تكنولوجيات نظيفة لتقاء الأثر البيئي المحتمل ليس له عائد ويؤثر سلبا على ميزتها التنافسية.

-الوقاية من التلوث *Pollution Prévention*: ضمن هذه الإستراتيجية تقوم الشركات بتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة المشكل البيئي عند المنبع، من خلال الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة والطاقات المتجددة والعمل على التقليل واتقاء الضرر البيئي قبل حدوثه.

الإشراف على المنتجات: تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتيجية بدراسة وبمتابعة المنتج انطلاقا من مرحلة ما قبل الإنتاج (مثال تختار المؤسسة المواد الأولية النظيفة والأقل تلويثا) وصولا إلى مرحلة التخلص منه، أي أن هذه الشركات تتبنى فلسفة التصميم الايكولوجي ، مفهوم الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات النظيفة، تعتبر هذه المؤسسات أن إستراتيجية الإشراف على المنتجات تمكنها من الابتكار والإبداع البيئي.

الالتمية المستدامة: تحاول الشركات من خلال هذه الإستراتيجية تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة من خلال تحقيق الملائمة بين أهدافها الاقتصادية (المسؤولية الاقتصادية) والأهداف الاجتماعية البيئية (المسؤولية البيئية والاجتماعية) ، يعتبر هذا النمط من الشركات من أرقى المستويات التي يمكن أن تصل إليها المؤسسات في مجال حماية البيئة .

وفي عام 2005 اعتبر كل من Hartmann et Perego أن الإستراتيجية البيئية تعبر عن مدى التزام ودمج المنظمات للقيم والمبادئ البيئية، والتي يمكن من خلالها أن نصنف الشركات إلى: مؤسسات استباقية (*entreprise proactive*) ، ومؤسسات تفاعلية (*entreprise réactive*) .

كما قامت الباحثة (Sandrine Gherra, 2010) بتصنيف أربع أنماط (صفات) للإستراتيجية البيئية والمتمثلة في:

الإستراتيجية البيئية التفاعلية: تقوم الإستراتيجية البيئية التفاعلية على منطق المطابقة، حيث تعتبر المنظمة أن المتغيرات المجتمعية تهديدات أو قيود، و تفضل البقاء في وضع ساكن تراقب فيه التغيرات التي قد تحدث والتي تفرض عليها التوجه نحو إدماج البعد البيئي كإصدار تشريعات بيئية صارمة. والجدول التالي يبين أهم خصائص الإستراتيجية البيئية التفاعلية.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم(7): خصائص الإستراتيجية البيئية التفاعلية

التفكير الاستراتيجي.	متكيف.
الرؤية الإستراتيجية.	قصيرة المدى.
موضع المتغيرات المجتمعية.	قيود وتهديدات.
سلوك المؤسسة.	دفاعي.
موقف المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح: -الاستجابة لتوقعاتها. -ترقب رغباتها.	تفاعلي. جزئي. لا يوجد.
الإجراءات التنفيذية: مستوى الاستباقية البيئية.	نهاية الأنبوب (نهاية العملية). ضعيف.

Source : Sandrine Gherra, (2010) : **Intégration du développement durable dans la stratégie d'entreprise: une explication par la théorie des ressources et compétences et l'approche des parties prenantes**, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en science de gestion, Université de la Méditerranée – Aix Marseille II, P 48.

الإستراتيجية البيئية الدفاعية: تقوم إستراتيجية المؤسسة وفق المنظور الدفاعي على التمتع في السوق والحفاظ على أنشطة المؤسسة وفق مجال محيطها ،وتبذل المؤسسة قصارى جهدها للحصول على ميزة تنافسية وضمان استمرارها واستقرارها الداخلي ،وذلك بخفض التكاليف الناتجة عن علاقتها مع المتغيرات المجتمعية .تتبنى المنظمة ضمن هذه الإستراتيجية سلوك مساير . والجدول التالي يبين خصائص الإستراتيجية البيئية الدفاعية.

الجدول رقم(8): خصائص الإستراتيجية البيئية الدفاعية

التفكير الاستراتيجي.	التموقع في السوق.
الرؤية الإستراتيجية.	متوسطة المدى.
المتغيرات المجتمعية الخارجية.	داخلية: خفض التكاليف.
سلوك المؤسسة.	مساير .
موقف المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح: -الاستجابة لتوقعاتها. -ترقب رغباتها.	دفاعي. نعم. لا يوجد.
الإجراءات التنفيذية: مستوى الاستباقية البيئية.	متوسط العملية منخفض نسبيا

Source : Sandrine GHERRA ; idem, "P 49.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الإستراتيجية البيئية التعاونية: إن الإستراتيجية البيئية التعاونية قائمة على نظرية الموارد والكفاءات، حيث تعتبر المؤسسة أن الموارد أو الكفاءات قيمة للمؤسسة تسمح لها بانتهاز الفرص من السوق أو تجنبها التهديدات. وهذا لأنها تسمح لها بالدخول إلى عدد أكبر من الأسواق وتساهم في رفع قيمة المنتج عند الزبون، أو لأن قيمة هذا المورد أعلى مما عند المنافسين. ويتوقف مدى كفاءة وفاعلية هذه الموارد على خيارات المؤسسة في تسيير محفظة نشاطاتها من خلال تكييف كفاءاتها مع المتطلبات الداخلية والخارجية لتحسين وضعيتها في السوق واستغلال الموارد. وقد أكدت نظرية الموارد على أنه لا يمكن تحقيق التفوق وتجاوز شدة المنافسة الحالية بالاعتماد فقط على المتغيرات الخارجية، ولكن يجب إعادة الاعتبار إلى المتغيرات الداخلية المتعلقة بالموارد وخاصة الإستراتيجية منها والتي يمكن التحكم فيها ومراقبتها. تتبنى هذه المنظمات سلوك بيئي قائم على فلسفة التصميم الايكولوجي. والجدول التالي يبين أهم خصائص الإستراتيجية البيئية التعاونية.

الجدول رقم(9): خصائص الإستراتيجية البيئية التعاونية

التفكير الاستراتيجي.	الموارد والكفاءات.
الرؤية الإستراتيجية.	بعيدة المدى.
المتغيرات المجتمعية الخارجية.	داخلية: خفض التكاليف ومصدر لتحقيق التميز.
سلوك المؤسسة.	استباقي
موقف المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح: -الاستجابة لتوقعاتها. -ترقب رغباتها.	تعاوني. نعم. جزئي
الإجراءات التنفيذية: -مستوى الاستباقية البيئية.	بداية العملية. قوي.

Source : Sandrine GHERRA, op.cit, P 55.

الإستراتيجية البيئية الاستباقية: تقوم الإستراتيجية البيئية الاستباقية على المبدأ الاستباقي وتعتبر المنظمة أن المتغيرات المجتمعية مصدرا وفرصة لتطوير أعمالها، تتبنى وفق هذا المنظور سلوك مستدام. والجدول التالي يبين أهم خصائص الإستراتيجية البيئية الاستباقية.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم(10): خصائص الإستراتيجية البيئية الاستباقية

التفكير الاستراتيجي.	استباقي
الرؤية الإستراتيجية.	طويلة المدى.
المتغيرات المجتمعية الخارجية.	فرصة للإبداع وتطوير الأعمال.
سلوك المؤسسة.	مبادر.
موقف المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح:	استباقي.
-الاستجابة لتوقعاتها.	نعم.
-ترقب رغباتها.	نعم.
الإجراءات التنفيذية:	في جميع مراحل العملية .
-مستوى الاستباقية البيئية.	قوي.

Source : Sandrine Gherra, op.cit, P 60

المطلب الثالث: الإستراتيجية البيئية ونظرية أصحاب المصلحة

تتعرض فاعلية أداء أي منظمة في قدرتها على التعامل مع فئات مختلفة يعبر عنها اصطلاحاً بأصحاب المصلحة، إذ أضحي يحتم على المؤسسة اليوم وضع استراتيجيات كفيلة بإدارة العلاقة معهم والوصول إلى تحكيم يحد من صراع المصالح ويحقق توليفة مثلى من الكفاءة الاقتصادية العدالة الاجتماعية والتعايش البيئي⁽¹⁾.

1. مفهوم أصحاب المصالح:

1.1. التطور التاريخي لمفهوم أصحاب المصلحة:

تطور مفهوم أصحاب المصالح تطوراً ملحوظاً، وأصبح الاهتمام بهذا المفهوم من سمات الإدارة الإستراتيجية، إذ يؤكد معظم الباحثين أن مصطلح أصحاب المصالح ليس حديث النشأة فقد تم تداوله سنة 1708، ويعود شيوعه إلى مجالات المراهنات والودائع، وعلى نحو عام فإن مفهوم أصحاب المصالح ودرجة تبنيه من قبل المنظمات يرتكز في جوهره على ميل المنظمة في التركيز على الجوانب الأخرى غير المالية، التي بدأت تتسجم مع اهتمامات الفكر المعاصر للمنظمات

(1) كونكل بيتر، جيرلاخ، سيلفينه فريج، ترجمة محمد عبد الهادي،(2014): العمل مع حوارات أصحاب المصلحة في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، دليل إرشادي عملي لرواد التغيير في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الطباعة والإنتاج ENTIRE، ص 13.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

وعلى الرغم من رصده في السنة المذكورة ، إلا أننا سوف نوضح التطور الفكري لهذا المفهوم وفق المراحل الزمنية لتطور الفكر الإداري⁽¹⁾ .

- مدرسة الإدارة العلمية 1856: أسهمت مدرسة الإدارة العلمية في إرساء الجوانب التطبيقية لأصول الفكر التنظيمي من خلال اعتمادها على مفاهيم العلوم الهندسية، وقد ركزت المدرسة في مبادئها على العامل بوصفه مركزاً للعملية الإنتاجية ولاسيما بعد تحديد معايير واضحة لطريقة الإنتاج وكميته المتوقعة، واعتباره من أهم أطراف أصحاب المصلحة الذين ينبغي الاهتمام بهم.

- مدرسة العلاقات الإنسانية: شاع مفهوم العلاقات الإنسانية في مجال الإدارة كرد فعل للمفاهيم الكلاسيكية التي طرحتها مدرسة الإدارة العلمية، إذ يركز المفهوم على التنسيق بين جهود الأفراد لتكوين أجواء عمل محفزة لتحقيق أفضل النتائج، بما يوفر إشباعاً لحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وعلى الرغم من التناقض الفكري والتطبيقي بين المدرستين إلا أنهما ركزتا على العامل بوصفه محور العملية الإنتاجية، مما ولد رؤية تكاملية للإدارة تجاه العاملين، وعزز دوره كصاحب مصلحة في المنظمة.

مرحلة حملة الأسهم والهيئات المدنية : في الثلاثينات من القرن العشرين أشار Dodd إلى أن أصحاب المصالح هم مالكون غائبون إذ يملكون المنظمة من الذين يديرونها، في إشارة إلى ما يعرف بحملة الأسهم بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تزاوله المنظمة، كما برزت هذه المرحلة حتى ولو على نحو غير مكتمل الهيئات غير حكومية كهيئة الدفاع عن العاملين، مما برز فئتين من أصحاب المصلحة هما: الذين لهم مصالح مالية (الفئة الأولى) ، والذين لهم مصالح معنوية والمتمثلة في الجمعيات والنقابات (الفئة الثانية).

- مرحلة بروز أصحاب المصلحة : تشير هذه الفترة إلى بروز مصطلح أصحاب المصلحة فضلاً عن تحليله، إذ مورست في هذه المرحلة ضغوط على المنظمات ليس فقط من خلال العاملين وإنما من قبل المجتمع والبيئة والمستهلك، وتجدر الإشارة إلى أن معهد ستانفورد للبحث أخذ على عاتقه إحياء هذا المصطلح، وبالفعل عرفت المذكرة البحثية للمعهد سنة 1953 أصحاب المصلحة بأنها تلك الجماعات التي من دون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود، وكانت المذكرة مشروعاً استشارياً حدد المعهد من خلاله اتجاهاً فكرياً بين المنظمات التي تتجاهل التخطيط للتغيرات في عناصر

(1) علاء أحمد حسن الجبوري، علي سالم شهاب أحمد، (2012): قياس رضا بعض أصحاب المصالح (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى)، تنمية الراشدين العدد (109) ، ص ص 237-239.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

البيئة فضلاً عن ترسيخ أهميتها في أذهان القائمين على المنظمات ،وهكذا برز المصطلح في متغيرات الإدارة الإستراتيجية بوصفها الإدارة المسؤولة عن تكيف عمل المنظمات بالبيئة وصولاً إلى تحقيق أهدافها التي يعد البقاء أشملها.

مرحلة النضج في الإدارة الإستراتيجية: تركز هذه المرحلة على ضرورة تشخيص المنظمات مصلحة كل طرف من الأطراف المرتبطين بالمنظمة وتحديد الكيفية التي يتم من خلالها التعامل معهم، ويعد Freeman صاحب هذه الرؤية مستندا على الأفكار المطروحة من قبل معهد ستانفورد،ومما يجدر ذكره هنا أن أفكاره لاقت رواجاً عملياً من خلال تأشير جملة من السلوكيات غير المرغوب فيها من قبل ذوي العلاقة في المنظمة في الاتجاهين المالي والمعنوي كمشكلة الوكالة ، وهي المشكلة التي تنشأ عندما يتصرف المدير بوصفه مالكا للمنظمة ومصادراً لحقوق المالكين الشرعيين، الأمر الذي أثار ضرورة الشروع بالبحث عن منهج معالج لها وبالفعل قدمت الحوكمة كإطار فكري وتطبيقي لضمان حقوق بعض أصحاب المصالح أو كلهم، ويشار إليها بأنها مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة التي اتخذت أي قرار، قد يؤثر في مصلحة الشركة والأطراف ذات العلاقة بها.

2.1. تعريف أصحاب المصالح ودواعي الاهتمام به:

بفضل المنافسة والتغيرات البيئية الحاضرة لم يعد مالك المنظمة هو الذي يقوم بإدارتها، إنما أصبحت المنظمات اليوم لها شخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة عن مالكيها، وأصبح هناك أطراف عدة مرتبطة بالمنظمة لكل منها هدف يسعى إلى تحقيقه من خلالها، تحت مسمى أصحاب المصالح، وتؤكد الأدبيات إلى وجود العديد من التعاريف التي تعكس اتجاهات فكرية نهجها باحثون في التطرق إلى المصطلح.

- فقد عرف Freeman أصحاب المصالح على أنها "فرد أو جماعة يؤثر أو يتأثر بتحقيق المنظمة لأهدافه".

كما يمكن أن نعرف أصحاب المصلحة على أنها كل كيان سواء معنوي أو طبيعي فردا كان أو جماعة لهم مصالح أو نصيب لدى المنظمة يؤثر ويتأثر بنشاطها وبأهدافها.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

ويمكن تبرير الاهتمام بأطراف أصحاب المصلحة من خلال تنامي تأثير المتغيرات الثقافية والاجتماعية في ظل تداخل الثقافات العالمية والاهتمام بالمعرفة الذي يعد مصدرها الأول العقل البشري من جهة، والاهتمام بالبيئة للحد من تداعيات ظاهرة الاحتباس الحراري، فضلاً عن معالجة مشكلات المجتمع المحلي من جهة أخرى في ظل بقاء ترغيب به المنظمة. ويمكن أن نلخص أهم أسباب اهتمام المنظمة بهذه الفئات في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تزايد أعداد هذه الفئات ذات المصالح باستمرار بسبب تطور الحياة بشكل عام.
- تزايد قبول المجتمع لفئات متجددة تمثل منظمات المجتمع المدني المختلفة والتجارب معها ودفعها نحو الواجهة السياسية للدول مثل جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات أخرى، وأصبحت ذات تأثير مهم وكبير، ولعل الأكثر وضوحاً هو ما بدأت تحتله أحزاب الخضر المناهضة بحماية البيئة من مكانة سياسية واجتماعية.
- تطور مفاهيم حماية المستهلك وانتقاله من متلقي السلع التي تقرض عليه المنظمة وتعرض في السوق، إلى صاحب الرأي بشأن هذه السلع ونوعياتها.
- تعارض مصالح هذه الفئات الكثيرة، ومن ثم على إدارة منظمة الأعمال أن تجد صيغة ملائمة لموازنة هذه المصالح وعرض هذه الصيغة بشكل صحيح وعرضي لهذه الأطراف المختلفة.
- كثرة الحاجات والطلبات الاجتماعية لهذه الفئات ذات المصالح بحيث تجد منظمة الأعمال نفسها غير قادرة على الوفاء بالالتزامات جميعها.
- إن أصحاب المصالح من موظفين ومجتمع تخدمه منظمة الأعمال الذين يعدون موارد حيوية لها، حيث إن المهارات والخبرات والكفاءات التي يمتلكونها تؤلف المقدرات التنظيمية لها.
- تسهم علاقات أصحاب المصالح في خلق الميزة التنافسية، فالمنظمات أدركت أن سمعتها على تطوير علاقات معقولة مع الموظفين، والزبائن، والمجهزين، والمقيمين بجوارها يعد أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الإبداع، فالعلاقات الجوهرية هي مصدر السمعة الجيدة، وتعزز من قيمة العلامة التجارية للمنظمة، وكليهما بالطبع قد يولد كما هائلاً من المنافع خصوصاً تطوير الأسواق الحالية وإيجاد أسواق جديدة وفرص مريحة لها.

(1) علاء أحمد حسن الجبوري، علي سالم شهاب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 240.

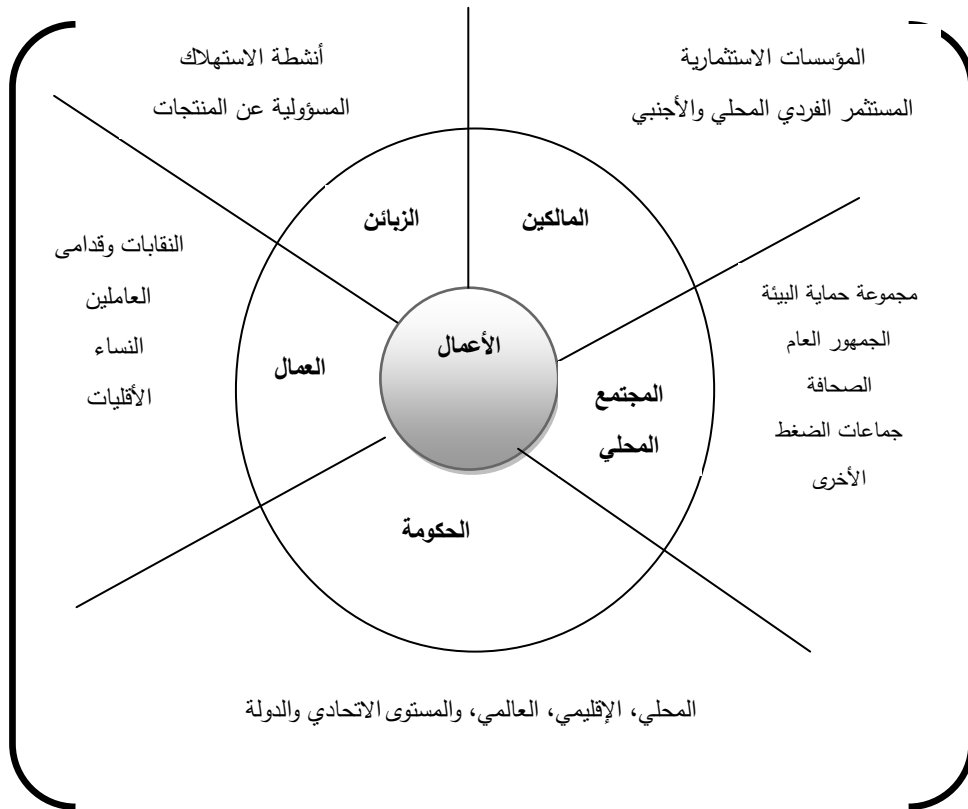
الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن نوعية علاقات المنظمات مع أصحاب المصالح ممكن رؤيتها واعتبارها كأحد المؤشرات لقياس قدرتها على بلوغ مواردها المالية والبشرية والمعرفية.

3.1. تشخيص فئات أصحاب المصالح وأصنافها:

يمكن أن نصنف مجموعات أصحاب المصالح إلى: مجموعات رئيسية لديها علاقة مباشرة ورسمية مع المنظمة أي أن العلاقة بين الشركة وهذه الأطراف تصاغ في عقد واضح وصريح ، ومجموعات ثانوية لديها علاقة غير مباشرة بالمنظمة غير أنها تتأثر وتؤثر في نشاط المؤسسة وأهدافها. والشكل التالي يوضح فئات أصحاب المصلحة المختلفة.

الشكل رقم (12): منظمة الأعمال وفئات أصحاب المصلحة



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، (2010): المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 79.

وقد قام فريمان وادوارد (Edward et Freeman) بتقديم تصنيفا يفرق فيه بين أصحاب المصلحة الداخليين وأصحاب المصلحة الخارجيين، غير انه عاد هو وآخرون سنة 2007 ليقدّموا تصنيفا يفرقون فيه بين أصحاب المصلحة الأساسيين والثانويين ، حيث يعتبرون أن تحقيق المؤسسة لأداء

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

جيد مستدام مشروط بربط علاقة وطيدة بينها وبين أصحاب المصلحة الأساسيين ،كما أن أصحاب المصلحة الثانويين لهم تأثير كبير على علاقة المؤسسة بالأساسيين⁽¹⁾.

أما كل من رونالد وبرادلي (Ronald Mitchell ;Bradley Agle) فقد صنفا أصحاب المصلحة إلى أقسام عديدة حسب صفاتهم والتي هي: الشرعية، السلطة والضرورة الملحة. كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): أصناف أصحاب المصلحة حسب صفاتهم

الصفة/الصنف	السلطة	الشرعية	الضرورة الملحة
1. أصحاب المصلحة الكامنين	الساكنين	لا تملك السلطة	لا تملك الضرورة الملحة
	التقديريين	لا تملك السلطة	لا تملك الضرورة الملحة
	المطالبين	تفتقر للسلطة	تملك مطالب ملحة
2. أصحاب المصلحة المترقبين	المهيمنين	لها سلطة	مطالب غير ملحة
	التابعين	تفتقد للسلطة	لها مطالب مشروعة
	الخطرين	لديها السلطة	لا تتمتع بالشرعية
3. أصحاب المصلحة الحاسمين	تملك السلطة	تملك الشرعية	مطالب ملحة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

حمزة رملي، إسماعيل زحزط، (2012): دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة ، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل الرهانات التنموية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد خلال الفترة 20-21 نوفمبر، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، ص 300.

2. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة وعلاقتها بالإستراتيجية البيئية:

1.2. إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح:

يعرف فريمان وآخرون إدارة أصحاب المصلحة على أنها: "جميع الممارسات التي تعمل على فهم العلاقات المتشابكة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة وتحليل التفاعلات الناتجة عنها لخلق القيمة

⁽¹⁾ سعد العنزي، (2007): محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، محلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (العدد 48)، ص 5.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

واتخاذ القرارات الإستراتيجية تبعا لهذا التحليل ⁽¹⁾. ولإنجاز ممارسات إدارة أصحاب المصلحة وتحليلها، وإنجاح نتائجها لا بد على المؤسسة أن تتبع الخطوات التالية:
تحديد جميع أطراف أصحاب المصلحة التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤسسة.
تحديد تطلعات أصحاب المصلحة وأولويات التعامل معهم. والجدول التالي يبين أهم تطلعات أصحاب المصلحة على اختلافهم:

الجدول رقم (12): تطلعات أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	تطلعات واحتياجات أصحاب المصلحة	مساهمة أصحاب المصلحة في خلق القيمة
المساهمون	توزيعات الأرباح والرفع من قيمة السهم	رأس المال، التقليل من خطر الديون
العمال	المداخل والأمن الوظيفي	تنمية رأس المال البشري، الابتكار والتعاون
العملاء	النوعية، الخدمات، السلامة والسعر.	الولاء، تحسين السمعة، توافر الشراء
المسيرون	الأجور، الترقية، الهيئة والسلطة	الكفاءة في تسيير المنظمة
الموردون	علاقة توريد مستقرة ومستدامة	الكفاءة وانتظام مواعيد التسليم
البيئة والمنظمات غير حكومية	المساهمة في رفاه المجتمع والحد من التلوث	الشرعية والترخيص بالعمل
الحكومة والسلطة القانونية	احترام القوانين، التشغيل، الجباية	الترخيص والاعتماد، الدعم.
الجمعيات ووسائل الإعلام	احترام القيم، الشفافية والرفاه	الشرعية والترخيص بالعمل

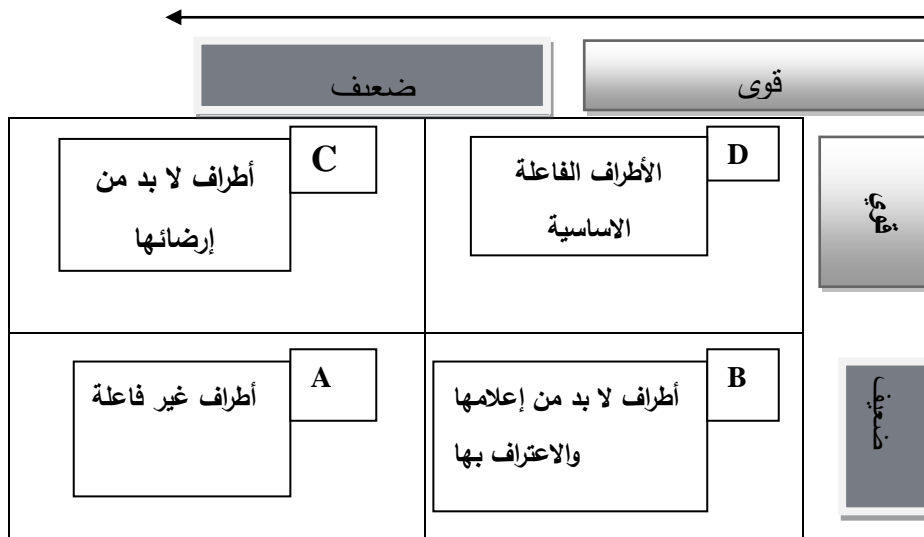
المصدر: جمزة رملي، إسماعيل زحوط، مرجع سبق ذكره 332.

⁽¹⁾ R ;Edward Freeman ,Jeffrey Harrison, Andrew Wicks : (2007), **Managing For Stakeholders Survival, Reputation and Success**, Yale University Press New Haven,London, PP 7-8

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تحديد أولويات إدارة أصحاب المصلحة والوضعيات التي تتخذها هذه الأطراف ومن ثم تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بالتعامل والحوار مع مختلف أصحاب المصلحة. وهذه الاستراتيجيات عموما تتماشى مع خارطة أصحاب المصلحة التي تم تصميمها .

الشكل رقم(13):خارطة أصحاب المصلحة



المصدر: جمزة رملي، إسماعيل زحوط، مرجع سبق ذكره 332.

استراتيجية المراقبة والحذر: لا تتطلب هذه المجموعة مجهودات كبيرة لتلبية حاجاتها ولكنها تبقى مصدرا هاما لدعم استراتيجيات المؤسسة، فيمكن للمؤسسة التأثير على الأطراف الأساسية (D) بتطوير نفوذ ومصالح الأطراف (A) في المؤسسة والحصول على دعم كافي منها.

استراتيجية الدفاع مع المجموعة B: يجب أن تكون حاجات هذه المجموعة (الجماعات المحلية، الرأي العام...) مقدرة بدقة ويتعين على المسيرين الإعلام المستمر والكافي لأطراف هذه المجموعة لقدرتهم على تقديم الدعم الهام في حالة ضرورة التأثير على تطلعات المجموعة D عن طريق التكتلات والتحالف معهم.

استراتيجية التعاون مع المجموعة C: بالرغم من الطبيعة السلمية لهذه المجموعة إلا أن العلاقة مع هذه الأطراف صعبة التخطيط، فقد يتحولون إلى المجموعة D في حالة سوء تقدير مصالحهم وتعتبر القضايا المتعلقة بهذه المجموعة من أصعب القضايا المتعلقة على المؤسسة وإرضاءهم يقود إلى تحكيم المصالح. ويندرج في هذه المجموعة غالبا المساهمون.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

لإستراتيجية المشاركة المجموعة D: مهما كان الإطار السياسي فرد فعل الأطراف الأساسية يجب أن يحظى بالاهتمام الأساسي للمؤسسة في مرحلة وضع وتقييم الإستراتيجية. وتعد الخطوات السابقة بمثابة أدوات إدارة أصحاب المصلحة في تسيير علاقة المؤسسة معهم غير أن هذه الخطوات لا بد أن تسيير في إطار حوار متفتح ومؤسس.

2.2. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في الإستراتيجية البيئية:

أولاً. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في الإستراتيجية البيئية التفاعلية:

إن مستوى توجه المؤسسة لأصحاب المصلحة والاهتمام بمتطلباتهم في إطار الإستراتيجية البيئية التفاعلية منخفض.

مستوى الاهتمام بأصحاب المصلحة التنظيميين في الإستراتيجية البيئية التفاعلية:

إن دمج المتغيرات الاجتماعية في الإستراتيجية البيئية التفاعلية يمكن اعتباره وسيلة لتتماشى المؤسسة مع المتطلبات والاشتراطات التنظيمية المفروضة من طرف السلطات العامة، والواقع أن تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" واللوائح الصارمة فعالة لإدخال ممارسات الامتثال للأنظمة البيئية. تسعى المؤسسة وفق هذه الإستراتيجية للقيام بكل ما يلزم للامتثال للمعايير التنظيمية وهي تعتبرها قيود تشكل تهديدا لبقائها، فللتزامها بهذه اللوائح إلزامي دون أن تقتنع بمزايا هذا الامتثال، وبهذا يكون مستوى توجه المؤسسة نحو إدارة علاقتها مع هذه الفئة من أصحاب المصلحة منخفض.

مستوى الاهتمام بأصحاب المصلحة الرئيسيين في الإستراتيجية البيئية التفاعلية:

في الإستراتيجية البيئية التفاعلية، تعتبر الشركة موظفيها، المساهمين والمستثمرين وشركات التأمين عناصر أساسية لنجاحها، لأنها توفر الموارد (الموارد البشرية ورأس المال المالية) اللازمة لإدارة علاقتها مع المتغيرات والضغوطات الخارجية. لهذا تركز المؤسسة على أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوفير الاستجابة المثلى للمتطلبات بينتها الخارجية والحد من تأثير أنشطتها على البيئة الطبيعية.

مستوى الاهتمام بأصحاب المصلحة الثانويين في الإستراتيجية البيئية التفاعلية:

لا تعتبر الشركات وفق الإستراتيجية البيئية التفاعلية الإدارة البيئية وظيفة أساسية. ولا تعطي أهمية لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة الثانويين، إذ تعتبر المؤسسة أن تصرفات أصحاب المصلحة الثانويين وتطلعاتهم لا تشكل تهديدا لبقائها، والسبب في ذلك أنها تعتبر أن مطالب

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

وتوقعات المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام غير شرعية، وليس لها صلة أو تأثير على قراراتها الإستراتيجية.

ثانيا. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في الإستراتيجية البيئية الدفاعية:

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة التنظيميين في الإستراتيجية البيئية الدفاعية:

الشركات ذات السلوكيات الوقائية هي الأكثر توجها نحو تنظيم علاقتها مع أطراف أصحاب المصلحة التنظيميين، من خلال الاهتمام باللوائح والمعايير البيئية وتوجيه سلوكها وممارساتها البيئية بما يتوافق مع ذلك ،وهو توجه من شأنه أن يسمح للشركة الحصول على الشهادات البيئية وفي المقابل سيطرة أفضل على التكاليف وزيادة الكفاءة وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح داخليا (الاندماج التدريجي في ثقافة الشركة) وخارجيا (توطيد الثقة مع شركاء) .

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة الأساسيين في الإستراتيجية البيئية الدفاعية:

في الإستراتيجية البيئية الدفاعية، تحتل أصحاب المصلحة الأساسيين مثل الموظفين مكانا في التوجهات الإستراتيجية للشركة، فمشاركة الموظفين والإدارة يتفق مع مبدأ العدالة الاجتماعية، حيث تدرج انشغالات هذه الأطراف في عملية اتخاذ القرار، مما يساهم في استغلال المهارات الفردية أو الجماعية لتحسين الأداء البيئي ،والأمر نفسه للمساهمين والبنوك التي تشارك في جميع القرارات الإستراتيجية للشركة.

بالإضافة إلى الاهتمام بإدارة علاقتها مع أصحاب المصلحة الأساسيين الداخليين، توجه المؤسسة اهتماماتها بمتطلبات أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك العملاء من أجل إقامة أفضل العلاقات معهم، إذا يمكن وصف توجه أصحاب المصلحة الأساسيين قويا في الإستراتيجية البيئية الدفاعية.

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة الثانويين في الإستراتيجية البيئية الدفاعية:

تعتبر الشركات عند تنفيذ الاستراتيجيات البيئية الدفاعية أصحاب المصلحة الثانويين تهديدا لبقائها لذلك تعمل على تحسين ممارساتها البيئية وإدارة علاقتها مع هذه الفئة لتجنب النزاع أو التصادم معها، أي أن المؤسسة تعمل وفق هذا المنظور على تحسين صورتها وكسب ثقة هذه الفئة.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

ثالثا. تسيير المؤسسة علاقتها مع أصحاب المصلحة في إستراتيجيتها البيئية التعاونية:

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة التنظيميين في الإستراتيجية البيئية التعاونية:

تقوم الشركة ضمن الإستراتيجية التعاونية بتلبية جميع متطلبات الأطراف التنظيمية وتجاوز توقعاتهم. حيث تستثمر في مختلف المجالات لتحسين أدائها البيئي وتنمية المهارات البيئية كمصدر للميزة التنافسية، والمشاركة في وضع لوائح جديدة. هذا النوع من العلاقة يسمح للشركة بتوليد الآفاق والفرص التطوير الاستراتيجية.

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة الأساسيين في الإستراتيجية البيئية التعاونية:

في الإستراتيجية البيئية التعاونية تعتمد الشركات اعتمادا كبيرا على قدرات الشركة الفردية منها (المعرفة والابتكار ...) والجماعية (التعاون، التكامل، التحالف ...) لتحسين أدائها البيئي، كما تعمل على تحسين وإدارة علاقتها مع الأطراف الداخلية الأساسية مثل العاملين بإقامة حوار مفتوح وشفاف ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم وتطوير المنتجات لتقليل الأثر البيئي.

-إدارة العلاقة بأصحاب المصلحة الثانويين في الإستراتيجية البيئية التعاونية:

تعمل الشركات على تطوير استراتيجيات بيئية تعاونية تأخذ فيها بعين الاعتبار طبيعة علاقتها مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وتولي لها أهمية بالغة عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية خاصة المتعلقة بالإجراءات البيئية .

رابعا. تسيير المؤسسة علاقتها مع أصحاب المصلحة في إستراتيجيتها البيئية الاستباقية:

-التوجه نحو أصحاب المصلحة التنظيميين في الإستراتيجية الاستباقية:

الشركات التي تتبنى استراتيجيات بيئية استباقية هي تلك التي لديها أعلى التزام باللوائح، حيث تتعاون مع السلطات والهيئات الرسمية في وضع المعايير البيئية الدولية والاتفاقات الطوعية، وتذهب هذه الشركات إلى ما هو أبعد من الامتثال بما هو مطلوب من قبل المشرع والهيئات الرسمية ولا تعتبرها تهديدات لبقاء الشركة، ولكن فرص لتطوير الأعمال وخلق ميزة تنافسية من خلال فرض قواعد جديدة للعبة التنافسية. ففي الإستراتيجية البيئية الاستباقية، تعتبر الشركة رائدة في مجال البيئة وهي تعتبر هذه الفئة من أصحاب المصلحة شركاء حقيقيين .

-التوجه نحو أصحاب المصلحة الرئيسيين في الإستراتيجية الاستباقية:

في الإستراتيجية البيئية الاستباقية، تقوم الشركة بتطوير توجهها لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (الداخلية والخارجية). ففيما يتعلق بالبعد الداخلي، تقوم الشركة ببناء حوار مستمر مع

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الموظفين، بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على إنشاء حوار مفتوح وبناء مع المساهمين يشكل ضماناً للنجاح، لهذا تعمل الشركة وفق هذه الإستراتيجية على منح قيمة كافية لكل واحد منهم، وضمان توزيع متساو للقيم.

-التوجه نحو أصحاب المصلحة الثانويين في الإستراتيجية الاستباقية:

الشركات التي لديها استراتيجيات بيئية استباقية يمكن أن تدخل في تحالفات إستراتيجية مع المنافسين الرئيسيين لحل بعض المشاكل البيئية المعقدة. كما يمكن للشركات الأكثر نشاطاً أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية لحل المشاكل البيئية الملحة بدلاً من الدخول في صراع معهم واقتراح انخراطهم في إدارة الشركة، وهو ما يسمح للشركة بالاستفادة من خفض التكاليف غير المباشرة للنزاعات والمطالب بصادرة عن المنظمات غير الحكومية من خلال المناقشات والمفاوضات. وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية يمكن أن تكون مثمرة في المنظمة لأن هذه الأخيرة عادة ما تكون لها من المقترحات لتصنيع وتوزيع منتجات أكثر ملائمة للبيئة. بالإضافة فإنه من خلال إقامة علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية تصبح الشركات قادرة على التنبؤ بشكل أفضل لتطور الطلب العالمي والانخراط في سياسات الابتكار .

المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية المستدامة

تعد الإستراتيجية قديماً وحديثاً سلاحاً سحرياً تطمح جميع منظمات الأعمال لاستخدامه من أجل كسب المعركة التنافسية والانتصار فيها وإلحاق الخسائر بالمنافسين لغرض توسيع الفجوة التنافسية فيما بينهم والوصول إلى قمة هرم النجاح في مجال الأعمال والريادة ، لكن علينا أن نفهم جميعاً أن تلك الأداة لم تعد تعطي السحر نفسه بالنسبة لمنظمات ليس النجاح في موقع السوق هو هاجسها الوحيد، بل طموحها العالي هو تحقيق الاستدامة التي تضمن النجاح في المدى البعيد وتحقق رضا مجموعات متنوعة من أصحاب المصالح بدءاً بالمالكين أو أصحاب الحصص لتحقيق عوائد جيدة على استثماراتهم، والمجتمع الذي بدأ يطالب المنظمات بتقديم خدمات لا حصر لها انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، بل حتى البيئة فقد أصبح لها مدافعون يطالبون منظمات الأعمال بالعمل وفقاً لشروط تضمن عدم استخدام المواد والمعدات التي تسبب التلوث، بل وأكثر من ذلك فقد بدأت مثل هذه الجهات بالمطالبة بتقديم ضرائب تستخدم وارداتها لإدامة الكوكب الأخضر الذي نعيش على سطحه نظير استنزاف موارده من قبل تلك المنظمات.

وخلال العقدين الأخيرين سيطرت فكرة الاستدامة على سياسات معظم المنظمات الأمر الذي دفع المهتمين لجعلها محوراً للنقاش في القمة التي أطلق عليها (قمة الأرض) والتي عقدت في (ريو دي جانيرو) عام (1992).

إذن المسألة لم تعد مجرد منافسة بين مجموعة من المنظمات تمثل صناعة معينة هدفها تقديم منتج أو خدمة من نوع ما لمجموعة من الزبائن وبالتالي تحقيق أكبر نسبة من الحصة السوقية مما يضمن لها النجاح والاستمرار، بل تعدى الأمر ذلك لتصبح المنافسة خارج حدود الصناعة وليصبح المنافسون هم (الاقتصاد ،المجتمع والبيئة) بدلاً من مجرد منظمات تقوم بإنتاج المنتج نفسه.

نستخلص مما تقدم أن اعتماد آليات الإدارة الإستراتيجية التقليدية ربما تضمن النجاح في المنافسة ضمن حدود الصناعة، إلا أن المنظمات التي تطمح لكسب ميزة الاستدامة عليها البحث عن بديل يضمن لها الاستمرارية والبقاء في ظل متغيرات بيئتها المعقدة ، مما دعا المؤلفون للبحث عن أساليب وآليات إدارة إستراتيجية جديدة تتمكن المنظمات معها من مواجهة ظروف البيئة التي تميز الألفية الثالثة . لذلك ونظراً لأهمية الموضوع حاولنا من خلال هذه النقطة دراسة مختلف

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الجوانب المتعلقة بتطبيق مبادئ الإدارة الإستراتيجية المستدامة في المنظمات ودورها في دعم تبنيتها لمبادئ السياسات البيئية وتطبيق أدواتها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإستراتيجية المستدامة

1. نشوء ونمو الإدارة الإستراتيجية المستدامة:

لقد بنيت الإدارة الإستراتيجية التقليدية على الافتراض الاقتصادي النيوكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد هو نظام مغلق فيما يخص النظم الاجتماعية والبيئية، ووفقا لهذا الافتراض فإن الاقتصاد لا يخضع لقوانين الطبيعة في الكون ولا للعمليات الطبيعية ودورة النظام البيئي، ولا لقيم أو توقعات المجتمع. لذا فإن تطور الإدارة الإستراتيجية إلى الإدارة الإستراتيجية المستدامة كضرورة ابتدأ مع النموذج الذي غير طبيعة العلاقة الأساسية بين (الاقتصاد، البيئة الطبيعية والمجتمع) والقائم على افتراض أن النشاط الاقتصادي يمكن أن يستمر للمدى البعيد فقط إذا أخذ بعين الاعتبار الطبيعة والمجتمع⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذا الافتراض ظهرت استراتيجيات الاستدامة كمصطلح يضم إلى قاموس الإدارة عام 1992، وكاستراتيجيات تكاملية تزود المنظمة بمزايا تنافسية تعزز من الجودة في النظام البيئي وتوفر ميزة قيادة الكلفة من خلال التركيز على النشاطات التي تخفض من الموارد والطاقة المستخدمة، كما يمكن أن توفر تميزا للمنتج من خلال تقليل التغليف والمواد المضادة للتأكسد. وقد ظهرت العديد من الأبحاث ذات العلاقة بتطوير الاستراتيجيات والرؤى المبنية على أساس الاستدامة وذكر (Harts 1995 & Shrivastava 1996) أن التأسيس الفاعل للإدارة الإستراتيجية المستدامة في المنظمات يبدأ بالرؤية الإستراتيجية المبنية على أساس الاستدامة. ومن خلال توسع وتطور مفهوم استراتيجيات الاستدامة أدرك المديرون أن إدارة القضايا البيئية تعد أمرا أساسيا لمركز منظماتهم التنافسي، فإدارة البيئة استراتيجيا تزود المديرين بمهارات واستراتيجيات وظيفية وعملياتية لإدارة القضايا البيئية وفي الوقت نفسه خلق قيمة للمنظمة. لذا فإن انفتاح الإدارة الإستراتيجية على الفرص والتهديدات في قطاع البيئة هي خطوة رائدة نحو الإدارة الإستراتيجية المستدامة.

(1) محمد حسين العيسوي ، جليل كاظم العارضي وفوزي العبادي، (2012): الإدارة الإستراتيجية المستدامة، الطبعة 1 دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص ص 813-816.

2. تعريف الإستراتيجية المستدامة:

على الرغم من نضوج فكرة الإدارة الإستراتيجية المستدامة إلا أن مفهومها، والى غاية القرن الواحد والعشرين، لم يتسع بما فيه الكفاية بحيث يتضمن الأداء الاجتماعي للمنظمة ويوحده مع أدائها الاقتصادي والبيئي.

إلا أن ذلك أدى إلى توسيع فكرة الاستدامة لدى كل من (Stead&Stead 2004) فانعكس ذلك على منظورهم للإدارة الإستراتيجية المستدامة (SSM) بكتابهما الذي صدر عام 2004 تحت عنوان الإدارة الإستراتيجية المستدامة وكان مفهومها كما ورد في الكتاب كما يلي: «الإدارة الإستراتيجية المستدامة تتضمن عمليات الإدارة الإستراتيجية المنافسة اقتصاديا والمستجيبة اجتماعيا والمتوازنة مع دورة الطبيعة». كما اعتبرا المؤلفين أن الإدارة الإستراتيجية المستدامة لا تشير فقط للبقاء والتجدد للمنظمة نفسها بل للبقاء والتجدد للنظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي والنظام البيئي والتي تعمل المنظمة ضمن حدوده⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف الإستراتيجية المستدامة على أنها تلك الإستراتيجية التي لا تعمل من خلالها المنظمات على الحد من التأثيرات البيئية الضارة والتركيز على الأعمال الخضراء أي التركيز فقط على الجانب البيئي، وإنما التركيز على الأبعاد الأساسية التالية (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية) ويسمى خط الأساس الثلاثي، وهنا يعد البعد البيئي أساسا في العمل والذي يمكن اتخاذه كخطوة أولى نحو تحقيق الاستدامة مع تطوير العمليات والممارسات الإدارية التي تكون ملائمة للبيئة⁽²⁾. وأشار (Jones, 2007) أن الاستدامة مفهوم متكامل بين البيئة والأرباح والمجتمع، حيث يمكن أن توظف الإدارة العليا هذه الأبعاد رغم أنها منفصلة من الناحية التاريخية عن بعضها البعض، ولكن هناك إمكانية التنسيق بين هذه الأبعاد وتطوير القدرات لتحقيق التكامل فيما بينها والتي تؤدي إلى الاستدامة⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 820.

(2) يوسف حليم الطائي، محمد جبار الصائغ وقيصر علي هادي، (2010): صياغة الإستراتيجية المستدامة للشركة في بناء المنظمات الذكية (دراسة استطلاعية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية (العدد 26)، ص 113.

(3) نفس المرجع، ص 114.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

وقد قدمت مجموعة Fair Ridge نموذجاً تطبيقياً لتحقيق الاستدامة أطلق عليه (SM3) يوفر إطاراً لأفضل الممارسات ويمثل خارطة طريق لاستدامة منظمات الأعمال. يتلخص النموذج في خمس خطوات علمية توصل المنظمة للاستدامة تتمثل في⁽¹⁾:

- الخطوة الأولى تتمثل في الإدراك: أي إدراك المنظمة للحاجة إلى تبني مفهوم الاستدامة لكنها لا تزال غير فاعلة في هذا المجال.

- الخطوة الثانية تتمثل في المبادرة: تمتلك المنظمة راعي للاستدامة، يحدد اتجاهات الصناعة ويضع الخطوة الأولى للعمل المنسجم مع البيئة.

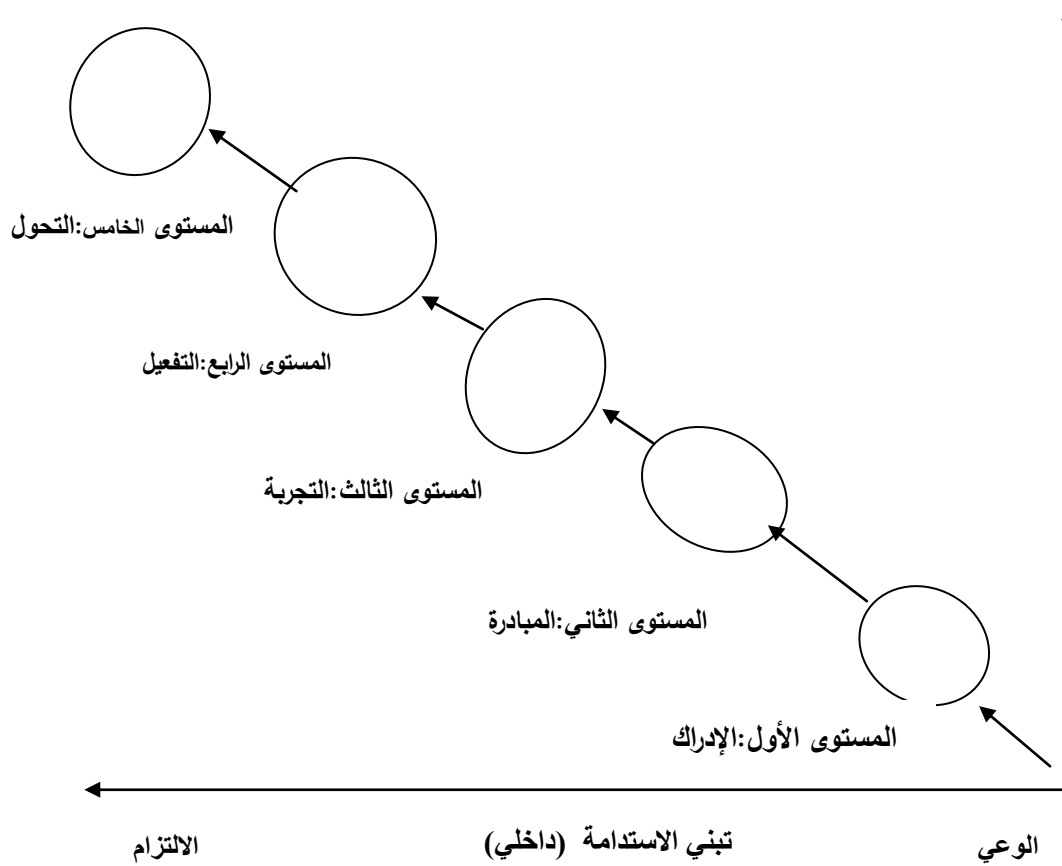
- الخطوة الثالثة تتمثل في التجربة: أي القيام بوظيفة الاستدامة وتطوير إستراتيجية وتجربة بعض المبادرات ذات العلاقة بموضوع الكفاءة البيئية.

- الخطوة الرابعة تتمثل في التفعيل: أي إنشاء الوحدات الوظيفية التي تعمل على تكامل الاستدامة ودمجها بإستراتيجية الأعمال وبالعمليات وبمقاييس الأداء.

- الخطوة الخامسة تتمثل في التحول: أي الاعتناق الكامل لمفهوم الاستدامة كأسلوب لانجاز الأعمال وتوجيه الإبداع وتحول الأعمال.

(1) محمد حسين العيساوي، جليل ككاظم العارضي وفوزي العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 830.

الشكل رقم (14): نموذج الإدارة المستدامة الناضجة



المصدر: محمد حسين العيساوي، جليل ككاظم العارضي و فوزي العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 830.

يتضح من الشكل، أن النموذج يعتمد محورين أساسيين هما:

أولاً. الميزة التنافسية، وهي قرار يتوجه للخارج ويعتمد على ظروف البيئة الخارجية وظروف المنافسة في الصناعة.

ثانياً. تبني مفهوم الاستدامة، وهو قرار داخلي يعتمد على قناعة الإدارة بفلسفة الاستدامة.

إن تبني المنظمات للممارسات الأعمال المستدامة يعود عليها بجملة من الفوائد من أهمها:

- خفض التكاليف: إن الفائدة من استخدام المنظمات للأعمال المستدامة هو الحد من التكاليف التي تتعرض لها المنظمات من خلال البحث عن البدائل في عمليات توفير الطاقة والتخلص من النفايات، ووضع التدابير اللازمة لأنظمة إعادة التدوير كاستخدام المصابيح الكهربائية المنخفضة للطاقة الكهربائية، وهي مؤشرات لها تأثير على البعد البيئي للأعمال المستدامة والتي بدورها تنعكس على التكاليف الاقتصادية التي تتحملها المنظمة التي تتبع استراتيجيات مستدامة من خلال

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

انخفاض الكلفة الاقتصادية التي تؤدي إلى انخفاض الآثار السلبية على البيئة وبالتالي تحقيق فائدة للمجتمع ككل.

- **العلاقات العامة:** يمكن للمنظمات التي تتبع استراتيجيات مستدامة أن تحقق فائدة من حيث تكوين العلاقات العامة الايجابية ، من خلال تحسين صورة المساهمين للمجتمع والتي من خلالها يمكن أن تحقق الميزة التنافسية والحصة السوقية ، وإمكانية فتح أسواق جديدة تدخل لها المنظمات في مجال المنافسة، وتحسين العلاقات مع المجتمع بصورة مستمرة سواء كانت خارجيا أو داخليا.

- **كسب رضا العاملين:** تشير تطوير الموارد البشرية المستدامة في المنظمات إلى تحقيق الشعور لدى العاملين بالحصول على مكافأة في العمل والتي ينتج عنها الرغبة والاطمئنان في العمل والذي يؤدي إلى الرضا الوظيفي لدى الأفراد، وبالتالي يسهم في جودة الخدمة المقدمة وكذلك زيادة الإنتاجية .

- **الطلب على السلع الاستهلاكية:** يحقق الطلب على السلع الاستهلاكية فوائد كبيرة لممارسات الأعمال المستدامة ، والاهتمامات المتزايدة والكبيرة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤثر بشكل متزايد على سلوك الزبائن بشكل كبير ، فممارسات الأعمال المستدامة تفرض على المستهلك عملية اختيار ومعرفة الخدمات والمنتجات الضرورية والغير ضرورية(الصديقة للبيئة) .

المطلب الثاني: أبعاد الإدارة الإستراتيجية المستدامة

1. البعد الاقتصادي :

ويتضمن ما يلي:

1.1. الإبداع والابتكار:

يعرف الإبداع على أنه مجمل الجهود التي تقوم بها المنظمة لتطوير المنتجات الجديدة أو تحسين المنتجات الحالية أو تطوير استخدامات جديدة لها. أما الابتكار فهو قدرة المنظمة على توليد أفكار جديدة وإبداعية تساهم عند التطبيق في تحقيق ميزات للمنظمة⁽¹⁾.

تنظر العديد من الشركات إلى مفهوم الاستدامة على انه تعبير عن المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها تلك الشركات، ولكن الحقيقة التي أدركتها لاحقا بلبن الاستدامة تعني في حقيقتها إستراتيجية الأعمال المتقدمة نحو تحقيق الإبداع والابتكار من أجل امتلاك ميزة تنافسية مستدامة .

(1) طاهر محسن منصور الغالبي،(2009):إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن ، ص 33.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

ولا شك بأن التحديات التي تواجه الشركات في بيئة الأعمال ستكون بمثابة البداية المنطقية نحو الإبداع لكي تتمكن من تجاوز القيود المفروضة عليها من قبل البيئة العامة والبيئة التنافسية المحيطة بها، حيث تكون التوجهات الحكومية ومن خلال القوانين والأنظمة التي تحدد عمل الشركات في بيئتها المحلية أو الخارجية، وضغط أطراف أصحاب المصلحة لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي القوة الدافعة في أغلب الأحيان لتحقيق الاستدامة التي تشترطها تلك القوانين والأنظمة وذلك عبر تبني إستراتيجية الإبداع والابتكار البيئي والاجتماعي.⁽¹⁾

إن الإبداع والابتكار البيئي هو الآلية الناجعة للمؤسسات الباحثة عن التميز والانفراد، وضرورة تفرضها تدرج مسؤولية المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فلم تعد المؤسسات تسعى إلى التقليل من آثار منتجاتها وخدماتها السلبية على البيئة، وإنما أصبحت تعمل على تجنبها وتقديم منتجات وخدمات خضراء ترتقي إلى متطلبات المجتمع وتتجاوزها. هذا الأمر بطبيعة الحال لا يأتي من خلال الرغبة فقط، بل يقترن بوجود الإرادة التنظيمية في الشركة والمتمثلة بالتخطيط والاعتماد على إستراتيجية واضحة تقودها لتحقيق ذلك، هذا ما يتمثل بامتلاك الشركة لميزة تنافسية للتعبير عن ذلك الإبداع المنحقق من قبلها.

2.1.2. الاستدامة والفرص:

تقول *Winston Churchill* "المتفائل هو الشخص الذي يرى الفرصة في كل صعوبة. والمتشائم هو عكس ذلك".

كما يقول *Bob Shapiro* نحن نعيش في فترة لتغيير حاسمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وهذا يخلق فرصا لا تصدق (...). العالم جاهز الآن لدفع الشركات التي سوف تكون قادرة على مساعدته من أجل البقاء ومعاينة أولئك الذين أنشطتهم تهدد هذا البقاء".

إن الرغبة أو الحاجة للمزيد من الأعمال المستدامة في الشركة تقود إلى خلق حالة التحدي لإدارة الشركة بذات الوقت، وتكون هذه التحديات بمثابة الرابطة القوية ما بين الاستدامة والإبداع لاقتناص الفرص المتاحة لكونها تمثل الحلول الجديدة والعمليات لإيجاد المنتجات المناسبة للاستجابة إلى رغبات وحاجات الزبائن والتوافق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية. هذا يعني إن

⁽¹⁾ Olivier Boiral, (2003): **Stratégies de dépollution et compétitivité : Pour une approche contingente de « l'hypothèse de Porter »**, XIIème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, 3- 4- 5 et 6 juin, Les Côtes de Carthage, Tunisie, P 15.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

المؤسسات في يومنا هذا يجب أن تنظر إلى التنمية المستدامة وتطبيقاتها كفرص يمكن أن تحقق من خلال ميزة تنافسية مستدامة ومجرد أن تفكر في تجاهلها هو بمثابة إقصاء لها من السوق.

3.1. الميزة التنافسية المستدامة:

تسعى المنظمات بشكل فاعل لأن تبقى في السوق وتستمر في مجال عملها، ولكن ذلك لا يتحقق بشكل سهل ويسير، بل تتعرض إلى منافسة شديدة وقوية. ومن أجل ملاقة ذلك وأن تحقق أهدافها المطلوبة، فإنه يستوجب أن تمتلك ميزة تنافسية تعبر بها ومن خلالها عن تفردا عن غيرها من المنظمات الأخرى في ذات الصناعة، وهذا الأمر لا يأتي اعتباطاً بل يستوجب أن تعرف المنظمة قواعد التنافس القائمة في السوق، وكيف يمكن أن تلعب الأدوار لكي تكتسب الميزة التنافسية التي تجعلها قادرة على محاكاة المنافسين أو التفوق عليهم.

إن امتلاك المنظمة للميزة التنافسية مستدامة يمثل جزءاً أساسياً من فلسفة الإدارة وتوجهاتها المستقبلية وللمد الطويل، والتي تهدف من خلالها الشركة إلى تقديم منتجات تتوافق مع الحاجات الحالية للسوق مع مراعاة الحاجات المستقبلية للأجيال القادمة . .

وقد ظهرت نظرية الميزة التنافسية المستدامة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي كأحد أكثر الهياكل النظرية الواعدة في الأدب الإداري وخصوصاً في مجال الإدارة الإستراتيجية. وقد ركز العديد من علماء الإدارة على تشكيلة الواسعة من المضامين والقضايا التي تناولت هذه النظرية. يمكن أن نلمس أبعاد الميزة التنافسية المستدامة فيما يأتي⁽¹⁾:

تميز المنتج: حيث الشركات تدخل تغيرات على منتجاتها أو تبتكر منتجات جديدة تتلاءم ومتطلبات المجتمع (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) بطريقة تتفوق فيها على منافسيها في المنتجات المماثلة من جهة، ويمكن أن تفرض علاوة في السعر جراء التميز الذي يلقي قبولا واسعا في السوق من جهة أخرى.

الشريحة السوقية: يمثل الزبائن الخضر حالياً وفي الكثير من الدول خاصة المتقدمة منها شريحة سوقية جديدة لها خصائصها ومطالبها التي يمكن تجسيدها في نوع معين من المنتجات هي المنتجات الخضراء أو الودية بيئياً.

(1) نجم عويد نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-148.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الميزة المستدامة :حيث أن الشركات أصبحت تطور قدرتها القائمة على الموارد المستدامة كاستخدام الطاقات المتجددة أو النظيفة بدلا من الطاقة التقليدية أو الملوثة.

2. البعد البيئي:

يعد نظام تقييم وإدارة الجوانب البيئية عملية ديناميكية ومستمرة، إن تحديد المخاطر والآثار البيئية للمشروع وتقييمها والعمل على التقليل منها أو تجنبها يعتبر الخطوة الأولى نحو تطبيق المؤسسة لمفهوم التنمية المستدامة في إدارتها، والذي يعتبر تحسين الأداء البيئي من أهم أهدافها. وعموما تهدف عملية تحسين الأداء البيئي من خلال التقليل من الآثار والجوانب البيئية فيما يلي: اعتماد هيكل هرمي لإجراءات التخفيف لتوقع المخاطر والآثار وتجنبها أو التقليل منها، التعويض عن الأضرار المتسبب فيها بالنسبة للعمال والمجتمعات المحلية المتأثرة والبيئة. وتبني ممارسات بيئية قائمة على استخدام الموارد غير ناضبة (المتجددة) وغير مضرّة.

3. البعد الاجتماعي:

1.3. الدوافع والحوافز: مفهوم الدافعية هي القوى والطاقات النفسية الداخلية التي توجه التنسيق بين تصرفات الفرد وسلوكه أثناء استجابته إلى المواقف البيئية المؤثر به، أو هي القوة الموجهة لسلوك الفرد إلى هدف معين أما الحوافز فهي النتيجة أو العائد الموجود خارج الفرد والذي يود أن يحصل عليه .

2.3. تطوير رأس المال البشري: يمثل مفهوم رأس المال البشري المستدام مجموعة واسعة من القدرات البشرية والموارد الإنتاجية مثل المهارات والأدوات والموارد الاجتماعية والعقلية الفكرية المتمثلة بالموارد مثل الأفكار والمعارف والعلوم، التكنولوجيا، والمعلومات، والموارد النفسية بما في ذلك الأعراف والقيم وأساليب الحياة .

3.3. السلوك الأخلاقي: تشمل المسؤولية الأخلاقية مراعاة المنظمة القيم والأخلاقيات المهنية وقيم وأخلاقيات العمل والإدارة عند قيامها بإنتاج السلع وتقديم الخدمات . إن التزام المنظمة بالمعايير الأخلاقية للوظيفة العامة سوف يؤدي إلى تنمية قدرات العاملين ، كما يعتبر الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية وقواعد السلوك الوظيفي عامل أساس في تحسين كفاءة أداء العاملين في

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

المنظمة الشفافية في تنفيذ الأعمال الموكلة للعاملين سوف يعزز من الطاقة الذهنية للمنظمة، إضافة إلى تعزيز من الأداء المنظمي من خلال العمل كفريق واحد⁽¹⁾.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية: توجه استراتيجي لمنظمات الأعمال الحديثة

تعتبر المقاربات الطوعية آلية من الآليات الحديثة للسياسة البيئية ووجه يعكس المبادرة الطوعية للمؤسسات لإدماج البعد البيئي، كما تعتبر هذه المقاربات فرصة تهدف من خلالها المؤسسة إلى تجنب الطابع الإلزامي لأدوات السياسة البيئية المفروضة من طرف الهيئات الحكومية أو الدولية وبالتالي تجنب تهديدات مستقبلية قد تؤثر على ميزتها التنافسية وضمان بقاءها واستمرارها في السوق.

فالشركات اليوم لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط كذلك بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة، تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه الشركات، ولضغوط من أجل تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين. ورغم أن الجدل الدائر بشأن هذه المبادرات (الإدارة البيئية، المسؤولية الاجتماعية) أمر ليس بجديد، فقد حظي باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة في ضوء ظهور الحركات المناهضة للعولمة وفضائح الفساد في الشركات واستمرار المشاكل البيئية وتوسع تداعياتها.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لقد بدأ الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في العصر الحديث، عندما تم وضعه كأحد الموضوعات الرئيسية ضمن جدول أعمال قمة الأرض التي عقدت في جوهان سيرغ سنة 2002.

ويرتكز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على فكرة فلسفية ل Rene Dubos مفادها الآتي: "تحرك محليا وفكر عالميا"، وتعني هذه الفكرة عملية إدماج السياق العالمي والمحلي ضمن

(1) مدحت محمد أبو النصر (2015):، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات (المواصفة القياسية الايزو 2600)، الطبعة 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ص 39.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

التفكير الاستراتيجي للمؤسسات ،وقد بلور علماء إدارة الجودة الشاملة مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل عام في مطلبين يجب أن تلتزم بهما منظمات الأعمال أمام المجتمع هما (1):

الأول:مسئوليتها المباشرة عما قد تلحقه بالبيئة من أضرار بسبب ممارستها لنشاطها سواء كانت تلك الأضرار منظورة أو غير منظورة.

الثاني:مسئوليتها عن علاج بعض المشكلات الكامنة أصلا في المجتمع ولا دخل للمنظمة في وجودها كمشكلة الأمية والفقر والإسكان العشوائي.

ووفق هذا المنظور أصبحت أهداف المنظمات المتميزة الذكية أن تحقق أهدافا رئيسية هي:

1. الربحية.

2. النمو.

3. البقاء والاستمرار.

4. المسؤولية الاجتماعية.

1.نشأة المسؤولية الاجتماعية:

ترجع نشأة المسؤولية الاجتماعية وظهورها إلى العوامل الآتية(2):

العقد الاجتماعي: لقد كان من نتيجة تغير قيم المجتمع وتوقعاته من المشروع، أن أصبح المشروع في علاقة تعاقدية مع المجتمع.فالمسؤولية الاجتماعية ارتبطت بفكرة العقد الاجتماعي ، والذي يعني أن أية وحدة داخل المجتمع ومن بينها المشروعات الاقتصادية تعمل من خلال عقد اجتماعي صريح وضمني.وينظم العقد العلاقة بين الأفراد والمنشآت في المجتمع، وينص على أن هناك التزام متبادل من الشعب والأفراد، وأن كل فرد كأنه يتعاقد مع نفسه.وتحدد شروط هذا العقد في التنازل الكامل من جانب كل مشترك عن جميع حقوقه للجماعة كلها، ويعتبر هذا العقد بين المواطنين نوعا من المساواة بحيث يلتزمون جميعا بنفس الشروط ، ويجب أن يتمتعوا جميعا بنفس الحقوق.

ويقضي العقد الاجتماعي المبرم بين المجتمع والوحدات الاقتصادية بأنها تأتمر بأمر الجماعة

وتخضع لسلوكها المحدد والمعترف به وعليها أن تمتثل لقراراتها وتسائر قيمها ومعاييرها

(1) مدحت محمد أبو النصر،مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) سمير عبد الغنى محمود، (2016):المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية،الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،مصر،ص ص 12-13.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

واحتياجاتها، وتتصرف بوعي من المجتمع الذي ترتبط معه بعلاقة تعاقدية. ويعتبر عدم مسايرة الوحدات الاقتصادية لمعايير وأهداف الجماعة أمراً يستوجب محاسبتها وذلك لتحقيق نوع من الضبط الاجتماعي. وتقوم فكرة العقد الاجتماعي على أن الوحدات الاقتصادية كأعضاء في المجتمع تلتزم ضمناً بعلاقة تعاقدية معه، وهذه العلاقة التعاقدية ذات إطار قانوني أو أخلاقي لعمليات المشروع.

وبناء على فكرة العقد الاجتماعي نجد أن المجتمع قد يؤول إليه صافي المنافع أو يتجمل صافي خسارة نتيجة قيام المشروع بنشاطه، ويعتمد استمرار ونمو المشروع على تسليم المجتمع مجموعة من المخرجات تتمثل في السلع والخدمات التي يقدمها وتحظى بالقبول الاجتماعي، وتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الطوائف التي يستمد منها قوته ويقائه. وكان من نتيجة العقد الاجتماعي أن نشأت المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة في المجالات والأنشطة المختلفة التي تؤديها الوحدات الاقتصادية والتي لها مضمون اجتماعي وذلك للوفاء بالتزامات ذلك العقد تجاه الأطراف المستفيدة بالمجتمع ككل.

الضغوط الداخلية والخارجية: أصبحت المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ضرورة في مجتمع جديد تغيرت فيه أنماط الحياة وتطورت القيم الاجتماعية وحاجات الأفراد به. وقد أدى تعقد العلاقات الاجتماعية بالمجتمع إلى جمود المشروعات في انتهاجها الأسلوب الاقتصادي التقليدي إلى اتساع الفجوة بين تلك المشروعات وما يحتاجه المجتمع، الأمر الذي جعل ذلك الأسلوب التقليدي المرفوض لا يتفق والشروط الجديدة للمجتمع المتطور.

ونظراً لتغير الرغبات الاجتماعية وتغير احتياجات الأفراد، أوجب على المشروعات ضرورة التحرك نحو اهتمام اجتماعي أكثر لإشباع رغبات هؤلاء الأفراد، وبذلك أصبح هدف المشروع ليس مجرد تحقيق الأرباح لملاكها بل ينبغي عليها أيضاً أن وكيف نشاطه بما يتماشى واحتياجات المجتمع. والجانب الاجتماعي للمشروع هو محصلة قوى ضاغطة مختلفة تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

ضغوط العاملين لرفع أجورهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لهم، والاهتمام بتربيتهم وتدريبهم، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تعدد فرص التوظيف أمامهم والدور الذي تقوم به النقابات العمالية لحث المشروعات على الاهتمام المستمر بشؤونهم.

(1) نفس المرجع، ص ص 13-16.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

ضغوط المستهلكين في الحصول على سلع بأسعار مناسبة مع تحقيق الجودة والنوعية للسلع والخدمات المقدمة، وأمان المنتج ومدة فترة الضمان وصدق الإعلانات. ويرجع ذلك إلى تنوع وتعدد البدائل مما يجعل المستهلكين يفاضلون بين المنتجات المتاحة واختيار أفضلها.

- ضغوط المستثمرين على المشروع وسعيهم الدائم نحو تعظيم أرباحهم في الأجل القصير، يجعل من الصعوبة عليهم تبرير الاتفاق الذي يهدف إلى تعظيم الربح في الأجل الطويل. وقد يرجع السبب في هذا النوع من الضغوط إلى تعدد مجالات وفرص الاستثمار أمام المستثمرين الحاليين والمرقبين.

ضغوط البيئة نحو السعي إلى تجميلها والحفاظ على مواردها غير متجددة والضغط على المشروعات لتقليل من آثار نشاطاتها السلبية على البيئة.

ضغوط المجتمع على المشروعات بتعيين نسبة مثلا من الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء، والمساهمة في حل مشاكل المجتمع.

تطور الوظيفة الإدارية :

كان من نتيجة ظهور الشركات الكبرى ذات الملكية الغائبة، وتطور دور الإدارة من مجرد ممثلة عن المساهمين إلى وكالة لمجموعة مصالح الأطراف متعددة في المجتمع، أن تغيرت النظرة لمسؤولية المشروعات من مجرد تعظيم الربح لتحقيق المنافع السريعة للملاك إلى السعي نحو تحقيق نوع من التقدم الاجتماعي لأطراف المجتمع.

وبذلك فقد أدى كبر وتعقد حجم المشروعات إلى ازدياد أهمية دور الإدارة في مواجهة المشكلات الاجتماعية، فقد أصبح عليها مهمة مزدوجة تتمثل في تحقيق إنجازات أخرى بجانب الإنجازات الاقتصادية، وتتمثل هذه الإنجازات في رفع نوعية الحياة في المجتمع. وتتحدد مهمة إدارة المشروعات كما يراها Rathe في الوفاء بالمسؤولية المزدوجة وهما تحقيق الربح والخدمة، وتحقيق المشروعات هذه الخدمة من خلال:

- الأخذ في الاعتبار احتياجات المستهلك عند تصميم وإنتاج وبيع السلع.

- التعاون مع صغار الموردين عن طريق ارتباط المشروعات معهم بعقود طويلة الأجل لتمكينهم من البقاء في وجه المنافسة.

- استخدام ذوي الاحتياجات الخاصة ووضعهم في أماكن تتناسب مع قدراتهم.

- إتاحة الفرصة للعاملين لديها لتطوير قدراتهم الشخصية من خلال عملهم.

إتاحة الخبرات الممتازة لديها لخدمة المجتمع كأعمال التدريس أو الاشتراك في اللجان لحل المشاكل.

كما ينبغي أن يتحول هدف إدارة المشروعات من فرض اعتبار الربح كهدف وحيد إلى فرض الأداء الشامل أو ما يسمى بالأداء الكلي لتحقيق التوازن الأمثل للاحتياجات المتعددة للجماعات المختلفة بالمجتمع، ويرى في ذلك Anderson أنه "يجب على المشروع أن يحقق أرباحه بشكل مقبول اجتماعيا".

وفي هذا الصدد أيضا ، يرى Rathe أنه "يمكن النظر إلى الربح فحسب دون النظر إلى الأهداف الاجتماعية على أنه لصوصية، كما يمكن النظر إلى الخدمات الاجتماعية دون الربح على أنه إحسان ومدير المشروع ليس لصا أو مصلحا اجتماعيا ولكن تتحدد مهمته في استخدام الأصول المتاحة للمشروع استخداما أمثل يحقق مصلحة المشروع والمجتمع"⁽¹⁾.

2. تعريف المسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة لها:

1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدة تعريفات للمسؤوليات الاجتماعية للشركات تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. لذلك سنحاول التطرف إلى أهمها:

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد"⁽²⁾. ويحدد البنك الدولي ثلاث معايير لمسؤولية المنظمات تجاه المجتمع والمتمثلة في:

- الإدارة والأخلاق الجيدة للشركات.

- واجبات المنظمة تجاه العاملين والبيئة.

- مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

(1) سمير عبد الغني محمود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) مقدم وهيبة، (2013-2014): تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة وهران،الجزائر،ص 68.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية ،وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا.وبذلك فالمسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال التعليم والإقناع .

- ويعرفها كل من (Keith Davis et William Fredderis) على أنها تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة وطالبا أن تكون استجابة المنظمة لتلك المسؤوليات طوعية وليس خوفا من النقد أو التهديد باستخدام القانون.وينصحان منظمات الأعمال بالاستجابة لمتطلبات البيئة والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاهها وإلا فان المجتمع على المدى البعيد سيسلب مكانتها وقوتها لما أسماه بالقانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية⁽¹⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من الممارسات والإجراءات الطوعية التي تهدف من خلالها المنظمة إلى تحسين أدائها الاجتماعي.

كما يمكن من خلال التعاريف السابقة أن نستخلص أهم خصائص المسؤولية الاجتماعية والمتمثلة:انتقاء المسؤولية القانونية(طوعي وليس إلزامي) ،غياب المسؤولية التعاقدية،الاهتمام بفئات عديدة (رغبات وتطلعات أطراف أصحاب المصلحة) إلى جانب مصالح المالكين.

ويمكن تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى نوعين هما:

أ. المسؤولية الاجتماعية الفردية:ويقصد بها شعور الفرد من تلقاء نفسه بالتزامه بفعل ما يحقق المصلحة والخير نحو الآخرين .

ب. المسؤولية الاجتماعية المؤسسية:ويقصد بها شعور المنظمة من تلقاء نفسها بالتزامها بفعل ما يحقق المصلحة والخير نحو المجتمع أو جزء منه بهدف المساعدة في إشباع الحاجات وحل المشكلات. ثم انتقلت هذه الجهود من المسار العلاجي إلى المسار التنموي، حيث بدأت الكثير من المؤسسات بتقديم برامج ومشروعات تنموية للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وهناك من يقسم المسؤولية الاجتماعية إلى نوعين هما:

(1) نفس المرجع،ص 70.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

1. المسؤولية الاجتماعية الداخلية: وتتمثل في إسهام المنظمة في تنمية قدرات وتطوير العاملين بها والمحافظة عليهم ووقايتهم من أي مخاطر قد يتعرضون لها في بيئة العمل وتحسين مستوى معيشتهم... الخ.

2. المسؤولية الاجتماعية الخارجية: وتتمثل في إسهام المنظمة في المساهمة في تحسين أحوال أسر العاملين وفي المشاركة في خدمة المجتمع وتنميته.

ويعتبر هرم أرشي ب.كارول (1991) من أوائل نماذج المسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث أشار إلى أن هناك أربعة أنواع أو أبعاد للمسؤولية الاجتماعية. تتمثل في (1):

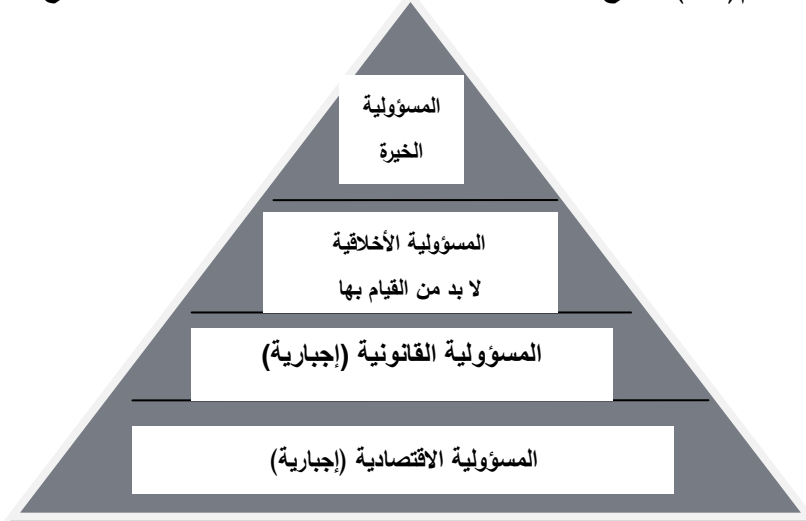
1. المسؤولية الخيرة: ويقصد بها قيام المنظمة بعمل الخير وتقديم الإعانات، التبرعات والمساعدات للمجتمع بما يساهم في تحسين نوعية الحياة للسكان، وخاصة للفئات الفقيرة والمحتاجة في المجتمع.

2. المسؤولية الأخلاقية: لإدارة المنظمة تكمن في إتباع أنماط السلوك المقبولة داخل المنظمة.

3. المسؤولية القانونية: تتمثل في احترام المنظمة للوائح والتعليمات والعمل بها .

4. مسؤولية الاقتصادية: ويقصد بها أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا سواء للمالكين أو لأطراف الأخرى (المستهلك، المورد العمال،... الخ).

الشكل رقم (15): أنواع المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تجاه المجتمع



المصدر: نادية أبو الوفاء العرف، (2010): الإدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 76.

(1) نفس المرجع ، ص 76.

وقد رتب كارول هذه المسؤوليات ترتيب تنازلي وفقا لأولوياتها . فينبغي على المنشأة أولا تحقيق أرباح لإشباع مسؤولياتها الاقتصادية ولكي تحافظ على بقائها واستمرارها ينبغي إتباع القوانين . وقد اتفق كل من كارول وفريدمان على هاتين المسؤوليتين ولكن كارول يستطرد بأن هناك مسؤوليات أخرى للمدراء بخلاف المسؤوليات الاقتصادية والقانونية . وبعد إشباع هذه المسؤوليات لا بد من السعي نحو إشباع شق المسؤولية الاجتماعية من خلال كل من المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة .

2.2. نظريات المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية ومن أهمها: النظرية النفعية، النظرية الإدارية ونظرية العلاقة⁽¹⁾.

أولا. النظرية النفعية: تعمل الشركة وفق هذه النظرية كجزء من النظام الاقتصادي والذي يعمل بديناميكية معينة من أجل تعظيم الأرباح، لذلك يتم دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا النظام بعد أدراك أهمية المسؤولية على النظام الاقتصادي، وتتفق هذه النظرية مع النظرية الوسييلية حيث تعد الشركات المسؤولية الاجتماعية التي تؤديها وسيلة لتعظيم الأرباح.

ثانيا: النظرية الإدارية: تؤكد هذه النظرية على ضرورة وضع اعتبارات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركة، وتقسّم هذه النظرية إلى نظريات فرعية هي: الأداء الاجتماعي للشركة والذي يقيس مساهمة المتغير الاجتماعي في الأداء الاقتصادي للشركة، والمحاسبة الاجتماعية، التدقيق والتبليغ الاجتماعي تعني الربط بين الأداء الاجتماعي مع الهدف الرئيسي لها.

ثالثا: نظرية العلاقة: تعود جذور هذه النظرية إلى شبكة العلاقات المعقدة في البيئة التي تعمل فيها الشركات، وقد فسّمت هذه النظرية إلى نظريات فرعية هي: نظرية المجتمع-منظمات الأعمال التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل التفاعل بين وحدتين رئيسيتين هما: المجتمع والس شركة، نظرية المواطنة العالمية للشركة والتي تعتمد في مفهومها للمواطنة على المجتمع الذي تنسب إليه هذه المواطنة وتعد إجمالا مسارا للشركة للتصرف من منطلق المسؤولية كمواطن صالح في مجتمع ما، وأخيرا نظرية العقد الاجتماعي التي تعد أساسا لتبرير أخلاقيات النشاطات

(1) عايد عبد الله العصيمي، (2015): المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص 15-17.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الاقتصادية في المجتمع، لذلك يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات مشتقة من الشرعية الأخلاقية وقبول المجتمع نشاطات هذه الشركة.

3. أهمية ومكاسب المسؤولية الاجتماعية:

1.3. أهمية تبني المنظمة المسؤولية الاجتماعية: تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في

النقاط التالية:

ضرورة الربط والتوفيق بين قيم وعادات المجتمع وفلسفة واستراتيجيات المؤسسة (عدم الانعزال، التكيف، المرونة).

تأثر المنظمة بمن حولها وتأثيرها عليهم باعتبارها نظام مفتوح (المسؤولية الاجتماعية نابعة من مصادر القوة الاجتماعية).

التعويض عن الأضرار التي قد يكون ألحقها قطاع الأعمال بالمجتمع.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزام تجاه المجتمع واستثمار لمصلحة المنظمة.

ارتباط إستراتيجية المؤسسة بمسئولياتها الاجتماعية.

2.3. أهم المكاسب التي تجنيها المؤسسة الملتزمة اجتماعيا: تتمثل أهم المكاسب والفرص

التي تحققها المؤسسة من خلال تبني لفلسفة المسؤولية الاجتماعية في¹:

تعزيز سمعة الشركة وعلامتها التجارية.

تتمية رأسمال المسئول اجتماعيا: يقوم مفهوم الاستثمار المسئول اجتماعيا على فكرة أن

الاستثمارات لا تتم فقط بناء على احتياجات واهتمامات المستثمر بل على ميزة المساهمة

الاجتماعية لذلك الاستثمار، وتعود الجذور الحديثة لمفهوم الاستثمار المسئول اجتماعيا إلى

السنوات الستينات من القرن الماضي مع تطور النشاطات الاجتماعية وانطلاقا من سنوات

السبعينات من القرن الماضي تركز الاستثمار المسئول اجتماعيا حول محاربة التمييز

العنصري، وعقب نهاية التمييز العنصري في سنة 1993 ظهر جيل جديد من رؤوس الأموال

المستثمرة اجتماعيا. وتأتي أهمية رأس المال اجتماعيا من حيث أنه يعتبر شكلا من أشكال التمويل

حيث تستطيع المنظمات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية جذب المزيد من الأموال وتقليل

التكاليف الإجمالية للإقراض.

(1) عبد الرزاق سالم الرحاطة، (2011): المسؤولية الاجتماعية، الطبعة 1، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، الأردن، ص 85-87.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تحسين الأداء المالي لمنظمات الأعمال: قدمت الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين مسألة تبني المسؤولية الاجتماعية والربحية نتائج متناقضة غير واضحة بسبب إشكالية صعوبة قياس الأداء الاجتماعي مما جعل نتائج هذه الأبحاث غير دقيقة ومختلفة. ويمكن أن نميز ثلاث نظريات تفسر هذه العلاقة: النظرية الأولى: وهي نظرية وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية، إذ تعتبر أن تبني المنظمة لممارسات المسؤولية الاجتماعية يقلل من قدرتها التنافسية. النظرية الثانية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من الصعب إثبات وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وربحية المؤسسة وإذا وجدت أي علاقة بينهما فلا نستطيع إسنادها إلا إلى محض صدفة فقط لأن من الصعب إثباتها إحصائياً. أما النظرية الثالثة: تفترض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية أي أن زيادة الربحية هي التي تؤدي إلى زيادة مدى انتهاز الشركة للمسؤولية الاجتماعية وليس العكس .

وما يمكن استخلاصه أن العلاقة بين الأداء المالي والأداء الاجتماعي تبادلية أكثر من كونها أحادية البعد وكلاهما يؤثر في الآخر، فالمنظمات الناجحة ماليا تتفق أكثر على الأداء الاجتماعي لأنه يمكنها من تحمل هذه النفقات. في حين أن الأداء الاجتماعي يساعد المنظمات في أن تصبح أكثر نجاحاً في الجانب المالي.

تحقيق التقارب بين الشركة والمجتمع.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، فبدلاً من الوقوع تحت تأثير أنشطتها غير مسؤولة تجاه المجتمع والبيئة تستبق ذلك بممارساتها المسؤولة، وبالتالي تخفيض حجم الغرامات وتخفيض الأحكام المخالفة للقوانين الصادرة ضدها وتحمل حجم التكاليف الناتجة عن تحمل الأخطاء البيئية والقانونية التي تقع فيها.

جذب القدرات والكفاءات البشرية وتحفيزها وتطويرها والحفاظ عليها.

المطلب الثاني: استراتيجيات منظمة الأعمال تجاه المسؤولية الاجتماعية

إن الكيفية التي تستجيب بها منظمة الأعمال حول المسؤولية الاجتماعية تعرف عادة بالاستجابة الاجتماعية للمؤسسة أو المشروع، وفي الحقيقة تتفاوت هذه الاستجابة من منظمة إلى أخرى تبعاً لعدد من العوامل، إلا أننا نستطيع أن نبين تلك الاستجابة بين المنخفضة والعالية في أربعة مداخل أساسية هي: الإدارة الخائفة تركز فقط على جمع وتحصيل العوائد مهما كان الثمن، الإدارة المتكيفة تجعل مثل هذه الإدارة منظمته تلتزم بالحد الأدنى والذي تفرضه القوانين ولا أكثر، والإدارة المتعاونة

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تحمل مثل هذه الإدارة منظماتها على التزام بما تطلبه القوانين وتزيد على ذلك عندما يطلب منها بعض تلك المساهمات.

-الإدارة الفاعلة: تقف مثل هذه الإدارة بمنظماتها على الطرف ذو الاستجابة الاجتماعية الايجابية العالية لكل المتطلبات المسؤولية الاجتماعية، وتحمل كل الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة على المساهمة من خلال منظماتها في خدمة وتنمية المجتمع.

1. إستراتيجية عدم تبني المسؤولية الاجتماعية (أو إستراتيجية الممانعة)

تمثل هذه الاستراتيجية نظرة تقليدية للدور الاجتماعي لمنظمة الأعمال، حيث ترى ادارة المنظمة أنها غير ملزمة وبالتالي غير مسؤولة عن ممارسة دور اجتماعي اتجاه أي طرف من أصحاب المصلحة. ان الدور الأساسي من وجود منظمات الاعمال هو تحقيق العوائد والأرباح من خلال ممارسات اقتصادية فاعلة وكفؤة وان القيام بهذا الدور الاقتصادي كما يجب هو المسؤولية الوحيدة للأعمال والمنظمات وأن ما يترشح من خلال هذا الدور الاقتصادي من ممارسات مفيدة اجتماعيا يمثل ناتج عرضي محتمل. لذلك فان الادارة لا تتفق على الأنشطة الاجتماعية لكونها تمثل تكاليف لا يفترض أن تحمل لمنظمة الأعمال. ان مجمل القرارات التي لا تلبى معطيات الأرباح والعوائد المالية حتى لو كانت جيدة من الناحية الاجتماعية⁽¹⁾. وبالعودة الى هرم المسؤولية الاجتماعية فان المنظمات التي تتبنى هذا النوع من الاستراتيجيات للتعامل مع الدور الاجتماعي نجدها في المستوى الأول، وهو المسؤولية الاقتصادية وتحاول أن تتحاشى حتى المسؤولية القانونية بشتى الأساليب والطرق والتبريرات، وقد تعرض نفسها لإشكالات قانونية ودعاوى مثارة ضدها.

ويقدم مؤيدو هذا المفهوم أربعة مبررات:

- المنظمات مسولة أمام حملة الأسهم والملاك.
- يجب أن تحدد الأنشطة التي تعكس المسؤولية الاجتماعية في ضوء القانون والسياسات العامة والسلطات العامة هي التي يتحدد طبيعة التحسينات الاجتماعية وتقييم استفادة المجتمع منها.
- إذا قامت الإدارة بصرف الأرباح على الأنشطة الاجتماعية يعني إساءة استخدام سلطتها اتجاه حملة الأسهم.

(1) طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفصل الثالث: استراتيجيات تطبيق السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

إن هذا السلوك قائم على فرضية اعتبار المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع هو تقديم سلع وخدمات للأفراد مقابل تحقيق ربح قانوني.

2. الاستراتيجية الدفاعية:

المؤسسة وفق هذا النمط من التبني للمسؤولية الاجتماعية تحاول القيام بدور اجتماعي محدود جدا وبما يتطابق مع القوانين المفروضة وبالقدر الذي يجعل المنظمة تحمي نفسها من الانتقادات الموجهة لها. وترتكز منظمة الأعمال على الجوانب المرتبطة بمتطلبات المنافسة وحالات تغيير سلوك الزبائن لتحقيق الأداء المالي عالي، كما يمكن أن تستجيب بالحد الأدنى للضغوط الناشئة من قبل جماعات الضغط وحماية البيئة وفق معايير قانونية معتمدة فقط . يلاحظ أن هذا النمط والنمط السابق ترى بموجبها ادارة المنظمة أن المسؤولية الاجتماعية كلفة فقط لا يفترض أن تتحملها منظمة الأعمال. وبالعودة الى هرم كارول فان هذا النمط استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية يطاول المستوى الثاني من مسؤوليات المنظمة، ألا وهي المسؤولية القانونية. ويرى البعض أن القيام بالدور الاقتصادي والدور القانوني يمثل متطلبات ملزمة لمنظمة الأعمال وهو لا يعبر عن مسؤوليتها الاجتماعية بل القاعدة الضرورية للقيام بالدور الاجتماعي لاحقا.

3. استراتيجية التكيف:

في اطار هذا النمط من التعامل مع المسؤولية الاجتماعية فان منظمة الأعمال تتقدم بخطوات الى أمام باتجاه تبني دور اجتماعي أكبر من الأنماط السابقة. فهنا تساهم المؤسسة بالأنشطة الاجتماعية من خلال الانفاق على الجوانب المختلفة بحس أخلاقي يتجاوز اشتراطات الناحية القانونية. حيث تراعي المنظمة القيم والأعراف والسلوكيات المقبولة اجتماعيا. ان هذا النمط من استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية اذا ما نظرنا اليه في اطار هرم كارول فانه يطاول المستوى الثالث وهو المسؤولية الأخلاقية الذي يراعي الجوانب القيمية والسلوك الأخلاقي في قرارات منظمة الأعمال.

4. استراتيجية المبادرة التطوعية:

تتمثل استراتيجية تبني طوعي للمسؤولية الاجتماعية من قبل ادارة منظمة الاعمال أن أخذ زمام المبادرة في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية من خلال الاستجابة المسؤولة والفاعلة يمثل هذا النمط من تحمل المسؤولية الاجتماعية. ان ادارة منظمة الاعمال ووفق تقديراتها في المواقف المختلفة تبادر الى المساهمة في الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع. وعند العودة الى هرم المسؤولية الاجتماعية فان هذا النوع من تبني الدور الاجتماعي يطاول جميع مستويات المسؤولية وبالأخص المسؤولية الخيرة.

خلاصة الفصل الثالث:

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أن تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية دفع المؤسسات للبحث عن الآليات الكفيلة بإرساء مفهوم التنمية المستدامة ضمن خططها وإستراتيجيتها بعيدة المدى، والتي تدعو لتأمين تنمية اقتصادية تفي بحاجات الحاضر وتلبي متطلبات الأجيال القادمة.

ويعتبر تخضير الشركة سواء كان جزئياً أو كلياً الخطوة الأولى لتبني المؤسسة ممارسات أكثر نظافة، وآلية تمكنها من الحفاظ على بقائها في ظل الضغوطات البيئية الممارسة عليها. إن ما يمكن قوله أن المؤسسات حالياً لا بد لها أن تعيد توازناتها وتوجهاتها بما يتناسب مع التطورات الحديثة من أجل التكيف، وتحويل تهديدات بيئتها إلى فرص تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وتشجعها على الإبداع والابتكار.

تمهيد:

الدراسة الميدانية عبارة عن بحث ميداني استكشافي يهدف إلى محاولة التعرف على أثر السياسة البيئية على أداء عينة غير احتمالية من الشركات الصناعية الناشطة على مستوى أربع ولايات بالشرق الجزائري. وتقوم هذه الدراسة على أسلوب الاستقصاء باستخدام الاستمارة في جمع البيانات ثم تحليلها واستغلالها من أجل جرد الواقع وتقييم ثلاث جوانب هامة في الموضوع، يتعلق الأول بوصف مستوى دمج المؤسسات الصناعية محل الدراسة البعد البيئي في نظام إدارتها، ويقاس الثاني مستوى الالتزام بالسياسة البيئية من قبل تلك المؤسسات، أما الثالث فيقيم آثار الأداء البيئي للمؤسسات محل الدراسة على المستويات الثلاث: تشغيلي، مالي، العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة.

تحاول الباحثة من خلال الدراسة الميدانية اختبار حقيقة العلاقة الرابطة بين السياسة البيئية بأدواتها الثلاث ومستوى استجابة والتزام المؤسسات الصناعية المدروسة بها. أي تحديد مدى فعالية أدوات السياسة البيئية العامة في التأثير على التوجهات والمساعي البيئية للمؤسسات الصناعية المدروسة.

يجب أن نشير إلى أن منهجية البحث المتبعة وأسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المستقاة من الواقع الميداني تتدرج في سياق التحقق من النموذج المقترح من قبل الباحثة الذي ينطلق من مسلمة نظرية مفادها وجود علاقة قوية بين فعالية أدوات السياسة البيئية العامة وتوجهات ومساعي المؤسسات الصناعية نحو تبني المسؤولية البيئية، هذه الأخيرة تؤدي إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، كما تأخذ الباحثة بعين الاعتبار نوع وصفة الإستراتيجية البيئية المنتهجة من قبل المؤسسة الصناعية من حيث كونها محدد أساسي لقوة التزامها البيئي ومستوى الفرص والمنافع المحققة منها، لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: التحليل الاستدلالي: اختبار الفرضيات.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها وتفسيرها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: المجتمع الإحصائي ونظام المعاينة

1. حجم المجتمع الإحصائي المستهدف:

تتمثل الخطوة الأولى في إجراءات الدراسة الميدانية في تحديد المجتمع الإحصائي وطريقة استخراج العينة الممثلة له، ووفقا لطبيعة الدراسة التي تهتم بالمؤسسات الاقتصادية، فإن حجم المجتمع الإحصائي المستهدف بالدراسة كبير جدا يتعذر على الباحث حصره ودراسته حيث تقدر عدد المؤسسات الاقتصادية (كل الأشكال وفي كل القطاعات) بالملايين، إضافة إلى ذلك فهو مجتمع يتميز بعدم التجانس والاختلاف في الكثير من المعايير والخصائص، وهذا ما يدفع بالباحثة إلى اعتماد أسلوب العينات غير الاحتمالية وتحري البيانات الأولية من العينة الأنسب للاستخدام في هذه الدراسة، وهي العينة الميسرة.

تقتضي المعاينة وفق أسلوب العينة الميسرة اختيار مفردات العينة على أساس سهولة وصول الباحثة إليها وجمع البيانات منها ، وفي كل حالة، فإن وحدة المعاينة أو المفردة إما أن تكون قد اختارت نفسها وإما أن يكون اختيارها قد تم بواسطة الباحثة لأنها متاحة بسهولة. بناء على ما تقدم، فإن عينة البحث يتم اختيارها وتحديدتها بمجموع المؤسسات الاقتصادية التي يتييسر الوصول إليها بمختلف وسائل الاتصال الممكنة (الاتصال الشخصي، الهاتف، البريد العادي، المقابلة، الانترنت)، والتي يكون لها الفرصة في استلام وإرجاع استمارة البحث مملوءة بشكل صحيح.

وقد ترتب عن اعتماد أسلوب العينة الميسرة لجوء الباحثة إلى عدة أساليب مجتمعة لمسح أكبر عدد ممكن من المؤسسات التي يمكن دراستها واسترجاع استمارات صالحة للتحليل منها، و أهم تلك الأساليب ما يلي:

الاتصال بغرف التجارة والصناعة لأربع ولايات بالشرق الجزائري للحصول على قوائم المؤسسات الاقتصادية المسجلة لديها بغرض اعتماد بياناتها لمراسلة تلك المؤسسات واستجواب مدرائها والقائمين بنشاطات الإدارة العليا فيها.

إعداد نموذج استمارة الكتروني على المتصفح « Google forme » الذي تم إرساله إلى عدد كبير من مدراء المؤسسات عبر مواقعهم الالكترونية المهنية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

-الاعتماد على الاتصالات الشخصية والمهنية للباحثة في الكثير من الحالات لتوجيه الاستثمارات واسترجاعها في أحسن الأجال.

نتيجة الخطوات السابقة أفضت إلى وصول الباحثة إلى عدد كبير من المؤسسات التي تفاعلت مع البحث بطريقة ايجابية، أي أنها تجاوزت مع الباحثة في إرجاع الاستثمارات المرسله إليها. وعددها نبينه في الجدول الموالي.

الجدول رقم(13): حجم المجتمع الإحصائي

عدد الاستثمارات المرسله	عدد المؤسسات المتصل بها	عدد المؤسسات التي تفاعلت إيجابيا مع البحث	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد المؤسسات الصناعية
150	73	31	31	

المصدر: من إعداد الباحثة.

نشير إلى أن حجم العينة يتحدد بعدد المجيبين ولا يتحدد بعدد المؤسسات حيث قامت الباحثة بإرسال أكثر من استمارة لكل مؤسسة مستهدفة بالبحث ، وذلك مراعاة لاختلاف عدد المسيرين والمدراء في الإدارة العليا لكل مؤسسة من مؤسسات الدراسة، هذه الأخيرة التي تتباين في حجمها (عدد عمالها).

2. حجم العينة:

بلغ حجم العينة 31 مجيب من أصل 73 فرد مستهدف موزعين على 31 مؤسسة صناعية، أي بنسبة تمثيل تقدر 42.46 %، و هي نسبة مقبولة لاعتماد نتائج الاستقصاء التي ستنبثق عن تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (14) :عينة الدراسة

حجم المجتمع الإحصائي	حجم العينة (N)	نسبة التمثيل
73	31	42.46 %

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمكن القول أن نسبة التمثيل مقبولة لتجاوزها ثلث المجتمع الإحصائي المدروس، وفي الحقيقة هي محصلة تفاعل الباحثة مع قيود البحث الميداني (الوقت، الجهد، المال)، من جهة. وتفاعلها مع صعوبات الدراسة الميدانية في الواقع الجزائري، من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات الأولية، وأساليب تحليلها

1. أداة الدراسة الميدانية:

لقد شكلت الاستمارة أداة القياس الأساسية في هذه الدراسة، حيث تم تصميمها وتطويرها بناءً على أدبيات ونتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، تضم محاوراً محددة وأسئلة معينة تقي بالإلمام بالمتغيرات التي تم تناولها في بحثنا، وقد تم اختبارها وتجريبها قبل توزيعها، وفيما بعد قمنا بمعالجتها بغية التوصل إلى النتائج التي تحققت من الدراسة.

1.1. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة الميدانية:

فيما يتعلق بالحدود الزمانية للدراسة الميدانية فإن المدة التي خصصت لتوزيع الاستمارة وإجراء العديد من المقابلات مع مسؤولي المؤسسات من خلال الزيارات الميدانية أو الاتصالات الالكترونية بهدف جمع المعلومات اللازمة عن واقع وطبيعة ومتغيرات البحث في المؤسسات، أو لاسترجاع الاستثمارات بغرض تفريغها وتحليلها فيما بعد، هذه المدة قاربت سنة ونصف، فقد حدد المجال الزمني من سبتمبر 2015 إلى غاية جانفي 2017.

أما الحدود المكانية للدراسة الميدانية فقد تركز البحث على المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تنشط في الشرق الجزائري حيث شملت الدراسة أربعة ولايات تمثلت في: سوق أهراس، عنابة، سكيكدة، وتبسة.

2.1. تصميم استمارة البحث:

صيغت ورتبت أسئلة الاستمارة في ثلاث محاور رئيسية تمثلت في:

- تضمن المحور الأول معلومات وصفية لخصائص المؤسسات الصناعية المدروسة (قطاع النشاط، حجم المؤسسة، عمر وملكية المؤسسة).

- أما المحور الثاني فضم الفقرات المتعلقة بوصف المتغيرة البيئية في نظام إدارة المؤسسة، حاولنا من خلال هذا المحور تحليل وتحديد درجة أهمية القضايا البيئية في المؤسسات عينة الدراسة، من خلال تحديد أهمية وآثار الجوانب والآثار البيئية، التهديدات الخارجية، التعريف بأهم دوافع اهتمام المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالقضايا البيئية ثم تحديد أهم العراقيل التي تحول دون استجابة والتزام المؤسسات محل الدراسة بحماية البيئة. كما عملت الباحثة على دراسة الجانب التنظيمي للإدارة البيئية في المؤسسات محل الدراسة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

- وقد احتوى المحور الثالث على أربع معايير لتقييم مستوى الالتزام بالسياسة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية.

- واختص المحور الرابع بقياس مستوى الأداء البيئي من خلال ثلاث أبعاد رئيسية (المستوى التشغيلي، المالي وإدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة).

بلغ طول المحور الأول من الاستمارة ستة أسئلة (06) تنوعت بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة بينما صيغت المحاور الثلاث الأخرى في إحدى عشر (11) فقرة مصممة وفق أسلوب القياس السلمي (سلم ليكرت الخماسي) تضم كل فقرة مجموعة من العبارات بلغ عددها الإجمالي (64) مفردة. والجدول الموالي يبين تفصيل الاستمارة و تبويب أسئلتها حسب فقراتها المختلفة.

الجدول رقم (15): تصميم استمارة البحث

المحور	المتغير	المتغير الفرعي	الفقرة	المفردات
المحور الأول	الخصائص العامة للمؤسسة الصناعية	معلومات خاصة بالمؤسسة	(X)	(6-1)
المحور الثاني	المتغيرة البيئية في نظام المؤسسة الصناعية	الجوانب والآثار البيئية	(A)	(6-1)
		التحديات البيئية	(B)	(8-1)
		دوافع الاهتمام بالبعد البيئي	(C)	(6-1)
		المعوقات والعراقيل	(D)	(9-1)
		عوامل أخرى	(Y)	-10-9-8-7 -18-17-16 19
المحور الثالث	مستوى التزام المؤسسة بأدوات السياسة البيئية العامة	معايير قانونية عامة	(E)	(4-1)
		معايير المقاربة الطوعية	(F)	(6-1)
		معايير ضريبية وجبائية	(G)	(4-1)
		مستوى فعالية السياسة البيئية: الأسباب والحلول	(H)	18, 19
المحور الرابع	الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية	الأثر على المستوى التشغيلي	(I)	(5-1)
		الأثر على المستوى المالي	(I)	(4-1)
		الأثر على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة	(I)	(3-1)

المصدر: من إعداد الباحثة.

إضافة إلى المعلومات المبينة في الجدول السابق احتوت الاستمارة على بيانات تعريفية تحدد تاريخ ومكان الاستقصاء، والجهة القائمة به، وديباجة م حفزة لدفع المجيب إلى تزويدنا بالمعلومات الدقيقة المرجوة.

3.1. صدق الاستمارة وثباتها:

بعد تحضير كل متطلبات العمل الميداني وبعد صياغة استمارة البحث لا يبق سوى التأكد من صدق وثبات عباراتها للبدء في تنفيذ عملية الاستقصاء وإعداد أساليب تحليل البيانات الأولية. تم قياس الصدق التجريبي للاستمارة باختبارها على عينة تقدر بـ 17 مجيب من مؤسسات مختلفة وهي تلك التي تجاوزت في مرحلة مبكرة من الاستقصاء برد الاستمارات مملوءة بشكل صحيح. وتمثلت إجراءات التأكد من صدق وثبات عبارات الاستمارات ككل في إجراءين هما :

- الإجراء الأول: يتمثل في تحكيم الخبراء حيث تم تحكيم الاستمارة لدى 07 محكمين من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية جلهم دكاترة جامعيين في المجالات ذات الصلة بالموضوع، وقد سمحت عملية التحكيم في مرحلة أولى من تصحيح الكثير من الهفوات وتحسين بعض الفقرات والعبارات من حيث الصياغة والأفكار المنشودة.

-الإجراء الثاني: يتمثل في استخدام الباحث معامل ألفا كرونباك (Alpha Cronbach) لقياس مدى صدقية اعتماد نتائج الدراسة حيث يعتبر اختبار كرونباك (اختبار المعنوية) واحدا من الاختبارات الإحصائية الهامة للتأكد من ثبات درجات الاستمارة. وقد بلغ معامل ألفا كرونباك لاستمارة البحث ككل (Alpha=0.888)، وهو معدل عال يدل على ثبات وصدق الاستمارة.

2. أدوات وأساليب تحليل البيانات الأولية:

لتحليل البيانات وإخضاعها لمختلف عمليات المعالجة الإحصائية استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في نسخته العشرين (SPSS.20)⁽¹⁾، وهو الأداة الأساسية للتحليل حيث يتيح هذا البرنامج رزمة واسعة من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل ومعالجة البيانات الأولية⁽²⁾. كما يتيح إمكانية استخدام المؤشرات والمقاييس الإحصائية بدقة عالية وفي زمن قياسي.

إن اختيار أسلوب التحليل المناسب عادة ما يتعلق بعدد المتغيرات ونوعية المقياس المستخدم ففي حالة دراسة متغير واحد وباستخدام مقياس واحد يكون التحليل بسيطا لا يحتاج لاستخدام الكثير من

(1) Statistical Package for Social Sciences (SPSS.20).

(2) صلاح الدين حسين الهيتي، (2004): الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام SPSS الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، ص 365.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الأساليب، أما في حالة تعدد المتغيرات مع تعدد المقاييس فيصبح التحليل معقداً ويتطلب الكثير من الأساليب التي يشترط فيها التجانس عند الاستخدام.

في الدراسة التي نحن بصدد عرض نتائجها تمت عملية المعالجة الإحصائية على مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة التحليل الوصفي للبيانات ومرحلة التحليل الاستدلالي لها ، وفي الجدول الموالي نذكر أهم المقاييس الإحصائية المعتمدة في التحليل.

الجدول رقم (16): الأساليب الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات الأولية

عدد المتغيرات	متغير واحد	متغيرين معا
أساليب التحليل الوصفي	- مقاييس النزعة المركزية - مقاييس التشتت	معامل الارتباط
أساليب التحليل الاستدلالي		

المصدر: من إعداد الباحثة.

نتلخص أهم أساليب التحليل الوصفي في مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، والتي نوردتها على الترتيب في العناصر التالية: المتوسط الحسابي، النسبة المئوية، الانحراف المعياري، الترتيب العددي، معامل الارتباط.

فيما يلي تفصيل لأهم العلاقات الرياضية للمقاييس الإحصائية المستخدمة في عمليات التحليل والمشار إليها في الفقرة السابقة.

1.2. المتوسط الحسابي:

يعرف المتوسط الحسابي على أنه مجموع القيم مقسوماً على حجم العينة. و يكتب بالصيغة التالية:

$$\bar{x} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i \times f_i$$

في حالة المقياس السلمي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\bar{x} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i$$

في حالة المقاييس الأخرى يحسب بالعلاقة التالية:

حيث أن (n : حجم العينة) و (x_i : هو العنصر i في العينة) و (f_i : هو التكرار المطلق).

2.2. النسبة المئوية (التكرار النسبي المئوي):

يتم استخدام مقياس النسبة المئوية في الكثير من الحالات التي تتطلب تقييماً لبعض المفردات أو المتغيرات بالنسبة لمجموع قيم المفردات أو المتغيرات المعنية. كما يتم حساب النسب المئوية الموافقة لتكرارات الإجابات المختلفة لتقييم أهميتها و ترتيبها.

3.2. الانحراف المعياري:

يعتبر الانحراف المعياري المقياس المناسب لقياس التشتت للبيانات ذات الفئات المتساوية، ويمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \times fi}{n - 1}}$$

يقيس الانحراف المعياري التشتت أو الانتشار للقيم حول المتوسط الحسابي، فإذا كانت البيانات مركزة حول المتوسط فإن المقياس يكون صغيراً. أما إذا كانت البيانات مبعثرة بعيداً عن الوسط فإن المقياس يكون كبيراً.

4.2. معامل الارتباط:

معامل الارتباط يقيس الارتباط أو العلاقة بين متغيرين (X, Y) ، و يحسب بالعلاقة التالية:

$$r = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{(n - 1)S_x S_y}}$$

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات الأولية

1. وصف خصائص مؤسسات الدراسة:

يمكن وصف الخصائص العامة لمؤسسات الدراسة من خلال العناصر التالية:

1.1. قائمة مؤسسات الدراسة:

نورد في الجدول الموالي قائمة بأسماء المؤسسات الصناعية التي شملتها الدراسة الميدانية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (17) : قائمة بأسماء مؤسسات الدراسة

الاسم باللغة الأجنبية	اسم المؤسسة	الرقم
clement design		1
ENAP souk ahras		2
ent. nat. de fab. mécanique et outillage		3
entreprise "djoudi"		4
entreprise de textiles		5
entreprise el-chihab		6
entreprise portuaire d'Annaba EPA		7
FERTIAL		8
FMC		9
groupe sider imital Algérie		10
laiterie malik		11
Laiterie Edoug Annaba		12
liana		13
Lind gaz Algérie		14
miroiterie el kods		15
promec		16
raylan		17
Saidal		18
SARL des moulins de rusicada		19
SARL eau mitazbnt		20
SARL mikousse		21
SARL Palais du café		22
societe "mecheri"		23
société algérienne de textiles		24
société ben amour		25
société ciment de Tébessa		26
Société des corps gras CGS la belle		27
société des mines de fer d'Algérie		28
soumi fer		29
unité irtekaa		30
baaloug et fils boisson youkous		31

المصدر: من إعداد الباحثة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

2.1. تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط:

توزعت مؤسسات العينة على أربعة عشر قطاعا صناعيا هي كالآتي.

الجدول رقم(18) : توزيع مؤسسات الدراسة حسب قطاع النشاط

النسبة %	التكرار F	قطاع النشاط	الرقم
32,26	10	الصناعات الغذائية	1
3,23	1	صناعة وتسويق الامونياك	2
16,13	5	صناعة مواد البناء	3
3,23	1	تجهيزات الكترومنزلية	4
3,23	1	تجهيزات مدرسية	5
3,23	1	صناعة الغاز الصناعي والطبي	6
3,23	1	الصناعة الميكانيكية	7
3,23	1	صناعة الدهن الصناعي	8
12,90	4	صناعة الحديد والصلب والمعادن	9
3,23	1	صناعة الأثاث والخشب	10
3,23	1	صناعة الزجاج	11
3,23	1	الصناعة الصيدلانية	12
3,23	1	خدمات الميناء للاستيراد والتصدير	13
6,45	2	صناعة النسيج والقماش والألبسة	14
100	31	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الجدول أعلاه أن عينة الدراسة قد شملت على ما يقارب 32% من المؤسسات الصناعية التي تنشط في قطاع الصناعة الغذائية، يليها صناعة مواد البناء بنسبة تقدر ب 16%، ثم صناعة الحديد والصلب والمعادن والتي مثلت ما يقارب 13% من المؤسسات الصناعية وأخيرا صناعة النسيج بنسبة تقارب 7%، في حين تقل نسبة تمثيل باقي النشاطات الأخرى كالصناعة الكيماوية الصناعية الميكانيكية (بنسبة لم تتجاوز 3% لكل قطاع) من عينة الدراسة.

3.1. المؤسسات وفقا لشكلها القانوني:

اشتملت عينة الدراسة على ثلاث فئات من المؤسسات الصناعية، هي كما يبينها الجدول التالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(19): توزيع مؤسسات الدراسة وفقا لشكلها القانوني

الرقم	الشكل القانوني	التكرار F	النسبة %
1	شركة عمومية	11	35,5
2	شركة خاصة	17	54,8
3	شركة مختلطة	3	9,7
	المجموع	31	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العينة الأكثر تمثيلا في الدراسة قد شملت على المؤسسات الخاصة بنسبة قدرت بحوالي 55%، أما الشركات العمومية فقد مثلت حوالي 36% من عينة الدراسة في حين تقل نسبة تمثيل الشركات المختلطة في عينة الدراسة بنسبة قدرت بحوالي 9%.

4.1. تصنيف مؤسسات الدراسة وفقا لحجمها:

بالنسبة لتقسيم مؤسسات الدراسة حسب حجمها المقاس بعدد العمال ، فقد احتوت عينة الدراسة على أربع أنواع من المؤسسات المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(20): توزيع مؤسسات الدراسة وفقا لحجمها

الرقم	حجم المؤسسة مقاس بعدد العمال	التكرار F	النسبة %
1	مؤسسة مصغرة (1-9 عمال)	2	6,45
2	مؤسسة صغيرة (10-50 عمال)	9	29,03
3	مؤسسة متوسطة (51-250 عامل)	12	38,71
4	شركة كبيرة (251-3500 عامل)	8	25,81
	المجموع	31	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول أن العينة قد شملت على حوالي 39% من المؤسسات ذات الحجم المتوسط، في حين شملت العينة على ما يقارب 35% من المؤسسات الصغير والمصغرة، هذا يعني أن عينة الدراسة الأكثر تمثيلا هي المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة بنسبة تقدر بحوالي 74% . في حين بلغت نسبة تمثيل المؤسسات الكبيرة لعينة الدراسة حوالي 26% .

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

5.1. توزيع مؤسسات الدراسة وفقا لخبرتها:

بناء على متغير تاريخ تأسيس الشركة المصرح به من قبل المجيبين تم حساب مدة خبرة كل واحدة منها وتقسيم مدة الخبرة إلى أربع مجالات كما يبينها الجدول التالي.

الجدول رقم (21): توزيع مؤسسات العينة وفقا لمدة خبرتها في النشاط الاقتصادي

الرقم	خبرة المؤسسة	التكرار F	النسبة %
1	مدة الخبرة أقل من 05 سنوات (حديثه النشأة)	0	0
2	مدة الخبرة من (5-10) سنوات	04	12,90
3	مدة الخبرة من (11-20) سنة	10	32,26
4	مدة الخبرة أكثر من 20 سنة	15	48,39
5	بدون تحديد	02	6,45
	المجموع	31	100,0

المصدر: إعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة الدراسة قد شملت على حوالي 48% من المؤسسات ذات خبرة تفوق 20 سنة، تليها المؤسسات ذات الخبرة المتراوحة من (11 إلى 20) سنة والتي مثلت ما يقارب 32% من عينة الدراسة. أما المؤسسات ذات الخبرة (5-10) سنوات فقد وصلت نسبة تمثيلها لعينة الدراسة ما يقارب 13%.

6.1. توزيع المؤسسات حسب مقرها الاجتماعي:

نبين في هذا العنصر قائمة المؤسسات المدروسة ومكان تواجد مقراتها الاجتماعية حيث احتوت العينة على عدد معتبر من المؤسسات المنتشرة إقليميا على أربع ولايات بالشرق الجزائري. ورغم أن الباحثة لم تتدخل في اختيارها المباشر إلى أن نتيجة العمل الميداني أعطى تركيبة العينة كما يبينها الجدول التالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (22) : التوزيع الجغرافي لمؤسسات العينة

الرقم	المقر الولائي للمؤسسة	التكرار F	النسبة %
1	ولاية عنابة	13	41,94
2	ولاية تبسة	14	45,16
3	ولاية سكيكدة	2	6,45
4	ولاية سوق أهراس	2	6,45
	المجموع	31	100,0

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول الوارد أعلاه أن عينة الدراسة قد شملت على حوالي 45% من المؤسسات الصناعية التي تنشط في ولاية تبسة، تلتها 42% من المؤسسات الصناعية المتواجدة في ولاية عنابة أما ولاية سوق وولاية سكيكدة فنسبة تمثيلها قدرت بحوالي 13% من عينة الدراسة.

2. المتغيرة البيئية في نظام إدارة مؤسسات الدراسة:

التحليل الوصفي لبيانات المحور الثاني للاستمارة يهدف إلى وصف المتغيرة البيئية في نظام ادارة المؤسسات الصناعية محل الدراسة من خلال التعرف على: طبيعة التحديات والمعوقات التي تحول دون اهتمام المؤسسات بالبعد البيئي، ما يسمح بتحديد دوافع اهتمام المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالقضايا البيئية. حيث صممت جل متغيرات ومفردات هذا المحور على شكل المقياس السلمي باستعمال سلم ليكرت ذو الخمس درجات ، ويستخدم هذا السلم لقياس إجابات أفراد العينة حسب القيم الحقيقية لدرجاته حيث كل درجة توافق مستوى الأهمية المصرح بها من قبل المجيب استنادا إلى معيار مقياس التحليل . والجدول الآتي يبين ذلك.

الجدول رقم (23): القيم الحقيقية لسلم ليكرت

ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة.

للحكم على أهمية كل مفردة من المفردات التي تقيس متغيرا ما نقارن بين قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة مع قيمة الدرجة الموافقة لها في السلم حيث أن المفردات التي يساوي متوسطها الحسابي ثلاثة (3) توصف بأنها " متوسطة الأهمية "، بينما تلك التي يفوق متوسطها

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الحسابي هذه القيمة توصف بأنها " مهمة " ، في حين أن تلك التي يقل متوسطها الحسابي عنها توصف بأنها " غير مهمة " ، وفيما يلي نعرض نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات التي تصف أنشطة المراجعة الداخلية وفقا لترتيب مؤشرات القياس المعتمدة في استمارة البحث.

1.2. وصف الجانب التنظيمي للإدارة البيئية داخل مؤسسات الدراسة:

تعرض الجداول الآتية نتائج تحليل بعض أهم الجوانب التنظيمية التي تبرز مدى اهتمام المؤسسات الصناعية محل الدراسة بإرساء نظام الإدارة البيئية داخلها.

- المصلحة المكلفة بالتسيير البيئي:

يعرض الجدول الموالي عدد المؤسسات التي تخصص مصلحة وظيفية (هيكل إداري) مكلفة بالتسيير البيئي.

الجدول رقم(24): عدد المؤسسات التي تخصص مصلحة وظيفية للإدارة البيئية

الرقم	عدد المؤسسات التي لها مصلحة للإدارة البيئية	التكرار F	النسبة %
1	عدد المؤسسات التي لها مصلحة الادارة البيئية	18	58,10
2	عدد المؤسسات التي ليس لها مصلحة للإدارة البيئية	13	41,90
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات التي لها مصلحة خاصة بالإدارة البيئية قد بلغت 18 مؤسسة بنسبة مئوية قدرت ب 58%، بينما قدر عدد المؤسسات التي لا تملك مؤسسة تعنى بتسيير الشؤون البيئية 13 مؤسسة بنسبة قدرت بحوالي 42%. يجدر بنا الإشارة إلى أن الموقع التنظيمي لمصلحة الإدارة البيئية يتحدد وفقا لطبيعة عمل المؤسسة، حجمها وأهدافها لهذا فان مهام إدارة القضايا البيئية قد تسند لمصلحة منفصلة (أو مستقلة) أو قد تسند إلى أقسام أخرى.

- اسم المصلحة المكلفة بالإدارة البيئية:

بناء على نتائج الجدول السابق حاولت الباحثة التعرف على اسم المصلحة التي تعنى بالإدارة البيئية، فكانت النتيجة كما يبينها الجدول التالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(25): اسم المصلحة البيئية

الرقم	اسم مصلحة الإدارة البيئية	التكرار F	النسبة %
1	مصلحة إدارة الجودة Direction de la Qualité	3	9,7
2	مصلحة الصحة والأمن والبيئة Service. Hygiène, Sécurité et Environnement	12	38,7
3	مصلحة الإدارة البيئية Service. Management de l'environnement	2	6,5
4	مصلحة معالجة المخلفات Service. De traitement de déchets	1	3,2
5	مؤسسات ليس لها مصلحة وظيفية للإدارة البيئية	13	41,90
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نلاحظ من خلال الجدول الوارد أعلاه أن المؤسسات التي تسند مهام تسيير القضايا البيئية لمصلحة الإدارة البيئية قليل جدا حيث قدرت بحوالي 6% من عينة الدراسة، وهي في الغالب مؤسسات متحصلة على شهادة المطابقة الايزو 14001. أما المؤسسات الأخرى فتوكل مهمة البيئة لمصلحة الصحة والسلامة المهنية والبيئة بنسبة قدرت ب حوالي 39% أو مصلحة إدارة الجودة بنسبة قدرة تقريبا 10%، أو مصلحة معالجة المخلفات بحوالي 3%، في حين بلغت نسبة المؤسسات التي لا تملك مصلحة خاصة لتسيير القضايا البيئية حوالي 42%. ما يعكس ضعف البعد التنظيمي لإدارة القضايا البيئية في المؤسسات محل الدراسة، والذي يرجع لعدة أسباب أهمها ضعف المدارك البيئية لدى مسيري ومدراء المؤسسات محل الدراسة.

عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001:

عند سؤالنا عن المؤسسات التي حصلت على شهادة المطابقة الخاصة بنظم الإدارة البيئية ، أي النسخة 14001 من شهادة الايزو، تبين أن عدد المؤسسات الحاصلة على الشهادة ضعيف جدا. وهو ما يبينه الجدول الموالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(26) : عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001

النسبة %	التكرار F	عدد المؤسسات	الرقم
12,9	4	عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001	1
87,1	27	عدد المؤسسات غير الحاصلة على الشهادة	2
100	31	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

بلغت نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة الايزو 14001 حوالي 13%، وهي نسبة ضئيلة جدا بينما قدرت عدد المؤسسات غير حاصلة على شهادة المطابقة حوالي 87% من عينة الدراسة، إن عدم إقبال المؤسسات الصناعية الجزائرية على توطين هذا المواصفة يعكس تركيز هذه المؤسسات على الأداء الاقتصادي والمالي (النزعة الربحية) .

- تاريخ الحصول على شهادة ISO 14001:

تكلمة للسؤال السابق المتعلق بعدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 14001 ، أردنا التعرف على تاريخ حصول تلك المؤسسات على الشهادة، وذلك قد يفيد في التعرف على الإجراءات الرسمية الواجب احترامها في إطار الالتزام بعملية التقييس، ورغم أن عدد تلك المؤسسات قليلا جدا إلا أن هذا السؤال قد يفيد في تأكيد بعض المعلومات اللاحقة.

الجدول رقم(27) : تواريخ حصول المؤسسات على شهادة ISO 14001

النسبة %	التكرار F	تاريخ حصول المؤسسة على الشهادة	الرقم
25	1	سنة 2007 / مؤسسة Soumi fer	1
50	2	سنة 2010 / مؤسستي Ciment de Tébessa / Fertial	2
25	1	سنة 2012 / مؤسسة Lind Gaz	3
100	4	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

2.2. وصف المتغيرة البيئية داخل نظام مؤسسات الدراسة (تحدياتها، دوافعها ومعوقاتها)

تعرض العناصر الآتية نتائج تحليل أهم الجوانب الإدارية التي تبرز مدى اهتمام المؤسسات الصناعية محل الدراسة بإدماج البعد البيئي داخلها التي نوردتها في العناصر التالية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

-الإجراءات الإدارية البيئية التي تطبقها المؤسسة:

أهم الإجراءات الإدارية الخاصة الممارسة من قبل مؤسسات الدراسة في إطار الإدارة البيئية بينها الجدول التالي.

الجدول رقم(28) : إجراءات الإدارة البيئية

الرقم	الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في نظام تسييرها البيئي	العدد N	التكرار F	النسبة %
1	إعلان السياسة البيئية الرسمية	31	1	3,2
2	وضع خطط وبرامج بيئية واضحة	31	3	9,7
3	القيام بالتدقيق البيئي الداخلي	31	6	19,4
4	القيام بالتدقيق البيئي الخارجي	31	4	12,9
5	التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي للمؤسسة	31	2	6,5
6	التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة	31	2	6,5
7	إعداد التقارير البيئية بشكل دوري	31	1	3,2
8	تنفيذ برامج تدريب للعاملين في مجال الإدارة البيئية	31	12	38,7
100	المجموع		31	

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن الآلية التنظيمية الأكثر أهمية واستعمالا من طرف المؤسسات الصناعية في ما يخص الإدارة البيئية هي تنفيذ برامج تدريب للعاملين بنسبة تقدر تقريبا بـ39%، وهذا يدل أن نظام إدارة البيئة في المؤسسات محل الدراسة يتركز على التدريب والتكوين (وظيفة التوجيه) كآلية وعملية مستمرة تتضمن التغيير أو التعديل الإيجابي لمعلومات ومهارات العمال بهدف رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية، أما التدقيق الداخلي والخارجي (عملية المراجعة) فقد مثلت 32% من عينة الدراسة. في حين أن نسبة المؤسسات عينة الدراسة التي تقوم بإعداد التقارير البيئية وإعلان سياساتها البيئية قدرت بحوالي 7% وهي نسبة جد ضئيلة تعكس عدم الشفافية والإفصاح عن الأداء البيئي من جهة، وغياب فعالية الآليات التنظيمية (إن لم نقل انعدامها) التي تلزم المؤسسات الصناعية على إشهار أدائها البيئي للمجتمع المدني ولأطراف ذات المصلحة من جهة أخرى .

أما المؤسسات التي تسعى إلى تحسين أداءها البيئي والقيام بالتقييم الدوري والمستمر لأدائها بغية تحديد الانحرافات فقد قدرت بحوالي 12% من عينة الدراسة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

مستوى اندماج إدارة المؤسسة في البعد البيئي:

فيما يلي نعرض تصريحات أفراد العينة حول البعد الذي يحظى بالتركيز والاهتمام من قبل إدارة مؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (29) : مستوى اندماج المؤسسة في البعد البيئي

الرقم	البعد البيئي	التكرار F	النسبة %
01	البعد التشغيلي / التقني	20	64,5
02	البعد التنظيمي	5	16,1
03	البعد الاستراتيجي	6	19,4
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن مستوى إدماج البعد البيئي في المؤسسات محل الدراسة يتركز في المستوى التشغيلي والتقني بنسبة تقدر بحوالي 64%. وهذا يدل على ضعف اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالقضايا البيئية واعتبار أن البعد البيئي عائق. وقدرت نسبة المؤسسات التي تدمج البعد البيئي في الجانب التنظيمي بنسبة 16%، وهي تلك المؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية جزئية تدمج من خلالها البعد البيئي في جانب أو أكثر من وظائفها محاولة من خلال ذلك تذويت التكاليف والاستجابة للضغوطات الخارجية. أما المؤسسات التي اعتبرت أن البعد البيئي هو بعد استراتيجي فقد قدرت بحوالي 20% وهي في الغالب مؤسسات تعتبر أن البيئة فرصة ومجال لتحقيق وكسب ميزة تنافسية مستدامة.

وصف مدارك مسيري المؤسسة للاستثمار البيئي:

بالنسبة لمستوى اندماج المؤسسة في البعد البيئي حاولت الباحثة استقصاء رؤية وإدراك مدرائها حول كيفية وصف/النظر للاستثمار البيئي من حيث كونه تكلفة وعبء إضافي أو من حيث كونه استثمار وفرصة لتحسين الأداء الاقتصادي، فكانت النتيجة كما يلي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (30): وصف الاستثمار البيئي في المؤسسة

النسبة %	التكرار F	وصف الاستثمار البيئي للمؤسسة	الرقم
29,0	9	الاستثمار البيئي بالنسبة لمؤسستنا هو تكلفة اقتصادية إضافية تؤثر على أدائها الاقتصادي.	01
67,7	21	الاستثمار البيئي بالنسبة لمؤسستنا هو تكلفة إجبارية يجب تدنيها.	02
3,2	1	الاستثمار البيئي لمؤسستنا فرصة لكسب ميزة تنافسية مستدامة.	03
100	31	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نلاحظ من خلال الجدول أن حوالي 68% من المؤسسات تعتبر أن الاستثمار البيئي يعتبر تكلفة إجبارية يجب تدنيها، وهي مؤسسات في الغالب تتبنى سياسات متوسطة المدى تهدف من خلالها إلى الحفاظ على بقائها وتحقيق الربح. أما المؤسسات التي تعتبر الاستثمار البيئي تكلفة اقتصادية تؤثر على أدائها الاقتصادي قدرت بحوالي 29%، وهي مؤسسات تنطلق من منطق الأذعان والتركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية واعتبار أن الجوانب البيئية تكلفة خارجية لا بد من تجنبها. في حين نجد أن نسبة المؤسسات التي اعتبرت أن تخصيص موارد إضافية في القضايا البيئية فرصة لكسب ميزة تنافسية مستدامة قدرت بحوالي 3% وهي نسبة ضئيلة تعكس النظرة الضيقة والقصيرة المدى للمؤسسات الصناعية الجزائرية عامة وعينة الدراسة خاصة، للقضايا البيئية.

- مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة:

يرتبط مستوى اندماج المؤسسة في البعد البيئي بتوجهها الاستراتيجي، وهذا التوجه قد يكون في سياق مخطط يقوم على إرادة للتحسين في المستقبل البعيد أو قد يكون توجه ناتج عن رد الفعل للضغوطات والتهديدات المتوالية. وعليه سألنا عن مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة قد يعطى فكرة عن وصف هذا التوجه من حيث كون التفكير بالبيئة والاهتمام بها يكون قبل بدء النشاط (الإنتاج) أو يكون بعد الإنتاج (أي بعد تحقق السلوك الملوث). و فيما يلي تظهر هذه الفكرة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(31) : مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة

الرقم	مرحلة الاهتمام	التكرار F	النسبة %
01	أثناء عملية الإنتاج	2	6,5
02	بعد عملية الإنتاج	22	71,0
03	قبل وبعد عملية الإنتاج	7	22,6
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج spss.20

من خلال الجدول نلاحظ أن مرحلة الاهتمام بالبيئة في المؤسسات الصناعية تكون ما بعد الإنتاج بنسبة 71%، حيث تقوم المؤسسة بمعالجة الآثار البيئية الناتجة عن نشاطها الإنتاجي في نهاية العملية الإنتاجية(عند المصب) ،أما نسبة المؤسسات التي تقوم بمعالجة آثارها البيئية قبل وبعد العملية الإنتاجية فقد قدرت بحوالي 23% وهي مؤسسات تتبنى مقاربة الإشراف على المنتج(تحليل دورة حياة المنتج).أما المؤسسات التي تتعامل مع آثارها البيئية أثناء العملية الإنتاجية فقد قدرت بحوالي 7% من عينة الدراسة.

تعريف التحديات ودوافع ومعوقات اهتمام المؤسسة عينة الدراسة بالمتغيرة البيئية :

بعد وصف الجانب التنظيمي والإداري لنظام الإدارة البيئية المتبع من قبل المؤسسات الدراسة تقوم الباحثة في هذه المرحلة بتقييم أبعاد الإدارة البيئية فيها من خلال أربع عناصر فرعية يتم التطرق إليها مثنى مثنى.

أولاً.الجوانب والآثار البيئية:

يعرض الجدول الموالي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المحصل عليها لتقييم البعد الأول من أبعاد الإدارة البيئية المتعلق بالآثار البيئية التي تلحقها المؤسسات المدروسة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(32) : التحليل الوصفي لبيانات الجوانب والآثار البيئية للمؤسسة الصناعية

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	الآثار البيئية	الرمز
3	0,990	2,77	31	كمية استهلاك الموارد الطبيعية	A1
4	1,207	2,55	31	المخلفات الصناعية الصلبة والخطرة	A2
2	1,031	2,94	31	المخلفات الصناعية السائلة	A3
4	1,121	2,55	31	الانبعاثات الغازية	A4
2	1,263	2,94	31	التلوث الضوضائي	A5
1	1,290	3,26	31	الحوادث والأمراض المهنية	A6

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

من خلال الجدول نلاحظ أن الآثار الأكثر أهمية في المؤسسات محل الدراسة هي الحوادث والأضرار المهنية إذ قدر متوسطها الحسابي بحوالي 3.26، وبما أن قيمة الانحراف المعياري قدر بحوالي 1.29، فإن ذلك يدل أن تشتت القيم عن متوسطها الحسابي كبير (القيم بعيدة عن متوسطها الحسابي) ما يعني عدم التجانس في الإجابات بين الأفراد.

أما العبارات الأخرى والمتعلقة بالمخلفات الصناعية سواء الصلبة، السائلة أو الغازية، التلوث الضوضائي وكمية استهلاك الموارد الطبيعية في المؤسسات المدروسة غير مهمة (قيمة المتوسط الحسابي أقل من 3) استنادا إلى مقياس التحليل، وهذا يرجع لاختلاف طبيعة ونوع قطاع النشاط. ما يجعلنا نستنتج أن درجة أهمية الجوانب والآثار البيئية تختلف باختلاف طبيعة النشاط الإنتاجي للمؤسسة الصناعية فكلما كانت الآثار كبيرة كانت درجة الأهمية كبيرة والعكس صحيح.

-التحديات الضاغطة على المؤسسة الصناعية للتوجه نحو الإدارة البيئية:

يعرض الجدول الموالي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المحصل عليها لتقييم البعد الثاني من أبعاد الإدارة البيئية المتعلق بالتحديات الضاغطة على المؤسسات الصناعية لدفعها إلى تبني نظم الإدارة البيئية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (33): التحليل الوصفي لبيانات التهديدات الضاغطة على المؤسسة الصناعية

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	التهديدات الضاغطة على المؤسسة	الرمز
1	0,930	3,74	31	ضغوطات السلطات العمومية	B1
6	1,326	2,90	31	ضغوطات الزبائن والوسطاء	B2
2	1,013	3,32	31	ضغوطات العمال والنقابات المهنية	B3
7	0,898	2,16	31	ضغوطات الجمعيات البيئية	B4
8	1,056	2,13	31	ضغوطات وسائل الإعلام والمجتمع المدني	B5
4	1,432	2,87	31	ضغوطات موردي السلع والخدمات	B6
5	1,400	2,81	31	ضغوطات مؤسسات التأمين والتمويل	B7
6	1,383	2,61	31	ضغوطات المساهمين	B8

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الضغوطات القانونية، العمال والنقابات العمالية ذات أهمية كبيرة (متوسط حسابي يفوق 3) في توجيه المساعي البيئية في المؤسسات المدروسة استنادا إلى مقياس التحليل، حيث تعتبر المؤسسات أن القوانين واللوائح الخاصة بالبيئة أو بحماية حقوق العمال يمثل أهم تهديد وتحدي، أما عن مقدار تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، فقد قدر الانحراف المعياري بالنسبة للعبارة الخاصة بالضغوطات القانونية 0.93، وهذا يدل على أن تشتت القيم عن وسطها الحسابي ليست كبيرة ويعكس تجانس إجابات الأفراد. أما فيما يخص قيمة الانحراف المعياري للعبارة الخاصة بضغوطات العمال والنقابات العمالية فقد قدر بـ 1.013 ما يعني عدم تجانس الإجابات عن هذه العبارة. ويرجع ذلك لاختلاف حجم وملكية تلك المؤسسات من جهة، واختلاف إدراك تلك التحديات لدى الأفراد المستجوبين من جهة أخرى.

أما الضغوطات الخارجية والمرتبطة بالزبائن، المجتمع المحلي، الجمعيات البيئية، مؤسسات التمويل والتموين، وسائل الإعلام والمساهمين فهي غير مهمة (متوسطها الحسابي أقل من 3) استنادا إلى مقياس التحليل، حيث تعتبر المؤسسات أن هذه الأطراف لا تشكل تهديد وخطر على بقائها في السوق. ما يعكس عدم فاعلية هذه الأطراف في الضغط على أداء المؤسسة وتوجيه مساعيها البيئية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

دوافع الاهتمام بالبعد البيئي:

يعرض الجدول الموالي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المحصل عليها لتقييم البعد الثالث من أبعاد التوجه البيئي المتعلق بدوافع اهتمام مدراء المؤسسات الصناعية بالبعد البيئي.

الجدول رقم (34) : تحليل بيانات دوافع الاهتمام بالبعد البيئي

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	دوافع الاهتمام بالبعد البيئي	الرمز
5	1,050	3,35	31	التحكم في مستويات التلوث	C1
2	1,064	3,74	31	احترام الاشتراطات والمتطلبات القانونية	C2
4	0,992	3,42	31	احترام متطلبات وتوقعات الزبون.	C3
6	0,957	3,13	31	خفض التكاليف (الهدر، ضرائب بيئية، ومسائلة قانونية).	C4
3	1,151	3,52	31	تنويع منتجات المؤسسة وتحسين جودتها.	C5
1	1,046	3,81	31	تحسين صورة وسمعة المؤسسة .	C6

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول نلاحظ أن دوافع اهتمام المؤسسات بالقضايا البيئية متعددة، ويمكن من خلال الجدول الوارد أعلاه ترتيبها حسب درجة أهميتها كما يلي:

يعتبر دافع تحسين صورة المؤسسة وسمعتها من أهم دوافع اهتمام المؤسسات المدروسة بالقضايا البيئية حيث بلغ (المتوسط الحسابي 3.81)، ما يعكس التوجه الخارجي لإستراتيجية المؤسسة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 1.046 مما يعني عدم تجانس إجابات الأفراد عن هذه العبارة.

- كما اعتبرت المؤسسات محل الدراسة أن تنويع منتجاتها وتحسين جودتها تعتبر من أهم دوافع اهتمامها بالانشغالات البيئية (بلغ متوسطها الحسابي 3.52) بانحراف معياري يقدر ب 1.15 ما يعني عدم التجانس في إجابات الأفراد على العبارة.

- تعتبر المؤسسات أن اهتمامها بالبعد البيئي نابع من سعيها لتحقيق المطابقة القانونية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.74، بانحراف معياري بلغ 1.064 وهذا يعكس عدم التجانس في الإجابات ويرجع ذلك ربما إلى اختلاف نشاط المؤسسات محل الدراسة.

- إن احترام متطلبات وتوقعات الزبون تقع في الدرجة الرابعة من اهتمامات المؤسسات المدروسة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.42 وانحراف معياري يقدر ب 0.992 ما يعني نوعا ما

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

تجانس إجابات الأفراد حول هذا العبارة، وبالرغم من أن الزبون يعتبر مركز اهتمام المؤسسات في رسم توجهاتها واستراتيجياتها إلا أن الواقع يبرز عدم اهتمام المؤسسات الصناعية عينة الدراسة بتوقعات ومتطلبات الزبون بالشكل الكافي ، ويعود ذلك ربما إلى نقص الوعي لدى المستهلك من جهة وعدم اطلاعه على المعلومات الكافية عن نشاطات المؤسسات نتيجة لعدم الشفافية والإفصاح من جهة أخرى، ما يؤدي إلى ضعف أهمية هذه الفئة عند رسم توجهات المؤسسات ومساعيها سواء فيما يخص البيئة الطبيعية أو الجودة .

- فيما يخص دافع التحكم في مستويات التلوث فرتبت في الدرجة الخامسة من اهتمامات المؤسسات (متوسط حسابي يقدر 3.35)، بمقدار تشتت يقدر ب 1.050 ما يبرز عدم تجانس الإجابات، ويرجع ذلك إلى اختلاف نشاط وحجم وقطاع المؤسسات المدروسة. أما فيما يخص الدوافع الاقتصادية (المتتملة في خفض التكاليف) فقد احتلت المرتبة السادسة من دوافع الاهتمام بالبعد البيئي لدى المؤسسات الصناعية المدروسة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.13 ومقدار تشتت يقدر ب 0.957 ما يبرز أن إجابات الأفراد نوعا ما متجانسة. تعكس هذه النتيجة ضعف مدارك مسيري المؤسسات الصناعية المدروسة بالأهمية الاقتصادية للاستثمار في المساعي البيئية.

- المعوقات والعراقيل الكابحة للتوجه البيئي:

يعرض الجدول الموالي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المحصل عليها لتقييم المعوقات والعراقيل التي تكبح التوجه البيئي للمؤسسات الصناعية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(35) : التحليل الوصفي لبيانات المعوقات والعراقيل الكابحة للتوجه البيئي

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	المعوقات و العراقيل	الرمز
4	1,121	3,55	31	نقص الموارد المالية والتقنية للمؤسسة	D1
7	1,094	3,26	31	نقص خبرة المؤسسة في مجال الادارة البيئية	D2
6	1,202	3,39	31	نقص المعلومات البيئية	D3
3	1,013	3,68	31	ضعف الثقافة البيئية	D4
8	1,098	3,16	31	نقص الكوادر والكفاءات البشرية المختصة	D5
8	1,068	3,16	31	ضعف الضغوطات القانونية	D6
2	1,039	3,71	31	ضعف ضغوطات المجتمع المدني	D7
1	1,046	3,81	31	ضعف تشجيع ودعم الدولة للممارسات البيئية السليمة	D8
5	1,205	3,42	31	ضعف ضغوطات الجمعيات ووسائل الإعلام	D9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصناعية المدروسة تواجه العديد من

العراقيل رتبت حسب درجة أهميتها كما يلي:

-يرجع عدم اهتمام المؤسسات المدروسة بالبيئة الطبيعية بالدرجة الأولى إلى ضعف تشجيع

ودعم الدولة للممارسات البيئية السليمة (متوسط حسابي 3.81 ، بانحراف معياري يقدر ب 1.046) ما يدل عدم تجانس إجابات الأفراد حول هذه العبارة.

-يعتبر ضعف ضغوطات وفاعلية المجتمع المدني من أهم العوامل التي ساعدت على مواصلة

المؤسسات الصناعية محل الدراسة نشاطها الملوث . قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة ب

3,71 وانحراف معياري يقدر ب 1.039 ما يبرز عدم تجانس إجابات الأفراد حول هذه العبارة.

- يعتبر ضعف الثقافة البيئية في المؤسسات الصناعية المدروسة من العراقيل التي تحول دون

الاهتمام بالقضايا البيئية وهذا يعكس ضعف مدارك مدراء ومسيري المؤسسات حول الممارسات

الإدارية الحديثة خاصة ما تعلق بالمجال البيئي.حيث قدر قيمة المتوسط الحسابي ب 3.68

وانحراف معياري يقدر ب 1.013 ما يعكس عدم تجانس إجابات الأفراد.

-أما فيما يخص نقص الموارد المالية والتقنية للمؤسسات فقد رتبت في المرتبة الرابعة بمتوسط

حسابي يقدر ب 3.55 وانحراف معياري يقدر ب 1.121 ما يبرز عدم تجانس إجابات الأفراد

حول هذه العبارة.

3- أما فيما يخص باقي العراقيل فرتبت حسب درجة أهميتها (قيمة المتوسط الحسابي يفوق حسب مقياس التحليل) كما يلي: ضعف ضغوطات الجمعيات ووسائل الإعلام، نقص المعلومات البيئية، نقص خبرة المؤسسة في مجال الإدارة البيئية، نقص الكوادر والكفاءات البشرية المختصة، ضعف الضغوطات القانونية. وما يلاحظ على قيمة الانحراف المعياري (مقدار التشتت) أنها كانت مرتفعة ما يدل عن وجود تشتت عالي للقيم عن وسطها الحسابي. إن ما يمكن قوله انطلاقاً من نتائج التحليل للبيانات المتعلقة بمجمل العراقيل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المدروسة فيما يخص دمج البعد البيئي فإننا لاحظنا أن هذه المؤسسات تواجه العديد من العراقيل الداخلية والخارجية ما أدى إلى ضعف اهتمامها بالقضايا البيئية. كما أن ما لحضناه أن مقدار التشتت القيم عن متوسطها الحسابي عالي نسبياً وهذا راجع إلى اختلاف وعدم تجانس العينة المدروسة من حيث (قطاع النشاط، الحجم، العمر، والملكية).

3. مستوى الالتزام بأدوات السياسة البيئية وأثارها على الأداء البيئي:

يرتبط التوجه البيئي بمستوى التزام المؤسسة الصناعية بأدوات السياسة البيئية العامة هذه الأخيرة تصنف وفق الكثير من المعايير أهمها: المعايير القانونية، معايير المقارنة الطوعية ومعايير جبائية وضريبية.

1.3. مستوى الالتزام بمعايير وأدوات السياسة البيئية:

مستوى الالتزام بالمعايير القانونية :

يعرض الجدول الموالي نتائج تحليل البيانات التي تقيس مستوى الالتزام بالمعايير القانونية المفروضة على المؤسسات الصناعية في إطار التزامها البيئي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (36): التحليل الوصفي لبيانات مستوى الالتزام بالمعايير القانونية

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	العبرة	الرمز
4	1,193	3,10	31	تلتزم المؤسسة بكمية وجودة المواد المسموح بإطلاقها في البيئة	E1
3	0,850	3,55	31	تتقيد المؤسسة بالمعايير القانونية لحماية البيئة والمحددة للخصائص الكيميائية والفيزيائية لمنتجاتها.	E2
2	0,919	3,61	31	تحتزم المؤسسة جميع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة وتعمل على الالتزام بها قبل وأثناء وبعد عملية الإنتاج.	E3
1	0,815	3,74	31	تلتزم مؤسستكم باستعمال الموارد الاقتصادية النظيفة ذات الجودة الإجبارية في عمليات الإنتاج والتعبئة والتغليف.	E4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التزام المؤسسات المدروسة بالمعايير القانونية قوي (المتوسط الحسابي يفوق القيمة 3 لجميع العبارات) وقد رتبت حسب درجة أهميتها كما يلي:
معيار الجودة البيئية (معيار المنتج): من خلال النتائج الوارد في الجدول نلاحظ أن المؤسسات عينة الدراسة تهتم بجودة الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذا العبارة 3.74 وانحراف معياري يقدر ب 0.815 ما يدل على تجانس إجابات الأفراد حول هذه العبارة.

- معيار الأداء: نلاحظ من خلال إجابات الأفراد أن المؤسسات محل الدراسة تهتم بالالتزام بالمعايير التنظيمية قبل وبعد العملية الإنتاجية حيث قدر المتوسط الحسابي لهذه الإجابات 3.61 وانحراف معياري يقدر 0.919 ما يدل على تجانس إجابات الأفراد نسبيا.

- تلتزم المؤسسات الصناعية المدروسة بالخصائص الكيماوية والفيزيائية للسلع المنتجة) معيار السلع المنتجة) والمحددة قانونيا، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.55 وانحراف معياري قدر ب 0.850 وهو مقدار تشتت منخفض نسبا يدل على تجانس إجابات الأفراد عن هذه العبارة.

- معيار الوسط المستقبلي: من خلال إجابات الأفراد نلاحظ أن المؤسسات المدروسة تحترم وتلتزم بكمية وجود التلوث المسموح به والمحدد قانونيا. قدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة ب 3.10

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

وانحراف معياري يقدر ب 1.193 ما يبرز ارتفاع قيمة تشتت إجابات الأفراد عن متوسطها الحسابي ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة النشاط.

مستوى الالتزام بأدوات المقاربة الطوعية:

نبين من خلال الجدول الموالي نتائج تحليل البيانات التي تتضمن إجابات أفراد العينة حول مدى الالتزام بمعايير المقاربة الطوعية.

الجدول رقم(37) : تحليل بيانات معايير المقاربة الطوعية

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	معايير المقاربة الطوعية	الرمز
1	0,851	2,52	31	تتخرط مؤسستكم بشكل طوعي ضمن الأنظمة والبرامج العمومية الخاصة بحماية البيئة.	F1
2	0,805	2,23	31	تقوم مؤسستكم بإعداد برنامج بيئي خاص بها دون تدخل الدولة.	F2
5	0,820	1,84	31	تبرم مؤسستكم عقود بينها وبين الأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة.	F3
6	0,560	1,77	31	تفاوض مؤسستكم مع الهيئات الرسمية المعنية بتسطير السياسات البيئية، وتلتزم بالأهداف البيئية المتفق عليها.	F4
3	0,795	2,03	31	تشارك الأطراف ذات المصلحة في مشاريع ونشاطات حماية البيئة.	F5
4	0,854	1,94	31	تحرص مؤسستكم على تعويض الاطراف المتضررة من نشاطها الملوث بشكل ارادي وبمبادرة منها.	F6

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات الأفراد عن العبارات المتعلقة بالالتزام المؤسسات بالمقاربات الاتفاقية أو الطوعية أقل من القيمة 3 ،واستنادا لمقياس التحليل فان درجة أهمية هذه المعايير بالنسبة للمؤسسات المدرسة ضعيف. كما تبرز نتائج الانحراف المعياري لإجابات الأفراد حول متوسطها الحسابي (قيمة التشتت صغيرة نسبيا) تجانس واتفاق إجابات المؤسسات المدروسة حول هذه العبارة.

- مستوى الالتزام بالمعايير الضريبية والجبائية:

يعرض الجدول الموالي نتائج تحليل البيانات التي تتضمن اجابات افراد العينة حول مدى الالتزام بالمعايير الضريبية والجبائية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(38) : التحليل الوصفي لبيانات المعايير الضريبية والجبائية

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	العبرة	الرمز
1	1,363	4,48	31	تدفع مؤسستكم جميع مستحققاتها الضريبية المتعلقة بالبيئة في آجالها القانونية.	G1
4	1,945	3,58	31	تدفع مؤسستكم ضريبة (نسبة محددة) على كل وحدة إنتاج ملوثة تتجاوز الحد المسموح بها قانونا.	G2
2	1,496	4,35	31	تدفع مؤسستكم ضريبة جزافية سنوية جراء نشاطاتها الملوثة.	G3
3	1,606	4,23	31	تؤيد مؤسستكم فكرة وضع سياسة ضريبية مشجعة على السلوك البيئي النظيف.	G4

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن المؤسسات تلتزم بالمعايير الاقتصادية والمتمثلة في الضرائب والرسوم البيئية، حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي 3، واستنادا لمقياس التحليل فإن العبارات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المدروسة. أما فيما يخص مقدار التثنت إجابات الأفراد عن متوسطها الحسابي فهي عالية نسبيا ويعود ذلك ربما إلى اختلاف الوعاء الضريبي نتيجة اختلاف النشاط الممارس وأثاره البيئية.

- مستوى فعالية السياسة البيئية الجزائرية :

لاستكمال تقييم مستوى التزام المؤسسة الصناعية بأدوات السياسة البيئية العامة تم طرح سؤالين متتاليين حول الأسباب التي تحول دون فعالية السياسة البيئية والحلول التي يقترحها مدراء المؤسسات المدروسة لتحسين كفاءة وفعالية تلك السياسة. وفيما يلي عرض لنتائج السؤالين على التوالي.

أولا: الأسباب التي تحول دون فعالية السياسة البيئية الجزائرية:

بالنسبة للأسباب التي تحول دون فعالية السياسة البيئية فقد لخصها المجيبين في أسباب كبرى هي كما يوضحها الجدول التالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(39) : الأسباب التي تحول دون فعالية السياسة البيئية الجزائرية

الرقم	الأسباب	التكرار	النسبة
1	ضعف المراقبة والمتابعة (التفتيش البيئي) من طرف الهيئات المختصة.	7	22,6
2	عدم فاعلية الضريبة البيئية.	5	16,1
3	انعدام التواصل بين المؤسسات الاقتصادية والإدارة البيئية المركزية.	3	9,7
4	عدم فاعلية دور الجماعات المحلية في محاربة التلوث.	7	22,6
5	عدم تناسب السياسة البيئية المسطرة مع واقع القطاع الصناعي في الجزائر.	9	29,0
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات المدروسة تعتبر أن أسباب عدم فاعلية السياسة البيئية في توجيه الممارسات البيئية للمؤسسات الصناعية وتحقيق أهداف الاستدامة البيئية يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المراقبة والمتابعة (التفتيش البيئي) من طرف الهيئات المختصة وعدم فاعلية دور الجماعات المحلية في محاربة التلوث بنسبة مئوية تقدر بحوالي 45% من عينة الدراسة. ويبرز هذا ضعف منظومة المراقبة والمتابعة لتنفيذ القوانين والمعايير المحددة مما يضعف من حلقة التحسين المستمر لصياغة المشروعات من جهة كما تعتبر المؤسسات المدروسة أن دور كل من البلدية والولاية في حماية البيئة هزيل . أما فيما يخص عدم تناسب السياسة البيئية المسطرة مع واقع القطاع الصناعي في الجزائر فقد اعتبرت حوالي 29% من المؤسسات محل الدراسة أنها من بين الأسباب عدم فاعلية السياسة البيئية العامة.

أما فيما يخص السعر الضريبي فقد اعتبرت حوالي 16% من المؤسسات أنها أحد أسباب عدم فاعلية السياسة البيئية في التأثير على السلوك البيئي الملوث. في حين يعتبر حوالي 10% من المؤسسات أن انعدام التواصل بين المؤسسات المركزية والمؤسسات الصناعية أحد أسباب عدم فاعلية السياسة البيئية العامة.

ثانيا: الحلول المقترحة لرفع فعالية السياسة البيئية الجزائرية:

الحلول المقترحة للرفع من فعالية السياسة البيئية لخصها المجيبين في تسع أفكار كبرى هي كما يوضحها الجدول التالي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم (40): الحلول المقترحة لرفع فاعلية وكفاءة السياسة البيئية الجزائرية

الترتيب	اقتراحات الرفع من مستوى فاعلية السياسة البيئية	التكرار	النسبة
1	تفعيل منظومة المراقبة البيئية	24	77,42
2	الرفع من مستوى الإعانات والتسهيلات	21	67,74
3	الرفع من سعر الضريبة البيئية و تفعيل السياسة الضريبية	12	38,71
5	نشر المعلومات البيئية بشكل مستمر	7	22,58
6	تشجيع الممارسات البيئية	3	9,68
	المجموع	31	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

من خلال الجدول الوارد أعلاه نلاحظ أن 77% من المؤسسات المدروسة تقترح تفعيل منظومة المراقبة البيئية لتفعيل أدوات السياسة البيئية، بينما تعتبر 20% من عينة الدراسة أن الرفع من مستوى الإعانات والتسهيلات للممارسات البيئية السليمة (أو الصديقة للبيئة) تعتبر الأداة المثلى لرفع مستوى فاعلية السياسة البيئية وتحقيق أهدافها المنتظرة. في حين يعتبر 10% من المؤسسات عينة الدراسة أن الحل يكمن في رفع سعر الضرائب البيئية وإلزام المؤسسات على دفعها بينما تعتبر المؤسسات الأخرى أن قيام السلطات العامة بنشر المعلومات الخاصة بالبيئة والرفع من مستوى تمويل المراقبة الخاص بحصول المؤسسات على شهادات المطابقة هي أنجع الحلول لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

2.3. الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية:

الآثار على المستوى التشغيلي:

يعرض الجدول الآتي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بآثار الالتزام بالإدارة البيئية على الأداء البيئي على المستوى التشغيلي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(41): الآثار على المستوى التشغيلي للأداء البيئي

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	الآثار على المستوى التشغيلي	الرمز
5	0,762	3,77	31	ترشيد معدل استهلاك الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه)	lo1
3	0,746	3,90	31	تخفيض من كميات التلوث.	lo2
2	0,512	3,94	31	التقليل من نسبة المنتجات المعيبة.	lo3
4	0,820	3,84	31	التقليل من نسبة المنتجات غير المطابقة للمواصفات البيئية والقانونية.	lo4
1	0,512	4,06	31	التقليل من كمية الفضلات المخزنة والمعالجة.	lo5

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة بين التزام المؤسسة بنظام الإدارة البيئية والبعد التشغيلي للأداء البيئي علاقة ايجابية، حيث أن إجابات الأفراد على العبارات الخاصة بتأثير التزام المؤسسة على الأداء البيئي من خلال بعده التشغيلي كان ذو درجة عالية من الأهمية استنادا إلى مقياس التحليل حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي 3، أما قيمة انحراف إجابات الأفراد على متوسطها الحسابي كانت ضعيفة نسبيا وهي تبرز تجانس إجابات الأفراد حول العبارات الواردة في الجدول أعلاه.

آثار على المستوى المالي: يعرض الجدول الآتي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بآثار الالتزام بإدارة البيئية على الأداء البيئي على المستوى المالي.

الجدول رقم(42): الآثار على المستوى المالي للأداء البيئي

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	الآثار على المستوى المالي	الرمز
4	1,028	3,55	31	الخفض من تكاليف المنتج والعمليات.	If1
2	0,839	3,65	31	التقليل من التكاليف البيئية المترتبة عن عدم التزامها بالاشتراطات القانونية والبيئية.	If2
3	0,882	3,61	31	تعظيم المنافع وتحقيق وفورات اقتصادية.	If3
1	0,920	3,77	31	توسيع حصتها السوقية والرفع من رقم أعمالها.	If4

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة بين التزام المؤسسة بنظام الإدارة البيئية والبعد المالي للأداء البيئي علاقة ايجابية، حيث أن إجابات الأفراد على العبارات الخاصة بتأثير التزام المؤسسة على الأداء البيئي من خلال بعده المالي كان ذو درجة عالية من الأهمية استنادا إلى مقياس التحليل حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي 3، أما قيمة انحراف إجابات الأفراد على متوسطها الحسابي كانت ضعيفة نسبيا بالنسبة للعبارات (2-3-4) وهي تبرز تجانس إجابات الأفراد حول العبارات الواردة في الجدول أعلاه، أما العبارة الأولى فقد قدر انحرافها المعياري ب 1.028 ما يبرز عدم تجانس إجابات الأفراد حول هذه العبارة .

- الآثار على مستوى أصحاب المصالح:

يعرض الجدول الآتي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بآثار الالتزام بالإدارة البيئية على الأداء البيئي على مستوى العلاقات مع أصحاب المصالح.

الجدول رقم (43): الآثار على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة

الترتيب	الانحراف المعياري σ	المتوسط M	العدد N	الآثار على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة	الرمز
1	0,428	4,13	31	تحسين صورتها لدى المجتمع الذي تعمل فيه وكسب ثقته	Is1
2	0,779	3,84	31	تحسين علاقتها مع وسائل الإعلام والجمعيات غير حكومية	Is2
3	0,920	3,77	31	تحسين قدرتها على جذب وتوظيف كوادر ذي كفاءة عالية	Is3

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة بين التزام المؤسسة بنظام الإدارة البيئية وبعد إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة علاقة ايجابية، حيث أن إجابات الأفراد على العبارات الخاصة بتأثير التزام المؤسسة على الأداء البيئي من خلال بعده الخاص بإدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة كان ذو درجة عالية من الأهمية استنادا إلى مقياس التحليل حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي 3، أما قيمة انحراف إجابات الأفراد على متوسطها الحسابي كانت ضعيفة نسبيا وهي تبرز تجانس إجابات الأفراد حول العبارات الواردة في الجدول أعلاه.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي الاستدلالي: اختبار صحة الفرضيات

بما أن عينة الدراسة سحبت من مجتمع إحصائي غير متجانس، فإن الاختبارات التي تصلح للتطبيق في هذه الحالة هي الاختبارات اللامعلمية (les tests non-paramétriques)، و هي نوع من الاختبارات الإحصائية التي يمكن استخدامها للتوصل إلى استنتاجات بشأن المجتمع الإحصائي في ضوء العينة بغض النظر عن نوع التوزيع لذلك المجتمع.

المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى للمبحث

الفرضية الرئيسية الأولى للمبحث مفادها:

H_1 : يعتبر إدماج البعد البيئي في نظام الإدارة البيئية لمؤسسات الدراسة ضعيفا.

يتم اختبار صحة هذه الفرضية الرئيسية من خلال اختبار صحة الفرضيات الفرعية المكونة لها وتعتمد الباحثة في ذلك على مرحلتين متتاليتين هما:

أولا. الاعتماد على المنهج الاستقرائي: يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى للتعرف على الجزء الأول من الفرضية المتعلق بوصف الجانب الإداري والتنظيمي لنظام إدارة المؤسسة. ثاني. الاعتماد على المنهج الاستدلالي يتم بتطبيق اختبار (Z) لكولموجوروف سمرنوف على المتغيرين: (A_i) , (D_i) حيث الأول يتعلق بالآثار البيئية بينما الثاني يتعلق بالمعوقات والعراقيل التي تحد من مستوى التوجه نحو البعد البيئي في الإدارة. وفيما يلي تفصيل للمرحلتين.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى مفادها " H_{11} : يعتبر مستوى إدماج البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة ضعيفا بالنظر إلى ضعف الاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية للإدارة البيئية ".

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(44):اختبار المتغيرات الممثلة للجوانب التنظيمية والإدارية للإدارة البيئية.

الإدارة البيئية	متغيرات تقييم مستوى إدماج البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسة	التركرار F	النسبة %	الدرجة
الجانب التنظيمي	عدد المؤسسات التي لها مصلحة الإدارة البيئية	18	58,10	متوسطة
	مصلحة النظافة والأمن والبيئة	12	38,7	ضعيفة
	عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001	4	12,9	ضعيفة
الجانب الإداري	التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي للمؤسسة	2	6,45	ضعيفة
	التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة	2	6,45	ضعيفة
	البعد التشغيلي / التقني	20	64,5	بعد تقني قوي
	الاستثمار البيئي بالنسبة لمؤسستا هو تكلفة إجبارية يجب تدنيها.	21	67,7	تحديات قانونية
	بعد عملية الإنتاج	22	71,0	قوية، إستراتيجية رد الفعل
	النتيجة رقم 01 : يعتبر مستوى إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات محل الدراسة من الجانب الإداري والتنظيمي ضعيفا من حيث عدد المؤسسات المهتمة بإدارة البيئة ومن حيث تخصيص الإمكانيات التنظيمية اللازمة لذلك. كما يوصف التوجه البيئي لمؤسسات الدراسة بالتركيز على البعد التقني / التشغيلي ، ما يجعل من إستراتيجية المؤسسة قائمة على رد الفعل تأخذ في الاعتبار البيئة حصرا تحت الضغط لتجنب خطر ، وهو نهج قصير المدى.			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

اعتمادا على المنهج الاستقرائي لنتائج التحليل الوصفي للبيانات الأولية ، وبناء على النتيجة رقم 01 يمكن إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها " يعتبر مستوى إدماج البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة ضعيفا بالنظر إلى ضعف الاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية للإدارة البيئية " .

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية مفادها " H_{12} : يرجع ضعف مستوى إدماج البعد البيئي في الإدارة البيئية لمؤسسات الدراسة إلى ضعف أهمية الجوانب والآثار البيئية.

يتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار حقيقة العلاقة بين المتغيرات الفرعية الممثلة " لآثار

البيئية " بتطبيق اختبار كولموجروف سيمرنوف على متغيرات الفقرة (Ai) حيث أن:

الفرض الصفري: لا توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Ai).

الفرض البديل: توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Ai).

الجدول رقم (45) : اختبار المتغيرات الممثلة لآثار البيئية

اختبار كولموجروف سيمرنوف (Z) للعينة							
A6	A5	A4	A3	A2	A1		
31	31	31	31	31	31	N	العدد
3,26	2,94	2,55	2,94	2,55	2,77	المتوسط الحسابي	المعلومات
1,290	1,263	1,121	1,031	1,207	0,990	الانحراف المعياري	الطبيعية
0,192	0,198	0,182	0,235	0,194	0,268	المطلقة	قيم الفروقات المتطرفة
0,192	0,131	0,182	0,217	0,161	0,216	الموجبة	
-0,170	-0,198	-0,173	-0,235	-0,194	-0,268	السالبة	
1,070	1,101	1,014	1,306	1,082	1,490	Z	قيمة الاختبار Z
0,002	0,000	0,005	0,006	0,002	0,004		مستوى الدلالة
نوع التوزيع: توزيع طبيعي							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى نتائج الجدول أعلاه، وعند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، يتبين أن توزيع الإجابات جميعها

كان توزيعاً طبيعياً حيث أن نسب الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من المستوى المعتمد في

المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة.

يتضح أن قيم الاختبار (Z) المحسوبة لكل متغيرات (Ai) هي قيم موجبة مما يوجب رفض الفرضية

الصفرية وإثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

النتيجة رقم 02 : إن ضعف مستوى إدماج البعد البيئي في الإدارة البيئية للمؤسسات

الصناعية الجزائرية محل الدراسة يفسر بضعف أهمية الجوانب والآثار البيئية.

3. اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالث:

الفرضية الفرعية الثالثة مفادها H_{13} : تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة عددا كبيرا

من المعوقات والعراقيل التي تضعف مستوى دمجها للبعد البيئي في نظام إدارتها".

يتم اختبار حقيقة العلاقة بين المتغيرات الفرعية الممثلة " للعراقيل والمعوقات " التي تحول دون

زيادة الاندماج في البعد البيئي، وذلك بتطبيق اختبار كولموجروف سيمرنوف على متغيرات الفقرة

(Di) حيث أن:

الفرض الصفري: لا توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Di).

الفرض البديل: توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Di).

الجدول رقم(46): اختبار المتغيرات الممثلة " للمعوقات والعراقيل "

اختبار كولموجروف سيمرنوف (Z) للعينة										
D8	D8	D7	D6	D5	D4	D3	D2	D1		
31	31	31	31	31	31	31	31	31	N	العدد
3,42	3,81	3,71	3,16	3,16	3,68	3,39	3,26	3,55	المتوسط الحسابي	المعلومات الطبيعية
1,205	1,046	1,039	1,068	1,098	1,013	1,202	1,094	1,121	الانحراف المعياري	
,298	,283	,287	,203	,229	,270	,211	,267	,269	المطلقة	قيم الفروقات
,171	,169	,164	,184	,158	,182	,134	,184	,182	الموجبة	المتطرفة
-,298	-,283	-,287	-,203	-,229	-,270	-,211	-,267	-,269	السالبة	
1,659	1,576	1,600	1,132	1,275	1,504	1,175	1,488	1,500	Z	قيمة الاختبار Z
0,008	0,014	0,012	0,050	0,017	0,022	0,126	0,024	0,022		مستوى الدلالة
										نوع التوزيع: توزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من نتائج الجدول أن توزيع الإجابات جميعها كان توزيعاً طبيعياً حيث أن نسب

الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية. كما أن قيم

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الاختبار (Z) المحسوبة لكل متغيرات (Di) هي قيم موجبة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول صحة إثبات الفرضية الفرعية الثانية.

النتيجة رقم 03: إن ضعف إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية

محل الدراسة مرده مواجهة هذه الأخيرة للكثير من المعوقات والعراقيل التي توصف بأنها قوية وحادة بالنظر إلى قيم متوسطاتها الحسابية، من جهة، و علاقاتها الترابطية، من جهة أخرى.

بناء على نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي للبيانات الأولية، لاسيما نتائج اختبار Z للفرضيات الفرعية التي كانت كلها فرضيات إثبات، واعتمادا على المنهج الاستقرائي يمكن إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى للبحث التي مفادها أن مستوى إدماج البعد البيئي في إدارة المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة يعتبر ضعيفا حيث لا تخصص تلك المؤسسات الاهتمام والإمكانات التنظيمية اللازمة. أضف إلى ذلك وجود الكثير من المعوقات والعراقيل البيئية التي تحد من جهودها في حماية البيئة.

المطلب الثاني: اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الرئيسية الثانية للبحث مفادها:

H2: تلتزم المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بأدوات الساسة البيئية العامة التزاما عاديا وفقا لتصنيف Boiral.

وفقا لتصنيف Boiral فان مستوى التزام المؤسسة الصناعية بالبعد البيئي يتحدد بمدى تفاعلها مع التحديات البيئية الخارجية، من جهة، ومدى رفعها للتحديات البيئية الداخلية، من جهة أخرى. وعليه فان اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية يتم بالتأكد من صحة فرضيتين فرعيتين هما كالاتي:

-الفرضية الفرعية الأولى:

H21: تلتزم المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالبعد البيئي بدافع خضوعها لتهديدات بيئية خارجية.

-الفرضية الفرعية الثانية:

H22 : تلتزم المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالبعد البيئي بفعل التحديات والدوافع الداخلية العالية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

يتم اختبار الفرضيتين الفرعيتين باختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات الفرعية الممثلة " التهديدات الخارجية " التي تحدد مستوى التزام المؤسسات الصناعية بالإدارة البيئية، وطبيعة العلاقة بين المتغيرات الممثلة " الدوافع والتحديات الداخلية" ، ذلك بتطبيق اختبار كولموجروف سيمرنوف على متغيرات الفترتين (Bi) و (Ci). نتيجة هذه العملية نوردنا في الجدولين التاليين:

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث :

الفرض الصفري: لا توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Bi).

الفرض البديل: توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Bi).

الجدول رقم (47): اختبار المتغيرات الممثلة للتهديدات

اختبار كولموجروف سيمرنوف (Z) للعينة									
B8	B7	B6	B5	B4	B3	B2	B1		
31	31	31	31	31	31	31	31	N	العدد
2,61	2,81	2,87	2,13	2,16	3,32	2,90	3,74	المتوسط الحسابي	المعلومات الطبيعية
1,383	1,400	1,432	1,056	,898	1,013	1,326	,930	الانحراف المعياري	
,201	,222	,180	,226	,216	,214	,204	,319	المطلقة	قيم الفروقات المتطرفة
,201	,169	,180	,226	,216	,173	,204	,229	الموجبة	
-,197	-,222	-,172	-,143	-,180	-	-,183	-	السالبة	
1,118	1,238	1,003	1,258	1,205	1,190	1,135	1,776	Z	قيمة الاختبار Z
,004	,003	,017	,014	,010	,018	,050	,004	مستوى الدلالة	
نوع التوزيع: توزيع طبيعي									

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من نتائج الجدول أن توزيع الإجابات جميعها كان توزيعاً طبيعياً حيث أن نسب الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية. كما أن قيم الاختبار (Z) المحسوبة لكل متغيرات (Di) هي قيم موجبة عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول صحة إثبات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

النتيجة رقم 04: إن التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بالبعد البيئي ناتج عن التهديدات والضغوطات البيئية الخارجية التي توصف بأنها كثيرة وقوية التأثير في البيئة الجزائرية.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث:

الفرض الصفري: لا توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Ci).

الفرض البديل: توجد علاقة إحصائية دالة بين المتغيرات (Ci).

الجدول رقم (48) : اختبار المتغيرات الممثلة للدوافع والتحديات الداخلية

اختبار كولموجروف سيمرنوف (Z) للعينة								
C6	C5	C4	C3	C2	C1	N	العدد	
31	31	31	31	31	31			
3,81	3,52	3,13	3,42	3,74	3,35	المتوسط الحسابي	المعاملات الطبيعية	
1,046	1,151	,957	,992	1,064	1,050	الانحراف المعياري		
,348	,340	,199	,334	,402	,343	المطلقة	قيم الفروقات المتطرفة	
,201	,208	,199	,215	,243	,237	الموجبة		
-,348	-,340	-,188	-,334	-,402	-,343	السالبة		
1,935	1,895	1,107	1,858	2,240	1,912	Z	قيمة الاختبار Z	
0,001	0,002	0,043	0,002	0,000	0,001		مستوى الدلالة	
							نوع التوزيع: توزيع طبيعي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين نتائج الجدول أن توزيع الإجابات جميعها كان توزيعاً طبيعياً حيث أن نسب الاحتمالية لكل الإجابات كانت أقل من المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية. كما أن قيم الاختبار (Z) المحسوبة لكل متغيرات (Ci) هي قيم موجبة عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول صحة إثبات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية.

النتيجة رقم 05: إن التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة بالبعد البيئي ناتج عن دوافع وتحديات داخلية توصف بأنها قوية التأثير على التوجه البيئي لتلك المؤسسات.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

بالرجوع الى مصفوفة BOIRAL الخاصة بتصنيف مستوى التزام المؤسسات بالبعد البيئي - المشار اليها سابقا- والتي تتضمن الحالات الأربع التالية :

التحديات الجزائرية	قوي	التزام عادي	التزام مجند
	ضعيف	التزام تفاعلي	التزام استباقي
		ضعيف	قوي

الدوافع الداخلية

وبناء على نتائج التحليل الوصفي و نتائج اختبار Z للفرضيات الفرعية التي أثبتت ان التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة تلتزم بالبعد البيئي نتيجة الثنائية (تهديدات خارجية قوية، تحديات داخلية قوية) يمكن نفي صحة الفرضية الرئيسية الثانية للبحث التي مفادها أن مستوى الالتزام بالبعد البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة يصنف على أنه عادي بل نقول ان مستوى الالتزام بالبعد البيئي للمؤسسات المدروسة يصنف على أنه " التزام مجند " وفقا لتصنيف BOIRAL.

المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة

H_3 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مستوى الالتزام بأدوات السياسة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية محل الدراسة و بين أدائها البيئي.
يتم إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة للبحث من خلال التحقق من فرضيتين فرعيتين متكاملتين تخدم كل واحدة منهما الأخرى وهما كالتالي:

- الفرضية الفرعية الأولى:

H_{31} : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مستوى الالتزام بالبعد البيئي وأدوات السياسة البيئية العامة.

- الفرضية الفرعية الثانية :

H_{32} : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الالتزام بأدوات السياسة البيئية العامة و بين مستويات الأداء البيئي.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

يتم التحقق من الفرضيتين الفرعيتين بإيجاد علاقة الارتباط بين الأبعاد الممثلة لكل متغير من المتغيرات المعنية.

إن تحليل العلاقة بين متغيرين باستخدام إجراء (Corrélation) يمكن الباحثة من استخدام طريقة لقياس الارتباط المستقيم أو الخطي بين متغيرين وينتج عنها قيمة إحصائية توضح قوة و اتجاه العلاقة بين المتغيرين تعرف باسم معامل الارتباط. وفي هذه الحالة يستخدم الباحثة معامل ارتباط سبيرمان Spearman الذي نعرض نتاجه في الجداول الموالية.

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى نحاول إيجاد العلاقة بين متغيري الالتزام بالبعد البيئي و أدوات السياسة البيئية العامة.

الجدول رقم (49): علاقة الارتباط بين الالتزام بالبعد البيئي وأدوات السياسة البيئية العامة

علاقة الارتباط لسبيرمان		مستوى الالتزام بالبعد البيئي	
		(B) التحديات البيئية الخارجية	(C) الدوافع والتحديات الداخلية
(E) المعايير القانونية العامة	معامل الارتباط	0,603**	0,448**
	الدلالة الثنائية	0,008	0,005
	العدد	31	31
(F) معايير المقاربة الطوعية	معامل الارتباط	0,157°	0,165**
	الدلالة الثنائية	0,010	0,030
	العدد	31	31
(G) المعايير الضريبية والجبائية	معامل الارتباط	0,665**	0,508**
	الدلالة الثنائية	0,001	0,010
	العدد	31	31

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج spss.20

الملاحظ لبيانات الجدول السابق يكتشف للوهلة الأولى وجود علاقة ارتباط طردية (عند مستوى معنوية 0.05) بين مستوى الالتزام بالبعد البيئي وبين أدوات السياسة البيئية العامة، وإن قيم معاملات الارتباط الموجبة تعبر عن علاقة تناسب طردي في اتجاه واحد بين أبعاد المتغيرين. لكن تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين مستويين لهذه العلاقة وفقاً لشدها حيث تبين:

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

وجود علاقة قوية موجبة في اتجاه واحد بين متغيري البعد البيئي (B, C) ومتغيرين فقط من متغيرات السياسة البيئية العامة (E, G). وتفسير ذلك يؤكد نتائج التحليل الوصفي للفكرة التي مفادها أن المؤسسات الصناعية محل الدراسة تخضع وتلتزم بأدوات السياسة البيئية في شقيها القانونية والجبائية، أي أن التزامها ناتج عن رد الفعل الذي تجبر على سلوكه في سياق تطبيق القوانين والتشريعات التي تفرض عليها حماية البيئة وترشيد سلوكها الملوثة. هذا ما يؤكد انتهاج المؤسسات لسلوك دفاعي قائم على إستراتيجية رد الفعل.

وجود علاقة ضعيفة موجبة في اتجاه واحد بين متغيري البعد البيئي (B,C) ومتغيرين فقط من المتغير الثالث للسياسة البيئية العامة (F). وتفسير ذلك يؤكد أن معايير المقاربة الطوعية تربط بشكل ضعيف مع الالتزام بالبعد البيئي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة؛ وذلك يعني أن تلك المؤسسات لا تتخبط بشكل طوعي في البرامج والسياسات البيئية ولا تشارك كثيرا في المبادرات الطوعية مع الأطراف المختصة في حماية البيئة. وهذا ما يؤكد من جديد ضعف المبادرات الداخلية في مجال حماية البيئة، أي أن التزامها البيئي هو سلوك مسابر قائم على الاستجابة الدنيا للضغوط الخارجية. وفي هذه الحالة فإنها لا تستثمر كثيرا في البعد البيئي بل تعتبره عبء و تكلفة اضافية مجبرة على تحملها وتقليلها. نتيجة ما تقدم نلخصه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (50): نتيجة التحقق من الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة.

علاقة الارتباط لسبيرمان	مستوى الالتزام بالبعد البيئي	
	(B)	(C)
أدوات السياسة البيئية العامة	التحديات البيئية الخارجية	الدوافع والتحديات الداخلية
(E) المعايير القانونية العامة	علاقة ارتباط موجبة قوية	علاقة ارتباط موجبة قوية
(F) معايير المقاربة الطوعية	علاقة ارتباط موجبة ضعيفة	علاقة ارتباط موجبة ضعيفة
(G) المعايير الضريبية والجبائية	علاقة ارتباط موجبة قوية	علاقة ارتباط موجبة قوية
النتيجة	اثبات الفرضية الفرعية H ₃₁	

المصدر: من إعداد الباحثة.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية نحاول التحقق من العلاقة بين أدوات السياسة البيئية العامة والأداء البيئي مقاس بثلاث مستويات : المستوى التشغيلي، المستوى المالي، العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة.

الجدول رقم(51): علاقة الارتباط بين أدوات السياسة البيئية العامة والأداء البيئي لمؤسسات

الدراسة

أدوات السياسة البيئية العامة الآثار على الاداء البيئي		(E) المعايير القانونية العامة	(F) معايير المقارنة الطوعية	(G) المعايير الضريبية والجبائية
(I) الآثار على المستوى التشغيلي	معامل الارتباط	0,660**	0,560**	0,551**
	الدلالة الثنائية	0,006	0,001	0,000
	العدد	31	31	31
	النتيجة	علاقة موجبة قوية	علاقة موجبة قوية	علاقة موجبة قوية
(If) الآثار على المستوى المالي	معامل الارتباط	0,161	0,177	0,497**
	الدلالة الثنائية	0,014	0,002	0,000
	العدد	31	31	31
	النتيجة	علاقة موجبة ضعيفة	علاقة موجبة ضعيفة	علاقة موجبة قوية
(Is) الآثار على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة	معامل الارتباط	0,173	0,535°	0,407°
	الدلالة الثنائية	0,017	0,007	0,004
	العدد	31	31	31
	النتيجة	علاقة موجبة ضعيفة	علاقة موجبة قوية	علاقة موجبة قوية

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج spss.20.

النتيجة الأولى البارزة لبيانات الجدول السابق هي تأكيد علاقة الارتباط الموجبة الطردية بين أدوات السياسة البيئية العامة وبين الآثار المترتبة على الأداء البيئي لمؤسسات الدراسة. وهذه النتيجة منطقية حيث ينتظر أن تؤدي أدوات السياسة البيئية إلى التأثير على الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية حسب درجة التزامها بالبعد البيئي في إدارة نشاطها.

النتائج الأخرى التي تظهر من بيانات الجدول يمكن أن نوردتها في النقاط التالية:

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

- تؤثر أدوات السياسة البيئية العامة على المستوى التشغيلي للأداء البيئي لمؤسسات الدراسة تأثيرا قويا، وهو ما تفسره معاملات الارتباط العالية في الثنائيات الثلاث الأولى. وتفسير ذلك قد يرجع إلى اهتمام مدراء المؤسسات المدروسة بالبعد التشغيلي على حساب الأبعاد الأخرى.

- تؤثر أدوات السياسة البيئية العامة على المستوى المالي للأداء البيئي لمؤسسات الدراسة تأثيرا ضعيفا بشكل عام، وهو ما تفسره معاملات الارتباط الضعيفة في ثنائيتين من أصل ثلاث. وتفسير ذلك مرده سببين، الأول قد يكون عدم إدراك المجيبين للعلاقة المباشرة بين الالتزام بأدوات السياسة البيئية وبين المستوى المالي للأداء. أما السبب الثاني قد يكون غياب تقييم حقيقي للأثر المالي الناتج عن الالتزام بأدوات السياسة البيئية.

- تؤثر أدوات السياسة البيئية العامة على مستوى العلاقات مع أطراف المصلحة تأثيرا ضعيفا وهو ما تفسره معاملات الارتباط الضعيفة في ثنائيتين من أصل ثلاث. وتفسير ذلك قد يرجع إلى الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى فكرة أساسية مفادها غياب تقييم الأثر المباشر لأدوات السياسة البيئية العامة على أداء المؤسسات الصناعية، وهذا ما يثبت من جديد التوجه الداخلي لمدراء المؤسسات المدروسة وعزلتهم عن أطراف البيئة الخارجية.

النتيجة: بناء على ما تقدم يمكن إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بأدوات السياسة البيئية العامة و بين مستويات الأداء البيئي.

خلاصة ما تقدم، وبعدها تم إثبات كل من الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية نقبل إثبات الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الالتزام بأدوات السياسة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية محل الدراسة و بين أدائها البيئي.

المبحث الثالث: مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها

المطلب الأول: البعد البيئي في نظام إدارة المؤسسات الصناعية المدروسة

انطلاقاً من التحليل الوصفي للبيانات الأولية، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من التحليل الاستدلالي والاستقرائي نجد أن مستوى دمج القضايا البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية جد ضعيف، حيث تركز هذه المؤسسات على تحسين أدائها الاقتصادي والمالي (الالتزام بمسؤوليتها الاقتصادية). ويمكن تفصيل هذه الجوانب أكثر في النقاط التالية.

1. نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية المدروسة:

تعتبر المؤسسات الصناعية الجزائرية البيئة الطبيعية عائق وليس فرصة، حيث تركز إدماج القضايا البيئية في المستوى التقني / التشغيلي من خلال إدخال تعديلات أو تحسينات على التكنولوجيات المستخدمة في العملية الإنتاجية (مراقبة الإنتاج)، واكتفت هذه المؤسسات بالحد الأدنى من الاشتراطات والمتطلبات البيئية حسب ما يمليه القانون.

إن النظرة الضيقة وقصيرة المدى للبعد البيئي من طرف المؤسسات انعكس على نظام إدارة القضايا البيئية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، ويرجع ذلك لعدة أسباب تمثلت في:

1.1. ضعف أهمية الجوانب والآثار البيئية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة:

تعتبر (Personne, 2001) أن الجوانب والآثار البيئية أحد العوامل المؤثرة لتوجيه المساعي البيئية، فكلما كانت الآثار البيئية ذات أهمية في المؤسسة كلما كانت ذات حساسية أكبر لتحسين أدائها وممارساتها البيئية والعكس صحيح. وهذا ما تم إثباته في التحليل الاستدلالي والوصفي لعينة الدراسة فضعف أهمية الجوانب والآثار البيئية أثر على التوجهات الإستراتيجية والمساعي البيئية في المؤسسات وانعكس على الجانب التنظيمي لإدارة القضايا البيئية، حيث لم تحظى بدرجة عالية من الأهمية في هيكلها التنظيمي .

2.1. دوافع الاهتمام بالقضايا البيئية:

انطلاقاً من الدراسة التي قامت بها رينود (Reynaud, 1997) حول مستويات دمج البعد البيئي (داخلي، خارجي). نجد أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع في المستوى الأول، حيث تحاول هذه المؤسسات الاهتمام بالصورة الخضراء دون إدارة جيدة للمخاطر والآثار البيئية الداخلية

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

والخارجية. ما يعكس التوجه الخارجي لإستراتيجية المؤسسة البيئية من جهة. وضعف الإدراك والوعي البيئي لدى المدراء والمسيرين من جهة أخرى.

3.1. معوقات دمج البيئة من قبل المؤسسة الصناعية: تمثلت أهم المعوقات والعراقيل التي حالت دون دمج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية في:

- **نقص الموارد البشرية والمالية** وهي عوامل تدفع المؤسسة إلى تركيز اهتمامه ا على الأداء الاقتصادي ما يضعف مستوى دمج البعد البيئي واعتبارها قضايا ثانوية غير استعجاليه واعتماد النهج التدريجي لمعالجة القضايا البيئية.

- **نقص في المعلومات البيئية** أدى إلى ضعف رؤية المؤسسة للقضايا والانشغالات البيئية فارتفاع عدم اليقين كما تعتبره (Reynaud, 1997) أحد أهم المعوقات التي تحول دون دمج المؤسسة للمشاكل البيئية في استراتيجياتها .

يلعب عدم اليقين دورا رئيسيا في فهم سلوك إدماج الأعمال للبيئة حيث أن تعقيد البيئة يزيد من عدد المعلومات التي سيتم تحديدها ومعالجتها . كما يسمح لها بتحسين إدارة المخاطر البيئية سواء الداخلية أو الخارجية.

كما تؤدي نقص المعلومات البيئية إلى التأثير على سلوك الأفراد مثل استخدام الخداع أو الغش، والمرتبطة بعدم توفر المعلومات البيئية كاملة أو حقيقية نتيجة لعدم إمكانية الجهات الفاعلة للوصول إلى نفس الكمية من المعلومات بالشكل الصحيح . وبالتالي، هذا يؤدي إلى عدم وجود الالتزام بالشفافية فيما يتعلق بالأداء وحماية البيئة، وعدم وجود موظفين من مفتشي المنشآت المصنفة ، ما يشجع الشركات على: احترام الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية، والممارسات المحظورة وغير صديقة للبيئة تكون مخفية (على سبيل المثال، تفريغ النفايات السامة السائلة في المناطق الحضرية) والاتصالات "الخضراء" دون جهود حقيقية على مستوى الإنتاج .

كما تؤدي نقص المعلومات البيئية إلى عدم إدراك الفوائد الاقتصادية والإستراتيجية المحتملة المتعلقة بدمج البعد البيئي في اهتمامات المؤسسة، وبالتالي فإن معظم المؤسسات تعتبر البيئة قيذا وهذا لا يشجعهم على تكريس مزيد من الموارد . ما يعكس ضعف المبادرات الطوعية للتحسين من الأداء البيئي للمؤسسات محل الدراسة.

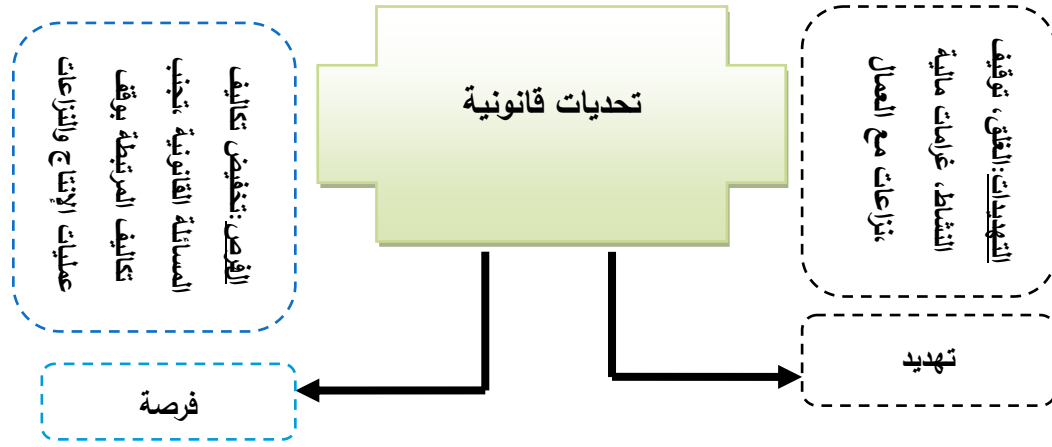
محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

- **ضعف القدرات التنظيمية** لتنفيذ نظام الإدارة البيئية: والمتمثلة في : المعايير المقترحة لتقييم الأداء البيئي ،تنظيم دورات تدريبية للمدراء في الممارسات الإدارية الحديثة ،القيام بإعداد تقارير دورية عن الأداء البيئي وإعلان سياسة بيئية واضحة .وهذا يعكس ضعف الثقافة البيئية لدى المؤسسات الصناعية الجزائرية الراجع إلى عدم الالتزام ورفض تغيير الممارسات والإدارية الكلاسيكية.

- **ضعف المرافقة وتشجيع الدولة** المؤسسات الصناعية على الانخراط في المبادرات الطوعية والاتفاقية لتحسين الأداء البيئي: فبالرغم ما جاءت به اتفاقية تمويل عملية مرافقة المؤسسات للإشهاد بالمطابقة والتي تنص على التمويل الجزئي لعملية المرافقة لغرض الإشهاد بالمطابقة للمؤسسات، وفقا للمواصفات المتعلقة بنظام تسيير الجودة (إيزو 9001)، نظام تسيير البيئة (إيزو 14001)، المرجع التقييسي للصحة والسلامة في الوسط المهني (OHSAS 18001) وأيضا نظام تسيير سلامة المواد الغذائية (إيزو 22000). غير أن مستوى إقبال المؤسسات الصناعية لتبني مثل هذه المعايير يبقى ضعيفا، وذلك يرجع حسب تقديرنا إلى عدم توفر المناخ المشجع والمحفز لدفع المؤسسات للاهتمام بهذه المعايير مثل قيام الحكومة بإشهار الأداء البيئي للمؤسسات الملزمة بيئيا من أجل إكسابها ميزة تنافسية ودفع المنافسين إلى الاهتمام بهذه المعايير من أجل الحفاظ على بقائها في السوق، كما يعتبر جهل وعدم إدراك المؤسسات الصناعية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهذه البرامج أحد أسباب ضعف إقبال المؤسسات نحو الانخراط في مثل هذه البرامج.

- **ضعف ضغط أصحاب المصلحة** ذات العلاقة بنشاط المؤسسات، فمن خلال تحليل البيانات الأولية توصلنا إلى أن الأطراف الأكثر تأثيرا على التوجهات البيئية للمؤسسات هي الهيئات الحكومية والنقابية، أما باقي الأطراف فهي غير فاعلة. لذلك فالمؤسسات ومن أجل الاستجابة لهذا الضغوطات تسعى للالتزام بالمعايير التنظيمية والقانونية من أجل تجنب العقوبات المدنية والجنائية (الغلق،توقيف النشاط، الإنذار...). هذا يجعلنا وحسب تصنيف التحديات (Personne, 2001) نتوصل إلى أن نوع التحديات التي تواجهها المؤسسات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في التحديات القانونية، حيث تعتبر المؤسسات أن الضغوطات الحكومية تهديد وأن الامتثال للوائح والمعايير التنظيمية فرصة للحفاظ على بقائها .

الشكل رقم(16):التحديات البيئية التي تواجهها المؤسسات الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثة.

2. نمط الإستراتيجية البيئية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة:

الإستراتيجية البيئية هي الخطة المتبناة من طرف المؤسسات للتعامل مع الانشغالات البيئية وتحسين أداءها البيئي.

بناء على الدراسات السابقة لكل من: (Romme 1992, hart 1995, Sandrine Gherra 2010) يمكن أن نحلل الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسات الصناعية من خلال خصائصها والتمثلة في:

1.2. الرؤية الإستراتيجية: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سواء من التحليل الوصفي أو التحليل

الاستدلالي والاستقرائي، نلاحظ أن المؤسسات الصناعية تعتمد على المقاربة قصيرة المدى إذ تهدف من خلال مساعيها البيئية للحفاظ على البقاء من خلال المطابقة القانونية والاستجابة للقوانين والمعايير البيئية، وتكتفي بالحد الأدنى دون تجاوز التوقعات والمتطلبات المفروضة عليها وتعتبر (Personne, 2001) أن هذه المؤسسات تبقى مترقبة وفي وضع ساكن تستجيب للتغيرات التنظيمية من خلال إدخال التحسينات الضرورية على المستوى التشغيلي.

وحسب تصنيف (Romme, 1992) للشركات انطلاقا من درجة امتثالها للوائح والقوانين التشريعية فان المؤسسات الصناعية الجزائرية تتبنى إستراتيجية مطابقة.

2.2. التفكير الاستراتيجي: يتصف التفكير الاستراتيجي المتبنى من طرف المؤسسات الصناعية

محل الدراسة بالتكيف مع متغيرات وتهديدات بيئتها الخارجية .

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

3.2. موضع المتغيرات الاجتماعية: تعتبر المؤسسات الصناعية الجزائرية المدروسة أن البيئة

الطبيعية قيد وتهديد، لذلك فقد تعاملت مع القضايا البيئية كمتغيرات خارجية تعيق بقائها واستمرارها.

4.2. إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة: يعتبر أصحاب المصلحة التنظيميين من أهم الأطراف

الضاغطة على توجيه المساعي البيئية في المؤسسات الصناعية محل الدراسة، إن دمج المتغيرات الاجتماعية يمكن اعتباره وسيلة لتنمashi المؤسسة مع المتطلبات والاشتراطات التنظيمية المفروضة من طرف السلطات العامة، والواقع أن تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" واللوائح الصارمة فعالة لإدخال ممارسات الامتثال للأنظمة البيئية، أما فيما يخص باقي الأطراف فان المؤسسات لا تهتم بتطلعاتهم ولا تعتبرهم مصدرا تهديد وضغط.

انطلاقا من ما سبق يمكن اعتبار أن إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة جزئي ولا يرتقي إلى مستوى تطلعات وتوقعات هذه الأطراف.

5.2. الإجراءات التنفيذية: تخص الإجراءات التنفيذية جميع الأساليب والممارسات المتخذة من

طرف المؤسسات للتعامل مع آثار نشاطاتها السلبية على البيئة، أي قيام المؤسسة بتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة أو انقائها البيئية. وانطلاقا من التحليل الوصفي والاستدلالي فان نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا تخصص موارد إضافية للتعامل مع انشغالاتها البيئية إذ تعتبرها تكلفة لا بد من تدنيها، ويرجع ذلك حسب تقديرنا إلى نقص المعلومات البيئية الذي أدى إلى ارتفاع عدم اليقين والتأثير على المدارك الاستثمارية للمدراء والمسيرين.

وانطلاقا من تصنيف (Hart,1995) فان المؤسسات تتبنى مقاربة المعالجة في نهاية الأنبوب حيث تقوم المؤسسة بمعالجة الآثار البيئية الناتجة عن نشاطها الإنتاجي في نهاية العملية الإنتاجية(عند المصب)، وتعتبر أن تخصيص موارد إضافية للاستثمار في تكنولوجيات نظيفة لانقائها الأثر البيئي المحتمل ليس له عائد ويؤثر سلبا على ميزتها التنافسية.

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

الجدول رقم(52): الإستراتيجية البيئية المتبناة من طرف المؤسسات الصناعية عينة الدراسة

التفكير الاستراتيجي.	متكيف.
الرؤية الإستراتيجية.	قصيرة المدى.
موضع المتغيرات المجتمعية.	قيود وتهديدات.
موقف المؤسسة اتجاه أصحاب المصالح:	تفاعلي.
1. الاستجابة لتوقعاتها.	جزئي.
2. ترقب رغباتها.	لا يوجد.
الإجراءات التنفيذية:	نهاية الأنبوب (نهاية العملية).
مستوى الاستباقية البيئية.	ضعيف.
الإستراتيجية المتبناة: إستراتيجية تفاعلية	

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. الالتزام البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية.

حاولنا من خلال دراستنا تحديد طبيعة الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية بنظام إدارة البيئة انطلاقا من مصفوفة (Boiral, 2001). يبنى الالتزام البيئي في المؤسسات الصناعية انطلاقا من التحديات الداخلية والخارجية، وغير أن النتائج المتوصل إليها فيما سبق تظهر أن طبيعة التزام المؤسسات الصناعية هو التزام عادي ومساير. غير أن التحليل الاستدلالي أظهر أن المؤسسات الصناعية ذات التزام مجند 'تحفيزي' وهي نتيجة تتناقض مع النتائج السابقة. ويرجع ذلك حسب تقديرنا إلى:

- اعتماد المؤسسات على إستراتيجية الاتصال الأخضر، حيث تحاول تلميع صورتها وسمعتها دون التزام فعلي وإدارة جيدة للمخاطر البيئية الداخلية والخارجية (توجه استراتيجي خارجي).
أو أن إجابة مسيري عينة الدراسة لم تكن تتسم بالشفافية والموضوعية.

المطلب الثاني: مستوى التزام المؤسسات الصناعية المدروسة بأدوات السياسة البيئية العامة

انطلاقا من التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي والاستقرائي فقد توصلنا إلى ضعف التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بأدوات السياسة البيئية بشكل عام، حيث تعتبر الأدوات القانونية والتنظيمية والأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على التزام المؤسسات أما المقاربات الطوعية والاتفاقية تعتبر غير فاعلة في التأثير على الممارسات البيئية غير سليمة ولم تحقق الأهداف المرجوة

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

منها. ما يعني أن المؤسسات المدروسة تركز على تحمل مسؤوليتها الاقتصادية والقانونية كمتطلبات أساسية للحفاظ على بقائها. بينما تعتبر أن تحمل مسؤوليتها البيئية (الالتزام البيئي) والاجتماعية (الالتزام الاجتماعي) تشكل عائقا أمام أعمالها، وأن الاهتمام بمثل هذه المسؤوليات يؤثر سلبا على مسؤوليتها الاقتصادية والقانونية.

إن هذه النتيجة تثبت لنا أن السلطات الجزائرية لم تتجح في اعتناق فكرة التنمية المستدامة ولم تستطع إرساءها في مؤسساتها الاقتصادية، فمزالنا إلى غاية الآن نتحدث عن ممارسات بيئية خطيرة تعتبر قنابل موقوتة مهددة بالانفجار سيكون عواقبها وخيبة مستقبلا. ويرجع ذلك لعدة أسباب تمثلت في:

1. عدم توفر الآليات المشجعة والمحفزة على الممارسات البيئية السليمة، فمثلا لا يوجد إطار قانوني يلزم المؤسسات على نشر تقارير بيئية دورية عن أداؤها البيئي والاجتماعي.
2. عدم فاعلية الجباية البيئية أدى إلى تفضيل المؤسسات الصناعية مواصلة نشاطها الملوث لأن سعر الضريبة أقل من تكاليف معالجة التلوث، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الأجهزة الكافية لتقييم الضرر البيئي من أجل تحديد سعر ضريبي يتناسب معه.
3. ضعف آليات المراقبة والمتابعة (التفتيش) شجع المؤسسات الصناعية على مواصلة إنتاجها الملوث من جهة. كما أدى إلى غياب أطر مرجعية لتقييم الإستراتيجية البيئية العامة واتخاذ القرارات السليمة من أجل التحسين المستمر خاصة أن المشكلة البيئية ذات طبيعة متشعبة ومعقدة، ولعل خير دليل على ذلك أن الدولة الجزائرية لم تقم إلى حد الآن بتقييم الإستراتيجية البيئية المسطرة لعشرية كاملة في إطار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (2001-2014) إلى يومنا هذا.
4. عدم مرونة نظام المعلومات البيئية أثر على مستوى مدارك المدراء والمسيرين بشأن القضايا البيئية.

المطلب الثالث: السياسة البيئية والأداء البيئي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة

إن النتائج التي تم التوصل إليها أثبتت أن هناك علاقة طردية بين مستوى التزام المؤسسات بأدوات السياسة البيئية وبين أداؤها البيئي من خلال:

محتوى الدراسة الميدانية، منهجيتها ونتائجها

1. **المستوى التشغيلي:** أثبتت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين أدوات السياسة البيئية وبين المستوى التشغيلي، إذ تؤثر أدوات السياسة البيئية تأثيراً قوياً على الأداء التشغيلي للمؤسسات المدروسة والذي يعود إلى تركيزها على الامتثال لما تفرضه المعايير والاشتراطات القانونية وتحقيق المطابقة القانونية، لهذا عملت على إدخال التحسينات المناسبة على أدائها التشغيلي من أجل تحقيق ذلك.
3. **المستوى المالي:** أظهرت النتائج المستخلصة من التحليل الاستدلالي والوصفي أن تأثير أدوات السياسة البيئية على البعد المالي للأداء البيئي ضعيف. ويرجع ذلك إلى ضعف مدارك مسيري المؤسسات المدروسة بالأهمية الاقتصادية لدمج البعد البيئي والالتزام بأدوات السياسة البيئية.
4. **مستوى إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة:** أظهرت النتائج السابقة ضعف تأثير أدوات السياسة البيئية العامة على مستوى إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح. ويرجع ذلك حسب تقديرنا إلى:
 - تركيز المؤسسات المدروسة على تحسين أدائها التشغيلي واعتباره من أولويات توجهاتها الإستراتيجية.
 - عدم اهتمام المؤسسات المدروسة بإدارة علاقتها مع أصحاب المصلحة، حيث تركز فقط على الأطراف التنظيمية واعتبارها مصدر تهديد وتحدي، بينما باقي الأطراف بالنسبة للمؤسسات المدروسة هي أطراف غير فاعلة ولا تشكل تهديد.
 - عدم إدراك المؤسسات المدروسة بالأهمية الإستراتيجية للقضايا البيئية والالتزام بها ويعود ذلك إلى نقص وعي مدراءها .

خلاصة الفصل الرابع:

لقد عملنا جاهدين في هذا الفصل على إبراز الإضافة الواجب تقديمها آملين أن ترتقي لمستوى المحاولة التي تسهم في إثراء البحث العلمي والارتقاء به، بالرغم من أن موضع السياسة البيئية وتطبيقاتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية ما يزال حديث نسبيا ويحتاج إلى بحث معمق وجهود كثيفة.

كما عملنا من خلال دراستنا الميدانية على استخلاص جملة من النتائج والسعي لتفسيرها ومعرفة الأسباب التي أدت لذلك، ما يمكن الباحثة من الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وتحقيق أهداف الدراسة.

الخاتمة:

يقول برنارد أفيشاي "إن اهتمام الأعمال بالقضايا البيئية والاجتماعية لا يعني أنها أصبحت مواطنًا طيبًا بل أن هذا يعود إلى أن مصالح الأعمال أصبحت لأول مرة في تاريخ الرأسمالية الصناعية متسقة مع مصالح المواطنين".

إن البيئة وفي إطار التحديات التي تطرحها اليوم فرضت على منظمات الأعمال الاهتمام بها والعمل على إدماجها في صلب أعمالها، بل أبعد من ذلك اعتبارها بعدًا من أبعادها الداخلية. فالبيئة الطبيعية أصبحت جوهر الميزة التنافسية وعامل ترجيح في المنافسة حيث لم تعد الأعمال تقتصر على تحقيق الأرباح بل أصبحت تبحث عن توسيع التزاماتها والانتقال من ممارساتها الإدارية التقليدية إلى ممارسات إدارية حديثة تمكنها من رسم توجهات متطلعة إلى توقعات ورغبات المجتمع، وذلك لن ولم يتحقق إلا إذا تدرجت في مسؤوليتها وانتقلت من مسؤولياتها القانونية والاقتصادية إلى تحمل مسؤوليات تستجيب إلى أهداف التنمية المستدامة ألا وهي المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية. والتي تعني التزام وتعهد منظمات الأعمال بتحمل آثار نشاطاتها على المجتمع سواء المباشرة أو غير المباشرة لا شيء وإنما من أجل كسب ميزة تنافسية مستدامة، وحتى تتمكن من الاستجابة لمتغيرات بيئتها .

وتتدرج منظمات الأعمال في تحمل مسؤولياتها (كما أوضحها كارول) حسب ما تتعرض إليه من تحديات بيئية، فكما ترى بيرسون أن المؤسسات تعتمد على مقارنة (تهديد_فرصة) عند تحليلها للقضايا البيئية، وعلى هذا الأساس تتخذ قراراتها. والمنظمات الذكية كما ترى رينود هي تلك المؤسسات التي تعمل على التخفيض من عدم اليقين باعتباره أكثر العوامل المؤثرة على سلوكياتها البيئية.

إن الهدف الذي أردنا تحقيقه من هذه الدراسة (النظرية والميدانية) هو التأكيد على أن مستوى التزام واندماج المؤسسة في القضايا البيئية يتحدد بمستوى فاعلية وكفاءة السياسة البيئية العامة المسطرة من طرف السلطات العامة من جهة، وإدراك المؤسسات لمدى أهمية البيئة الطبيعية من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية والبيئية، والتي تتجلى من خلال التحسين المستمر للأداء البيئي من جهة أخرى.

الـخاتمة

والجزائر كغيرها من الدول، في إطار التغيرات التي شهدتها المجتمع الدولي، اعتبرت أن حماية البيئة من بين أولويات أجندتها التنموية. وبالرغم من أن اعتناق فكرة التنمية المستدامة والاهتمام بالقضايا البيئية كان متأخرا نسبيا إلا أنها شاركت في الكثير من المحافل الدولية والإقليمية الخاصة بالبيئة، وقامت بتوقيع الكثير من المعاهدات التي حاولت من خلالها التأكيد على مساهمتها للتغيرات الدولية والإقليمية .

لهذا وفي إطار القانون رقم 03-10 الخاص بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة سطرت الجزائر الإطار العام لسياستها البيئية ووضعت العديد من الآليات الكفيلة بتحقيق أهداف الاستدامة البيئية، كما قامت وخلال مخطط الأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001 بتسطير إستراتيجية بيئية لعشرية كاملة تضمنت مخططات قصيرة ومتوسطة وبعيد المدى حاولت من خلالها معالجة المشاكل البيئية من مختلف أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

نتائج الدراسة:

في إطار محاولتنا الإجابة عن إشكالية مدى تأثير السياسة البيئية العامة على المؤسسة الاقتصادية، ومن خلال تناول كل الأبعاد المتعلقة بهذه الدراسة (سواء من الناحية النظرية أو الميدانية) توصلنا لجملة من النتائج تمثلت في:

في الجانب النظري:

- تعرف السياسة البيئية العامة على أنها جملة من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة من أجل التعامل مع الآثار الجانبية السلبية المضررة بالبيئة الطبيعية ونوعية الحياة. تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، أي دفع المتسبب في الضرر إلى تحمل التكاليف الاجتماعية والبيئية الناتجة عن نشاطه وفقا لمبدأين أساسيين هما: مبدأ الملوث يدفع ومبدأ المستخدم يدفع .

- تتباين السياسة البيئية بين الدول وفقا لجملة من المحددات أهمها طبيعة المشكلة البيئية، القدرة التنظيمية، مستوى التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي. إن هذا التباين بين التراخي والتشدد يؤدي إلى رسم تقسيم جديد لتوجهات المعاملات والمبادلات التجارة الدولية.

- تصنف السياسة البيئية حسب مرونتها وتسلسل ظهورها إلى: أدوات تنظيمية 'لوائح السيطرة والقيادة' التي تعتبر الجيل الأول لأدوات السياسة البيئية حاولت من خلالها الدول فرض معايير بيئية تلزم من خلالها الملوث على احترام الحد الأقصى من التلوث، غير أن التعامل بهذه الآليات

الـخاتمة

اكتتفه الكثير من السلبيات أهمها تكاليف المراقبة والتفتيش خاصة عندما يكون مصدر التلوث متعدد المصادر، في هذا الإطار ظهرت الآليات الاقتصادية كجيل ثاني يتصف بالمرونة واللامركزية في اتخاذ القرار إذ يكون للمتسبب في التلوث حرية في توجيه مساعيه البيئية بحيث تتناسب أهدافه الخاصة (أهداف اقتصادية) مع أهداف المجتمع، أي تحقيق المستوى الأمثل للتلوث الذي تتناسب فيه التكاليف البيئية مع المنافع الاجتماعية، وقد لاقت هذه الأدوات شيوعا واستعمالا أكثر نظرا لانخفاض تكاليفها وفعاليتها في توجيه السلوك البيئي. إن هدف كل من الأدوات الاقتصادية والتنظيمية هو تحميل المؤسسة مسؤوليتها الاقتصادية والقانونية ودفعها إلى التخفيض من أضرارها البيئية (مقاربة المعالجة). غير أنه وفي إطار توسع مسؤولية المؤسسات التي أصبحت تشمل الجانب الاجتماعي والأخلاقي، وعلى اعتبار أن من مبادئ السياسة البيئية مبدأ الاحتياط ظهر جيل ثالث من أدوات السياسة البيئية والمتمثلة في المقاربات الطوعية والاتفاقية التي تؤكد على المقاربة الاستباقية في التعامل مع الضرر البيئي وترسم معالم اقتصاد جديد هو الاقتصاد الأخضر.

- ازدادت أهمية المتغيرة البيئية في المؤسسة نتيجة إلى زيادة وعي المجتمع المدني بخطورة الوضع البيئي وما يحمله من انعكاسات سلبية على حاضر ومستقبل الأجيال.
- تشكل البيئة الطبيعية التحدي المعاصر لمنظمات الأعمال حيث تطرح العديد من الرهانات التي تفرض على المؤسسة ضرورة اتخاذ الإستراتيجية المناسبة للتعامل مع انشغالاتها البيئية .
- ترسم التوجهات البيئية في منظمات الأعمال انطلاقا من تحليل بيئتها الداخلية والخارجية.
- يعتبر تبني منظمات الأعمال لنظم الإدارة البيئية المنهج الفاعل لإدارة المشاغل البيئية (المخاطر الداخلية والخارجية) في المؤسسة وتحسين أدائها البيئي.
- يعتبر إدارة المؤسسة لعلاقتها مع الأطراف ذات المصلحة المنهج الناجح لتحديد الجهات الأكثر تأثيرا وضغطا على أدائها البيئي، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجنب اضطرابات حاسمة على المدى الطويل.

أما على المستوى الميداني: وعلى وجه الخصوص ما تعلق بالجزء الذي تناولنا من خلاله السياسة البيئية العامة في الجزائر، أو الفصل الرابع الذي تناولنا من خلاله الإطار الميداني للدراسة واختبار الفرضيات فقد توصلنا إلى ما يلي:

الـخاتمة

- اعتمدت الإدارة البيئية المركزية في تعاملها مع القضايا البيئية على المنهج التدريجي، حيث قامت بترتيبها حسب أولوياتها، وبالرغم من إيجابيات هذا المنهج إلا أنه غير متناسب مع الطبيعة المتجددة والمعقدة للمشكلة البيئية. ما أدى إلى التأثير سلباً على كفاءة وفاعلية المسعى البيئي للدولة وخلف فجوة هائلة بين الواقع النظري (أدوات السياسة البيئية) وبين الواقع البيئي.
- عرفت الجزائر تأخراً في اعتماد مخططات حماية البيئة، إذ لم تعتمد التخطيط الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين التنمية وحماية البيئة إلا من خلال مخطط سنة 1993، مما يعكس عدم وجود سياسات تقوم على مبدأ الاحتياط في توزيع النشاطات الملوثة، وهو ما أدى إلى انتشارها بصور فوضوية من جهة وتحمل الدولة تكاليف باهضة كان يمكن تجنبها من أجل إصلاح الضرر والتعامل مع آثار هذه النشاطات.
- أما فيما يخص تفعيل دور المجتمع المحلي في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة فقد لاحظنا من خلال دراستنا الميدانية أن ممارسات الجمعيات المحلية الخاصة بالدفاع عن البيئة يكاد يكون منعدماً ويرجع ذلك إلى غياب الثقافة والتربية البيئية بسبب الدور الهزيل الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في رفع الوعي البيئي لدى هذه الفئة من جهة، وعدم قيام السلطات المعنية بفتح فضاء الكتروني لنشر كل المعلومات والبيانات الخاصة بحالة البيئة من أجل إشراك المجتمع المدني بإيجاد حلول واتخاذ القرارات. إن هذا الوضع جعل من قوة تأثير هذه الفئة على استراتيجيات المنشآت الملوثة ضعيف جداً.
- ضعف دور الإدارة المحلية (البلدية والولاية) بالاضطلاع بمهمة حماية البيئة بالرغم من الصلاحيات الممنوحة لها.
- تعتبر الأدوات التنظيمية والتشريعية من أكثر الأدوات فاعلية في توجيه الممارسات البيئية الملوثة.
- التوجه البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية خارجي، حيث تحاول المؤسسات اكتساب الصورة الخضراء دون إدارة فعلية للمخاطر البيئية (الداخلية والخارجية).
- مازال القطاع الصناعي في الغالب يفضل منطوق الربح على الاستدامة، كما أن إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجياته يتطور بشكل محتشم وبطريقة متفاوتة حسب القطاعات وحجم

الـخاتمة

- الشركة. حيث تتبناها عموما الشركات الكبرى التي تعتمد بمبادرة منها سياسة إرادية مرتكزة على تحسين صورة الشركة من جهة والزامية التقيد بالضوابط التنظيمية من جهة أخرى .
- تركّز المؤسسات الصناعية الجزائرية على أدائها التشغيلي من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع المشكل البيئي بهدف المطابقة القانونية.
- ضعف الثقافة البيئية في المؤسسات الصناعية، والراجع إلى ضعف مدارك مسيري المؤسسات الصناعية للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لإدماج البعد البيئي في توجهاتهم.
- إعراض المؤسسات الصناعية عن الاهتمام بدمج البعد البيئي والراجع إلى المعرفة المحدودة بالتشريع البيئي والخبرة غير كافية والولوج المحدود للتكنولوجيا ، كما أنها تجهل في أغلب الحالات وجود البرامج التي وضعتها الدولة في هذا الإطار .
- عدم اهتمام المؤسسات المبحوثة بالممارسات ذات الطابع البيئي، ولا يحظى الأداء البيئي من طرفها بنفس مستوى الاهتمام بالأداء الاقتصادي. فالأداء الاقتصادي والمتمثل في المردودية الاقتصادية والإنتاجية يأتيان في مقدمة أولويات المؤسسات الصناعية. ونظرا لعدم قناعة المسير الجزائري بأن للأداء البيئي نتائج اقتصادية ايجابية فان اهتمامه به يأتي في مرتبة مختلفة، وما يبرر ذلك أن المشاكل العديدة المعقدة والهيكالية التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة منها العمومية تعتبر من العوائق الكبيرة أمام تبني أنماط التسيير الحديثة ومنها نظام الإدارة البيئية ، فهذه المؤسسات تعاني من مشاكل التمويل وكذلك من ضعف الأداء الاقتصادي والمالي لذلك فان الجهود اتجهت نحو إيجاد حلول لهذه المشاكل على حساب الأداء البيئي.
- تحتاج المؤسسات الصناعية إلى مرافقة من طرف الدولة في سبيل تبني أنظمة إدارة البيئة، إذ أن انتشار تطبيق المواصفة ايزو 14000 يرتبط بشكل كبير بجهود الدولة في هذا المجال. هنا نلاحظ انه بالرغم مما وضعته الدولة الجزائرية من آليات تحفيزية من شأنها حث المسير على وضع وتبني أنظمة الإدارة البيئية، إلا أن الطابع الطوعي لانتهاج هذه الأساليب الحديثة في الإدارة جعلت من المسيرين لا يقبلون عليها ولا يرون من أن هناك ضرورة لدمج البعد البيئي في استراتيجيات أعمالهم.
- ضعف الشفافية والإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب إطار قانوني وتنظيمي يلزم المؤسسات بإعداد تقارير دورية عن أداءها البيئي

الـخاتمة

وإشهارها علنا للمجتمع العام، وهي آلية من شأنها دفع المؤسسات إلى التحسين المستمر لأدائها البيئي .

اقتراحات الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من الاقتراحات التي يمكن أن تطرق لها الباحث بخصوص السياسة البيئية العامة وأثرها على المؤسسة الصناعية الجزائرية إلا أنه من المطلوب الالتزام بالإطار الموضوعي للدراسة، وفي هذا الصدد يقترح ما يلي:

- تشكيل منظومة للمراقبة والمتابعة يكون هدفها المراجعة البيئية لأداء المؤسسات من أجل التشخيص الجيد للواقع واتخاذ القرارات المناسبة.
- تشكيل منظومة للرصد والتقييم يكون هدفها التقييم الاقتصادي للأضرار البيئية، ما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية البيئة على خلفية تكون موضوعية، ويجعلها أكثر تناسبا مع واقع القطاع الصناعي.
- إنشاء نظام معلومات بيئي آلي ذات جودة عالية يقضي بتبادل أفضل للمعلومات بشأن المشاكل البيئية بين المنشآت الصناعية وبين الإدارة المركزية، ما يؤدي إلى التخفيض من عدم اليقين.
- تفعيل آلية المشاركة والتعاون، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني .
- ضرورة إعطاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لإنجاز وتنفيذ مشاريع حماية البيئة والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها باعتبارها مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي المستديم وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف المشاريع البيئية، حيث نجد مثلا: أن محطة واحدة لتنقية المياه المستعملة تكلف ما يقارب ميزانية بعض الدول الفقيرة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيات النظيفة خاصة بالنسبة للدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيات من جهة . كما أن هذا النوع من التمويل يلقي اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل المشاريع البيئية، حيث أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا أساسيا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة.
- إن البعد الأخلاقي والوعي البيئي حسب وجهة نظرنا هما الخطوة الأولى لحماية البيئة من دمار مؤكد فعقيدتنا السامية أمرتنا بأن نحب لأخينا ما نحبه لنفسنا كما دعتنا إلى عدم الإسراف

الـخاتمة

والاعتدال، وهذا ما يدل على أن المبادئ التي أتت بها التنمية المستدامة موجودة في عقيدتنا، فلا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، فإدراك كل واحد منا بأن البيئة لنا جميعا وأن حمايتها مسؤولية الجميع هي نقطة البداية في حل المعضلة التي تعانيها الشعوب اليوم.

آفاق الدراسة:

من خلال معالجة إشكالية الدراسة صادفت الباحث العديد من المواضيع والتي يمكن أن تعتبر كمنطلقات فكرية لباحثين مهتمين ومختصين للإضافة في هذا المجال، ولعل أهمها ما يلي:
تصور مقترح لقياس الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن المستدامة.

- الإفصاح البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية وأهداف تحقيق التنمية المستدامة.
- المعلومة البيئية كمحدد للسلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية-.
- قياس الالتزام الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية-
- إدارة العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة في إطار الإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- تحديات إدماج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- محددات السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التجارة الدولية والسياسة البيئية في الجزائر - دراسة تحليلية -

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

أولاً: كتب:

1. السيد أحمد عبد الخالق، (1998): السياسات البيئية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية)، الطبعة 1، دار الكتاب، المنصورة، مصر.
2. أيهم أديب تفاحة ، (2001): التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية (المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية وتأثيراتها البيئية)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا.
3. أسامة الخولي، (2000): البيئة وقضايا التنمية والتصنيع -دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، الطبعة 1، علم المعرفة ،الأردن.
4. أحمد أبو اليزيد الرسول،(2007): التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة الإسكندرية،مصر.
5. أحمد بن محمد آل الشيخ،(2007):اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، الطبعة 1،مكتبة العبيكان للنشر،الرياض.
6. انجي بنداري،(2014):الاقتصاد البيئي، الطبعة 1،مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،مصر.
7. إسماعيل محمود عبد الرحمن، (2014):محاسبة التلوث البيئي، الطبعة 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
8. أحمد لكحل،(2014):دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، الطبعة 1،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر.
9. بدران لافي سلطان البدراني،(2015):الاستثمار الأخضر في الشركات المعاصر، الطبعة 1،الدار الجزائرية للنشر والتوزيع،الجزائر
10. جهاد سعيد خصاونة،(2010):علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
11. حنان حسين أحمد، (2015):نموذج مقترح لتأثير مسارات الإقناع للإعلان البيئي على تشكك المستهلك وتوابع عدم التصديق، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. دوناتو رومانو،الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق، سوريا .

المراجع

13. راتب سعود، (2007): الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)، الطبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. رشا الغول، (2014): المراجعة البيئية، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
15. رعد حسن الصرن، (2001): نظم الإدارة البيئية الايزو 14000، الطبعة 1، دار الرضا، دمشق سوريا.
16. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد وإياد بشير الحلبي، (2012): البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه، الطبعة 1، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.
17. سمير عبد الغنى محمود، (2016): المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
18. شيماء فارس محمد جبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة: دراسة قانونية مقارنة، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. شوقي ناجي جواد، (2010): المرجع المتكامل في إدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
20. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي (النظام القانوني لحماية البيئة)، الطبعة 1، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر.
21. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، (2010): المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
22. طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. عبد الرزاق مقري، (2008): مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، الطبعة 1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
24. عايد عبد الله العصيمي، (2015): المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. عبد الرزاق سالم الرحاحلة، (2011): المسؤولية الاجتماعية، الطبعة 1، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، الأردن.

المراجع

26. كمال ديب ،منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر .
27. كريم سالم الغالبي،حيدر كاظم العادلي،(2015):التلوث البيئي والسياسات المثلى لمواجـهته الطبعة 1، دار مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان.
28. عبد الرزاق مقري،(2008):مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية،الطبعة 1،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر .
29. علي السلمي،(1998): تطوير أداء وتجديد المؤسسات الاقتصادية،الطبعة1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر .
30. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي ،(2008): وعاء ضريبة الدخل في التشريع العراقي،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. محمد صالح تركي القرشي،مدخل في علم اقتصاد البيئة،الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن.
32. محمد صالح الشيخ، (2002):الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها الطبعة 1، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر .
33. منال سخري، (2017):السياسة البيئية بين المحددات الداخلية والمقتضيات الخارجية، الطبعة 1، دار حامد لنشر والتوزيع، الأردن.
34. محمد عبد الوهاب الغزاوي، (2002):أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO9000-ISO1400 ، الطبعة 1،دار وائل للنشر، عمان ،الأردن.
35. مصطفى يوسف كافي، (2016):اقتصاد الأخضر،الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
36. محمد حسين العيساوي،جليل كاظم العارضي وفوزي العبادي،(2012):الإدارة الإستراتيجية المستدامة،الطبعة1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن.
37. مدحت محمد أبو النصر،(2015):المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات،الطبعة 1 المجموعة العربية للتدريب والنشر القاهرة، مصر .
38. نجم عبود نجم ،(2012):المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة ،الطبعة 1، دار الوراق للنشر والتوزيع،الأردن.

المراجع

39. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، (2008): إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات)، الطبعة 1 دار الميسرة، عمان، الأردن.
40. نادية أبو الوفاء العرف، (2010): الإدارة الإستراتيجية، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر.
41. وليد صالح عبد العزيز، (2005): حوافز الاستثمار وفقاً لأحدث التشريعات الاقتصادية الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
42. وناس يحيى، رباحي أحمد، ثامري عمر وبوصفصاف خالد، (2014): لمعالجة القانونية للمواقع الملوثة في التشريع الجزائري، الطبعة 1، دار الكتاب العربي، الجزائر.

ثانياً: تقارير، المجلات والدوريات:

1. أيمن صابر سيد علي، (2008): مدخل محاسبي مقترح لقياس وتقييم أداء البعد البيئي في مصر دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2.
2. الطاهر خامرة، ابراهيم بختي، (2016): أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية)، مجلة الباحث، العدد 16.
3. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، (2016): الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتتويج الإنتاج الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، نيويورك.
4. توفيق المشهداني، حنان عبد الله، محمد حويش المشهداني، (2011): تقويم الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 5.
5. بوزريع صالحية، (2017): دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
6. براهيم شراف، قويدري محمد، (2016): استخدام الإدارة البيئية كمدخل لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشاريع الصناعية- مع الإشارة إلى حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة (2000-2013)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15.
7. سعد العنزوي، (2007): محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48.

المراجع

8. عمرو محمد السيد الشناوي،(2011):تقويم الضريبة كأداة لحماية البيئة(دراسة حالة مصر)،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49.
9. علاء أحمد حسن الجبوري،علي سالم شهاب أحمد،(2012) :قياس رضا بعض أصحاب المصالح(دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى)، تنمية الرافدين، العدد 109.
10. عبد الرزاق قاسم الشحادة ، (2010): القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 .
11. عمر علي اسماعيل،(2014):إدارة الجودة البيئية الشاملة وأثرها في ممارسات تكنولوجيا الإنتاج الأنظف(دراسة استطلاعية)،تنمية الرافدين،العدد 115.
12. عاشور مزريق،(2011):الإنتاج الأنظف بين الصيانة الإنتاجية الشاملة وأنظمة التصنيع الحديثة،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد 6 .
13. فاتح مجاهدي، شراف براهيم،(2011-2012): برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة،مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية،العدد 1.
14. لجنة التنمية المستدامة ، (1992): إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية-التطبيق والتنفيذ-، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الدورة الخامسة،البرازيل.
15. منظمة الأمم المتحدة،(2002):تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، المنعقد بجوهانسبرغ جنوب إفريقيا، في الفترة الممتدة من 26 أوت إلى غاية 4 سبتمبر .
16. محمد عادل عياض ،(2010): دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة،مجلة الباحث ،العدد 7.
17. موسى عبد الناصر، رحمان أمال،(2008) : الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 4.
18. ماهر الأمين، ساميا أحمد داود ،(2014):تأثير ضغط أصحاب المصلحة على تبني ممارسات المحاسبة الإدارية البيئية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية السورية،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد 36 .

ثالثا: الدراسات والمؤتمرات:

1. الهام يحيوي، بلال بوجمعة، ليلي بوحديد(2016): أهمية ودور إدارة المخاطر في الوقاية من أزمة التلوث البيئي بالمؤسسة الصناعية:دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بباتنة في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي التاسع، المنعقد يومي 6_7 أفريل ، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا الأردن.
2. حمزة رملي،إسماعيل زحزط،(2012): دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة، المنعقد خلال الفترة 20-21 نوفمبر 2012،كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة،الجزائر .
3. عبد القادر لحسين،(2011): محاولة دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن المستدامة لمنظمات الأعمال لتحقيق الأداء المتميز، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، المنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر، بجامعة ورقلة،الجزائر.
4. زين الدين بروش،جابر دهيمي، (2011):دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات -دراسة حالة شركة الاسمنت- ،الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،الطبعة الثانية،جامعة ورقلة ،الجزائر .
5. ساسان سفيان ، منية غريب،(2012):المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق،الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل الرهانات التنموية المستدامة والعدالة الاجتماعية المنعقد خلال الفترة 20-21 نوفمبر 2012، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر .
6. قوي بوحنية، عبد المجيد رضاني،(2011): الإدارة البيئية والتنمية الخضراء مع إشارة لحالة الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،الطبعة الثانية، المنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر، بجامعة ورقلة،الجزائر .

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. العايب عبد الرحمن،(2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
2. عائشة كحيلي،(2017)، التقييم الاقتصادي للأثار والسياسات البيئية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
3. عائشة سلمى كحيلي،(2008):دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
4. عبد الباقي محمد،(2010):مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة الجزائر) مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
5. فاطمة الزهراء عبادي، (2013-2014):نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية (الجزائر واقع وآفاق)، رسالة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر.
6. مقدم وهيبة،(2013-2014):تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية،جامعة وهران،الجزائر.
7. مهاوات لعبيدي،(2014):القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء المالي(دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية)،رسالة دكتوراه علوم غير منشورة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر.
8. مصطفى محمود أحمد جاد المولى، (2012):استخدام بطاقة القياس المتوازن للأداء في تقييم الأداء البيئي للمنشأة بهدف زيادة القدرة التنافسية لها في ظل بيئة الإنتاج الحديثة: دراسة ميدانية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
9. ماجد بن سعيد بن راشد النعيمي،(2005): نموذج مقترح للإدارة البيئية في قطاع النفط لدولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه في العلوم البيئية،غير منشورة، جامعة عين شمس،مصر.
10. منى عبد الله حمد، (2014): أثر قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها فيرفع كفاءة الأداء البيئي(دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

11. وناس يحيى، (2010): الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Andrea Lenschow, (2002), Environmental Policy (Integration Greening Sectoral Policies in Europe), Earthscan, London.
2. Alain FERNANDEZ, (2005) : les nouveaux tableaux de bord des managers: le projet décisionnel dans sa totalité, Editions d'Organisation, Paris, France.
3. Agence de l'environnement et de la matrice de l'énergie, (2010) : Méthode d'évaluation de politique environnementale, Paris.
4. Boiral Olivier, (2000) : vers une gestion environnementale des entreprises, Revue Française de gestion, N°127.
5. Boiral Olivier, (1993) : Entreprise et environnement naturel vers une nouvelle alliance, Direction et gestion des Entreprises, N° 144
6. Boiral Olivier. (2005), L'environnement en management et le management environnemental : enjeux et perspectives d'avenir Montréal, Gaëtan Morin Éditeur.
7. Boiral Olivier, (2001) : ISO 14001 : d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Actes de la Xème conférence de l'AIMS, Québec, Canada
8. Beatrice Butel-Bellini, L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise, Université des Sciences et Technologies de Lille, France.
9. Benjamim Tyl, (2011) : Eco-Efficience Industrielle (atteindre l'Eco-Efficience à travers l'Eco-conception), Remar (Réseau Energie Et Environnement), France.
10. Corinne Bernemen, Paul Lanoie, Sylvain Plouffe et Marie-France Vernier, (2009) : L'éco-conception : Quels retours économiques pour l'entreprise ?, Cahier de recherche, Institut d'économie appliquée HEC Montréal, Canada
11. Dunod, (2008) : 'Lever de performance pour l'entreprise, la gestion environnementale, Paris.
12. Edward Freeman, Jeffrey Harrison, Andrew Wicks: (2007), Managing For Stakeholders Survival, Reputation and Success, Yale University Press New Haven, London.
13. Emmanuelle Reynaud, (2006) : Le développement durable au cœur de l'entreprise, Dunod, Paris.
14. Emmanuelle Reynaud, (1997) : Les déterminants du comportement de protection de l'environnement des entreprises », Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion, Université de droit et des sciences d'Aix Marseille III
15. François Bernatchez, (Mars 2008) : Le Défi Environnemental Et Les PME Québécoises Du Secteur De La Fabrication D'aliments, Mémoire Présenté A L'université Du Québec A Trois-Rivières Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Administration Des Affaires, Québec.
16. JIE HE, (2005), Impact Environnementaux de l'industrialisation et commerce international en chine, thèse de doctorat, L'université Dauvergne, P 03

17. Joëlle Noreau,(2015) : L'éco- conception : lorsque l'environnement et l'économie travaillent de concert, Desjardins Etude Economique, Volume 2, Québec
18. Hervé Deville, (2010) : Economie et politique de l'environnement, L'Harmattan, Paris.
19. L'analyse de cycle de vie en question,(Juillet 2012) : Fiches techniques, Fiche N°3 Rédigée par Charline Clerget, CCIR Champagne-Ardenne.
20. le regroupement national des conseils régionaux de l'environnement, (1998) : LES instruments économiques et la protection de l'environnement, Québec.
21. Lahsen Abdelmalki,Patrick Mundler,(2010) :économie de l'environnement et du développement durable,1^{er} édition ,édition de Boeck Université, Bruxelles.
22. Maia David ,(mai 2004) : Economie des approches Volontaires dans les politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites , Thèse pour obtention du grade de Docteur de l'école polytechnique, Paris.
23. Michel Dion, Dominique Wolff, (2008) : Le Développement Durable (théories et applications au management), Dunod, Paris.
24. Marion Personne, Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI (Évaluation des performances environnementales), thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, SAINT-ETIENNE.
25. Nadia Miled, (2012) : L'Eco conception : une opportunité d'innovation dans le respect de la nature, 2ème Congrès TRANSFORMARE 19-20 mars, Paris.
26. Natacha Gondran, (2001) : Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales ,thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Saint-Etienne.
27. Nadia Miled, (2012) : L'Eco conception : une opportunité d'innovation dans le respect de la nature, 2ème Congrès TRANSFORMARE 19-20 mars, Paris.
28. Pierre Samuel Nemb, (2010) : Projets d'infrastructures et impact environnementaux, L'Harmattan, Paris.
29. Sandrine GHERRA ;(novembre 2010) : Intégration du développement durable dans la stratégie d'entreprise: une explication par la théorie des ressources et compétences et l'approche des parties prenantes(Le cas du secteur des produits de grande consommation) , Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en science de gestion Université de la Méditerranée – Aix Marseille II.
30. Tatiana Reyes Carrillo, (2007) : Eco-Conception Dans Les PME, Thèse pour obtenir le grade de Docteur, L'Université du Sud Toulon-Var .
31. Ordre des Experts –Comptables,(2008) :La gestion Environnementale, levier de performance pour l'entreprise dunod, Paris.

المواقع الالكترونية:

1. www.mfdgi.gov.dz
2. ww.iso.org
3. www.mdipi.gov.dz

جامعة باجي مختار عنابة

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR - ANNABA



كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion

استمارة بحث
QUESTIONNAIRE

سيدي/ سيديتي، تحية طيبة و بعد:

تهدف الاستمارة إلى جمع بيانات ومعلومات حول أثر السياسة البيئية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية الناشطة على مستوى الشرق الجزائري. لذا نرجو منكم الإجابة عن كل أسئلتها بما ترونه ينطبق على مؤسستكم . و ننتظر منكم المساهمة بفعالية في إنجاح هذه الدراسة الميدانية التي نأمل أن تكون نتائجها مفيدة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولقطاع البحث العلمي على حد سواء.

نحيطك علما أن المعلومات التي تقدمونها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. كما يشرفنا إيفائكم بنتائج الدراسة في فترة لاحقة علما تكون مفيدة في المستقبل لكل مهتم. و تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر.

فريق البحث:

مدير البحث البروفوسور : حمداوي الطاوس

الباحثة (طالبة دكتوراه) : صيد مريم

البريد الإلكتروني:

bachmarie2014@ Gmail.com

الهاتف: 0664504927

المحور الأول: الخصائص العامة للمؤسسة
Caractéristiques générales de l'entreprise

Nom de l'entreprise	اسم المؤسسة	.1
Secteur d'activité	قطاع النشاط	.2
Forme juridique	<input type="checkbox"/> شركة عمومية <input type="checkbox"/> شركة خاصة <input type="checkbox"/> شركة مختلطة	الشكل القانوني	.3
Effectif	عدد العمال	.4
Date de création de l'entreprise / .. / ..	تاريخ بداية النشاط	.5
Siege sociale	عنوان المقر الاجتماعي للشركة	.6
Tel/fax/Email	:(Tel/fax/Email)	

المحور الثاني: المتغيرة البيئية في المؤسسة الصناعية

7. هل تخصص المؤسسة مصلحة وظيفية مكلفة بالتسيير البيئي ؟

L'entreprise a-t-elle un service de management environnemental ?

لا	<input type="checkbox"/>	نعم	<input type="checkbox"/>
NON		OUI	

8. إذا كانت الإجابة نعم، ما اسم هذه المصلحة الوظيفية ؟

Si la réponse est «oui » citez le nom de ce service ?

.....

9. هل حصلت مؤسستكم على شهادة الايزو 14001 ؟

votre entreprise a-t-elle obtenu la certification ISO 14001 ?

لا	<input type="checkbox"/>	نعم	<input type="checkbox"/>
NON		OUI	

10. إذا كانت الإجابة نعم، متى حصلت مؤسستكم على شهادة الايزو 14001 ؟

Si la réponse est «oui » précisez la date de l'obtention de cette certification ?

.....

11. حدد درجة تأثير كل جانب من الجوانب البيئية التالية على توجهات مؤسستكم ؟

قوية جدا 5	قوية 4	متوسطة 3	ضعيفة 2	ضعيفة جدا 1	درجة التأثير الجوانب و الآثار البيئية
					1 -كمية استهلاك الموارد الطبيعية
					2 -المخلفات الصناعية الصلبة والخطرة
					3 -المخلفات الصناعية السائلة
					4 -الانبعاثات الغازية
					5 -التلوث الضوضائي
					6 -الحوادث والأمراض المهنية

12. ما أهم التهديدات التي دفعت مؤسستكم إلى الاهتمام بالبعد البيئي ودمجه ضمن نظام تسييرها ؟

قوية جدا 5	قوية 4	متوسطة 3	ضعيفة 2	ضعيفة جدا 1	درجة التأثير التهديدات
					1 -ضغوطات السلطات العمومية
					2 -ضغوطات الزبائن والوسطاء
					3 -ضغوطات العمال والنقابات المنية
					4 -ضغوطات الجمعيات البيئية
					5 -ضغوطات وسائل الإعلام والمجتمع المدني
					6 -ضغوطات موردي السلع والخدمات
					7 -ضغوطات مؤسسات التأمين والتمويل
					8 -ضغوطات المساهمين

13. بين مدى أهمية العوامل الواردة في دفع مؤسستكم للاهتمام بالبعد البيئي ؟

الأهمية	درجة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
	1	2	3	4	5	
دوافع الاهتمام بالبعد البيئي						
1 -التحكم في مستويات التلوث						
2 -احترام الاشتراطات والمتطلبات القانونية						
3 -احترام متطلبات وتوقعات الزبون.						
4 -خفض التكاليف (الهدر، ضرائب بيئية، ومسائلة قانونية).						
5 -تنويع منتجات المؤسسة وتحسين جودتها.						
6 -تحسين صورة وسمعة المؤسسة .						

14. ما هي أهم المعوقات التي تحول دون اهتمام مؤسستكم بالبعد البيئي؟

التأثير	درجة	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
	1	2	3	4	5	
المعوقات والعراقيل						
1 -تقص الموارد المالية والتقنية للمؤسسة						
2 -تقص خبرة المؤسسة في مجال الادارة البيئية						
3 -تقص المعلومات البيئية						
4 -ضعف الثقافة البيئية						
5 -تقص الكوادر والكفاءات البشرية المختصة						

15. ما هي الإجراءات والآليات التي تطبقها المؤسسة في نظام تسييرها البيئي ؟

إعلان السياسة البيئية الرسمية

التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي

للمؤسسة

وضع خطط وبرامج بيئية واضحة

التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة

القيام بالتدقيق البيئي الداخلي

إعداد التقارير البيئية بشكل دوري

القيام بالتدقيق البيئي الخارجي

تنفيذ برامج تدريب للعاملين في مجال الإدارة

البيئية

16. ما مستوى اندماج إدارة مؤسستكم في البعد البيئي ؟

البعد البيئي بعد تشغيلي/تقني

البعد البيئي بعد تنظيمي

البعد البيئي بعد استراتيجي

17. كيف تصف عملية الاستثمار البيئي لمؤسستكم ؟

تخصيص موارد مالية في القضايا البيئية بالنسبة لمؤسستنا هو تكلفة اقتصادية

إضافية تؤثر على أدائها الاقتصادي.

الاستثمار البيئي تكلفة إجبارية لا بد من تدنيته.

الاستثمار البيئي لمؤسستنا فرصة لكسب ميزة تنافسية مستدامة.

18. في أي مرحلة تهتم مؤسستكم بإجراءات حماية البيئة ومعالجة النشاط الملوث ؟

قبل عملية الإنتاج.

أثناء عملية الإنتاج.

بعد عملية الإنتاج.

قبل وبعد عملية الإنتاج.

المحور الثالث : التزام المؤسسة بأدوات السياسة البيئية العامة

19. ما تقييمك لمستوى التزام مؤسستكم بأدوات ومعايير السياسة البيئية المسطرة من طرف الدولة ؟

درجة الالتزام					معايير قانونية عامة
قوية جدا	قوية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	
5	4	3	2	1	
					1 -تلتزم المؤسسة بكمية وجودة المواد المسموح بإطلاقها في البيئة
					2 -تتقيد المؤسسة بالمعايير القانونية لحماية البيئة والمحددة للخصائص الكيميائية والفيزيائية لمنتجاتها.
					3 -تحتزم المؤسسة جميع القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة وتعمل على الالتزام بها قبل وأثناء وبعد عملية الانتاج.
					4 -تلتزم مؤسستكم باستعمال الموارد الاقتصادية النظيفة ذات الجودة الاجبارية في عمليات الانتاج والتعبئة والتغليف.
5	4	3	2	1	معايير المقاربة الطوعية
					1 -تتخرط مؤسستكم بشكل طوعي ضمن الأنظمة والبرامج العمومية الخاصة بحماية البيئة.
					2 -تقوم مؤسستكم بإعداد برنامج بيئي خاص بها دون تدخل الدولة.
					3 -تبرم مؤسستكم عقود بينها وبين الأطراف المتضررة من انبعاثاتها الملوثة.
					4 -تتفاوض مؤسستكم مع الهيئات الرسمية المعنية بتسطير السياسات البيئية، وتلتزم بالأهداف البيئية المتفق عليها.
					5 -تشارك الأطراف ذات المصلحة في مشاريع ونشاطات حماية البيئة.
					6 -تحرص مؤسستكم على تعويض الاطراف المتضررة من نشاطها الملوث بشكل ارادي وبمبادرة منها.

لا تلتزم بها	نعم، تلتزم بها	معايير ضريبية و جبائية
		1 -تدفع مؤسستكم جميع مستحققاتها الضريبية المتعلقة بالبيئة في آجالها القانونية.
		2 -تدفع مؤسستكم ضريبة (نسبة محددة) على كل وحدة إنتاج ملوثة تتجاوز الحد المسموح بها قانونا.
		3 -تدفع مؤسستكم ضريبة جزافية سنوية جراء نشاطاتها الملوثة.
		4 -تؤيد مؤسستكم فكرة وضع سياسة ضريبية مشجعة على السلوك البيئي النظيف.

20. حسب تقديركم، ما هي الأسباب التي تحول دون فاعلية السياسة البيئية الجزائرية؟

ضعف المراقبة والمتابعة (التفتيش البيئي) من طرف الهيئات المختصة.

عدم فاعلية الضريبة البيئية.

انعدام التواصل بين المؤسسات الاقتصادية والإدارة البيئية المركزية.

عدم فاعلية دور الجماعات المحلية في محاربة التلوث.

عدم تناسب السياسة البيئية المسطرة مع واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

عوامل أخرى، أذكرها:

.....

.....

21. ما هي الحلول التي تقترحها من أجل الرفع من مستوى فاعلية وكفاءة السياسة البيئية ؟

..... (1)

..... (2)

..... (3)

..... (4)

المحور الخامس : الأداء البيئي للمؤسسة

Performance environnementale de l'entreprise

22. ما تقييمك لآثار تبني الإدارة البيئية لمؤسسة على أدائها الاقتصادي والبيئي ؟

حدد ذلك بوضع العلامة المناسبة للعبارات الواردة في الجدول على السلم ذو خمس درجات.

موافق بشدة 5	موافق 4	محايد 3	غير موافق 2	غير موافق اطلاقاً 1	الآثار على المستوى التشغيلي
					1 ترشيد معدل استهلاك الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه)
					2 -تخفيض من كميات التلوث.
					3 -التقليل من نسبة المنتجات المعيبة.
					4 -التقليل من نسبة المنتجات غير المطابقة للمواصفات البيئية والقانونية.
					5 -التقليل من كمية الفضلات المخزنة والمعالجة.
5	4	3	2	1	الآثار على المستوى المالي
					1 -الخفض من تكاليف المنتج والعمليات.
					2 -التقليل من التكاليف البيئية المترتبة عن عدم التزامها بالاشتراطات القانونية والبيئية.
					3 -تعظيم المنافع وتحقيق وفورات اقتصادية.
					4 -توسيع حصتها السوقية والرفع من رقم أعمالها.
5	4	3	2	1	الآثار على مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة
					1 -تحسين صورتها لدى المجتمع الذي تعمل فيه وكسب ثقته
					2 -تحسين علاقتها مع وسائل الإعلام والجمعيات غير حكومية
					3 -تحسين قدرتها على جذب وتوظيف كوادر ذي كفاءة عالية